

سيرة طه ساذ الدنور شاكرفاء
مع خالص الرد والتجلة .

مجلد

المذقية ١١ / ١١ / ١٩٧٤

الحلأف النحوي

بين البصريين والكوفيين
وكتاب الانصاف

تأليف
محمد بن الحلواني

دار العالم العربي ببلد

الكتاب

نص الرسالة التي تقدم بها المؤلف الى جامعة بغداد بعنوان :
كتاب الانصاف والخلاف النحوي بين المذهبين
وقال بها شهادة الماجستير بدرجة امتياز : في ١٧/٢/١٩٧١

المقدمة

١ - موضوع البحث :

لم يكن هدفي هنا ان ابحث الخلاف النحوي بين الكوفيين والبصريين بحثاً شاملاً جامعاً ، وانما حددت الزاوية في كتاب الانصاف لأبي البركات الانباري ، وفي دلالاته على خصائص المذهبين ، وتصويره لأوجه الخلاف بينهما .

والبحث في حدوده تلك بالغ الأهمية في نظري ، ولعله سيلقي كثيراً من الاضواء على مناطق مظلمة من تاريخ الخلاف النحوي بين المذهبين ، فقد درج القدماء وبعض المعاصرين على التسليم المطلق لأبي البركات ، والثقة التامة بانصافه ، وما حواه من مسائل خلافية .

لقد كنت اسأل نفسي وانا طالب في كلية الآداب : من ابن الانباري هذه الأدلة والحجج ؟ وكثيراً ما يستدير السؤال الى اشكال اخرى ، فيتناول المسائل وبُعْدَها عن التدليس ، ودلالاتها على مذهب نحاة البصرة ، ومذهب أهل الكوفة .

ويعين الزمن مع الايام ، فاذا بهذه الاسئلة تنكشف رويداً رويداً ، وتشاء لي الاقدار أن اقف على حقيقة الامر ، وادرك ما يحيط به الانباري

(انصافه) من 'بُمدٍ' عن الانصاف ومن تلفيقٍ للسائل ، وتدلّيس للحجج الى جانب جهله بالنحو الكوفي عامة .

٢ - منهج الدراسة :

واعاني ضيق الموضوع على الاستقصاء ، وتعمق الظواهر ، وتتبعها في كتب النحو التي سبقت زمن ابي البركات ، او ثلثه ، وكان ذلك معوانا لي على الموقف الموضوعي ، ومساعداً على اطلاق الاحكام ، الا ما ضنت به المصادر ، وشجعت به المراجع ، فتركته ليد الشك حتى يفلت منها يوماً الى صدر اليقين .

وقد رأيت من الأفضل ان اسلك طريقاً لاجبة في دراسة الموضوع ، فقدمت بين يدي البحث مدخلاً تاريخياً بشكل الاطار العام له ، تناولت فيه تطور الدراسات النحوية قبل ظهور الخلاف ، وتتبع الظواهر البارزة التي كان لها اثر في تباين المذهبين ، كالعلة والقياس والطبيعة والاجتهادية ، التي قام عليها النحو العربي ، وتحدثت في باب كامل عن تطور الخلاف النحوي ، وكيف وصل الى القرن السادس الذي عاش فيه الانباري ، يضاف الى ذلك ما فعلته في دراسة ابي البركات نفسه ، فلم تكن غايي ان اترحم له ، وان استقصي جوانبه ، وانما حددت اهتمامي بالدوافع التي هيأت له تأليف كتابه : الانصاف ، فوقفت عند المؤثرات الفقهية فيه ، لطفيان المنهج المعيارى على مسائله ، وعند مذهبه النحوي وانغماسه في نحو البصريين وصدوره عن مناهجهم ، والمبالغة في تحكيم اصولهم .

كان هذا الاطار ضرورياً للفصول التي تلت ، فقد قامت الدراسة بمدى على عنصرين بارزين فيها ، اولهما الشك المؤدي الى اليقين ، والثاني الاستقصاء والتتبع ، فدفعني الاول منهما الى ان اشك في المسلمات الخلافية

- ان صح التعبير - على غرار ما تتناقله كتب النحو من مذهب الكوفيين في اسمية : نعم وبئس ، وفعل التعجب ، ومذهبهم في الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، ودفني الثاني الى التماس اليقين في مصادر الكوفيين ، او المصادر القديمة التي اهتمت بنقل جزئيات الخلاف النحوي .

وقد تجسد هذان المنصران في الفصول عامة ، فظهرا في الدراسة المقارنة بين كتاب الانصاف وكتب الخلاف الاخرى ، وفي استقصاء مصادره الكوفيه والبصرية ، وفي الكشف عن توليده الحجج على المذهبين ، وفي دلالة الكتاب على حقيقة الخلاف ، وعلى سمات المذهبين وشخصية ابي البركات العلمية .

وكان هذان المنصران دليلي في الوصول الى الحقيقة ، فقد تبين لي ان ابا البركات لم يستنفذ المسائل الخلافية بين نحاة المذهبين ، بل انه لم يذكر منها الا اشياء قليلة ، كما تبين ان الرجل مضطرب المصادر ، لا ينقل عن كوفيين وبصريين حقاً . وانما يعتمد نقل شيوخه ويكفيه ان يسمع من شيخ أو يقرأ في كتاب رأياً حتى يأخذه مأخذ الثقة ، ويسني عليه مسألة خلافية ، ويولد فيها الادلة على المذهبين ، موها ان الامر جد وان المسألة حقيقة . وتبين ايضاً ان كثيراً من هذه المسائل التي اوهمنا انها خلاف بين نحاة البلدين ليست من الخلاف في شيء ، وانما هي وهم نقله ابو البركات عن شيوخه . وتدل كتب الكوفيين التي طبعت والتي لا تزال مخطوطة على خلاف ما ينسبه اليهم الرجل ، كما تبين - في توفيق الانصاف - ان المذهبين سواء في تحكيم الاصول المنطقية ، فهي لا يختلفان في هذه الاصول اختلافاً كبيراً ، ولكنها يختلفان في تطبيقها كثرة وقلة ، فالكوفيون اصحاب قياس وعلة ، وقد يجمع به التوهم والتوليد فيجعلهم

أمن في تحكيم الأصول المنطقية الفقهية من خصوصهم وتعود الى كتبهم
بمد مطافك في الانصاف ، فتجد ان الانباري هو صاحب الرأي والدليل
لا نحاة الكوفة .

٣ - المصادر والمراجع :

وهذان العنصران ايضاً كانا سبباً هاماً في اندفاعي وراء المصادر
الكوفية خاصة والمصادر القديمة عامة ، فلا محيص لدفع الشك من الوقوف
على رأي الكوفيين في كتبهم ، ومؤلفاتهم ، وقد هان الامر في المصادر
البصرية ، لوجود كتاب مسيويه ، ولكثرة ما بين ايدينا منها ، ولكن
المشقة في مصادر نحاة الكوفة ، فهي على اهميتها في مثل هذا الموضوع
قليلة نادرة ، ولكن ظهور كتاب الفراء : معاني القرآن ، وكتاب ثعلب او
أماليه في مجالسه وما طبع لابي بكر بن الانباري ، ذلك كله خدم البحث
وكشف عن كثير من زيف المسائل المثبتة في الانصاف .

ومن المصادر المهمة التي ساعدت البحث والموضوع كتاب : مشكل
اعراب القرآن ، لمكي بن ابي طالب القيرواني . وهو مخطوط عثر عليه
في المكتبة الاحمدية في حلب ، فقد ظهر لي ان ابا البركات اخذ عنه كثيراً
وتأثره تأثراً مباشراً ، وقد نقل عنه بعض اوهامه ، واذكر ايضاً : معاني
القرآن للاخفش ، وأصول النحو لابن السراج ، واعراب القرآن لأبي
جعفر النحاس ، وشرح اللمع لابن الدهان ، فقد كان لهذه المخطوطات
النفيسة قيمة كبيرة في وقوفي على حقيقة آراء الكوفيين والبصريين ، فهي
قديمة ، ويمد بعضها - ككتاب الاخفش - مصدراً بالغ الاهمية في تحقيق
صحة نسبة الآراء الى اصحابها .

تلك هي المخطوطات التي انوه بها ، أما المطبوعات التي ساعدتني على

دفع السك وعلى الاستقصاء فكتب المبرد ولا سيما المختضب والسكامل ،
وكتب ابن جني واستأذه الفارسي ولا سيما الخصائص ، والمختضب ، والحجة
وكتبا الزجاجي : الجمل ، والايضاح ، وامالي ابن الشجري ، فهذه الكتب
موارد ابي البركات ومصادره ، ومعظم ادلته منها ، الى جانب كتاب سيبويه
وشرحه لأبي سعيد السيرافي .

وقد بدا لي ان الرجل كان يغير على ما في هذه المصادر من ادلة
عامة ، ليضعها مرة على السنة نحاة الكوفة ، وطوراً على السنة نحاة البصرة
ملفقا في مسائله ، ومدلساً ، ومهملاً النسبة في كثير من الاحيان ، وبكفي
ان تنسب هذه الكتب رأياً الى نحوي واحد من نحاة المذهبين حتى
يكون فلاك منطقاً له في نسبة الرأي الى نحاة المذهب كله .

ولا تقل عنها اهمية الكتب المتأخرة التي عرفت بالجمع والتقصي .
وقد كان لخزانة الأدب التي صنفها البغدادي فضل كبير على هذا الموضوع ،
ذلك انها تدل على تأثر المتأخرين بكتاب الانصاف ونقلهم عنه ، وعلى انه
جامع ثقة لمسائل الخلاف . وتنقل ايضاً عن كتب قديمة لم تقف عليها ، ولم
يعرف لها مكان ، مما يمين على تقصي الظواهر ، والوصول الى شيء من
استقرار اليقين .

وخدم السيوطي في كتابه (الاشباه والنظائر) خدمة البغدادي في
الخزانة ، ولعله أوفى منه في نقل النصوص عن الكتب الضائعة ، وأسهل
مرجعاً لما فيه من تبويب وتصنيف ولا تقل خدمة عنه كتب ابي حيان
ولا سيما ارتشاف الضرب ، وشرح التسهيل ، وهما مخطوطتان في المكتبة
الاحمدية بحلب ، لما فيها من استقصاء ، وعرض غزير لآراء النحاة ، وعناية
بالغة في ذكر مسائل الخلاف .

ولا انسى فضل كتب المعاصرين في بحثي هذا ، فقد كان لها فائدة
لا تجعد : اذ اعانتني على رسم هيكل البحث ، ووضعت بين يدي طرائق
كثيرة ، تخيرت منها ما رأيتُه صالحاً للبحث ، كما انها دلتني على مصادر
قديمة ومتأخرة كان يصعب علي معرفتها لولا هي .

وأهم ما اذكره منها كتاب: مدرسة الكوفة للدكتور مهدي الخزومي، الذي
اشرف على هذا البحث ، وامده بعون لا يقدر ، الى جانب ما افدته من
الكتاب نفسه منهجاً وآراء ، واذكر ايضاً بحوث الدكتور ابراهيم السامرائي
ومحاضراته ، ومحاضرات الاستاذ كمال ابراهيم على طلبة الماجستير في جامعة
بغداد ، وكتاب الدكتور شوقي ضيف (المدارس النحوية) ، وضحي
الاسلام للدكتور المرحوم احمد امين ، وكتاب الاستاذ سعيد الافناني : في
اصول النحو .

واني لارجو ان يكون البحث وافياً بفرضه ، ملماً باصوله ، خادماً
لتاريخ النحو العربي في جانب من جوانبه الكثيرة .

حلب : ١٢ / ٧ / ١٩٧٠

محمد خير الحلواني

تمهيد

نشأة النحو وتطوره حتى بداية الخلاف

اسباب ظهور النحو :

كان ظهور النحو العربي لونا من الوان النشاط الذهني الذي تفرضه عادة طبيعة الحياة وتطور المجتمعات ، فما بسط العرب ظلالهم على الشعوب المغلوبة حتى عادت الجماعة الاسلامية تشمر بضعف السليقة اللغوية باخسة لاط الألسن ، وأخذت تحس مع الايام بالخطر الذي يتهدد لغتها ، فلم يمد اللحن محصوراً بدائرة الاعاجم المسلمين ، بل تعداها الى الفصحاء امثال الحجاج ابن يوسف والحسن البصري^(١) ، وصار العربي الخالص يتصون في كلامه ويجهد نفسه في الخطبة حتى لا يسرع اللحن اليه ، فيسقط في عين الناس^(٢) .

وكان من المتوقع ان يظل النفور من اللحن في مجال ذاتي ضيق لا يتعداه الى الخوف على انهيار الحياة كلها ، لو لم تكن العربية لغة القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، ولهذا رأى المسلمون ان يفعلوا امرأ - مهما يكن لونه - يحفظون به لغتهم ودينهم معاً ، واكتست العربية على الايام صفة القداسة الدينية ، وقد نقل المبرد عن بعض السلف انه كان يقول : « عليكم بالعربية ، فانها المروءة الظاهرة ، وهي كلام الله عز وجل ، وانبيائه وملائكته »^(٣) .

ويرتبط بهذا الخوف على ضياع لغة القرآن حرص على فهم الفئات

(١) انظر : البيان والتبيين ١ / ١٦٣

(٢) انظر : في اصول النحو ٩

(٣) الابيضاح في علم النحو ٩٥ و ٩٦

غير العربية امر دياتهم الجديدة ، والوقوف على اغراضها ومراميها ، وقد زاد الخطر وضوحا تلك الخلافات اللغوية الأصيلة في لهجات القبائل (١) . وتلك اللغات الطارئة على المجتمع الجديد ولا سيما مجتمع العراق ومجتمع البصرة خاصة ، لان السواد من سكانها نبط وعجم وهنود (٢) .

تلك هي الاسباب العامة لظهور النحو ، ولا يزيد ان نقف عند الاسباب الجزئية التي يذكرها الرواة (٣) ، فهي لا تمدو ان تكون تفسيراً لتفجير شعور الاستياء الذي لابس المسلمين آنذاك من جراء شيوع اللحن ، وكثرة المهجة في الكلام ، وليس معقولا ان تكون حادثة واحدة لها من القوة ما يجعلها تهيب الاسباب لظهور علم امتدت جذوره متينة في الحياة الفكرية ، وتوات عليه الاجيال ، تضيف اليه ، وتزيد فيه ، وتتضلع منه وتمتده من اصول الثقافة التي لا يمكن للانسان المثقف ان ينصرف عنها

واضع النحو :

وتجمع الكتب القديمة - او تكاد - على ان واضع النحو ابو الأسود الدؤلي (٤) وان كانت تورد روايات تشكل في نسبة ذلك اليه ، ونقف

(١) انظر : بروكلمان ٢ / ١٢٨

(٢) انظر : الحياة الادبية في البصرة ١١٩

(٣) انظرها في : انباء الرواة ١ / ١٥ ، ١٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٤ ، ١٥ ، والاغانى (دار الكتب) ١٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ونزهة الالباء (القديمة) ٧ - ١٣ ، وتفسير القرطبي ١ / ٢٤ ، ووفيات الاعيان ٢ / ٢١٦ ، والفهرست ٦٦ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ١٤ ، ومراتب النحويين ٨ ، وشرح الميون ١٥٨ .

(٤) انظر : اخبار النحويين البصريين ١٠ وقاربخ الاسلام ٣ / ٩٥ وشرح ابن ابي الحديد ١ / ٣٨ ، والايضاح ٨٩ والفهرست ٦٥ ونزهة الالباء ١٣ .

بعض المعاصرين موقف المتردد في هذا او النكر له ، ولهم في ذلك أدلة لا زبد ان تعرض لها ، لانها تخرجنا عن المسلك الذي يفرضه البحث في الخلاف النحوي (١) ، والحق ان عمل ابي الاسود في تقط المصاحف من شأنه أن يوجه الانتباه الى الظواهر الاعرابية ، ولا يبعد ان يكون دفعه الى وضع ملاحظات يسيرة تفسر رفع الاسماء ونصبها وجرها تفسيراً بسيطاً ، وهذا يوافق ما يمكن ان يستخلص من الكتب القديمة في ذكرها الابواب النحوية التي وضعها ، وهي ثمانية : الفاعل والمفعول ، المضاف ، حروف النصب والجر والجزم ، التعجب ، الاستفهام ، المعطف ، النعت ، ان واخواتها (٢) ، وإذا رجعنا الباب الاخير الى باب : حروف النصب بقي سبعة ابواب .

وحين تأملها نجدها لا تزيد عن تلك الظواهر الاعرابية التي تكثر في الكلام ، وتلح على القارئ ولا سيما قارئ القرآن ، ولا شك ان هذه الابواب لم تكن نحواً بالمعنى الذي عرفه به خلفاء ابي الاسود وانما هو ملاحظات منتورة حول الرفع والنصب والجر والجزم .

تلامذة أبي الاسود :

ولم يقض ابو الاسود نجه حتى ظهر من تلامذته من حمل العبء بعده ، الا اننا لا نعرف على وجه الدقة اي تلامذته كان اسبق الآخذين عنه ، أهو غنيسة بن ممدان ، كما تذكر بعض المراجع (٣) ، ام ميمون

(١) انظرهما في : ضحى الاسلام ٢ / ٢٨٥ ومجلة مجمع اللغة العربية ٨ / ١٣٨

وتاريخ آداب العرب ١ / ٢٩١ والنحو واللغة ٢٢٦ والمدارس النحوية ١٦ .

(٢) انظر : انباء الرواة ١ / ١٦ وتاريخ الاسلام ٣ / ٩٥ وطبقات ابن سلام ١٢

وطبقات الزبيدي ١٣ .

(٣) الفاضل ٥ واخبار النحويين البصريين ١٩ ومعجم الادباء ١٦ : ١٤٧

الاقرون كما يذكر بعضها الآخر (١) ، على ان الذي يرجح عند الاكثريين منهم عنبة ، وربما كان الاثنان قد أخذوا عنه في وقت واحد ، وبرز عنبة وفاق صاحبه ثم ظل ميمون يلزمه ويأخذ عنه بعد وفاة استاذها أبي الاسود (٢) .

ولم يصل اليها شيء من آراء الرجلين النحوية ، ولم يؤثر عنها انهما الفا في النحو كتابا او اوراقا ، وظلت تعاليمها تنساق لها الالسنه لزمناها ، وبمدها بقليل ، ولسنا ندري هل استعان بها عيسى بن عمر حين الف كتابيه الاكمال والجامع ، كل ما في ايدينا انها تلقيا الراية عن أبي الاسود، واختلف اليهما المريدون يأخذون عنها هذا العلم .

وهناك اسم ثالث يذكر في مجال الحديث عن تلامذة أبي الاسود هو يحيى بن يعمر أحد القراء التابعين المحدثين ، الا ان البصريين لا يذكرونه في النحويين ، ويقصرون عمله على القراءة ، ويرى غيرهم ان عنبة اخذ عنه النحو والعربية ، ويتفقون انه نقط المصحف ، ومهما يكن من شيء فاننا لا نعرف شيئا من آرائه النحوية - اذا كان له في ذلك رأي - وهو كصاحبيه لم يستطع ان يخرج عن الدائرة التي خطها أبو الاسود ، وبقي النحو لهذه الحقبة قائما على ملاحظات اقرب الى البساطة ، يستوحى روح العربية التي لم تبين فصاحتها وسلامتها آنذاك على الرغم من فشو اللحن في مناطق كثيرة .

الحضرمي واثره في تطور النحو العربي :

وبحمل راية النحو بعد هؤلاء عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي ،

(١) اخبار النحويين البصريين ١٩ والمزهر ٢ / ٣٩٨ ومعجم الادباء ١٩ / ٢٠٩

(٢) انظر : مراتب النحويين ١٢ .

ويتقدم به خطوات فاسحا ، فلم يمد عنده مجرد ملاحظات عابرة ، بل اخذت جذوره تمتد في حياة اللغة العربية ، ويتسرب اليه شعاع من النشاط الفكري الذي الم بالدراسات الفقهية ، فظهر القياس على يديه ، ولم يكن معروفاً من قبل ، حتى قيل عنه . انه اول من بجم النحو ومد القياس والمثل ، (١) .

وقد تعلق بهذا المنهج النحوي وأنس به ، وراى فيه ما يفتق اكمام هذا العلم ولهذا غلب عليه ، ولم يمد يجم في غيره من بحوث اللغة جدوى أو لذة ، فقد سأله يونس بن حبيب « هل يقول احد : الصويق ! يعني الصويق ، قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد الى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس » (٢) .

ولهذه الرواية دلالة لا تخلو من اهمية ، فالخضرمي يثمد انعطافاً كبيراً في الدرس اللغوي ، لان القوم قبله كانوا يعمنون باللغة ، من جمع لها وفهم لغريها ، وإحاطة بلمجاتها ، أما هو فقد أخذ ينفذ الى دقيق تعبيرها ، ويلمح اطزاد اصولها ، وراح بوجه طلبته ومريديه الى هذا اللون من النظر في دراسته العربية ، وتمعمق الاصول التي تطرد وتنقاس .

ونجم في بعض اخباره ما يدل على انه اخذ يقببه الى اشياء ميقوم جزء كبير من النحو عليها ، ويمتدها في الجدل والمناظرة ، من ذلك انه يرى وجهاً للرفع في بيت الفرزدق :

وعَضَّ زمانِ يا بنَ مروانَ لم يَدَمَ من المالِ إِلَّا مُسْحَعَتاً او مُجْلِفَةً (٣)

(١) طبقات ابن سلام ١٤ والزبيدي ٢٥

(٢) طبقات ابن سلام ١٥ وانباء الرواة ١٠٨/٢

(٣) طبقات ابن سلام ١٩

على الرغم من انه عرض نفسه لتقريع الشاعر وهجائه في سؤاله : علام
رفعت (مجلف) (١) وكأني بابن ابي اسحاق وهو يتلمس هذا الوجه يعطي
معنى « لم يدع » لم يبق ، كما فعل النحاة بعده والا فعلى اي وجه
أجاز الرفع ؟

مها تكن صحة هذا الرأي فانه يجعلك تحس انك امام نحوي يحكم
أصوله ، ويلتمس الملل والوجوه ويشرع مذهبا سيكثر عند نخاة البصرة
وهو تأويل الشواهد ، وتوجيه السماع توجيهاً يرتضيه العقل النحوي
الجديد ، ويوافق الاصول الموضوعة .

ومما يدلك على قيمته النحوية ان سيبويه يعتمد عليه ، ويسوق بعض
آرائه ، ويعملها على الرغم من مغايرتها لاصل سبق له ان وضعه (٢) ، وقد
يضعه نداء ليونس والتحليل (٣) ، وهما اضعف علمين عرفها النحو قبل سيبويه .

وهكذا يتقدم علم النحو عند هذا الرجل ، ويصبح الطريق امامه الى
مرحلة السكال واضحاً وان يكن طويلاً ، فاذا لم يكن علمه بالنحو ذا
قيمة ايام يونس (٤) والتحليل وسيبويه ، فانه استطاع ان يقدم لمن بعده
منهجاً قوياً في استنباط الاحكام النحوية ، وتيسير السبل امام الدارسين
وتذليل العقبات امامهم .

(١) انظر : معاني القرآن ١٨٢/٢

(٢) انظر الكتاب ١٤١/١ ، ٣٧٣

(٣) نفسه : ٢٥٦/١

(٤) انظر طبقات ابن سلام ١٤ واخبار النحويين البصريين ٢٠ وانباء الرواة

١٠٥/٢

بو عمرو بن العلاء والسماع :

ثم ظهر ابو عمرو بن العلاء فكان ذهنه النحوي دون ذهن الحضرمي ، الا ان له منزلة مهمة في تاريخ النحو ، فقد كان حذرا في الأخذ عن الاعراب ، اذ عاش حياته يجمع أشعار العرب القدماء ، ولا سيما شعراء الجاهلية ، حتى قال الاصمعي : « جلست الى ابي عمرو عشر حجج ما رأته يحتج ببيت اسلامي »^(١). وكانت عامة اخباره عن اعراب ادركوا الجاهلية او عن « اشياخ العرب ، حرشة الضباب في البلاد الكلدات ، وجناة الكمأة في مغاني البداءة »^(٢) وكان يحسن الأخذ عنهم ، وبألف طريقهم في الجواب عن اسئلته ويحذر ان تكون حياتهم في الحضارة احيانا قد اثرت فيهم ، فلان جلدتم - كما قال مرة لاعرابي - وضعفت فصاحتهم امام لغة المتحضرين^(٣) ، ولهذا كان يلجأ احيانا الى امتحانهم ليعرف اظلت الفصاحة سليمة فيهم ام باينتهم تحت وطأة الحضارة ، فقد قال الاصمعي : « سمعت ابا عمرو يقول : ارتبت بفصاحة اعرابي فأردت امتحانه فقلت بيتا والقيته عليه وهو :

كما رأينا من مُسْحَبٍ مُسْلَحٍ بِرُحْمٍ حَامٍ النُّسُورِ وَالْعُقْبَانِ

تأفكر فيه ، ثم قال : رد علي ذكر « السحوب » ، حتى قلها مرات ، علمت ان فصاحته باقية »^(٤).

(١) البيان والتبيين ١/ ٣٢١

(٢) رسالة الغفران ١٦٦

(٣) طبقات الزبيدي ٢٩ ونزهة الالباء ٣٢

(٤) انظر تاريخ آداب العرب ١/ ٢٥٤

(٥) الزهر ٢/ ٣٩٩

وكان سيبويه شديد العناية بالنقل عنه ، فهو احد شيوخه الثقات الذين شافوا الاعراب ، ورَوَوْا عنهم شعر الجاهليين الفصحاء ، ولذلك نراه يعرض آراءه النحوية ، وفيها ما يخالف قواعد سيبويه (١) ، ويستعين بانشاده الشاهد النحوي ، كموقفه من اعراب البادية الفصحاء (٢) ، ويحتج باحدى قراءاته (٣) ، ويسوق تعليله لكلمة قالتها العرب (٤) .

وعلى هذا النحو كان الحضرمي وابو عمرو يمثلان ظاهرين في النحو العربي ، ولا سيما عند البصريين ، وهما ظاهرتا القياس والسمع ، لقد كانتا في بداياتهما ، وكانتا ايداناً بما سيجد عند رجل كالخليل يجمع بينهما في نفسه ، ويزيدهما عمقاً وغوراً ، ويرتفع بهذا العلم الجديد الى أعلى ذروة يصل اليها .

عيسى بن عمر والتأليف في النحو :

وبين هاتين المرحلتين يقوم نحوي يقال له عيسى بن عمر ، صاحب الكتابين المعروفين الاكمال والجامع ، وهما مفقودان لا فكاد نعرف عنهما شيئاً ، وبذهب الرواة الى ان الجامع منهما مبسوط والاخر مختصر (٥) ، وبين ابيدنا روايتان لا تخلوان من تناقض ، تزعم الاولى ان كتاب سيبويه نفسه هو الجامع ، وقد زاد فيه سيبويه ، وسأل مشايخه عن مسائل منه

(١) انظر : ٣٠٤/١ ، ٣٤٨ ، ٣٦٠ ، ٤٢٤ ، ٤٥٣ ، وانظر ايضاً : ٢٥٣/١ ، ٢٦٥ ،

٣٩٦ ، ٢٧٣ .

(٢) انظر : ٤٣٧/١

(٣) انظر : ٢٣٨/١

(٤) انظر : ١٤٤/١

(٥) المزهر ٣٩٩/٢ .

اشكلت عليه ، فذكرت له فاضافها^(١) ، وتذهب الثانية الى ان المبرد رأى أوراقاً من احد كتابي عيسى وقرأها فقال : انهما كانا كالاشارة الى الاصول^(٢) .

واذا كان الباحث لا يمجز عن التوفيق بين الروايتين فانها على كل حال تشيران الى شيء من التناقض والاختلاف في نظرة الناس الى كتابي الرجل ، ونحن لا نشك في انها وجيزان لا يبلغان شيئاً اذا قيسا بكتاب سيبويه . الا انها لا يخلوان من محاولة في الوصول الى الكمال في هذا العلم ، ولنا من اسميها ما يدل على هذا ، افلا يوحى « الجامع » بانه لم لشتات القاعدات التي ثرها اسلافه امثال الحضرمي وابي عمرو وعنبسة وميسون؟ وهل يبعد أن يكون اسم كتابه الاخر « الاكمال » ذا ايجاء مشابه ! فاذا صرح المبرد بان ما فيها لا يزيد على الاشارة الى الاصول فان لذلك وجهين واضحين : اولهما انهما موجزان بالقياس الى كتاب سيبويه ، وكتاب المبرد « المقتضب » وثانيهما انها يلحان بالاصول والامس النحوية التي ارتكزعليها بناء هذا العلم ، وينهض على دعائمها .

ومما يفيدنا ذكره في هذه العجالة انه كاستاذ الحضرمي بعيد النظر في ظواهر اللغة الاعرابية ، فنحن نرى عنده ما اصطلح على تسميته فيما بعد « العطف على المحل » اذ يرى ان قوله تعالى « والطير » في الآية : « يا جبال أوّبي معه والطير »^(٣) ، معطوف على محل المنادى^(٤) ، وهذه خطوة

(١) انباء الرواة ٢/٣٧٥

(٢) المزهر ٢/٣٩٩

(٣) سبأ ١٠

(٤) طبقات ابن سلام ١٩

واسمة في سير النحو العربي ، فحركة البناء على المنادى لا تسقط ولا يستغنى عنها ، وليس أمام النحوي الا ان ينظر في حقيقتها ، ويعمل الرأي فيها ، حتى يهتدى الى ان « يا » تحول محل فعل بمعنى « نادي » او : ادعوا ، ولهذا يكون ما بعدها مفعولاً به في الاصل ، بني على الضم لفظاً ، ولكن محله النصب ، ولهذا جاء تابعه منصوباً بحسب محله لا بحسب لفظه .

يونس بن حبيب والتمهيد لظهور سيبويه :

ويخلف عيسى بن عمر نحوي عظيم يعاصر الخليل ، هو يونس بن حبيب ، كان استاذ سيبويه ، وقد نقل عنه في كتابه المشهور آراء تبلغ مئتين (١) ، وله تصانيف وثيقة الصلة بالنحو مثل : معاني القرآن الكبير ، ومعاني القرآن الصغير (٢) والقياس في النحو (٣) ، وقد يأتي اسمه مقروناً باسم الخليل في كتاب سيبويه (٤) .

وفوق هذا نجد سيبويه يعتمد آراءه النحوية (٥) متلماً يعتمد روايته ونقله عن العرب اعتماداً يلفت النظر اليه (٦) ، وربما كان طريق سيبويه - في بعض المواضع - الى ابي عمرو بن العلاء (٧) ، أو الى انشاد رؤبة بن

(١) سيبويه امام النحاة ٩٨

(٢) معجم الادباء ٦٧/٢٠

(٣) بروكلمان ١٣٠/٢

(٤) انظر : ١٨٩/١ ، ٢٥٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٢ ، ٤٧٤

(٥) انظر مثلاً : ١٢١/١ ، ١٧٤ ، ٣٦٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٤٤٢ . الخ ..

(٦) انظر : ٢٤٩/١ ، ٢٥٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ٢٩٧ ، ٣١٤ ،

٣٤٥ ، ٣٦١ ، الخ ..

(٧) انظر : ٢٦٥/١ ، ٢٧٣ ، ٣٠٤ ، ٣٩٧ ، ٤٥٣ .

المعاج والرواية عنه (١) ، كما يعتمد على انشاده أبيات الشواهد ثقة منه انه سمعها عن العرب الموثوق بهم (٢) ، وقد يسأله عن اشياء في لغة القوم ، ويستمع اليه ، كما يفعل مع الخليل (٣) ، وان كان في بعض المواضع يرد عليه (٤)

وآرائه النحوية تشكل ابواب النحو كلها ، حتى ان مسيو به اعتمدها في ابواب كثيرة ، ولا سيما في ابواب النداء والممنوع من الصرف والاستثناء والضمائر والنعت (٥) ، وفوق هذا تجده ينطلق من منهج متشابه مما يجعلك تحس انك امام نحوي يختلف عن اسلافه الذين سبقوه ، فهو ينكر ان تكون « اما » الثانية عاطفة في قولك : جاء إما زيد وإما عمرو . لانها مسبوقه بالواو (٦) ، والعلّة نفسها تحمله على انكار ان تكون « لكن » عاطفة في قولك : ما قام زيد ولكن عمرو (٧) .

والشيء الذي تجب الاشارة اليه هنا هو ان القياس والعلّة عند يونس (٨) اخذا بخطوان نحو نظيرهما في الدراسات الفقهية وان ظلا مرتبطين بروح العربية ، يستوحيانها في تفسير الظواهر اللغوية العارضة ، حتى يمكن القول : انه خطأ بالنحو العربي خطوة تجارزت به مرحلة الحضرمي وعيسى وهياته لمرحلة الخليل وسيو به .

(١) انظر : ٢٤١/١ ، ٣٠٤ ، ٤٨٦

(٢) انظر : ٤٢٣/١ ، ٤٣٨

(٣) انظر : ٤٠٤/١ ، ٤٧١

(٤) انظر : ٣٩٨/١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤

(٥) انظر كتاب : يونس بن حبيب ١٤٩

(٦) مغني اللبيب (الامير) ٥٧/١

(٧) نفسه ٢٢٦/١

(٨) انظر الكتاب : ١٨٩/١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨

الخليل ونضج النحو العربي :

ولما جاء الخليل استنبط من علم النحو ما لم يسبق اليه ^(١)، وهو المصدر الاول في كتاب مسيويه ، وعامة الحكاية عنه ، مما يجعلنا نؤمن ان الخليل هو الوجه لصاحب الكتاب في جميع الموضوعات ، واذا خالفه مسيويه فانما يخالفه في الجزئيات ، ولم يخالفه في الاصول الا قليلا جداً ^(٢).

لقد عمد الخليل الى ما ترك الاسلاف له فعمقه، واصله ، بما اوتي من ذكاء وما وهب من حس لغوي وما دلت عليه الخبرة التي اكتسبها من معايشرة العرب الفصحاء ، واعظم ما يبدو في منهج الرجل هو ذلك القياس الذي نوه به القدماء ^(٣)، حتى ذكر ابن جني - وهو من هو في القياس والعلة - ان الخليل كاشف قناع القياس ^(٤)، والحق اننا كثيراً ما تجده يهتدي الى الوان من القياس تشير الى خصب ذهني ، والى ما وصل اليه النحو وعلى يديه ، فهو يجمع بين أشياء متباعدة لا تلوح للذهن الا اذا كان صاحبه على قدر عظيم من الذكاء وبعد النظر، فهو يقيس (لا بالاك) على (ياتيم تيم عدى) ^(٥)، ويملأ جوانب القياس تعليلاً بالغ الدقة .

والى جانب القياس نجد الخليل يميل الى تحليل الظواهر اللغوية تعليلاً منطقياً ذهنياً ، صحيح ان سابقه يمللون احياناً الا انهم لم يكونوا يهتدون الى علل كثير من الظواهر التعبيرية ؛ فيصفونها وصفاً شكلياً وحين يقدمون

(١) انباء الرواة ١/ ٣٤٣

(٢) الخليل بن احمد ٢٢٢

(٣) اخبار النحويين البصريين ٣٠

(٤) انظر الخصائص ١/ ٣٦١

(٥) انظر الكتاب ١/ ٣٤٥ . وانظر : في اصول النحو ٧٥ ، والمدارس النحوية ٥١

العلّة تجدهم لا يفوضون في اعماق الظاهرة كما فعل الخليل بدمهم ، وفتح الباب في ذلك للرماني وابي علي وابن جني ، وأمثالهم من فلاسفة النحو.

وقد كان للخليل فوق هذا فضل في تقييد السماع وتحرير الفصاحة ، ويتضح لنا ذلك في كتاب تلميذه سيويوه ؛ وفي منهجه ايضاً. فسيويوه يرجح اللسان الحجازي (١) ، لان استاذة اعتمد لغة الاعراب في بوادي الحجاز ونجد وتهامة (٢) ، وسيويوه يقيد سماعه بالفصاحة الموثوق بها ، فهو بكثرتهم مثل هذه العبارة : العرب الذين ترضي عريتهم (٣) ، أو : العرب الموثوق بعريتهم (٤) ، وهذا حتماً من احياء المنهج الذي سلكه الخليل في دراساته النحوية .



تلك هي الخطوات التي خطاها النحو العربي قبل بداية الخلاف ، وقد رأينا ان اعلام النحو جميعاً كانوا بصريين . وسنرى في الفصل - اول القادمة كيف ان الكوفيين اخذوا يقبلون على حلقات الدرس في جوامع البصرة ، غير أن الذي يهمننا ذكره هنا ما كشفت عنه هذه الخطوات المتتدة لسير هذا العلم من تفسير لظواهر الاعراب عند ابي الانسود وتلامذته ، الى قياس وعلة اقرب الى المنطق والدراسات الفقهية عند بونس والخليل ، الى جانب العناية البالغة بالسماع عن الاعراب الفصحاء ، وتحكيم

(١) انظر الكتاب : ٤١/٢ و ٤٢٤

(٢) انظر انباء الرواة : ٢٥٨/٢

(٣) الكتاب : ٩٣/١ و ٤٢٣/٢

(٤) نفسه : ١٥٣/١ و ٤٥١

الاصول التي اخذت شكل « القاعدة » ، في الظواهر الجديدة التي تعرض
لنحوي .

وسنجد فيما يأتي اختلاف موقف المذهبين من هذا كله ، وهو
جوهر الخلاف بينها ، في رأي الباحثين ، من قدماء ومعاشرين .

الباب الأول

الخلاف النحويّ وكتاب الإنصاف

بداية الخلاف وتطوره حتى القرن الخامس

١ - برائة الخلاف بين المذهبيين

لم تعرف الكوفة شيئاً من النحو ولا أُلِّمَّ به علماءؤها ، الا بعد ان
نضج في مساجد البصرة ، وتوضحت مناهجه ومسالكه ، وتشعبت فيه اقوال
البصريين ، وجرى عندهم في مسارب الفقه التي اخذت بامساك المنطق من
قياس وعلّة .

ومد هذه المرحلة الزمنية اخذ الكوفيون يتوافدون على البصرة ،
فعرف في حلقاتها محمد بن الحسن الرّواصي الذي اخذ عن عيسى بن عمر (١)
ثم رجع الى الكوفة فالتفت حوله طائفة من طلبة العلم يتلمذون له ذكر
منهم الكسائي والفراء .

وبذكر القدمات بجانب هذا الرجل معاذاً الفراء ؛ وهو عم الرّواصي ،
ولكنهم لا يصرحون في ترجمته انه اخذ عن أحد من البصريين ، ولعل
الكتابة في هذه الحقبة قد عرفت نحة اغفل ذكرهم الرواة ، ولعلمهم لم
يكونوا قلة ، يدل على هذا ما ذكره الفراء في معانيه ، وهو قوله :
« وكان شيخ لنا يقال له العلاء بن سيابة ، وهو الذي علم معاذاً الفراء
واصحابه ، يقول : لا انصب بالفاء جواباً للامر . » (٢) .

(١) طبقات الزبدي ١٣٥

(٢) معاني القرآن ٧٩/٢

ثم راح معاذ نفسه يعلم الناس النحو والعربية ، فقد اخذ عنه الكسائي والفراء كلاهما (١) ، وكانت له في الصرف عناية حتى ذكروا انه اول من وضع التصريف (٢) ، ونقلوا عنه قصة تشير الى هذه العناية ، فقد سأل رجلاً يناظره : « كيف تقول من يؤزم ازاً يا فاعل افعل . » (٣)

وقد عاصر الرؤاسي من نخاة الكوفة الخليل بن احمد من نخاة البصرة ، وقد ربطت المصيبة المذهبية - كما يبدو في ابام ثعلب والمبرد - بين الرجلين ، فأخذ الكوفيون بقرون بينهما ، وأخذ البصريون بنفوت هذا ، فعلى حين يجعل الفريق الاول سيبويه يأخذ عن الرؤاسي ويذكره باسم : الكوفي ، نجد البصريين على لسان المبرد يصرحون بأنه دخل البصرة ليعرض كتاباً له على علمائها ، فلم يلتفت اليه احد ، ولم يجزؤ على اظهاره بعد ما سمع من كلامهم (٤)

والذي يبدو اننا ان الجيل الكوفي الذي يمثله الرؤاسي والفراء وقف في النحو عند المرحلة التي يمثّلها عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء من نخاة البصرة ، ولم يبلغ القفزة التي قفزها به الخليل بن احمد ، فهو لا يني يقف عند الاثر المنقول عن العرب ، لا يحسه بالمناقشة الا مساً رقيقاً ، ولا يعطيه من اسباب المنطق الذهني الا بعض الملاحظات التي تتميز بالبساطة فنحو عيسى بن عمر - كما مر بنا - كالإشارة الى الاصول .

وتلمذ الجيل الكوفي الثاني لسلفه . فاذا بالكسائي والفراء يلتقيان

(١) انباء الرواة ٣/ ٢٩٠

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٩١

(٣) انباء الرواة ٣/ ٢٩٢ - ٢٩٣

(٤) انظر بغية الوعاة ١/ ٨٢ - ٨٣

بالرؤاسي والهراء ، واذا النحو عندهما في بداية الامر لا يزيد على ما عند استاذيها ، ولكن الكسائي منها يدخل البصرة ويجلس في حلقة الخليل ، ثم يضرب في الصحراء يتلمس العلم عند فصحاء العرب ، ويعود الى الكوفة ليجد نفسه فوق الرؤاسي ، ولينكر مسائل كثيرة مما اخذه عنه ، فقد ذكر الفراء انه « لما خرج الكسائي الى بغداد قال له الرؤاسي : قد خرج الكسائي وانت امن منه فجئت بغداد فرأيت الكسائي ، فسألته عن مسائل الرؤاسي ، فأجابني بخلاف ما عندي ، فغمزت قوماً من علماء الكوفيين كانوا معي ، فقال : ما لك قد انكرت ، لعلك من أهل الكوفة ، فقلت ، نعم ، فقال : الرؤاسي يقول كذا وكذا ، وليس صواباً . وسمعت العرب تقول كذا وكذا ... حتى اتى على مسائلي فلزمته » (١)

ويرجح ان هذا اللقاء تم في حدود سنة سبع وسبعين ومئة ، لان عودة الكسائي من البادية مقرونة بوفاة الخليل ، وهي حوالي هذا التاريخ وقد وجد الفراء عند هذا الرجل الكوفي مادة غنية هوت عليه مكانة الرؤاسي فلزمه واتصل به اتصال التلميذ ، ولكن الى وقت ليس بالديد ، ثم ذهب الى البصرة واتصل بحلقة يونس ، وأخذ عنه علم البصريين ، واطلع على بقايا آثار الخليل ، ثم اقتنى كتاب سيوييه ، وأكب عليه ، وهو صورة ناضجة للنحو البصري وما فيه من علم واقيسة واسباب جدلية اخرى.

وبفضل الكسائي والفراء ارتفع نحو الكوفيين الى منزلة النحو البصري ، وان لم يساوه في الفهم والاسلوب ؛ ولكننا نرجح ان تعاليم الجيل الكوفي الاول ، جيل الرؤاسي والهراء لم تنزل كل الزوال ، بل ظلت آثارها طائفة في ذهني العالمين الكبارين ، وهي آثار ترجع في اصلها الى تعاليم الجيل البصري الذي يمثله أبو عمرو وعيسى بن عمر .

وببدأ الخلاف النحوي بين المذهبين في هذه الحقبة (١)، ولكنه خلاف يسير لا حدة فيه ، ويخلو من عصبية مذهبية بالمعنى الذي صار اليه فيما بعد ، وان كان يشير الى عصبية « شخصية » . على ان المرحوم احمد امين يرجع به الى عهد الخليل والرؤاسي ، فيذكر ان الخلاف بدأ « هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة ، والخليل في البصرة » ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة » (٢) .

ولا زريد ان نستعجل الرد على الباحث المرحوم ، لان ما سيأتي سيكون هو الرد ولكننا اشرفنا من قبل الى ان العصبية المذهبية في ابام المبرد وثعلب هي التي حاكت هذه الرواية ليرتفع الكوفيون بنحويه الى منزلة الخليل ، وهو ليس بذلك .



وأول مظهر من مظاهر الخلاف ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي ، وقد اطلال القوم في الحديث عنها ، وهي لا نعدو ان تكون مظهراً من مظاهر التنافس بين العلماء للوصول الى الرزق وبلوغ المنزلة عند السلطان ، فقد جاء سيبويه ليحل في بلاط الخلافة سيداً للعلماء ، وبهذا يفقد الكسائي ما يشغله من قلوب ذوي الامر .

ومهما قلبت الخبر وبجئت في جوانبه فلن تجد فيه أثراً لعصبية مذهبية ، تشير الى ان الكسائي وسيبويه كانا يصدران في هذه المناظرة عن موقف مذهبي في النحو ، او كانا يختلفان في المنهج أو الاسلوب العلمي الذي يتبعه كل منهما في مناقشته المسألة المطروحة . وكل ما في الامر ان

(١) انظر : مدرسة الكوفة ٦٦ وتاريخ علوم اللغة العربية ١٢٣

(٢) ضحى الاسلام ٢/ ٢٩٤

الكسائي طرح السؤال وان سيويبه أجاب بما يعرف . ثم لم يلبجأ الى علة
أو قياس أو سبب آخر من اسباب التعايل ، بل حكم بينهما الاعراب ،
وانتهى اللقاء .

وقد تقول القدماء على الكسائي ونسبوا اليه انه احتج باعراب غير
فصحاه ، وهذه تهنئة يردّها البحث العلمي من جهتين : اولاهما ان رواية
النصب بعد (اذا) الفجائية رواها بصري كبير هو ابو زيد الانصاري ،
حكاه عن العرب ، ورواه عنه الكوفيون (١) ، وثانيتهما ان الاعراب الذين
حكوا هم ابو قعس وابو ثروان وابو الجراح . وكلهم فصيح غير متهم في
لغته (٢) ، ولذلك قال الكسائي للامير : انهم ممن قنع بهم اهل المصرين ،
وسموا منهم (٣) .

واتهموه ايضاً بالتواطؤ مع الاعراب ، وهذا أيضاً مردود بما سبق ،
وبحجة ثالثة هي ان الكوفيين ظلوا بعد الكسائي بزمان طويل يميزون
النصب بعد (اذا) الفجائية كالذي يروى عن ثعلب امام الكوفيين
لزمه (٤) ، فلو كان الامر تواطؤاً واتفاقاً لصد نحرمة الكوفة عن الرأي ،
بعد ان علموا زيف المناظرة .

ويرى المكبري رأياً آخر في تواطؤ الكوفيين مع الاعراب ، فـو
ينسب التواطؤ الى اصحاب الكسائي والقرء ، وينفي أن يكون شيخا
الكوفة على علم بما فعل اصحابها ، ثم لا يلبث ان يعلل النصب كما فعل

(١) الانصاف . المسألة ٩٩

(٢) انظر : الفهرست ٧١ - ٧٦

(٣) الانصاف ، المسألة ٩٩

(٤) مجالس العلماء ١٠

ابن الشجري قبله ووقفه على النكرة فقط (١)

وانتهى كل شيء بين الكسائي ومسيويه ، لم يلتقيا قبل هذا اللقاء ، ولم يلتقيا بعده ، فأني مظهر اذن من مظاهر التنافس لسه المرحوم احمد امين بينهما حتى نعتة بالشدة ؟ إن الامر لا يبدو ان يكون منافسة بين عالين ، وقد حدث مثله بين صريتين من بلد واحد ومذهب واحد ، فقد ذكروا ان ابا جعفر الجرمي شخص الى بغداد ، فنقل موضعه على الاصمعي واشفاقاً من ان يصرف وجوه اهلها عنه ، وبصير السوق له ، فأعمل الفكر فيما ينقض منه ، فلم ير الا ان يرهقه فيما يسأله عنه ، فأثابه في حلقة ، وقال له : كيف تنشد قول الشاعر :

قد كن يخبان الوجوه تسترا فاليوم حين بدأن للنظار

او حين بدبن ، فقال له : بدأن . قال : اخطأت ، فقال : بدبن . قال : غلطت . انما هو : بدون . اي ظهروا . فأسرهما في نفسه ، وفطن لما قصده به ، واستأنى به الى ان تصدر في حلقة واحترف الجمع به ، فوقف عليه ، وقال له : كيف تقول في تصغير مختار . فقال : مخيتر ، فقال : انفت لك من هذا القول ، اما تعلم ان اشتقاقه من الخير ، وان التاء فيه زائدة ، ولم يزل يندد بغلطه ويشنع عليه ، الى ان انفض الناس من حوله ، (٢)

ولست هذه وحدها ، فقد عرف الناس آنذاك ما بين ابني عبيدة والاصمعي من خلاف يصل بها احياناً الى الشتم ، ووقوع بعضها في

(١) انظر : الباب في علم البناء والاعراب ص ٢٨٢ مخطوط دار الكتب المصرية

رقم ١٩١٩ نحو وأما ابن الشجري ١ / ٢٢٩ ، ٣٣٤

(٢) درة الغواص ١٠١

بعض^(١) وكثيراً ما يكون أبو زيد طرفاً في هذه الخصومة ، يقع في
الرجلين ويقعان فيه^(٢) ، وقريب من هذا ما كان الاصمعي والافخش^(٣)

أما المناظرات فقد كانت كثيرة بين اصحاب المذهب الواحد ، كثرتها
بين اصحاب المذهبين المختلفين ، وكان الامراء يسمعون اليها في كثير من
الاحيان ، أو تهيأ ملابس ودواع لها ، فقد تناظر الحضرمي وأبو عمرو
في حضرة بلال بن ابي بردة^(٤) ، وتناظر الاصمعي وسيبويه في المسجد
الجامع^(٥) .

من هذا كله يتبين لنا ان الكسائي وسيبويه لم يلتقيا عن دواع
عصبية أو مذهبية ، بل كان لقاؤهما منافسة وطمعاً في الدنيا ، ودفاعاً عن
المنزلة المهيأة في بلاط الامراء .



ولا يُعرف للكسائي موقف معاد من البصريين دفعته اليه نزعة
مذهب يؤمن به ، ولا يستطيع احد ان يفسر حدة المنافسات او المقابلات
بينه وبين يحيى بن المبارك اليزيدي ، او بينه وبين الاصمعي الا بالمنافسة
العلمية ، والظهور أمام اولي الامر بمظهر العالم الذي لا ينزع ، فكلاهما
جاء بغداد مرتزقاً ، اما ابن المبارك فقد اتصل بالقصر الحاكم منذ ايام

(١) انظر : اخبار النحويين البصريين ٥٣

(٢) انظر تاريخ بغداد ٧٩/٩ ومراتب النحويين ٥٠ والزهر ٤٠٤/٢

(٣) انظر مجالس العلماء ١٣٠

(٤) اخبار النحويين البصريين ٢٠

(٥) معجم الادباء ١٦/١٢٥ والشريشي ١٨/٣

المهدي ، اذ كان مؤدباً ايزيد بن منصور (١) ، او لاحد اولاده (٢) ، ويزيد هذا خال المهدي ثم اتصل بالرشيد وصار مؤدباً للامون ، وكذلك جاء الاصمعي ليتبوا عند الرشيد المنزلة التي بطمح اليها العالم آنذاك ، واجتماع هؤلاء الثلاثة في بلاط واحد سيثير حتماً جواً من المنافسة وطموحاً الى انتزاع النصر العلمي ، ولا فرق بين بصري وكوفي ، فقد هجا اليزيدي الاصمعي هجاء قبيحاً وهما بصريان ، وكان الكسائي يحول بين الفراء والقصر الحاكم في آخر ايامه وهما كوفيان .

وكانت صلة الكسائي بيونس تقوم على تبادل الاجلال في معظم المواقف ، فمرة نجد يونس يعنف من يتعرض للكسائي من رجال حلقتة ، ويسأله عن (اي) فيقول : تؤذون جليسننا ومؤدب امير المؤمنين (٣) ، ومرة يسأله عن اشكال في بيت الفرزدق ، فيجيب بجواب حسن فيقول له : أشهد ان الذين رأسوا رأسوك باستحقاق . (٤)



وفي هذه الفترة ظهر كتاب سيبويه وشهر في البصرة والكوفة على السواء ، وتبوا في القلوب منزلة رفيعة ، فأثار غيرة العلماء من بصريين وكوفيين ، فتمرض له الاصمعي وسيبويه حي ، وقال منه الاخفش بعد وفاته (٥) ، فهل من الغرابة ان نجد الفراء والكسائي احياناً يتنازلان من الكتاب ؟

(١) انظر : طبقات الزبيدي ٦٠

(٢) انظر : الاعلام ٢٤٦/٩

(٣) اخبار النحويين البصريين ٢٧ - ٢٨

(٤) انباء الرواة ٢٦٥/٢

(٥) مراتب النحويين ٦٨

وظاهرة الغيرة والتنافس بين الاحياء والاموات لم تعرف في هذه المرحلة فحسب ، بل عرفت في العصور المتأخرة ايضاً ، فكان ابو حيان كثير التهجم على الزرخشري^(١) ، وكان ابن هشام ينال من ابي حيان في كل مناسبة^(٢) ، وتفسيرها ان العالم الناشئ يرى الناس لزمه يمدحون عالماً قديماً ويحلون آراءه وكتبه ، وربما مزج هذا الثناء تفضيله على علماء عصورهم ، وهذا يثير فيهم الغيرة ، فيكون نيلهم منه لوئاً من الدليل يسوقونه ليعينوا لمعاصريهم انهم مثله بل يفوقونه .

على هذا الاساس تفسر غيرة الكسائي والفراء من كتاب سيبويه ، ولا نستطيع ان ننسب ذلك الى سبب مذهبي ، والا فأي مذهب دفع الاخفش الى ادعاء انه اعلم من سيبويه^(٣) ، ودفع الاصمعي الى التشنيع على علي توجيه الشواهد !^(٤) .



وفي كتب الفراء واقواله نيل من ابي عبيدة البصري ، فهو تارة لا يعرف العربية^(٥) وتارة يستحق الضرب لما قاله في كتابه المجاز^(٦) ، وطوراً يعرض له رأياً ثم يضع احد احتمالين : اما ان يكون ابو عبيدة سمعه من العرب ، فيكون في كلامه وجه ما ، واما ان يكون اجتهد

(١) انظر الاشباه والنظائر ١٢/٣ - ١٣

(٢) نفسه ١١١/٤

(٣) انباء الرواة ٣٥٠/٢

(٤) معجم الادباء ١٦/١٢٥

(٥) معاني القرآن ٨/١

(٦) تاريخ بغداد ١٣/٢٥٥

فجهل المعنى (١) .

وهذا لا يرجع الى عصبية كوفية على بصرية ، وانما يرجع الى اختلاف النظرة في المجاز وتخليط ابي عبيدة في توجيه بعض الكلمات القرآنية وتفسيرها ، وقد وجد احد الباحثين ان ذلك قد يرجع الى ان ابا عبيدة « من الخوارج » على حين كان الفراء معتدلاً في هواه . ثم وجد وجهاً اكثر دقة فقال : « وادق من هذا التفسير ان السبب في ذلك يرجع الى ان ابا عبيدة كان يفسر القرآن بالرأي ، والفراء لا يجب منه ذلك » . (٢)

هذه الاسباب أهم من ان ترجع الى مذهب نحوي فيه عصبية ، لانها بعثت نحويًا بصرياً بعد الفراء نسب الى العصبية البصرية، وهو ابو حاتم السجستاني ، الى ان يقول في كتاب المجاز « انه لكتاب ما يحل لأحد ان يكتبه ، وما كان نبياً أشد علي من ان اقرأه قبل اليوم ، ولقد كان ان اضرب بالسياط اهون علي من ان اقرأه ، ما يجوز لاحد اخذه » . (٣)

وقد اتهم الفراء بعد ذلك بزيادة العصبية على سيويه (٤) ، وهذه العصبية ليست مذهبية ، ولكنها من آثار الغيرة التي تحدثنا عنها من قبل ولهذا غير دليل :

١ - اخذ الفراء عن البصريين ولا سيما يونس (٥) ، ويرى بروكلمان

(١) معاني القرآن ٣١٠/٢ ومجاز القرآن ١١٠/٢

(٢) الفراء ٢٩٢

(٣) طبقات الزبيدي ١٩٤

(٤) انظر مراتب النحويين ٨٨

(٥) معجم الادباء ١١/٢٠

ان اخص ما اخذه عنه معاني النحو التي افاد منها في كتابه الحدود (١) ،
وكثيراً ما نراه يشير اليهم في كتبه ، فيأخذ عن ابي عمرو بعض القراءات
فيصرح باسمه حيناً (٢) ، ويفعله حيناً آخر (٣) ، ويأخذ ايضاً عن بصرى قهر
استاذ الكسائي غير مرة ، وهو ابو محمد اليزيدي ، ويصرح باسمه (٤) .
وقد يذكرهم عامة في بعض المواضع ، ويرجح رأيهم محكماً اصول العربية (٥)
وربما ذكرهم بخبر ونال من الكسائي بالقياس اليهم ، واتهمه بنقل شيء من
الشعر غير محصل (٦) .

٢ - تلتقي آراؤه النحوية بآراء البصريين في كثير من المواضع التي
يخالف فيها استاذ الكسائي (٧) ، وقد عرف القدماء مخالفته له ، حتى قال
ابو الطيب اللغوي : « وكان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذهبه » (٨)
ومخالفته له فوق ان تحصى في هذه الرسالة (٩) .

٣ - ليس في مناظرته بعضهم غير المنافسة العلمية التي ذكرناها من

-
- (١) بروكلمان ١٩٩/٢
(٢) معاني القرآن ١٨٢/٢
(٣) نفسه ٨٧/١ والبحر المحيط ٢٧٥/٨
(٤) المقصور والمدود . لوحة ٢٩ عن كتاب الفراء ٢٦١
(٥) معاني القرآن ٢/٢٤٠ و ٢/١٢٩
(٦) شرح ما يقع فيه التصحيف ١٢٨ - ١٢٩
(٧) انظر : امالي الزجاجي ٨٣ وشرح القصائد السبع الطوال ٤٤٨ و ٥٩٧
ومعاني القرآن ٣٠٠/١
(٨) مراتب النحويين ٨٨
(٩) انظر : معاني القرآن ١/٢٩ ، ٣٢ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٥ ، ١٦٥ ، ٤١٩ ،
٤٧١ ، وشرح القصائد السبع ٣٥٣ ، ٤٤٨ ، ٥٩٧ و مجالس ثعلب ط/٢ :
٣٥٤ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٥٩

قبل ، وقد زادت فيها المصيبة المذهبية المتأخرة عن هذه الحقبة ، فمناظرته لابي عمر الجرمي مثلاً تحمل بذور التناقض والتخليط ، فعلى حين تراه مفحماً له ، مفنداً مسائله ومسائل اصحابه (١) ، تراه في رواية اخرى مقهوراً مخذولاً (٢) ، ومن الطبعي ان يتناظرا ، لان المناظرة كانت رزيّ العصر العلمي ، وربما طال بينهما الجدل في عامل الخبر ولم يصل الى نتيجة.

٤ - ومخالفته لهم في الرأي يبينها على اصول « موضوعية » علمية ، يستند فيها إما الى القياس (٣) ، وإما الى النقل ، وهو في المرتكز الثاني يعتمد على جهد العالم واستقرائه يقول : « لا يلتفت الى ما رواه البصريون من قولهم : اصْبُع ، فإنا بحثنا عنها فلم نجد لها » . (٤) وسواء اصحّ قياسه أم لم يصح ، فان مخالفته إياهم في الرأي النحوي لا تقوم دليلاً على عصبية مذهبية ، فان اصحاب المذهب الواحد كثيراً ما يختلفون .



وإذا صحت هذه الوقفة من عِلْمِي النحو في الكوفة ، فلا بد ان يكون لنا مثلها من علمين من البصرة هما سيويه والافخش .

أما سيويه فقد اتهمه باحث معاصر بالمصيبة ، وهو الدكتور شلبي ، واستدل عليها بان سيويه لا يذكر اسماء القراء الا اذا كانوا بصريين كأبي عمرو بن الملاء ، أو قرأوا على بصريين كالاعرج وعيسى ، أو من بعد عن المصيبة كابن مسعود وأبني ، وكان يكتفي بقوله : قرأ اهل المدينة

(١) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٣

(٢) نفسه : ٣١٤ / ٩ - ٣١٥

(٣) انظر الانصاف : المسألة ٦٩ ، و٩٣ ، وشرح السبع الطوال ١٤٣ و ٢٤٥

(٤) الخصائص ٣ / ٢١٢

دون اسناد الي نافع ، وقرأ أهل الكوفة دون اسناد الى حمزة والكسائي
وقرأ أهل الحجاز ، وقرأ أهل مكة ، دون اسناد الى ابن كثير (١) .

والحق ان ليس فيما قدمه الاستاذ الدكتور ما يدل على عصبية بين
الكوفيين والبصريين ، فقد جاء ذكر الكوفة كذكر غيرها من الامصار ،
بل ليس في ذلك دليل على وجود عصبية البتة ، فذكره أبا عمرو إنما
كان لشهرته بين أهل البصرة الذين ألف كتابه فيهم ، ثم ان هذه طريقة
سيبويه التي اتبعها في عرض شواهد الشعرية ، فقلتها تراه يذكر اسم
الشاعر في شاهد بسوقه ، ولعلها طريقة النحاة عامة في ذلك الزمن ،
والفراء مثل هذا الصنيع (٢) . والغريب ان الدكتور قال : «أو من يمدح عن
العصبية كابن مسعود وأبي ، فهل كان ابن كثير ونافع وقراء الامصار
داخلين في العصبية لقد كان حرياً بسيبويه أن يهمل ذكر ابن مسعود -
لو كانت عنده عصبية - لانه مقرر الكوفيين وعليه اعتمدوا ، والدكتور
يعرف هذا ، فقد اتعب نفسه حين علل سر عناية الفراء بقراءة ابن مسعود
لانه اليه تنتهي قراءة عاصم ، وحمزة ، والكسائي والكوفيين ، ودانه لم
يكن أحد من أهل الكوفة يرغب عن قراءة ابن مسعود » (٣)

وقد كان الباحث غنياً عن الوقوع في هذا التناقض ، الا ان
عصبية حديث العصبية حملة على كثير من التلفيق والتكلف ، وفوت عليه
الأسلوب العلمي السليم ، وورطته في تعليقات سطحية في كثير من صفحات
كتابه .

(١) ابو علي الفارسي ١٦

(٢) انظر : معاني القرآن : ١٧/١ ، ١٩ ، ٢٨ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٢٠٧

(٣) ابو علي الفارسي ٢٦١

الواقع ان سيويه حينما ألف كتابه لم يكن الجو حوله يحمل رائحة
المصيبة النحوية بين البلدين ، فقد كان يجمع ما نثره استاذ الخليل
والبصريون الآخرون قبله من آراء ، وكان عالماً الكوفة - الكسائي والفراء
- غير مستغلين في مذهب نحوي خاص ، وكانا يفدان أحياناً على مدينته
يحضران حلقة يونس ويأخذان عنه ، مع تفاوت الزمن بينهما ، فعلى من
بتمصّب الرجل اذن ؟

ثم انه نقل عنهم قراءات ثلاثاً (١) ، ورأياً واحداً في الصرف (٢) ،
وهو خلال ذلك قد يصوب رأيهم ويلتمس له القياس ، من ذلك قوله :
« وحدنا هرون ان الكوفيين يقرؤونها : ثم لنفرعن من كل شيعة أيّهم
أشد على الرحمن وهي لغة جيدة ، نصبوها كما جروها ، حين قالوا :
امرر على أيّهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مُجبرى الذي . » (٣) .



أما الاخفش فقد كان اقرب الى الكوفيين ، وكانوا يعظمونه (٤) ،
ولا سيما الفراء منهم حتى ليعده سيد علماء العربية (٥) ، وقد خالف
البصريين في مسائل كثيرة جداً ، فوق ان تحصى هنا (٦) ، وهو الذي
فتح ابواب الخلاف على سيويه (٧) ، واثم به الكوفيون - وفق رأي

(١) انظر الكتاب : ٣٩٧/١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠

(٢) نفسه ٣٩٣/٢ عن كتاب سيويه امام النحاة ٩٦

(٣) نفسه : ٣٩٧/١

(٤) مراتب النحويين ٦٨

(٥) انباه الرواه ٣٩/٢

(٦) انظر مدرسة البصرة ٤٩٠ ، ٥٠١

(٧) المدارس النحوية ٩٥

الدكتور شوقي ضيف - بالقياس على الشاذ، والاعتداد بالفراءات الشاذة (١)
بل لقد وجد فيه الدكتور شوقي استاذاً اول لمدرسة الكوفة ، فهو الذي
اعد الجو لظهورها فيما بعد ، لا لأن إماميتها الكسائي والفراء تنلذا له
فحسب بل ايضاً لأنها تابها في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة
من آراء سيويه والخليل ، (٢) .

لقد جاء الاخفش الى بغداد لينظر الكسائي ثاراً لاستاذه سيويه ،
ولكن الكسائي استطاع ان يغريه بالمال ، فجمله مؤدباً لولده ، وقرأ عليه
كتاب سيويه ، وفي هذه الرحلة قد تبدو روح من العصبية ، او الشعور
على الاقل بروح مذمعية في النحو ، ولكن هذا الاحتمال بالغ الضعف ،
فالرجل يعرف قدر الكسائي ، ويعرف قدر استاذه سيويه ، وقد رأى في
انخزال استاذه في تلك المناظرة ما أثار فيه حفيظة الثأر ، غير انه ثأر
لاستاذ لا ثأر لمذهب ، والا فكيف يصبح الرجل بعد مدة قصيرة صاحب
مخالفات للبصريين ، يفتح بها الباب لنحة الكوفة .

ولم يكن المذهب الكوفي قد استقل لهذا العهد حتى يشعر البصريون
انهم حيال منافسين مسلحين بالعلم والجدل ، وحتى يشعر الاخفش انه جاء
ممثلاً لمذهب أهل البصرة .



يتبين لنا من هذا كله ان هذه المرحلة الزمنية التي انتهت بوفاة الفراء
والاخفش في اوائل القرن الثالث ، لم يكن فيها الخلاف المذهبي واضحاً في

(١) نفسه ٩٩

(٢) نفسه ٩٦ وانظر ٩٥

اذهان النجاة كل الوضوح ، فقد كانت العصبية فردية ، يتعلق فيها التلميذ بأستاذه ، ولا يرى غيره عدلاً له ، والدليل على ذلك ابيات لمحمد بن الجهم يمدح بها استاذه الفراء ، ويهجو النجاة الآخرين من بصريين وكوفيين ، فقد تناول سيويوه وقطرباً من اهل البصرة ، وهشاماً والاحمر من اهل الكوفة ، ليبقى استاذه هو المجلي في هذه الحلقة العلمية ، يقول : (١)

باطالب النحو التمس علماً	ألفه الفراء في نحو
أفاد من بأثيه ما لم يكن	بملم من قبل ولم يحـوه
وقول سيويوه وأصحابه	وقطرب مشتبـه فازوه
عنك . وما املـى هشام وما	صنفه الاحمر في زهـوه

ولا يكفي دليلاً على وجود مذهبية نحوية ان يختلف نحاة المصـرين في بعض الآراء ، فهذا موجود بين اصحاب المذهب الواحد من الطرفين ، أما الاختلاف في المنهج فلم يكن يمثل آنذاك مذهبية خاصة - مع الاعتراف بوجوده - وآية ذلك ان الاخفش والكسائي يتفقان في كثير من الاسس والاصول المنهجية ، من اعتداد بالقراءات الشاذة ، والقياس على القليل - كما ذكرنا من قبل - وان الفراء يلتقي بالمذهب البصري من حيث التقدير والتأويل وانكار القياس على الشاهد الواحد ، والاعتداد بالعدة والقياس ومذهب المتكلمين ، وانكار القراءة الشافة (٢) .

٢ - وضوح الخلاف وتطوره من القرن الخامس

لم ينته القرن الثاني حتى طويت بعمده بقليل حياة سيويوه والكسائي

(١) انظر : تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٤

(٢) انظر كتاب : الفراء ٣٧٧ - ٣٩٣

والفراء والاختفش ، وحتى تبدل النزاع النحوي الذي املته المنافسة بين هؤلاء العلماء ، فاستحال في اذهان المتأخرين خلافاً بين طرفين ينتمي كل منهما الى بلد ، فسيبويه والاختفش - على ما بينها من فوارق في المنهج والرأي - يصبح نحوهما عند من جاء بعدهما نحواً بصرياً ، مضافة اليه آراء الخليل ويونس ، ويصبح ما خلفه الكسائي والفراء مذهباً لا لمذهب آخر ينتمي الى مدرسة الكوفة .

وكما تجسد نحو البصريين عامة في كتاب سيبويه، تجسد نحو الكوفيين في كتابي الفراء معاني القرآن والحدود ، فمعظم المسائل التي تنسب الى نحلة البصرة انما توجه بحسب الرأي الذي يعرضه (الكتاب) ، كما ان معظم ما ينسب الى الكوفيين تجده في معاني القرآن للفراء ، كما يصرح الدكتور الخزومي^(١) ، وربما وجد أيضاً في « الحدود » الذي لم يصل اليينا.

وتبقى الآراء الاخرى روافد ثمين على تجسيم هوة الخلاف في اذهان النحاة المتأخرين وربما كان لها في بعض المسائل شيء من السيادة ، وان كان هذا قليلاً .

والذي جد في هذه المرحلة أن النحاة أخذوا يعممون في اطلاق نسبة الرأي الى صاحبه ، فما قال الخليل ويونس والاختفش وسيبويه ينسب الى البصريين ، ولا سيما اذا جاء في (الكتاب) ، وما قاله الكسائي والفراء ينسب الى الكوفيين ، على حين لا تجدد في كتاب سيبويه كله الا نقلاً واحداً في الصرف عن الكوفيين ، وتجد نقولاً ثلاثة في القراءات ؛ وهي شيء آخر لا صلة له بالخلاف النحوي ، وكذلك لا ترى في معاني القرآن للفراء رأياً واحداً منسوباً الى البصريين عامة ، ولا عند

(١) انظر : مدرسة الكوفة (ط ١) ١٥٩

الاخفش في كتابه معاني القرآن ايضاً ، فقد كان هؤلاء ينسبون الرأي الى صاحبه ، لان الخلاف المذهبي - كما قلنا من قبل - لم يتضح في اذهانهم بعد .



والأرجح أن ثعلباً - رأس نخاعة الكوفة لزمته - أول من ألح على ذكر آراء الكوفيين والبصريين مقروناً بعضها الى بعض ، وهو يستعمل في ذلك غير عبارة ، فمرة يقول : قال سيويه والخليل واصحابهما^(١) ، او يقول : سيويه واصحابه^(٢) ، ومرة اخرى يقول : البصريون واهل البصرة^(٣) ، وينسب الى الكوفيين احياناً^(٤) ، ويعد نفسه منهم^(٥) ، وقد يتقصص شخصية اسلافه فينسب الرأي الى صاحبه ، فيذكر سيويه^(٦) ، والخليل^(٧) ، وغيرها من نخاعة البصرة ، وغالباً ما تجده يقابل بين آراء هؤلاء البصريين وآراء الكسائي والفراء ، حتى انه ليعلم بصراحة ان نحو الكوفيين هو نحوها نفسه فيقول : وذهب اهل الكوفة ، الكسائي والفراء ، -^(٨)

(١) مجالسه ٤٢

(٢) نفسه ٥٨٦

(٣) نفسه : ٥٨ ، ١٧٨ ، ٢١٦ ، ٢٤٩ ، ٥٥٢ ، ٥٩٠

(٤) نفسه : ١٠٦ ، ٣٥٩

(٥) نفسه : ١٧٨

(٦) نفسه : ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٨ ، ١٠٦ ، ١٧٨ ، ٢٧٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٣٨٩ ،

٤٤٥ ، ٤٤٧

(٧) نفسه : ٤٢ ، ٢٤٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٠

(٧) نفسه : ٣٥٩

والذي مهد لثعلب هذه السبيل ما استقر في يديه من كتب هؤلاء
وهؤلاء ، وما وهب من ذهن حافظ دكي ، فقد تلقى عصره ما أنضج
من نحو البصريين في كتاب سيويه ، وكتب الاخفش ، ونحو الكوفيين
في كتب الكسائي والفراء ، واعلمه كان لا يخلو من « موضوعية » تدفعه
الى استقصاء الرأي عند النجاة كافة ، ففتح الباب لمن بعده ليجلوا في
غمار الخلاف ، بين من يمثل المذهبين من نجاة العربية .



أما معاصره المبرد فكان كالقدماء من نجاة الجيل السابق ، فهو لا
يشير - في كثير من المواضع - الى آراء الكوفيين وان مر بمسائل الخلاف
وقد يذكر رأي الاخفش الذي يلتقي فيه بنجاة الكوفة دون ان يقرن
ذكره الى ذكرهم^(١) ، وربما كنى عنهم كناية ، كأن يقول : وزعم قوم^(٢)
او : « وقد كان قوم من النحويين »^(٣) ، او : « فان قال قائل »^(٤) ،
وفي مواضع قليلة يقرن آراء اصحابه الى آراء خصومهم ليرد عليهم ، وقد
ذكر لفظ (الكوفيين) مرة واحدة في كتابه المقتضب^(٥) ، ولكنه
يهمل احيانا اسم النحوي الكوفي ، فعندما عرض لحذف الواو في مثل :
بعد ، ويزن ، وعرض رأي الكسائي الذي يذهب الى انها حذفت للفرق
المتعدي واللازم ، لا تراه يذكر صراحة اسم الرجل ، وانما يقول : فان

(١) انظر : المقتضب ٣٠/١ والكامل ١٠٩/١

(٢) الكامل : ٢١٩/١

(٣) المقتضب : ١٣١/٢

(٤) نفسه : ٣/٢

(٥) نفسه : ١٥٥/٢

قال قائل (١) ، وفي موضع آخر يذكره ويثني على رأيه (٢) ، ونقل في كتابه الكامل روايات عن الفراء وذكره صراحة (٣) ، ولكن هذه الروايات لا صلة لها بالنحو ، بله الخلاف ، وقد يشير الى اصحابه كقوله : « فهذا قول البصريين ... » . (٤) وذلك منه قليل .



واذن كان ثعلب أول من السج على عرض رأي المذهبين بعضها بجانب بعض ، ثم جاء تلامذته وتلامذة المبرد فاخذوا عنه هذه السنة وزادوا فيها ، فكان ابن السراج والزجاج وقد اخذا عن المبرد ، وأبو بكر بن الانباري والحامض من تلامذة ثعلب ، يكترون في كتبهم من المفاضلة بين نحو المذهبين ، مضيفين نحو ثعلب الى نحو الكوفة الذي تمثل قبله في نحو الكسائي والفراء ، ونحو المبرد الى نحو البصرة الذي حمه كتاب سيبويه قبله .



ولا نبلغ العصر الذي ضم السيرافي والرماني والفارسي وابن جني حتى نجد اللاحاح على هذه المفاضلة يزداد ، وحتى نجد الخلاف يأخذ شكلا من اشكال الجدل ، متأثراً بمعطيات العصر الحضارية ، ولا سيما معطيات

(١) نفسه : ٧٨/١

(٢) نفسه : ٣٢٣/١

(٣) نفسه : ٥٦ ، ٥٧ ، ٢٣٧

(٤) نفسه : ٢١٩

الدراسات الفقهية والمنطقية ، ولكن هؤلاء ظلوا واعين للفروق الفردية بين اصحاب المذهب الواحد ، فهم يعرفون ما بين الاخفش وسيبويه من فروق ، وما بين الفراء والكسائي من خلاف ، وقد هيمن عليهم (الكتاب) هيمنة تامة ، فأقبل السيرافي والرماني على شرحه ، وجعله الفارسي وابن جني غايتها في الدرس والحفظ ، ومثل هؤلاء الاربعة ، ولا سيما أبو علي وتلميذه ، مذهب البصريين تمثيلا جديدا فوجد من بعدهم في نتاجهم —م النحوى مادة اضافوها الى نحو البصرة ، حين لم يكن في عصرهم نحوهم يذكر للكوفيين غير ابن خالويه ، فأضافه المتأخرون — كأبي البركات — الى الكوفيين ، على الرغم من أنه لم يكن بمنزلة من ذكرنا .

ثم يأتي المتأخرون عن هؤلاء ، وهم الذين يمثلهم ابن الشجري والزخشري وابن الدهان ومكي بن أبي طالب القـيرواني ، وغيرهم ، فيأخذون عنهم ، ويعتمدون على نقولهم في نسبة الاراء الكوفية والبصرية وقد يرجعون الى كتب الفراء والكسائي والاخفش وسيبويه ، فينسبون الرأي الى صاحبه ، الا أننا نجد الفروق الفردية بين ممثلى المذهب الواحد تنطمس معالمها ، وتضيع في تعميماتهم الاستثناءات التي تشذ بين رجال رجال المذهبين ، وكان هؤلاء ورجال الجيل السابق هم الاساتذة الذين اخذ عنهم ابو البركات الانباري مسائله الخلافية واقام منها كتابه الانصاف ، الذي سندرسه في هذه الرسالة .

هذا هو وجه وضوح المذهبين عند النجاة ، وقريب منه ما نجد عند اصحاب الطبقات سواء أكانوا نحويين أم لغويين ، فهؤلاء يعرفون ميل كل نحوي ، والمامه بأحد المذهبين مما يدل على فهم العصر لنحو و كل مذهب ، فقد قالوا عن المبرد « كان من اعلم الناس بمذاهب البصريين في

النحو ومقاييسه ، (١) وقالوا عن الحامض: « كان أحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين. » (٢) ، وقالوا عن ابن كيسان : « كان قيما بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين » (٣) ، وذكروا ان المفضل بن سلمة كان كوفي المذهب (٤) ، والزجاج عندهم اشد لزوما لمذهب البصريين وابن البراءة لول حسن القيام على مذهب الكوفيين وله فيها كتاب الفقه ، (٥) ، ونسبوا الى ثعلب انه كان من معرفة النحو د على مذهب الكوفيين ، (٦) ، واذا عرضوا لمناظرة أو مسألة ينسبون الى احد المتناظرين انه كان يجب على مذهب أهل الكوفة او مذهب أهل البصرة ، كما روى الزبيدي عن هارون بن الحائك (٧) .

وكما كانوا يطلقون كلمة (مذهب) على نحو الكوفة او نحو البصرة، كانوا يطلقونها ايضا على آراء نحوي واحد أو مذهب واحد ، فقد ذكر الازهرى ان الزجاج كان د يهجن من مذاهبه - اي مذاهب قطرب - في النحو اشياء نسبه الى الخطأ فيها (٨) ، وذكر الزبيدي أن أبا علي القالي كان ينصر د مذهب سيبويه على من خالفه من البصريين (٩) .

(١) تهذيب اللغة ٢٧/١

(٢) تاريخ بغداد ٦١/٩

(٣) نفسه ٣٣٥/١ واخبار النحويين ٨٠

(٤) الفهرست ١١٥

(٥) تاريخ بغداد ٣١/٤

(٦) طبقات الزبيدي ١٥٥

(٧) نفسه ١٦٩

(٨) تهذيب اللغة ٣٠/١

(٩) طبقات الزبيدي ١٣٢

ولم يكن النحاة جميعاً يلمون بالمذهبيين ، بل كان كثير منهم يحفظون آراء شيوخهم ويجهلون كثيراً من نحو المذهب الآخر ، مما يشير الى انه أصبح لكل مذهب نوع من الاستقلال عن المذهب الآخر ، وهذا يفسر لنا اشارتهم الى من جمع بين المذهبيين وألم بها كابن كيسان ، وابن الخطيب (١) ، مع اشارتهم الى من اختص بمذهب دون غيره .



وتفاوتت العصبية بين نحوي وآخر ، وأول نحوي ينتمي الى هذه الفترة هو أبو عثمان المازني ، وقد كان له من الساحة العلمية ما يعصمه من عصبية مذهبية ، فقد كان يجلس في حلقة الفراء ، ويسأله مستفسراً ، ثم يروي ما أخذ عنه (٢) ، وقد يروي عنه بالوساطة (٣) ، وهو الى هذا كان يسمى وراء الحق ، ولا يأبه ان يخطيء لغوياً بصرياً امام عالم كوفي يدافع عنه ، فقد اجتمع هو وبعقوب بن السكيت الكوفي في مجلس محمد بن عبد الملك الزيات وعرض رأياً الاصمعي ، وهو تجويزه قول القائل: بينما أنا جالس اذ جاء عمرو ، فقال ابن السكيت . هذا كلام الناس ، فرفضه المازني وناقشه فيه (٤) .

ولهذا كان يخطيء سيديوه في بعض المسائل (٥) وكتابه لواء المذهب البصري في وجه نحاة الكوفة لهذا العهد ، ويلتقي في غير مسألة مع

(١) تاريخ بغداد ١/ ٣٣٥ ونزهة الالباء (ابو الفضل) ٢٤٧ .

(٢) انظر الانصاف . المسألة ٧٢ ص ٢٨٥ .

(٣) نفسه . المسألة ٧٧ ص ٢٩٩ .

(٤) نزهة الالباء (ابو الفضل) ١٨٥ .

(٥) مجلة كلية الشريعة . بغداد عدد ٢ ص ١١٣ .

الكوفيين وم خصوم المذهب الذي يدين به (١) .

وينجم بعد المازني علم شديد المصيبة على نحلة الكوفة هو ابو حاتم السجستاني فأقواله ونصريحاته تتم عليه ، يقول : « اذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها ، وحكيت عن العرب شيئاً فانما احكيه عن الثقات منهم ، مثل ابي زيد والاصمعي وابي عبيدة ويونس وثقات من فصحاء الاعراب وحلة العلم ، ولا التفت الى رواية الكسائي والاحمر والاموي والبراء ونحوهم » (٢) .

وتتنوع اشكال عصبية ، فتارة يستخف بنحلة كوفيين ، ويمسهم مطروحي العلم ، على غرار ما قاله في ابي جعفر الرؤاسي ؛ فهو عنده « مطروح العلم ، ليس بشيء » (٣) ، ومرة يهاجم حمزة مقرئ الكوفة الذي اخذ عنه الكوفيون واحتجوا بقراءته ، يقول فيه : « وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك ، ولا مواضع الوقف والاستئناف ولا مواضع القطع والوصل والهمز ، وانما يحسن هذا أهل البصرة لانهم علماء بالعربية قراء رؤساء » (٤) .

ويفسر هذه المصيبة فيه حدة تلمس في اقواله ، فلم ينبج من لسانه أصحابه البصريون فقد تناول بعض رؤسائهم الذين امتدحهم ، فذكر أن أبا عثمان المازني مخذول في النحو وان الرياشي لا يحسن شيئاً (٥) ، وتناول

(١) انظر الانصاف . المسائل : ٢ ، ٨٤ ، ١٢٠ .

(٢) المهر ٢ / ٤١٠ .

(٣) مراتب النحويين ٢٤ .

(٤) نفسه ٢٧ .

(٥) طبقات الزبيدي ٩٩ .

أبا عبيدة وكتابه المجاز ، وبين انه لا يحل لاحد أن يكتبه (١) ، واتهم
الاخفش بالسوء ، وبالمذهب القدرى الشمرى (٢) ، فاذا كانت هذه التهم
لأصحابه فلا غرابة أن يقول في الكوفيين ما هو أعنف وأشد .

ولما جاء البرد الى بغداد مرتزقاً ، وفرق عن ثعلب تلامذته في
المسجد الذي اعتاد ثعلب أن يصلي فيه ، أثار في النحوى الكوفى غضباً
مكظوماً ، لانه شاركه في شيئين ما الى التساهل فيها سبيل ، أولهما
المنزلة العلمية التي لم ينازعه فيها أحد ، والثاني منافذ الوزق والخطوة عند
الرؤساء ، ومن تولدت في نفسه عصبية لكنها لم تبلغ ما في نفس السجستاني
البصري ، وتفاوتت مظاهرها التعبيرية عنده بتفاوت الحال النفسية التي
تنتابه ، فهو حيناً يفضل عالماً كوفياً على آخر بصرى ، بأسلوب عصبي
ظاهر ، كأن يقول : « كان مع أبى عمرو الشيبانى من العلم والسمع
أضماف ما كان مع أبى عبيدة ، ولم يكن من أهل البصرة مثل أبى عبيدة
في السماع والعلم » (٣) ، وطوراً يظهر في تمبيره روح ساخر كقوله : « فبا
رحمة من الله . قال : يقول أهل البصرة : توكيد ، فاذا سئلوا : كيف
هي توكيد ، يقولون : لا ندري » (٤) وبهذا الروح تناول سيدييه في توجيهه
قول الشاعر :

يا صاح يا ذا الضامر العنّس والرحل ذي الاقتاب والحيّس
فسأله بعضهم : « فأيش تصنع بقوله : والرحل . قال : من ذا أفر ، وصمد

(١) نفسه ١٩٤ .

(٢) نفسه ٧٦ وانباء الرواة ٣٨/٢ .

(٣) تاريخ بغداد ٣٣٠/٦

(٤) المجالس ٢٤٩ (ط ٢)

في الدرجة ، (١) .

واحياناً يستعمل اسلوباً جاداً في تخطيط البصريين على غرار ما نجده يفعل في تخطيط الخليل وسيبويه في كون الاسم بعد (ايها) وصفاً لازماً ، محتجاً عليهما برأي الفراء ، منتصراً له (٢) ، وكما خطأ سيبويه وحده في توجيه البيت السابق الذي ذكره في موضع آخر من مجالسه (٣) ، وكما نسب اليه الجهل بمصطلح كوفي هو التقريب (٤) .

على ان لارجل مواضع ينصف فيها البصريين وعلماءهم ، ويقف بجانبهم ضد اصحابه . فقد يخطيء الفراء (٥) ، ويخرج على مذهب أهل الكوفة (٦) ، وكثيراً ما يطالعك بروايات ينقلها من البصريين كاللازني (٧) والاصمعي (٨) والخليل (٩) ، أو عن أهل البصرة عامة (١٠) ، وفي مرات كثيرة يمرض رأي الكوفة عرضاً لا اثر فيه للمصيبة (١١) ، وينقل توجيهات سيبويه لبعض الايات بلا تدخل (١٢) .

(١) نفسه ٢٧٥

(٢) نفسه ٤٢

(٣) نفسه ٤٤٥

(٤) نفسه ٤٣

(٥) انظر مجالس العلماء ١٣٨

(٦) انظر الانصاف : السائلان ٢٠ ، ٢١

(٧) انظر الخصائص ٨٦/١ وسر الصناعة ١٥٢/١

(٨) انظر الخصائص ٢١/٢ و ٢٣

(٩) مجالسه : ٣٠ ٢

(١٠) نفسه : ٥٥٢

(١١) نفسه : ٢١٦ و ٥٩٠

(١٢) نفسه : ١٠٥

وهذه المنافسة أقل حدة في نفس المبرد شيخ البصريين آنذاك ، ولمل انتصاره على ثعلب غير مرة جعله أكثر اطمئناناً على منزلته ، وثقة في نفسه ، ومع ذلك تجده احياناً لا يخفي عصبيته على نجاة الكوفة ، فقد قال في ابي حاتم السجستاني : « ولم يكن حاذقاً في النحو ، قال ابو العباس ولو قدم بغداد لم يقيم له منهم احد » (١) ونجد له مثل هذه الحدة في رده على بعض آرائهم ، كقوله : « ومن زعم ان : كتاب الله عليكم ، نصب بقوله : عليكم كتاب الله فليس يدري ما العربية ، لان الاسماء الموضوعة موضع الافعال لا تصرف تصرف الافعال ، فننصب ما قبلها » (٢) ويظن أن الرأي لبعض الكوفيين المتقدمين امثال الرؤاسي والهرابي ، وربما الكسائي أما الفراء فيرده في موضعين من كتابه الكبير (٣) .

والحق ان المبرد كان يطمح الى ما هو ابعد من الانتصار على ثعلب ويود لو يقرنه الناس الى سيبويه والخليل، ولهذا هاجم مسائل في (الكتاب) كما هو معروف ، وعد ثعلباً اعلم الكوفيين ، ووجد ان الفراء لا يساوي شيئاً بجانب ثعلب (٤) اليس في هذا امتداح غير مباشر لعله وتفوقه ؟

والمهم ان الخلاف احتد في هذه المرحلة الزمنية حتى ان تلامذة ثعلب لم يقنعوا في عصبيتهم ان ينتقصوا المبرد الذي ازاح استاذهم عن عرش النحو في بغداد ، بل تعدوا ذلك الى انتقاص سيبويه وتلفيق الروايات عليه ، من ذلك ما ذكروه من دخول الفراء البصرة ، واتصاله بيونس وصحبه ،

(١) اخبار النحويين البصريين ٧٠ - ٧١

(٢) المقتضب ٣/ ٢٣٢

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٦٠ ، ٣٢٣

(٤) انظر نزهة الالباء (ابو الفضل) ٢٢٩

والمأمة بسيويته ورؤيته اياه اعجم لا يفصح ولا يقوى ان يخاطب جاريته
بكلام صحيح (١) .

ولم يكن هذا غريباً آنذاك ، فقد التقى المبرد و ثعلب لقاء الخصمين ،
وشغلا الازهان في المفاضلة بينهما ، ودارت عنها الاحاديث مختلفة مبدئية ،
ونظمت فيها الاشعار وتبادلا الهجاء ، فاثار ذلك كله حدة العصبية ، لابين
العالمين المتخاصمين فحسب بل بين المذهبيين ايضاً ، ووسع هوة استقلال
بعضها عن بعض في اذهان النحاة المتأخرين .

وجاء التلامذة بعدهما ليحملوا لواء العصبية . وان كانوا في ذلك
مختلفين ، فأبو موسى الحامض تلميذ ثعلب كان حاد العصبية على البصريين
وعنيف الحملات على سيويته خاصة يشهر بلكنته ، ويتهمة بالخطأ ، وبالجدل (٢)

اما نظيره في الأخذ عن ثعلب ابو بكر بن الانباري فقد كان
معتدلاً ، فلا يحمل على النحاة البصريين ، ولكنه يتناول في كتابه الوقف
والابتداء ابا حاتم السجستاني ، ويخطئه في مواضع كثيرة منه ، ونجده في
غير هذه المواضع ينقل عن ابي عبيدة (٣) ، وعن البصريين عامة ويصوب
رأيهم في نصب (رسول) من قوله تعالى : رسولا من الله يتلو صحفاً
مطهرة (٤) وكثيراً ما نجده يلتزم الحياء في عرضه لآراء المذهبيين مثلما فعل

(١) انظر الاشياء والنظائر ١٢٤/٤

(٢) انظر مراتب النحويين ٨٧ - ٨٨ وانباء الرواة ٢/٢ وتاريخ بغداد

١٩٧/١٢

(٣) الوقف والابتداء . مخطوط بغداد . المجمع العلمي رقم ١٥٣ . سورة تبت .

(٤) نفسه . الطلاق

في مسألة زيادة واو العطف^(١)، وحذف احدى التاءين المبدوء بهما المضارع^(٢) وأحياناً يتبنى آراء المذهب البصري ويعرض رأياً لأحمد الكوفيين من غير تصويب ، كالذي فعله في مسألة حذف الواو من : بعد وزن، لوقوعها بين ياء وكسرة ، وهو مذهب نحاة البصرة ، ثم يعرض رأي الكسائي الذي يذهب الى انها حذفت للفرق بين الواقع وغير الواقع^(٣).

وأبو بكر في كتبه التي وصلت اليها يمضي على هذه الروح ، الا انهم ينقلون عنه روايات لا تخلو من عصبية ولكنها - على ما فيها - لا تبلغ عصبية الحامض او السجستاني ، من ذلك رأيه في رئيسي الكوفة ، وهو قوله : « ولو لم يكن لاهل بغداد والكوفة من علماء العربية الا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ، اذ انتهت العلوم اليها^(٤) . » ولعل في هذا اعجاباً بالرجلين اكثر مما فيه من عصبية على المذهب البصري .

ويظهر في هذه الفترة الزمنية عبدالله بن جعفر بن درستويه ، فيأخذ عن المبرد وثلث ولكنه لا يلبث ان يتمصب للبصريين ، فيرد على الفراء ما جاء في كتابه معاني القرآن ، وعلى ثعلب ما جاء في كتابه : اختلاف النحويين ، وعلى المفضل بن سلمة تخطئته لما جاء في كتاب العين المنسوب الى الخليل ؛ وقد ضاعت كتبه هذه ، وفوت علينا معرفة روح العصبية التي تسري فيها^(٥) .

(١) شرح السبع الطوال ٥٥ ، ٥٦٨

(٢) نفسه ١٤١

(٣) نفسه ٢٨٧

(٤) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٢

(٥) انظر ابن النديم ١١٦

وليس من المفيد أن نقف عند كل نحوي ينتمي زمنه الى هذه المرحلة ، وحسبنا ان نذكر ان كلا منهم كان يحمل في نفسه علم مذهب ما ، ويعاني احياناً شيئاً من نزعات العصبية ، ولكنها لا تذكر اذا قيست بنظراته الموضوعية التي تبعته حيناً الى مهاجمة نحوي كوفي ، وطوراً الى النيل من نحوي بصري ، فالزجاج مثلاً ميله مع البصريين ، ولكنه كما يخطيء ثلثاً في كتاب الفصيح ويحمل عليه دفاعاً عن سيبويه (١) ، يخطيء أبا عبيدة وينسبه الى الجمل، ويروي عنه انه لا يعرف اجزاء الجزور، (٢) وكذلك كان تلميذه الزجاجي يعرض احسن حجج الكوفيين على الرغم من هواء البصري (٣) ، ويقف من المازني موقف المناقش في رأيه في الجزم (٤) ، أما الرماني ، أحد شراح الكتاب ، فكثيراً ما نجده في صف نخاة الكوفة على ما فيه من ميل الى البصريين (٥) .

وأبو علي الفارسي بصري في معظم آثاره ، ولا سيما في كتابه (الايضاح) (٦) ، الا ان موقفه من الكوفيين موقف العالم المنقب ، فهو يستحسن الحكاية عنهم اذا وافقت القياس عنده (٧) ، وهو كثير النقل عن ثعلب (٨) ، وقد يحتاج لقراءة حمزة (٩) ، وهو الذي نال منه أبو حاتم ، ولهذا

(١) انظر الاشباه والنظائر ٤/ ١٢٤

(٢) أبو علي الفارسي ٢٩٢

(٣) انظر مقدمة الايضاح ٣

(٤) الايضاح ٩٤

(٥) الرماني النحوي ٣١٧ - ٣٢١

(٦) أبو علي الفارسي ٥٣٢

(٧) انظر : التمام لابن جني ١١٧

(٨) أبو علي الفارسي ٢١١ - ٢١٢

(٩) نفسه ١٧٥

يلتقي معهم في مسائل كثيرة (١) .

وموقفه من النحاة البصريين المعاصرين له يتميز بالتهجم عليهم والنيل منهم ؛ فقد هاجم الزجاجي (٢) ، واولع بالرد على الزجاج (٣) ، والمبرد (٤) ، كما فند اقوالا المازني وابن السراج والتحليل (٥) ، وكلهم بصري .

ومن الضروري ان نخص ابن جني تلميذ ابي علي ببعض الكلام ، لانها مثلاً عند ابي البركات وامثاله من اصحاب كتب الخلاف ، المذهب البصري في القرن الرابع الهجري ، فهو يكثر من الاعلان عن بصريته ، الا انه يثني على الكسائي في قوله : « وكان هذا الرجل كثيراً في السداد والثقة عند اصحابنا » (٦) ، وينتصر ائمة من ابن درستويه بقوله : « والأمر عندي بخلاف ما ذهب اليه ابن درستويه في كثير مما الزمه اياه ، وما كنت اراه بهذه المنزلة ، ولقد كنت اعتقد فيه الترفع عنها ، وان كان من اصحابي ، وقائلاً يقول مشيخة البصرة في غالب امره ، وكان احمد بن يحيى كوفياً قلباً وقالها ، فالحق احق ان يتبع ابن حل (٧) » .

وزاء في المحتسب يحكم لنحاة الكوفة على اصحابه البصريين ، لانه رأى الحق بجانبهم ، لما سمعه من الاعرابي الذي يأنس اليه ، وهو الشجري

(١) نفسه ١٠٧

(٢) ابناء الرواة ١٦٠/٢

(٣) البحر المحيط ٣٣١/١

(٤) ابو علي الفارسي ٦٣٤

(٥) نفسه ٤٧٣

(٦) الخصائص ٨٩/٢

(٧) سر الصناعة . مخطوط الدار . عن القرآن واثره . . / ١٤٤ /

العقيلي، فقد أورد قراءة سهل بن شعيب النهمي: جَهْرَة (١) وزَهْرَة (٢)، ثم قال: «مذهب اصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزَهْرَة والزَهْرَة، والنَهْر والنَهْر، والشَعْر، والشَعْر، فهذه لغات عندهم، كالنَشْر، والنَشْر، والحَلَب والحَلَب، والطرْد والطرْد».

ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتح كالبَحْر والبَحْر والصَخْر والصَخْر.

وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم، ذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذاك ولا تقف فيه سائلاً غير مستكره، حتى لسمعت الشجري يقول: أنا محوم بفتح الحاء، وليس أحد يدعي أن في الكلام مفعول بفتح الفاء (٣).

وهو في مكان آخر يعيد الكلام نفسه حول قراءة ابن السميع: قَرَح [آل عمران ١٤٠]. يقول: «ولعمري أن هذا عند اصحابنا ليس أمراً راجعاً إلى حرف الخلق، لكنها لغات، وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أن حرف الخلق يؤثر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمداً، فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا احصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الخلق، وينهي كلامه بقوله: «ولا قرابة بيني وبين البصريين لكنها بيني وبين الحق والحمد لله» (٤).

(١) البقرة ٥٥

(٢) طه ١٣١

(٣) المحتسب ٨٤/١

(٤) نفسه ١٦٧/١

هذان الشيخان الجليلان : الفارسي وابني جني ، كانا قدوة للنحاة
التأخرين بعدهما ، فقد كانوا يناقشون آراء اسلافهم - كوفيين وبصريين -
ولكنهم كانوا يعتزون مع ذلك بمذهب من المذهبين ينسبون انفسهم اليه ،
ويردون على منافسيهم من اصحاب المذهب الآخر ،^(١) ، ويصدق هذا في
امثال ابن خالويه ذي الميل الكوفي ، وابن الشجري وابن الدهان وابي
البركات وغيرهم ممن ييلون الى البصريين .



ظاهرة اخرى في الخلاف تظهر في هذه القرون ، هي تلك الكتب
التي الفت في مسائل الخلاف بين المذهبين ، ولا شك انها كانت استجابة
طبيعية لما يدور في اذهان الناس عنها ، ولتلك العصبية التي وجدت ما
يستوعبها من صدور النحاة الذين عرضنا لهم وان كانوا قلة .

وكان ثعلب اول من بدأ هذه الحركة من التأليف ، وقد رأينا
من قبل انه كان اول من أخذ يلح على عرض آراء النحاة المتباينة بعضها
بجانب بعض ، وسمى كتابه (اختلاف النحويين)^(٢) ، ولا نستطيع ان
نجزم انه كان يعرض المسائل الخلافية بين الكوفة والبصرة لان المتوقع
ان يعرض للخلاف بين الكسائي والفراء ، ولكنه لا يعقل ان يهمل
الجانب الاول من الخلاف .

وقد رد عليه ابن درستويه في هذا ، وقد ضاع كتابا الرجلين ،
ومن الأرجح ان يكون ابن درستويه انتصر للبصريين ضد ثعلب ،
ومذهبه الكوفي .

(١) مقدمة : المسائل الخلافية ١٠

(٢) كشف الظنون ٣٣/١

وكتب احمد بن جعفر الدينوري تلميذ المبرد ، وختن ثعلب ، كتابه
(المذهب) ذكر في صدره اختلاف المذهبين «وعزا كل مسألة الى صاحبها ،
ولم يعتل لواحد منهم ، ولا احتج لمقالته ، فلما امعن في الكتاب ترك
الاختلاف ، وتقل مذهب البصريين ، (١) .

وتكثر كتب الخلاف الخاصة في هذه المرحلة ، فيكتب الرماني كتابه
(الخلاف بين النحويين) (٢) ، وكذلك يكتب احمد بن فارس كتابه (اختلاف
النحويين) (٣) ، ويظهر كتاب (الارشاد) لابن درستويه (٤) ، وما اختلف
فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان (٥) ، والمقنم في اختلاف البصريين
والكوفيين لأبي جعفر النحاس (٦) ، ثم يظهر كتاب أبي البركات الانصاف
في مسائل الخلاف .

وكانت السمة النحوية في هذه القرون عنايتها بالخلاف ، لا بين
نحاة المذهبين فحسب ، بل بين النحاة المعروفين ، فالبرد يرد على سيبويه ،
والرماني يكتب كتابه في الخلاف بينهما (٧) ، وابن ولاد يكتب كتابه الانتصار
الذي ينتصر فيه لسيبويه (٨) ، وكذلك يفعل ابن درستويه في كتابه الانتصار

(١) انباه الرواة ٣٤/١

(٢) انباه الرواة ٢٥٩/٢

(٣) بنية الوعاة ٣٥٢/١

(٤) انباه الرواة ١١٣/٢

(٥) نفسه ٥٩/٣

(٦) نفسه ١٠٣

(٧) انباه الرواة ٢٩٥/٢

(٨) بنية الوعاة ٣٨٦/١

لسيبويه (١) ، واحمد بن فارس يكتب كتابه الانتصار للعرب (٢) .



هذا الركام الضخم من كتب الخلاف بين المذهبيين ، وبين النحاة عامة ، يدل على ان هذه القرون كانت تشهد نشاطاً حياً في دراسة النحو ، وكانت تلح على عرض الخلاف بين النحاة ، فلا نبالغ اذا قلنا : ان وضوح سمات المذهبيين النحويين قد ظهرت في هذه الايام الطويلة ، وبانت للنحويين المتأخرين خصائص كل منهما ، ولهذا كان كتاب ابي البركات : الانصاف ، في مسائل الخلاف ، يمثل هذه الحركة النشيطة من التأليف ، ويمثل روح العصر الذي كتب فيه .

٣ - اسباب الخلاف ونشأتها

العربية كما وصلت الى النحاة :

كانت المادة اللغوية التي اعتمدها النحاة القديما ، سبباً من اسباب الخلاف ، لا بين المذهبيين فحسب ، بل بينها وبين النحاة كافة ، على اختلاف مذاهبهم ، ذلك ان الرقعة المسكانية التي تكلمت العربية كانت بالغة الاتساع ، وقد ضمت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها ، ويتفاوت تأثرها بالامم المجاورة للجزيرة ، وأدى هذا الاختلاف الى اضطراب اللغويين والنحاة في تحديد اللهجة الفصيحة ، فعلى حين يراها ابو عمرو بن العلاء في عليا

(١) انباء الرواة ٢/١١٣

(٢) بنية الوعاة ١/٣٥٢

هوازن ، وسفلى نيم (١) ، يراها الفراء (٢) وثلعب (٣) وابن فارس (٤) في لهجة
قريش ، ويراها ابن جني وابو بكر ابن الانباري في لهجات شتى (٥) .

وقد اکتروا من الاخذ عن قيس ، واسد ، ونيم وهذيل ،
وبعض كنانة وطیء ، ولم يحتجوا بلهجات لحم وجذام ، وقضاعة وغسان ،
واياد وثلعب ، وبكر وحنيفة ، لمجاورة هذه القبائل ائماً تختلف لغاتها عن
المريية ، ولتبادل التأثير اللغوي بينها (٦) .

غير ان هذا الصنيع لم يكن يجري بالدقة العلمية المطلوبة ، فكثيراً
ما نجد النحاة يروون عن العرب كافة ، بلا تحديد قبيلة ، وجعلوا ما قيس
على كلام العرب فصيحاً صحيحاً (٧) ويعطينا سيويوه مثلاً صادقاً عن هذا ،
فهو يميل الى لغة الحجاز ، ويراها د اللغة الاولى القديمي (٨) ، وينعتها بـ
والقديمة الجيدة (٩) ، ولكنه غالباً ما يكتفي بعبارات عامة لا تحدد القبيلة
المأخوذ عنها ، مثل العرب الذين ترضى عريتهم (١٠) او : العرب الموثوق

(١) الزهر ٢١١/١

(٢) الاقتراح ٨٣

(٣) الزهر ٢١١/١

(٤) الصاحي ٢٣

(٥) انظر محاضرات في اللغة ٦٠ - ٦٨

(٦) انظر الزهر ٢١١/١ - ٢١٢

(٧) انظر الخصائص ٢٥/٢ و ٣٥٧/١

(٨) الكتاب : ٤١/٢

(٩) نفسه : ٤٢٤/٢

(١٠) نفسه : ٢١٩٣/١ - ٤٢٣

بمريبتهم^(١) ، او : فصحاء العرب^(٢) ، وتراه يحتج بشعر عدي بن زيد
وأمية بن أبي الصلت ويعتمد شعر الطرماح والكميت وزيد الاعجم وأبي
عطاء السندي ، ولغة هؤلاء عند امثال الاصمعي لا تصلح للاحتجاج .

والامر عند الفراء اكثر تهاونا وان كان اقرب الكوفيين الى اهل
البصرة في هذا فهو يستعمل كلمة «عرب» بلا تحديد ، كقوله : والعرب
اذا قلت^(٣) ، والعرب تقول^(٤) ، وكذلك تفعل العرب^(٥) ، وكثير من
كلام العرب^(٦) وهو مما تقوله العرب^(٧) ، وقد يحدد القبيلة التي اخذ
عنها ، كأن يقول : انشدني بعض قيس ، او اسد ، او تميم ، او باهلة^(٨) .

وقد افترض النحاة واللغويون حتى القرن الثاني الفصحاة في كل
عربي جاهلي او اسلامي^(٩) مع انهم يعرفون ان اللحن ظهر في ايام
الرسول ، وردوا من الشعر الجاهلي ما يخرج عن الكثرة الشائعة من كلام
العرب ، ولم تتغير هذه النظرة بظهور الجيل الناضج الذي يمثله ابو علي
الفارسي وتلميذه ابن جني ، وحينئذ يعرف النحاة ان الاعراب غير
معصومين لانهم لا يعتمدون على اصول وراجعونها ، ولا قوانين يستعصمون

(١) نفسه : ١٥٣/١ ، ٢٤٥١ ، ٢٦٤

(٢) نفسه : ٢٠/٢١٤٧٧ ، وانظر العربية لفوك ٥١

(٣) معاني القرآن ٢٢/١

(٤) نفسه : ٦٢/١

(٥) نفسه : ٧٢/١

(٦) نفسه : ٢٠٨/١

(٧) نفسه : ٢١٤/١

(٨) انظر كتابه المذكر والمؤنث ١٨ ، ٢٧ ، ٣٠

(٩) العربية : ١٦٠

بها ، وانما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء
فزاغوا عن القصد ، (١) .

وصلة ما تقدم بالخلاف غير خفية ، وابسر الادلة عليها ما يبدو في
المادة اللغوية المعتمدة من خلاف يحمل على الاختلاف في لاستقراء والاستنتاج
وفوق ذلك تشتت هذه المادة في البوادي ، فما يصل الى ابي زيد مثلاً
قد يختلف عما وصل الى الخليل والكسائي وامثالهما ، وبهذا تكون الظواهر
القليلة الشيوخ والاستعمال مدعاة لاختلاف هؤلاء في النظرة اليها ، ويكون
الحكم عليها بالشذوذ ضرباً من التسرع ، لان النحاة واللغويين لم يقفوا على
المادة المدروسة كلها ، وانى لهم ذلك بعد ضياع الكثير من الاثار واختلاف
الناس برواية ما بقي منها .

ولم يفرق النحاة بين لغة الشعر ولغة النثر ، بل جمعوها بمنزلة
واحدة من الاحتجاج واكتفوا بمصطلح (ضرورة الشعر) ، ومصطلح آخر
هو (الشذوذ) ، والحق انها لا يكفيان في صد تيار الظواهر الكثيرة
التي يطلع بها الشعر ، ولا توجد في لغة النثر ، فهناك صيغ فنية واخرى
متكلفة تبعد عن تمثيل الحياة الطبيعية ، وتساى عن اللغة القومية المعتادة (٢) ،
فكثيراً ما نجد شاعراً تضطره اقيود الى ارتجال كلمات لا وجود لها في
لغة العرب ، كالذي رووه عن رثبة وارتجاله جميعين خارجين عن كل
قياس ، اولهما ؛ اطواس ، جمع طاووس ، وثانيهما : اصواب . جمع
صواب (٣) ، الى ظواهر كثيرة لا يفيدنا جمعها واحصاؤها .

(١) نفسه ١٠٦ وانظر الانصاف المآلة ٧٧

(٢) انظر رأياً قريباً من هذا في كتاب : تاريخ اللغات السامية ٢١١

(٣) انظر التنبيه على حدوث التصحيف ١٦٨ - ١٦٩

هذه الثغرات التي لم ينتبه اليها النحاة في المادة الانغوية تلنقي بثغرة أخرى بالغة الاهمية ، وهي ان العربية كانت غير مستقرة الوضع في الجاهلية وذلك ان التطور في اصواتها وصيغها لم يكن قد تم بعد ، وليس من الجديد ان نقول : ان الالة ايام امرئ القيس والمهلل تختلف اختلافاً غير يسير ايام ابن هرمة ، آخر من يحتج به من الشعراء ، ولكن النحاة سوا بين الحقيقةين ، فوضعوا لغة جرير والفرزدق مع لغة زهير والاعشى بل لغة عبيد بن الابرص وامرئ القيس ، وقاتهم ان يقسموا لغة الشعراء تقسيماً زمنياً ، واكتفوا بتقسيمها تقسيماً مكانياً ، ففرقوا بين لغات القبائل بحسب قربها من نجد وبمدها عنها ، ولا نجد من يقول : هذه لغة أقدم ، وهذه احدث ، الا ما نراه في كتاب سيبويه من نعت لغة الحجاز بالقدم^(١) والا ما رواه عن ابي عمرو بن العلاء وعنايته بالشعر الجاهلي خاصة^(٢) ولم يكن ذلك عن خطة اختطها النحاة والانغويون ، والا لم يكن امامنا ما يملل احتجاج سيبويه بلغة الكميت والطرماح وعدى بن زيد وعناية يونس بلغة رؤبة والفرزدق .

وانصرف النحاة عن العامل الزمني في الاحتجاج كان سبباً من اسباب الخلاف أيضاً . فقد حمل التطور اللغوي في الحقبة التي سبقت الدراسات النحوية صيغاً وكلمات تحجرت مع الزمن ، زالت منها اصوات ، وأضيفت اليها أخرى ، كاسماء الافعال واسماء الاصوات ، والافعال الجامدة من نحو ؟ نعم وبئس ، وحبذا ، وليس ، وكثير من ضروب هذه الكلمات التي تمثل مرحلة تطورية قديمة ، وقد حار النحاة فيها ، لانها لا تطرد مع

(١) الكتاب ٤١/٢ و ٤٢٤

(٢) البيان والتبيين ٣٢١/١

قواعدهم ، فبدل ان يجدوا لها حلا واقعياً يشير الى ما مسها من تطوّر
مضوا يخضعونها لتلك القواعد الرسومة ، ويتأولون لها تأويلات بعيدة ،
اصابوا في بعضها واخطأوا في بعضها الآخر ، فلا عجب ان نجد هذه
الكلمات تثير بينهم جدلاً طويلاً ، فذهب بعضهم الى انها اسماء ، وذهب
آخرون الى انها افعال ، كما في : حبذا ، ووجد فريق ثالث (ليس)
حرفاً ، ورآها غيره فعلاً ناقصاً ، بل ان النحوي الواحد يرى في الكلمة
الواحدة رأيين متباينين ، فقد كان ابو علي يقول في هيات : انا افي
مرة بكونها اسما ، سمي به الفعل ، كصه ومه ، وافتي مرة اخرى
بكونها ظرفاً ، على قدر ما يحضرنى في الحال (١) .

والحق ان امثال هذه الكلمات اثارت خلافاً بين النحاة ، سواء
اكانوا من مذهب واحد أم من مذهبين مختلفين ، فقد اختلفوا مثلاً في :
ليبك ، فجعلها سيويه مثنى والباء فيها غير متقلبة عن الف ، اما يونس
فقد قاسها على : لدى ، فلما اضيفت الى المضمر قلبت الفها ياء ، وبعد زمن
طويل رأى ابن مالك انها اسم فعل ، وجرم هذا الى النظر في اصلها ،
فهي عند سيويه والخليل ثنية : لب ، وهو اسم مبني على الكسر كأمس
وهي عند يونس (لبَّب) على زنة (فعل) (٢) .

وذهب المبرد وابن السراج والسيرافي الى ان (حبذا) اسم واحد
مرفوع على الابداء ونسبوا هذا القول الى الخليل (٣) ، واختلفوا في
(لات حين) فذهب بعضهم الى انها مركبة من (لا) العاملة عمل : ليس ،

(١) الخصائص ٢٠٦/١

(٢) انظر الخزانة (هارون) ٩٢/٢ - ٩٨

(٣) ارتشاف الضرب . الورقة ٢٨٤

لحققتها التاء اجراء لها مجرى : ليست ، او لحقتها الهاء عند بعضهم الآخر اجراء لها مجرى : ثمة ، وربة ، وقال الاخفش : هي السنافية للجنس وقال آخرون : لات ، فعل ، وقال آخرون : التاء أصل كالحاء في : حين (١) . وكان ابن السراج يرى : عى ، حرقا (٢) ، وكان غيره يقول بحرفية : كان ، ايضا ، لانها لا تدل على المصدر (٣) ، وكان المازني يذهب الى ان التاء في مثل : قمت ، علامة ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل (٤) ، وذهب الكوفيون الى ان الف (ذا) زائدة ، ووافقهم السهيلي ، واختلف البصريون في ذلك ايضا ، قال بعضهم انها منقلبة عن ياء ، واليمين واللام المحذوفة ياء (٥) ولا نريد ان ندخل في مناهات الخلاف الذي نشأ عن بحث اشتقاق لفظ الجلالة (الله) لكثرة ما قيل فيه (٦) .

وهذه الاشارة تكفينا للدلالة على ان هذه الالفاظ والصيغ التي تمثل مرحلة تطورية تعود الى زمن غير محدد المعالم ، كانت من اسباب الخلاف بين النحاة جميعاً.

وانعكاس هذا السبب على الخلاف بين المذهبين يظهر في مسائل

-
- (١) مفتاح العلوم ٦٠
 - (٢) اسرار العربية ١٢٦ ، وشرح اللمع ١٠٧
 - (٣) اسرار العربية ١٣٢
 - (٤) شرح التسهيل ١٠٩/١ مخطوط حلب
 - (٥) نفسه ١٩٥/١
 - (٦) الكتاب ٣٠٩/١ و ١٢٥/٢ والخصائص ٢٢٥/١ و اعراب ثلاثين سورة ١٢ ، ٢٣٩ ، وامالي بن الشجري ١٣/٢ وابن يعيش ٣/١ والاقتراح ٣٠ والمعجمية العربية ٨٧ - ٩٣ والخزانة (بولاق) ٣٣٥/٤

كثيرة عرض لها ابو البركات وسواه من اصحاب الخلاف ، كاعراب الائمة
السنّة ، والألف والياء في التثنية والجمع وامل وحاشي ، وكم ، ومنذ ،
والا ، والهم ، واشياء كثيرة نسهل معرفتها هناك .



سبب آخر نجده في المادة اللغوية ، هو ان العبارة العربية نفسها
غير مقيدة برسوم وقيود ، فليس من الضروري ان تبدىء بالسند اليه ،
كما هو الشأن في الانكليزية مثلاً ، ولا تحتاج الى فعل مساعد يربط بين
طرفيها . ولهذا كان العربي يرجع الى حسه الفطري ، يقدم في اجزاء
الجملة ، ويؤخر فيها ، ويحذف منها ، دون ان يخضع في ذلك لرسم صارم
الحدود .

وكان ذلك ايضاً من اسباب الخلاف بين المذهبيين ، وبين النحاة
جميعاً ، فقد اختلفوا في توجيه قوله تعالى : يدعوا لمن ضره اقرب من
نفعه واكثرها فيها القول (١) ، واختلفوا ايضاً في التركيب العربي ضربي
المبد مسيئاً (٢) ، وفي قول الشاعر :

الا رجلا جزاه الله خيراً

فعله يونس على الضرورة، وحمله الخليل على تقدير : الا تروني رجلاً (٣).
ويرجع الى هذا السبب مسائل خلافية كثيرة بين المذهبيين ؛ كجواز
تقديم خبر المبتدأ والمنصوب على الاشتغال ، والتنازع ، وتقديم اخبار ما

(١) انظر الوقف والابتداء . الحج

(٢) شرح التسهيل ٢٢٤/١

(٣) مفتاح العلوم ٥٩ - ٦٠

زال وليس وما الحجازية ، وتقديم معمول المقصور على الفعل وحرف
الايجاب ، وجواز المطف على موضع اسم (ان) قبل تمام الخبر وامثالها .

طبيعة النحو والدراسات النحوية :

هذه الاسباب التي تنجم عن العربية وتطورها ، ما كان لها ان
تثير الخلاف بين المذهبين ، لو كان النحو العربي على غير الصورة التي
وصل بها الينا ، فهو علم (اجتهادي) - ان صح الاصطلاح - وللنحوي
فيه ان يرتجل - كما يقول ابن جني - من المذاهب ما يدعو الى القياس ،
ما لم يخالف نصاً (١) ، وان يعتقد انه غير متعبد لمذهب من المذهبين اذا
وجد الدليل الذي يرضيه - كما قال ابو حيان - (٢) . فالنحو علم متزع
« من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق
نهجه كان خليل نفسه وابا عمرو فكره » (٣) .

ومن هنا كان النحوي يجتهد بقدر ما يملك من حس لغوي ،
ونفاذ ذهني ، يفهم بها العبارة العربية ، فهماً قد يختلف عن فهم غيره ،
وذلك يفسر لنا كلمة البرد لتلميذه ابن كيسان : « هذا شيء خطر لي ،
فخالفت النحويين » (٤) وكلمة ابن جني « فالخلاف اذن بين العلماء اعم منه
بين العرب ، وذلك ان العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ،
كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه ، وكل ذهب مذهباً ، وان كان بعضه

(١) الاقتراح ٣٥

(٢) نفسه ٨٤

(٣) نفسه ٣٥

(٤) الاشياء والنظائر ٣٨/٣

قوياً وبعضه ضعيفاً. (١) كما يفسر لنا كثيراً من مسائل الخلاف العساة ،
 كاختلافهم في تطبيق شبه الجملة بعد (اما) (٢) ، واعراب : هنيئاً (٣) ،
 و (ما) المصدرية (٤) ، ومحل المصدر المؤول الواقع بعد الافعال الناصبة
 لمفعولين (٥) ، وفي اعراب (زيدا) من قولك : الضارب زيدا (٦) .

ونجم عن طبيعة النحو الاجتهادية هذه كثرة ما نجد من آراء انفرد
 بها نخاة معينون حتى ان السيوطي انفرد في بعض كتبه باباً خاصاً سماه :
 التبر الذائب في الافراد والفرائب (٧) جمع فيه ما انفرد به كل نحوي من
 آراء خاصة .

هذه الطبيعة الاجتهادية ادت بالنخاة الى استعمال العساة ، فأحالوا
 دراسة الظواهر اللغوية الى ما يشبه المنطق ، فلم يكتبوا بوصف ما يلاحظونه
 بل مضوا بعللونه تعليلات خرجت بهم في غير موضع عن روح اللغة وفهم
 اساليبها وتطورها ، ومن البديهي أن تختلف نظرات هؤلاء وعلمهم حتى ان
 السيوطي جمع من الخلاف في عامل رفع المضارع سبعة مذاهب (٨) ،
 تحطمت فيها الحواجز بين الكوفة والبصرة ، واندفع النخاة يفسرون حركات
 البناء والاعراب ، فاختلفوا في بناء الماضي ، أهو على الفتح كما يقول

(١) الخصائص ١/١٦٨

(٢) امالي بن الشجري ١/٢٩١

(٣) نفسه : ١/١٦٢ ، ١٦٥ ، ٣٤٦

(٤) نفسه : ٢/٢٤٠

(٥) نفسه ١/٤٣

(٦) شرح اللمع . فوستان . بغداد ١٩٧

(٧) الاشباه والنظائر ١/٣ - ١٤ وانظر : النحو العربي ٥٩

(٨) الاشباه والنظائر : ١/٢٤٣ - ٢٤٤

سيديويه (١) ، أم على السكون ، كما يقول غيره (٢) ، ولم يفتهم أن
يقسموا الفعل الى مبني للمعلوم ومبني للمجهول بل راحوا ينقبون عن ايها
الاصل (٣) ، ومثل ذلك مجثم : اي النونين حذفت من (لاني) (٤) ،
ولماذا بنيت (نحن) على الضم (٥) ، وهل يكسب المتأدي المعرفة تعريفاً
جديداً بعد زوال صفة المعرفة القديمة او العكس (٦) ، ولماذا جعل الاعراب في
اواخر الكلمات المربة (٧) ، وهل الاعراب في المضارع اصل (٨) ، والاسم
المضاف الى ياء المتكلم مبني أم معرب (٩) ، الى مسائل اخرى كانت تثير
بينهم الجدل ، وتدفع بهم الى المناظرة .

ومن الطبيعي ان يكون للمذهبيين في هذا خلاف غير يسير ، فقد
اختلفوا في (كلا وكلتا) من حيث دلالتها المعنوية ، واختلفوا في علة بناء
(الان) على الفتح ، وعلة اعراب المضارع ، وعلة رفعه ، وأي انتساين
حذفت من المضارع البدوء بها ، كما اختلفوا في العامل ، وذلك منهم معروف
ولا حاجة الى تمثيل .

واذا تجاوزنا مشكلة العلة وقفنا أمام ظاهرة اخرى ، سبق ان

(١) الكتاب ٤/١

(٢) الاشباه والنظائر : ٢٢٦/١

(٣) اعجب المعجب ١٥

(٤) نفسه : ١٣

(٥) شرح الامع . لوحة ٥

(٦) نفسه : لوحة ٢٦

(٧) مسائل خلافه في النحو ١٠٢

(٨) نفسه ٨٩

(٩) نفسه : ٨٥

أشرنا إليها قبل قليل حين بينا أن تراكيب العربية لا تخضع لنظام صارم ،
ونضيف هنا ما جاء عن العرب من تراكيب تشذ عن القياس ، وقد تناول
المنحاة هذه التراكيب بروح المؤول لا بروح الواصف ، ويكفي أن نشير
هنا إلى اختلاف البصريين والكوفيين في قول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجما (١)

والله اختلاف يونس والخليل وسيبويه في رفع تنزلون من بيت الاعمش :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تفزلون فانا معشر نزل (٢)

والى كثرة الأقوال في بيت يزيد بن الحكم :

فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك غني ما ارتوى الماء مرقوي (٣)

وقد تكون ظلال هذا السبب باهتة في الخلاف بين المذهبيين ،
ولكنها على كل حال غير خافية ، فهي ظاهرة في دخول لام الابتداء على
خبر (لكن) ، وتقديم معمول اسم الفعل عليه ، ونسداء ما فيه آل ،
والفصل بين المضاف والمضاف إليه بنبر شبه الجملة ، وغيرها من المسائل .

ومن الضروري أن نذكر هنا أن المذهبيين سواء أمام هذه الظاهرة ،
اعني أن هذه الأسباب لم تكن ذات أثر في البصريين دون الكوفيين ،
فكلهما استجاب لدواعيها ، واخضع نحوه ودراسته لها ، فلم يكن العامل
من نحو البصرة ، ولا كانت الملة خاصة بالكوفة ولكنهما قد يختلفان في
مدى تمسكها بأصول هذه الدراسات ومناهجها .

(١) الخزانة (بولاق) ٢٩١/٤

(٢) نفسه : ٦١٢/٣

(٣) نفسه : ٣٩٠/٤ - ٣٩٥ وإمامي ابن الشجري ١٨٢/١

المنافسة بين العلماء وبين البلدين :

وليس هذا السبب جديداً في هذه الرسالة ، فقد سبق ان ذكر من قبل ، ولكننا نفرد هنا بفقرة خاصة لبحث قضية تختلف عما تقدم ، فلا نذكر هنا اوجه المنافسة ، كما فعلنا هناك ، بل نريد ان نبين بايجاز كيف كانت العصبية للشيخ سيباً من اسباب الخلاف بين المذهبيين .

وقد رأينا في فصل سبق ان الخلاف المذهبي بدأ مع الجيل الذي يمثل السجستاني وثلث والمبرد ، ويرجع هذا الى ان ثلثاً درس نحو الفراء ، وحفظ كتبه ، فكان هذا سبباً في تعصبه له ، ولا سيما بعد ان جاء المبرد ينافسه على موضعه ، ويحمل معه نحو سيويه والخليل ، وبهذا يكون لقاء الرجلين لقاء بين المذهبيين ، بعد ان تحدت معالم كل منهما ، ونسب ما قاله الفراء والكسائي الى المذهب الكوفي ، وما جاء في (الكتاب) الى النحو البصري .

وظهرت روح المنافسة والعصبية بين طلاب ثلث والمبرد ، ومن هنا كانت مواقف الزجاج والحامض ، ومواقف ابن الانباري والسجستاني ، وان باعد الزمان بينهما ، ومواقف ابي علي وابن خالويه .

واسفرت هذه المنافسة بين رجال المذهبيين عن ظواهر علمية غير متزنة ، كثرت فيها تأويلات الشواهد ، والاستغراق في بحث الملل ، واصطناع روايات لا حقيقة لها .

وتعدت مجال الخلاف بين المذهبيين الى الخلاف بين اصحاب المذهب الواحد والمنافسة بينهم ، كما رأينا بين الفارسي والسيرافي والرماني .

الى جانب هذه المنافسة بين العلماء ، كانت هناك منافسة بين
المصريين : الكوفة والبصرة ، وكان الخلاف بينها ومحتدماً من عدة نواح ،
من الناحية الحزبية ، فالكوفة علوية والبصرة عثمانية ، ومن الناحية
المنصرية ، فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين ، وأكثر أهل البصرة من
المصريين ، ومن الناحية العلمية ، فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث
وقراءة وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات ، (١)

والمصيبة البلدية في منطق ذلك الزمان غير خافية ، والاشارات اليها
في كتب القدماء كثيرة ، فقد نُقلَ عن أبي محمد القوجي قوله : «اجتمعنا
بمكة أدباء كل افق ، فتذاكرنا امر العلماء ، فجعل أهل كل بلد يرفعون
علماءهم ويصفونهم ويقدمونهم حتى جرى ذكر الخليل ، فلم يبق احد الا
قال : الخليل اذكى العرب ، وهو مفتاح العلوم ومصرفها (٢) » .

لا استبعد ان يكون هذا الخبر مفتعلاً ، يراد منه رفع شأن الخليل
ابن احمد ورفع شأن البصرة ، ولا سيما انه جاء في كتاب مراتب النحويين،
الذي يمج بالمصيبة البصرية ، الا ان الخبر على هذا مستوحى من روح
المصر ، والمنافسة بين الامصار ، ثم تعضده اخبار اخرى لا تخرج عن
فجواه ، كالذي برويه ابو حاتم عن رجل كوفي جاء عاملاً على البصرة
فجمع علماءها والقي عليهم اسئلة علمية من غير اختصاصهم ، فاعتذروا اليه
فقال لهم : « ما اقبح الرجل يتعاطى العلم خمسين سنة لا يعرف الا فناً
واحداً ، حتى اذا سئل عن غيره لم يجبل فيه ، ولم يمر (به) (٣) ، ولكن

(١) مدرسة الكوفة . ط ٢ / ٦٥ - ٦٦

(٢) مراتب النحويين ٢٩

(٣) غير موجودة في الاصل المنقول عنه .

عائنا بالكوفة لو سئل عن كل هذا لأجاب ، (١) .

غير ان هذه المصيبة واهنة الصلة بالخلاف النحوي ، اذا قيست الى الاسباب التي تحدثنا عنها من قبل ؛ فذاك ان العلماء أقل شعوراً بها من رجال السياسة ، واصحاب الاعمال ، ثم لا يعقل ان يكون خلاف أهل الكوفة للبصريين في امثال (اللهم ، والجر بواو رب واصل الاسماء الموصولة وغيرها) راجعاً الى عصبية بلدية ، بل من المستبعد جداً ان يكون الخلاف في تسمية المصطلحات النحوية تابعاً لهذه المصيبة .

وفوق هذا كله نجد عالماً كبيراً ، هو ابو عبيدة ، يؤلف كتاباً في مثالب اهل البصرة (٢) وهو احد اعمدة البصريين في اللغة والرواية ، كما نجد المفضل الضبي الكوفي معتمداً عند علماء البصرة يروي عنه ثقتهم ابو زبد الانصاري (٣) .

ومما يقلل من شأن هذه المصيبة البلدية في الخلاف ان المصيبة المذهبية في النحو لم تظهر بشكل واضح الا في القرون التي تلت القرن الثاني ، ولا سيما بين طلاب ثعلب والمبرد ، ومعظمهم لا ينتمي الى الكوفة او البصرة في الولادة والنشأة ، أضف الى ذلك ان المتأخرين كانوا يقولون (اصحابنا) ويمنون البصريين او الكوفيين ، وهم من بلاد بعيد عن المصريين ، كابن جني والفراسي ، فاذا تذكرنا ان الكسائي والفراء قضيا حياتهما في بغداد ، وان ثعلباً ببغداد ، ظهر لنا هوان هذه المصيبة للبلد في نشأة الخلاف وتأريثه .

(١) تاريخ بغداد ١١ / ٤٠٧ .

(٢) طبقات الزبيدي ٥٣

(٣) مراتب النحويين ٧١

أبو البركات

١ - حياته :

لا تكاد المصادر تختلف في نسب أبي البركات ، فهو عبد الرحمن ابن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد^(١) ، على أن بعضها يسقط اسم جده « مصعب »^(٢) ، وهو اختلاف جد يسير ، وتتفق أيضاً على أنه ولد سنة ثلاث عشرة وخمس مئة ، وتوفي سنة سبع وسبعين وخمس مئة^(٣) ، وتدل أخباره على أن ولادته كانت في مدينة الأنبار ، ولكن اليافعي يجعلها في بغداد^(٤) ، وهو وهم ، أو اضطراب من الناسخين .

أما لقبه فيرد في معظم كتب النحو وكتب الأخبار « ابن الأنباري » والأرجح أن ذلك غير صحيح ، ولعل لقب (أبي بكر بن الأنباري) - تلميذ ثعلب ، وصاحب المصنفات - كان ميباً في هذا الوهم الذي لحق

(١) هدية المعارف ١/ ٥١٩ وطبقات الشافعية ٤/ ٢٤٨

(٢) وفيات الأعيان ٢/ ٣٢٠ وكتاب الروضتين ٢/ ٢٧ والبداية والنهاية ١٢/ ٣١٠

وبغية الوعاة ٢/ ٨٦ وحاشية البغدادي على شرح بآنت سعاد . الورقة ١٢
مخطوطة الظاهرية

(٣) انظر : بروكلمان . النسخة الألمانية ١/ ٣٣٤

(٤) مرآة الجنان ٣/ ٤٠٨

الرجل في الماضي ، وظل يلاحقه حتى هذا العصر . ويرجع انه :
الانباري ، ودليل ذلك انه ولد في الانبار ، ونزل الى بغداد في صباه (١) ،
وان اياه - كما يذكر في ترجمة ابي البركات - كان يعمل في الانبار ،
وقد أخذ عنه العلم فيها (٢) ، وبغلب على الظن ان هذا اللقب : الانباري ،
لحقه يوم جاء المدرسة النظامية طالباً للعلم فيها .

ويعرف الرجل ايضاً بابي البركات ، وكال الدين ، وهذان :
الكنية واللقب ملازمان له في كتب التراجم ، لحقاه لاخلاقه التي تميزت
بالتقوى والصلاح ، كما سيمر بنا .

أما المدينة التي ولد فيها وقضى فيها طفولته حتى بلغ مرحلة التحصيل
فهي الانبار ، ويبدو انها على شيء من السمة والشهرة ، فقد اختارها ابو
العباس السفاح مركزاً لحكومته (٣) قبل أن تظهر بغداد ، كما كانت للفرس
مركزاً حكومياً ذا صلة بالخزينة (٤) ، وقد فتحها خالد بن الوليد سنة اثني
عشرة للهجرة (٥) ، ويبدو ان نزول اهلها الى بغداد لحاجتهم لم يكن قليلاً
وان المهاجرين منها الى عاصمة بني العباس كثيرون ، فقد جاء في بعض
المصادر ان الانباريين مسجداً خاصاً في بغداد ، كان نفظويه يقرء

(١) بغية الوعاة ٨٦/٢

(٢) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد . الوقعة ١٢ والوافي بالوفيات ١٦-٦٥ .
الظاهرية .

(٣) معجم البلدان (الانبار)

(٤) انظر : معجم ما استمعجم ١/١٩٧

(٥) معجم البلدان (الانبار)

فيه القرآن (١) .

ولم يمد ابو البركات الى الانبار ، بل أقام في بغداد ، في الجهة الشرقية منها في الخاتونية الخارجة (٢) ، وبقي مدة يدرس في النظامية مادة النحو ، ثم أثر ان ينقطع في منزله للعبادة والعلم (٣) .

وقد وهم صاحب الصلة ابن الزبير ، فذكر ان ابا البركات ذهب الى الاندلس ووصل الى اشبيلية ، وأقام فيها زماناً ، وتلقف عنه السيوطي ذلك ، ونسب الخبر اليه ، ثم نقله البغدادي عن السيوطي (٤) ، غير ان ابن مكتوم شك في هذا الخبر ، وقال انه : مستغرب يحتاج الى نظر ، (٥)

واخبار ابي البركات قليلة في كتب القدماء ، فهي لا نحدثنا عنه ابناً لرجل عالم يستطيع ان يأخذ ابنه بالثقافة والتحصيل ، ولا تتحدث عن ابيه سوى هذا الخبر العارض ، وخبر آخر يرد في معرض حديثها عن زهده وورعه ، وهو أن ابا ترك له داراً يسكنها ، وداراً اخرى وحائوتاً يرتزق منها (٦) ، كما لا تتحدث عن اولاده الا عرضاً خلال حديثها عن عفته.

هذا الشح في اخبار الرجل يجعلنا غير جازمين في الحديث عن مذهبه الديني ، فكل ما نذكره المصادر انه كان شافعي المذهب ، وانه

(١) انباء الرواة ١/١٨١

(٢) نفسه ٢/١٧٠

(٣) نفسه ٢/١٧٠ ووفيات الاعيان ٢/٣٢٠

(٤) بغية الوعاة ٢/٨٦ وحاشية البغدادي ١٢

(٥) انظر : حاشية البغية ٢/٨٦ وحاشية الانباء ٢/١٧١

(٦) الفلاكة والمفلوكون ١٥٢

درس الفقه على شيخه ابن الرزاز (١)، أراه كان شافعيًا على مذهب أبيه ؟ أم صار كذلك ليلتحق بالمدرسة النظامية التي تشترط أن يكون طلابها ومدرسوها على هذا المذهب ؟ الحق أن أغلب نحويي العراق القدماء من الأحناف ، أو كانوا - على أقل تقدير - يميلون إلى هذا المذهب السائد في قطرهم (٢) والذي يظهر لنا من القائلين على النظامية ذلك التعصب للشافعية ، مع الميل إلى اصطلاح العلماء الاعلام ، فقد قال أبو البقاء العكبري : « جاء إلى جماعة من الشافعية ، وقالوا انتقل إلى مذهبنا ونعطيك تدريس النحو واللغة في النظامية ، فقلت : لو اقمتموني ، وصيتم الذهب علي حتى وارثتموني ، ما رجعت عن مذهبي » (٣)

من الطبيعي أن يكون مثل أبي البركات على مذهب أتبعه قبله أبوه ، ومن الطبيعي أيضاً أن يتحول إلى الشافعية للدخول في النظامية طالباً ، وللمعمل فيها مدرساً ، غير أن ما روي لنا عن ورعه ودينه وصلاحه يبعد عنه شبهة التحول من مذهب إلى آخر لدنيا يصيبها أو جاء يحطى به ، ولا سيما أنه ترك النظامية منقطعاً للعبادة والعلم .

ونجد في بعض أقواله ميلاً إلى علي بن أبي طالب ، فهو ينعتة بالخبر العظيم ويسوق فيه قول الرسول : « أنا مدينة العلم وعلي بابها . وهو حديث مصنوع (٤) ، وقوله ، « اللهم ادر الحق مع علي حيثما دار » ، ثم يذكر أن هذا القول من الرسول (ص) تلقته الأمة بالقبول ولم ينكر ذلك منكر ،

(١) الانباء ١٦٩/٢

(٢) مقدمة الخصائص ٤٠

(٣) نكت الهميان ١٧٩

(٤) انظر هامش : لم الأدلة ٩٧

مع اشتهاره واطهاره ، فكان اجماعاً ، والاجماع حجة قاطعة ، (١) .

٢ - اخلاقه وتدينه :

اجمع الذين ترجوا له من القدمات على وصفه بالصلاح ، والزهد والتواضع ، وحسن العبادة ، والاخلاص في الدين ، واطراح غوايات الدنيا (٢) ، وقد نقل السبكي عن الموفق عبد اللطيف قوله : « لم ار في العباد والمنقطعين اقوم (٣) منه في طريقة ، ولا اصدق منه في اسلوبه ، جد محض لا يمتريه تصنع ، ولا يعرف السرور ولا احوال العالم ، (٤) »

وقد رضي من حياته بالقليل ، وروى عنه انه كان « لا يوقد عليه ضوء ، وتحتة حصير قصب ، وعليه ثوب وعمامة قطن ، يلبسها عند المضي الى الجمعة ، ويلبس في بيته ثوبا خلقاً ولا يخرج منه الا يوم الجمعة (٥) . »

ومن الطبيعي ان ترافق هذا الزهد عفة في النفس ، فهو لا يقبل من احد شيئاً مهما يكن قدره (٦) ، حتى رووا عنه ان الخليفة المستضيء بالله « سير اليه / ٥٠٠ / دينار فردها ، فقالوا له : اجعلها لولدك ،

(١) لمع الادلة ٩٧ - ٩٨

(٢) انظر الكامل لابن الاثير ١٧٩/١١ وفوات الوفيات ١ / ٥٤٧ وشذرات

الذهب ٢٥٨/٤ والنجوم الزاهرة ٩٠/٦ وطبقات الشافعية ٢٢٨/٤

(٣) في الاصل : اقوى .

(٤) طبقات الشافعية ٢٠٨/٤

(٥) الافلاكة والمفلوكون ١٥٢

(٦) انظر البداية والنهاية ٣١٠/١٢

فقال : ان كنت خلقتهم فلانا ارزقه ، (١) . كما لم يكن يرضى من تلامذته ان يحملوا اليه شيئاً يتروح به ، مما حاولوا ذلك (٢) .

وتلتقي القصة الاولى بقصة الخليل بن احمد ممامير الاهواز المهلي ، ورفضه الانقطاع اليه ما دام يجد الخبز اليابس في بيته ، وقد اثنى ابو البركات نفسه على الخليل وجعل القصة دليلاً على زهده واعراضه (٣) ، وهذا يشير الى ان الرجل كان يقتدي بالخليل حين رفض هدية الخليفة .

وتتضح هذه الاخلاق المتدينة فيما يرد على لسانه ، وفيما يتحدث به عن غيره من العلماء ، وكتابه نزهة الالباء سجل لهذه الاشارات التي تدل على ما يستحسنه من اخلاق الرجال والعلماء (٤)

وقد كان القدماء معجبين باخلاقه ، فنعوه بالتصوف (٥) ومتابعة الصوم (٦) وجمالهم اعتقادهم بورعه وصلاحه ينعتهون بالبارك ، ويمتقدون ان بركته افادت طلابه ، فما قرأ عليه احد الا تميز (٧) ، وذلك كله يدل على ان الدنيا صغرت في عيني ابي البركات ، فكبر في عيون الناس .

٣ - اساتذته وتحصيله العلمي :

يربط ابو البركات نسبه العلمي بأبي الاسود الدؤلي ، فاستاذ ابن

(١) طبقات الشافعية ٤/٢٤٨ وشذرات الذهب ٤/٢٥٨ والفلاكة والمفلوكون ١٥٢

(٢) انظر : كتاب الروضتين ٢/٢٧

(٣) نزهة الالباء (ابو الفضل) ٤٧

(٤) انظر الصفحات ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٢٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ وانظر لمع الادلة ١٠٩

(٥) البداية والنهاية ١٢/٣١٠ وكتاب الروضتين ٢/٢٧

(٦) كتاب الروضتين ٢/٢٧

(٧) وفيات الاعيان ٢/٣٢٠

الشجري اخذ النحو عن ابن طباطبا ، واخذه هذا عن الربيعي ، والربيعي عن الفارسي ، وهكذا حتى يبلغ ابا الاسود ، ماراً بابن السراج ؛ والمبرد والمازني والجرمي ، والاخفش وسيويه (١) .

أما ابن الشجري فقد لازمه ، ولم يكن ينتمي في النحو الا اليه (٢) وهو من علماء العربية الكبار في عصره ، وصاحب الامالي المشهورة ، كان نقيب الطالبين ، وعرف بالفصاحة وحسن البيان والافهام (٣) ، وصلته بتلميذه الانباري تقوم على تبادل الثناء وحسن الرأي ، فكلاهما يمدح صاحبه ويثنى عليه (٤) .

وقد تبين مما سرده ابو البركات من نسبه العلمي ان استاذ ابن الشجري موصول نسبه النحوي بابي علي الفارسي ، والحق ان اماليه تمتلئ بالنقول من آرائه ، مما يدل على تأثره به والوقوف على كتبه (٥) ، الى جانب شرحه لكتابي اللمع والتصريف ، ولكنه مع ذلك خالفه في مواضع كثيرة ، ووصف بعض آرائه بالبعد (٦) ، وان اكتسب منه ومن اساتذته الآخرين الميل الى مذهب البصريين . بل التعصب له في كثير من الاحيان ، والتهجم على نحاة الكوفة ، واتهامهم بالتهاول الفارغة من الحقيقة (٧) .

(١) نزهة الالباء (ابو الفضل) ٤٠٦

(٢) انباء الرواة ١٧٠/٢

(٣) نفسه : ٣٥٦/٣

(٤) انظر نزهة الالباء (ابو الفضل) ٤٠٥

(٥) انظر المدارس النحوية ٢٧٧ وأبو علي الفارسي ٦٥٠

(٦) أبو علي الفارسي ٦٥٦

(٧) المدارس النحوية ٢٧٧

واستأذه الآخر هو أبو منصور الجواليقي ، أحد اساتذة العربية في النظامية (١) ، كان غزير العلم معروفاً بالتواضع وطول الصمت ، وكثرة التحقيق فيما يقول (٢) ، وكان أبو البركات شديد الإعجاب به والثناء عليه (٣)

وفي هذا الرجل ما يختلف عن ابن الشجري من حيث التأثير في أبي البركات ، فهو الى اللغة أقرب منه الى النحو . على حين يبدو ابن الشجري نحويًا في المنزلة الاولى ، ومن هنا كان اثره في أبي البركات جد يسير ، ولعله أدرك هذا في استأذه ، وعرف انه لمن يفيد منه غير ما فيه من صلاح ، وحسن السيرة ، يقول : « وقرأت عليه ، وكان منتفعاً به لدياته وحسن سيرته ، وكان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة (٤) » ويذكر انه يوافق الكوفيين في بعض الامائل .

ومن اساتذته أبو محمد عبدالله بن علي المقرئ ، وقد قرأ عليه كتاب مسيويه وشرحه لأبي سعيد السيرافي (٥) ، وهو مع هذا مشهور بعلم القرآن والقراءات .

وله اساتذة في غير العربية ، لعل ابا واحد منهم ، فقد ذكرت بعض المصادر انه اخذ عنه العلم في الانبار (٦) ، وذكرت انه سمع الحديث من ابن خيرون وابن المبارك الانطاقي ، واحمد بن نظام الملك ومحمد بن

(١) المنتظم ١١٨/١٠ ونزهة الالباء (أبو الفضل) ٣٧٥

(٢) المنتظم ١١٨/١٠

(٣) انظر نزهة الالباء : ٣١٤ ، ٣٦٢ ، ٣٨٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧

(٤) نفسه : ٣٩٦

(٥) نفسه : ٤٠٢

(٦) الوافي بالوفيات ١٦/٦٥ وحاشية البغدادي ١٢

محمد الموصلي^(١) ، وانه اخذ الفقه عن ابي منصور الرزاز ، احد ائمة الفقه والاصول والخلاف ، واخذ عن الفزالي وامعد الميهني^(٢) .

هؤلاء هم الاحياء الذين ادركهم واخذ عنهم ، غير ان كتب الاسلاف بين يديه ، وهي كافية لتمده بفيض من العلم النحوي : ولعل ابا علي الفارسي من ام القدماء الذين اثروا في ابي البركات ، فهو تلميذ ابن الشجري ، الذي تحدثنا عنه وعن صلته بابي علي ، وتلميذ الجواليقي الذي روى كتاب (الايضاح) عن شيخه التبريزي ، كما ان المدرسة النضامية عنيت بكتاب الايضاح ، ولابي البركات نفسه حواش عليه^(٣) .

وتدل آثاره على انه قرأ كتاب سيويه ، وشرح السيرافي له ، وقد مرت الإشارة الى ذلك ، كما اننا نجد يستعين براء ابن جني ، الى جانب ما انتفع به من كتابات استاذ ابن الشجري .

وتنوعت ثقافته ، فكتب في علوم الادب من نحو وصرف ولغة ، وعروض واخبار وامثال ، وكتب في الفقه وروى الحديث ، حتى صار اماماً في فنون كثيرة^(٤) ، واشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته ، وتردد عليه الطلبة ، واخذوا عنه ، واستفادوا منه^(٥) ، ودانته الرحلة اليه في العراق من سائر الاقطار^(٦) ، واشتغل عليه خلق كثير وصاروا

(١) طبقات الشافعية ٢٤٨/٤

(٢) نفسه : ٢٢١/٤

(٣) انظر ابو علي الفارسي ٦٥٩ - ٦٦٠

(٤) النجوم الزاهرة ٩٠/٦

(٥) انباء الرواة ١٧٠/٢

(٦) الفلاكة والمفلوكون ١٥٢

علماء ، (١) ، وقد رأى ابن خلكان جماعة منهم (٢) .

٤ - مؤلفاته :

وتنوعت مؤلفاته بتنوع ثقافته ، ولكن معظمها في النحو ، وهي بين كتاب مطول ورسالة صغيرة ، طبع منها : الانصاف ، واسرار العربية ، ونزهة الالباء ، واللمعة في صنعة الشعر ، والموجز في القوافي ، ولمع الادلة ، والاغراب في جدل الاعراب ، والبيان في غريب اعراب القرآن ، ومنها ما لا يزال مخطوطاً كزينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء والكلام على : عصي ومغزو ، والجوهرة في نسب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه العشرة ، وهداية الذاهب في معرفة المذاهب ، وذكر بروكلمان ان في ليدن مخطوطة من كتاب عمدة الادباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء (٣) .

ومن كتبه التي لم يعثر عليها بعد ، كتاب الاسنى في شرح اسماء الله الحسنى (٤) وكتاب الالف واللام (٥) والمرتجل في شرح السبع الطوال (٦) ، ومغاني المعاني في شرح ديوان المقيمي (٧) ، وكلا وكلتا (٨) ، والفائق في اسماء

(١) مرآة الجنان ٣/ ٤٠٨

(٢) وفيات الاعيان ٢/ ٣٢٠

(٣) النسخة الالمانية ١/ ٣٣٤

(٤) ذكره في اسرار العربية ٤٦

(٥) نفسه : ٣٤٥ ، ٤٠١

(٦) نفسه : ٣٠٣

(٧) نزهة الالباء ٢٩٩

(٨) الانصاف . المسألة ٦٢ ص ٢٣٩

الماء - ق (١) ، وكتاب في (لو) (٢) وآخر في (ما) (٣) ، الى جانب كتب كثيرة تذكرها المصادر والمراجع القديمة .

وقد كتب بعضها الشيوخ والشهرة ، ولا سيما الانصاف في مسائل الخلاف ، واسرار العربية ، ونزهة الالباء ، وكان بعضها الآخر سبقا في بابيه ، كلع الادلة الذي عده الاستاذ سعيد الافغاني سبقا في اصول النحو . والاعراب الذي عده سبقا في جـدل الاعراب (٤) ، وكان ابو البركات يمتز بهذا ، فقد ذكر ان « علوم الادب ثمانية : النحو ، واللغة ، والتصريف والمروض ، والقوافي ، وصنعة الشعر ، واخبار العرب . وانسابهم » ثم قال : « والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناها ، وهما : علم الجدل في النحو ، وعلم اصول النحو ، فيعرف بهما القياس ، وتركيبه ، واقسامه ، من قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، الى غير ذلك ، على حد اصول الفقه » (١) .

ولا نستطيع ان نناقش الفكرة طويلا ، لانها تخرج بنا عن مسلك البحث المحدد في الانصاف والخلاف ، غير اننا لا نستطيع ان ننكر على ابي البركات والاستاذ الافغاني هذا الجزم في العرض لان اقصى ما يقال في رد رأيهما ان ابن السراج الف كتابا ضخما في « اصول النحو » وان ابن جني ابداع في « خصائصه » حين تحدث عن العلة النحوية والقياس ، واخضع كثيرا من ظواهر العربية لهذه الاصول المنطقية ، غير ان هذا الرد لا يقوم دليلا على انكار ما قدمناه ، لان كتابي ابن السراج وابن جني يختلفان عن كتابي ابي البركات : لمع الادلة . والاعراب : فالاول لا يزيد

(١) نزهة الالباء ٢٩

(٢) البيان في غريب اعراب القرآن ، لوحة ٢/٢٥

(٣) نفسه : لوحة ١/٩

(٤) انظر مقدمة الاعراب ٢٠ - ٢١

على تبويب النحو في ابواب متشابهة ، أما الخصائص ، فعلى ما فيه من تأصيل لهذا العلم لا يسلك في تصميمه العام مسلك المؤصل ، كما ان عنايته البالغة بالصرف واللغة تجعله اقرب الى فقه اللغة ، وتنأى به قليلا عن علم النحو ، الذي كان لابي البركات في وضع اصوله الاخيرة فضل كبير ، وهي اصول استمدها ابو البركات من المنطق والفقه ، ثم شاع الحديث عنها بعده ، حتى ان السيوطي نسخ معظمها في كتابه الاقتراح .

وتقف عند ظاهرة واضحة في كتب الرجل ، وهي انها تخلو من كتاب جامع في النحو فحواشيه على ايضاح الفارسي ، وامرار العربية ، والانصاف ، والبيان في غريب اعراب القرآن ، لا يمد واحد منها كتاباً في النحو بلم ابوابه كلها ، وبقدم آراء تنقل عنه ، مثلما تنقل آراء من هم دونه في هذا العلم ، ولعل اسرار العربية اقربها الى ذلك ، ولكنه مع هذا لا يزيد على كتاب مختصر في علم النحو .

٥ - مذهبه النحوي :

نسب بعض المعاصرين ابا البركات الى المذهب البغدادي ، وهذا يضطرنا الى وقفة موجزة من هذا المذهب ، لنعرف على وجه اليقين مذهب ابي البركات الانباري ، ويتجلى لنا حكمه بين نخاة الكوفة والبصرة .

والواقع ان المذهب البغدادي مضطرب الاصول ، غير ثابت الوجود في اذهان الدارسين المعاصرين ، فبعضهم يرجع به الى حدود زمنية مفرقة بالقدم ، فيرى عيسى بن عمر و ابا زيد الانصاري ويونس بن حبيب نواة

«المدرسة البغدادية في طور من اطوار نشأتها الاولى قبل النضج والاستواء» ويرى الاخفش يمثل طوراً جديداً من اطوار هذه النشأة لانه اقترب من الكوفيين وخالف اسانذته في مسائل كثيرة (١)، ويرى آخرون ان المبرد وثملاً آخر من يمثل المذهبين الكبيرين ، وان تلاميذها يمثلون المدرسة البغدادية (٢)، وانكر فريق ثالث وجوده البتة ، ورأى ما يذهب اليه القائلون به لا يثبت المناقشة والتحقيق (٣) .

واضطربت كذلك اقوالهم في تحديد سماته العلمية ، فعماده - في رأي بعضهم - هو الترجيح بين الفريقين (٤)، وقريب من هذا ما يقرره بعضهم الآخر وهو الانتخاب من رأي المذهبين (٥)، ومعنى هذا ان هناك عملية تحقيق تقوم على دراسة علمية تميز الخطأ من الصواب ، وهذا يخالف فريق ثالث يراه متلذذاً لمذهب الكوفة ، وهو مذهب مولم بالروايات الشاذة ، مباه بالترخيصات ، معتمد على الفروع ، غير مبالي بالاصول ، ومن هذا قول مذهب مضطرب النواحي كثير التعاريج ، عرف بمذهب البغداديين ، ولما كان هذا المذهب احط من اييه الكوفي طرحه الجمهور ، وما أقاموا له وزناً (٦). ويذهب بعضهم الى انه «لم يكن الا اتصالاً وتلاقياً بين الواجهتين الكوفية والبصرية» ولم يمتزج فييه المذهبان ، ولم يتكون منه

(١) كتاب الفراء للدكتور الانصاري ٣٦٤ - ٣٦٥

(٢) انظر : Arabic Grammer عن الدكتور شلبي ٤٤٥ والمدارس النحوية

٢٤٥ ونشأة النحو ١٥٨ ومجلة المجمع العلمي ٣١ / ٦٣٢

(٣) انظر النحو العربي للدكتور السامرائي ٥٩ وابو علي الفارسي ٤٤٥ - ٤٤٦

(٤) نشأة النحو ٣٦

(٥) مدرسة الكوفة ٧٠ والمدارس النحوية ٢٤٦

(٦) تاريخ علوم اللغة العربية ١٢٨ - ١٢٩

مذهب مستقل^(١)، وإلى مثل هذا أو قريب منه ذهب المرحوم مصطفى السقا^(٢).

وكذلك اضطربوا في نسبة النحاة إلى مذهب من هذه المذاهب الثلاثة، فابو علي الفارسي بغدادي في نظر بعضهم^(٣)، بصري في نظر غيرهم^(٤)، وجعلوا ابن جني وابن كيسان والزجاج وغيرهم من النحاة المتأخرين من البغداديين الذين وقفوا بين المذهبين، وجمعوا بين آراء علمائهم.

ومن العسير جداً أن يؤمن الباحث المنقب بوجود مذهب نحوي مستقل بعد المذهبين الكبيرين وهو يرى أمامه حوائل كثيرة :

١ - منها ما عرضت من أقوال المعاصرين ممن آمنوا بوجود هذا المذهب، فكلامهم لا يحدد لنا سماته، ثم لا يقوم على أصل راسخ.

٢ - وحجة هؤلاء المعاصرين التي يزعمون فيها أن نحاة البلدين التقوا في بغداد بعد المبرد وثلث، ليست على شيء من الصحة والدقة، كما أنها لا تدل على نشوء مذهب جديد، فالتقاء رجال المذهبين كان منذ زمن مبكر جداً. فالبارك البصري كان يزاحم الكسائي في قصور الرشيد ووزرائه البرامكة، وكذلك فعل الاصمعي، والمعروف أن أبا عمر الجرمي نزل بغداد ودرس في جوامعها، وناظر فيها الفراء، ونافس الاصمعي، وأن أبا عثمان المازني جلس

(١) مجلة المجمع العربي بدمشق ٣٢/٤٠

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ١٠٢/١٠

(٣) المدارس النحوية ٢٤٦ والقواعد النحوية ١٠١ ونشأة النحو ٩٧

(٤) مقدمة الخصائص ٤٤ وأبو علي الفارسي ١٠٥ - ١٠٧

في حلقة الفراء ، وأهم من هذا ان الأخفش مكث فيها بعد انصراف سبويه عنها ، وكان التقاؤه بالكسائي والفراء على ما ذكرته كتب الطبقات وافاضت فيه .

وليس هذا فحسب ، فان الكوفيين كانوا يؤمون البصرة منذ زمن مبكر ايضاً ، ويلتقون بنحاتها ويأخذون عنهم ، على غرار ما هو مستفيض في اخبار الفراء والكسائي .

ولم يكن هذا الاختلاط بين الرجال فحسب ، بل كان نتاج رجال المذهبين شائعاً في الفريقين ، فكتاب سبويه لازم الفراء طوال حياته ، وقرأه الكسائي على الأخفش ، وكتاب ابي عبيدة : مجاز القرآن ، قرأه الفراء ، وله عليه رد في غير موضع من كتابه معاني القرآن ، فدواعي الاختلاط اذن لم تكن بعد المبرد وثلعب ، كما يزعم هؤلاء ، وانما كانت مبكرة جداً منذ نشأ النحو .

٣ - ومنها ايضاً ان القدماء لم يعرفوا هذا المذهب ، وقد تعقب ذلك الدكتور شليي في بمض الآثار (١) .

وقد كانوا يسمون الكوفيين بغداديين لانهم اقاموا في بغداد ، فقد نقل الفارسي عن ابي عثمان المازني قوله : «ومن كلام أهل بغداد: الكسائي والفراء : نحن جئناك به» . طرح حركة الهاء على الباء ، وهو يريد : نحن جئناك بها (٢) .

ومثل هذا ما جاء في اصول النحو لأبي بكر بن السراج :

(١) ابو علي الفارسي ٤٤٦

(٢) الحجة ١٠٣/١

« وكذا يقول البغداديون الذين على مذهب الكوفيين ^(١) » وفي كتاب الحجة
لابي علي الفارسي كثير من هذا ، من ذلك قوله . « وحكي احمد بن
يحيى عن بعض البغداديين : يقال : هدي بيت الله ، وأهل الحجاز
يخففون وتيم ثقله ، وواحد الهدي هدية ، وقد قرىء بالوجهين : حتى
يلغ الهدي محله ، والهدي محله ^(٢) »

وهذا النص بلفظه في مجالس ثعلب غير معزوة الى احد ، بل
يبدأ بقوله : « ويقال : هو هدي بيت الله ، وأهل الحجاز .. ^(٣) »
فلا بد ان الفارسي فهم من : يقال ، ان ثعلباً نقله عن احد شيوخه .

وابن جني الذي نقل تراث هؤلاء جميعاً ، وحاكم في تسمية
الكوفيين بغداديين احياناً ، نراه يعزو رأياً من الآراء الى الكسائي ،
ثم يعزو في موضع آخر الى البغداديين ، يقول في المحتسب : وهنا وجه
خاص ، لكنه على مذهب الكسائي ، وذلك انه يعتقد في خبر المبتدأ ابدأ
ان فيه ضميراً وان لم يكن مشتقاً من الفعل ، نحو : زيد اخوك : وهو
يريد النسب ^(٤) ، وفي سر الصناعة ينسب الرأي نفسه الى البغداديين يقول :
« هذا قول اصحابنا ، وان كان قد اجاز بعض البغداديين ان يكون
في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير ، كما يكون في
المشتق ^(٥) » وكذلك نراه في موضع ينسب الى البغداديين القول بفتح حرف

(١) اللوحة ٣٩

(٢) الحجة ١/١٣٩

(٣) مجالس ثعلب ٥٧٨

(٤) المحتسب ٣٢٥/

(٥) سر الصناعة ١/٢٩٠

الحلق ، في مثل : زهر^(١) وينسبه الى الكوفيين في موضع آخر^(٢) وهذا عنده كثير لا نحتاج الى استقصائه ؛ ويسببه في هذا كثيرون^(٣) .

ولم يقتصر هذا على ما كان يطلق : إطلاقاً عاماً على جماعة الكوفيين بل تعداه الى تسمية الكوفي الواحد ببغدياً : فقد جاء في باب : عرق ، وقم ، من تهذيب اللغة قول الازهري : « وقال ابن الاعرابي فيما روى عنه احمد بن يحيى البغدادي : العرق : البعداء ، الاعداء^(٤) » .

وقد يسميهم الازهري بالعراقيين كقوله : « وكان احمد بن يحيى حافظاً لمذهب العراقيين ، اعني الكسائي والفراء والاحمر^(٥) » ،

ونجد هذا الصنيع عند المتأخرين الواعين من الدارسين النحويين ، كابن عصفور ، الذي يقول : « وحذفت من (سوف)^(٦) ، فقالوا : سو أفعل ، روى ذلك : احمد بن يحيى عن البغداديين^(٧) » ، وهذا رأي مشهور لنجاة الكوفة نقله احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي في مجالسه^(٨) ، ويبدو ان اصل المذهب للفراء^(٩) .

(١) المحتسب ١٦٧/١

(٢) الخصائص ١٠/٢

(٣) انظر الخصائص : ١٨/١ ، ١٣٧ ، ١٩٩ ، والمحتسب ٨٤/١ ، ٢٣٤ ؛ وانظر

امالي بن الشجري ٢٤٩/١ ، ومجالس العلماء ٦٧ ، واخبار البصريين ٧٠

(٤) تهذيب اللغة ٥٨/١

(٥) نفسه : ٢٧/١

(٦) أي الفاء

(٧) المتع ٦٢٨

(٨) انظر : ٣١٥ ط ٢ ، وانظر : الخصائص ٤٤٠/٢ ، واعراب ثلاثين سورة

١١٨ ، والصاحي ٨١

(٩) انظر الخزانة ١٩٥/٣

وعند بعض المتأخرين نجد اضطراباً في هذا ، ولعلهم وهموا من اختلاط النسبة بين الكوفيين والبغداديين ، فإو حيان النحوي يروي عن البغداديين قولهم : ولي في هذا الوادي مُلْك ومِلْك ، بمعنى واحد ،^(١) ، والرواية منقولة عن اللحياني^(٢) ، وهو تلميذ الكسائي ، وممول على روايته^(٣) ولثعلب رواية لا تخرج عن فحواها^(٤) ، وعلى هذا يكون أبو حيان لا ينقل عن بسمون ببغداديين بالمعنى المذهبي ، وإنما ينقل عن الكوفيين الذين سكنوا بغداد والقوا فيها دروسهم ، وهو في هذا قد يكون سالكا من أسلافه ، ولكننا نجد في مواضع أخرى يذكر البغداديين والكوفيين معاً ، كأن يقول : وأجاز البغداديين والكوفيين . أو : ذهب الكوفيون والبغداديون .. أو : خلافاً للكوفيين والبغداديين .. الخ^(٥) ، وينقل عنه صاحب الخزائن قوله : « حكى النحاس وابن بابشاذ هذا المذهب عن الكوفيين^(٦) ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين^(٧) » وواضح من هذا أن أبو حيان خلط بين ما حكاه ابن عصفور والنحاس وابن بابشاذ ، فهم متفقون على أن الرأي رأي نخاة الكوفة ، ولكن ابن عصفور سمى ببغداديين محاكاة لابن جنى والذين ذكرناهم قبل قليل ، ممن يطلقون على نخاة الكوفة الاسمين كليهما .

(١) البحر المحيط ٢١/١

(٢) اللسان . ملك

(٣) بغية الوعاة ١٨٥/٢

(٤) اللسان . ملك

(٥) عن : أبي حيان النحوي ٣١٠

(٦) كون (ليس) حرف عطف

(٧) الخزائن (بولاق) ٤٧٧/٤

على انه لا يجوز للمعاصرين التمسك بهذا التّوهم حجة لهم ، لان ما في ذهن ابي حيان يختلف عما في اذهانهم ، فهم يحملون تلامذة المبرد وتعلب الطبقة الاولى من البغداديين ، أما ابو حيان فيذكر في بعض اقواله ان ابن السراج تابعهم في جواز التعجب من الافعال الناقصة والمنفية : كليس ، وما زال (١) وابن السراج تلميذ المبرد ، فهو في زعم المعاصرين من الطبقة البغدادية الاولى ؛ ومن مؤسسي المذهب الجديد ، على حين يجعله ابو حيان تابعا لاسلاف متقدمين عليه ، مما يدل على ان ابا حيان لا يريد من لفظ (البغداديين) نحلة يشكون مذهباً مستقلاً كالذي يراه المعاصرون، وانه لا يحمل في نفسه صورة واضحة عمن يسميهم ببغداديين .

ويقع في هذا التّوهم الدماميني احد شراح معني اللبيب (٢) ، وعبادة ، صاحب الحاشية على شذور الذهب (٣) ، فكلاهما قرن الكوفيين الى البغداديين .

والذي يدل على ان هؤلاء واهمون فيما ينقلونه انك لا تجد في موضع من هذه المواضع خلافاً بين الكوفيين والبغداديين ، فهم متفقون في نقول ابي حيان والدماميني وعبادة ، وذلك يشير الى ان الفريقين فريق واحد ، فما من رأي ذكر في موضع للبغداديين إلا وجدته في موضع آخر منسوبا الى الكوفيين ، فلو كان هؤلاء قوماً غير نحلة الكوفة ، لكان من الضروري ان نجد رأياً من آرائهم منسوبا الى نحلة البصرة ، إذ هم ، كما يزعم المعاصرون ، ينتخبون انتخاباً ، ويقوم مذهبهم على الاختيار ، فاذا كان

(١) ابو حيان ٣١٢

(٢) انظر الخزانة (بولاق) ٢٧/٣

(٣) انظر حاشيته ٦٨/٢

هذا صحيحاً أفلا يجدر أن يلتقوا بالبصريين في موضع من المواضع التي نقل فيها عنهم ؟

٤ - وما ينفي ان يكون المذهبان : الكوفي والبصري ، قد ذابا في مذهب جديد بعد وفاة ثعلب والمبرد - كما يزعم المعاصرون - ما نجد عند القدماء من اعتقادهم باستمرار المذهبين حتى زمن متأخر ، فأبو البركات نفسه ينسب ابن برهان المتوفى سنة ٤٥٦ للهجرة الى البصريين (١) ، وكذلك ينسب اليهم ابن كيسان وابن بابشاذ (٢) ، وكذلك ينسب التنسي وهو احد شراح التسهيل من علماء القرن الثامن ابن كيسان والنحاس الي نخبة البصرة (٣) ولا تجد في النخبة المتأخرين من 'ينسب' الى البغداديين الا اذا سكن بغداد والقي فيها دروسه ، على حين 'ينسب' الى الكوفيين من ولد بغداد كثعلب ، والى البصريين من ولد ومات في مصر كالثعالب .

٥ - وهناك ظاهرة اخرى تؤكد استمرار المذهبين الكبيرين بعد ثعلب والمبرد ، في اذهان المتأخرين عنهما ، فالى جانب ما رأينا في كلام ابي البركات السابق ، نجد بعض النخبة الذين خلفوا ثعلباً والمبرد ينسبون انفسهم الى احد المذهبين ، فابن برهان المتوفى سنة ٤٥٦ للهجرة في كتابه اللامع يتحدث عن الخلاف في اصل المشتقات فيقول : « فهذا معنى قول اصحابنا : انهن مشتقات من المصادر ، وخالفنا الكوفيون ، فمكسوا وقالوا : بل المصدر مشتق من الفعل (٤) »

(١) انظر : الانصاف . المسألة ٧٠

(٢) انظر : الانصاف . المسألة ١٧ والمسألة ٥٢ ونزهة الالباء ٣٦١

(٣) شرح التسهيل . مخطوطة حلب . الباب الاول . الافعال الناقصة .

(٤) كتابه . اللامع . مخطوط رقم ٥٥ م دار الكتب . ميكرو فيلم

وأبو البقاء المكي المتوفي سنة ٦١٠ للهجرة ، ينسب نفسه الى
البصريين جهره يقول : « الاسم مشتق من السمو عندنا ، وقال الكوفيون
من الوسم ، فالحذوف عندنا لامة ، وعندهم فاؤه (١) ويفعل مثله احد
شرح ديوان المتنبي الذي ينسب نفسه الى نحاة الكوفة (٢)

٦ - ولا تجدد في المطولات النحوية ، ولا في كتب الخلاف ، اشارات
الى المذهب البغدادي الا ما ذكرنا قبل قليل عند ابي حيان
وصاحبيه ، وبيننا انه لا يعدو ان يكون وهماً وقوفاً فيه ، وانه
لا يوافق ما في اذهان المعاصرين ، على علاته ، فعلى كثرة ما
تجدد في المطولات كشرح الرضي على الكافية ، وشروح التسهيل
ومغني اللبيب والالفية من اشارات الى آراء الكوفيين والبصريين
لا تجد للبغديين آراء تذكر ، واذا ذكر لهم شيء فانما يذكر على
انه بغدادي كوفي ممأ ، وعلى كثرة ما ظهر من كتب في مسائل
الخلاف بين المذهبين الكبيرين لا تجد كتاباً واحداً تذكره المصادر
القديمة يخص المذهب البغدادي بعناية واهتمام ، ويستأنس بهذا في
الذهاب الى ان القدماء لم يعرفوا ما يعرفه المعاصرون من أمر
هذا المذهب .

٧ - وما يدعيه المعاصرون من مسألة الانتخاب او التوفيق لا يقوم
دليلاً على وجود مذهب جديد ، فعملية الانتخاب قديمة قدم النحو
ثم هي ليست انتخاباً ولا توفيقاً حقاً ، ولكنها لون من الوان
الاستجابة لطبيعة النحو الاجتهادية ، ولا سيما بعد ان دخلته العلم
والاقيسة والاساليب المنطقية ، فقبل ان يموت ثعلب والمبرد كان

(١) مسائل خلافية في النحو ، المسألة ٤ ص ٥٨

(٢) شرح ديوان المتنبي . المنسوب الى المكي المتوفي ٢٠٣/١

الفراء يوازن بين آراء استاذيه الرؤاسي والكسائي ، وبين آراء البصريين ، ويذهب مذهباً يتمشى مع ما يصل اليه ذهنه من اجتهاد ، وما يقف عليه من مشافهة الاعراب ، وكذلك الاخفش الذي وافق الكوفيين في مسائل كثيرة ، وماذا نقول عن موقف المبرد من سيبويه ، وهو موقف يتميز بالحدة والقسوة ، حتى اننا لا نجد له مثيلاً في مواقف الكوفيين والبصريين بعضهم من بعض؟

٨ - وفي الوقت الذي يؤرخ فيه الدارسون المعاصرون منشأ المذهب البغدادي بمحمد الخلاف بين المذهبين ، اعني منتصف القرن الثالث ، وبداية القرن الرابع ، وقد ذكرت هذا من قبل في كثير من الاسهاب ، ولا أرى ضرورة لاعادته هنا .

٩ - وقد فات من يقول بوجود هذا المذهب ان قوله ان صحيح ابطال كثيراً من المسائل الخلافية التي يسوقها القدماء والمعاصرون على انها خلاف بين الكوفة والبصرة ، لان اكثرها منقول عن ابن كيسان والزجاج وابن الانباري والفارسي وابن جني والسيرافي ، بل ابن خالويه ايضاً ، فهؤلاء هم اصحاب الحجاج ، وهم الذين قدموا الادلة على ما قاله في الماضي سيبويه والفراء ، وهم الذين اصلوا الخلاف وأرثوه وفلسفوه ، فاذا نسبنا هؤلاء الى المذهب البغدادي فمعاداً يبقى لنا من المسائل الخلافية ؟ وينسى هؤلاء ايضاً ان معظم احكامهم عن المذهبين انما استنتجت من مسائل الخلاف هذه ، اليس في ذلك ما ينقض الاصول المذهبية كلها في تاريخ النحو العربي .

١٠ - ثم يتعدى ذلك الى عدد من يمثل المذهبين ، اذ لا يبقى من

البصريين الاسيدويه والبرد اما الخليل فلا يذكر لانه استناد
رجال المذهبين ، ولا يذكر الاخفش لانه جمع بين المذهبين
وبقي الكسائي والفراء وعلب ، واذا عرفنا ان الكسائي يلتقي
بالصريين في كثير من المسائل وان ثعلباً نسخة أخرى عن الفراء
بقي لنا الفراء وحده . وهو لا يشكل مذهباً .



بقي ان نسأل بعد هذا كله ما مذهب ابي البركات ؟

انه في الحقيقة بصرى لامراء في ذلك ، واذا خالف البصريين
ووقف من اعلامهم موقف المناقش فلا يدل هذا على انه من مذهب آخر
غير المذهبين ، فالتقاءه بالصريين يفوق التقاء الاخفش بهم ، وأما مظاهر
بصريته فتتمثل بما يلي :

١ - تمسكه بالمصطلحات البصرية ، واذا استعمل مصطلحات كوفية
فانه يسوقها على السنة نحاة الكوفة .

٢ - اعتماده على الاصول البصرية في الاحتجاج ، والقياس والعلة
ونظرية العامل وكثيراً ما يبدو أشد تمسكاً بهذه الاصول من اعلامهم^(١) .

٣ - نصريحاته غير المباشرة التي تدل على ميله الى نحو البصريين ،
كقوله : « غير أن هذا القول وان كان عليه كثير من البصريين ، الا
انه لا يخلو من ضعف »^(٢) وفي هذا من اللين ما هو ظاهر .

(١) انظر : المسألة ٩٢ ، والخصائص ٤٠/٢ والمسألة ٩٤ والخصائص ٩٢/١

(٢) المسألة ٥ ص ٣٢

ولكن من اللازم ان نقول ان الرجل لا تقوده المصيبة المذهبية كما قادت الحامض ودرستويه ، فهو مقتنع بصحة ما يقوله ، ومقتنع بالاصول البصرية التي غذى بها ، فراح يرفعها في وجوه نحاة الكوفة في مسائل كثيرة ، ويستعمل مثل البصريين ، بل يزيد عليهم ، تلك الاسس المنطقية التي جاءت من الدراسات الفقهية ، كاستصحاب الحال ، والاستحسان ، وانواع القياس ، واصناف العلل ، وسنعرض لهذا في بحث خاص عنه .

ومما يشير الى ان ابا البركات لم يكن ذا عصبية ان وقفه من نحاة البصرة مبني على تحكيم الاصول التي ارتضاها اسلافه من البصريين وارتضاها عقله الواعي المثقف ، وبها رد على سيديويه والمبرد والمازني والجرمي وسوام من اعلام المذهب البصري ، وسيكون لنا وقفة من هذا عند -دشنا عن شخصيته في كتاب الانصاف .

٦ - العوامل المؤثرة في بحثه للخلاف النحوي :

أما الذي هيا العدة لابي البركات في كتابه الانصاف ، فيتوزع في تيارين ثقافيين : اولهما الدراسات النحوية التي سبقته ، ولا سيما دراسات الخليل وسيبويه ، وابن السراج وابن جني ، وثانيها الدراسات الفقهية التي عنيت بمزج اصول المنطق بالفقه ، وتأثيرها في دراسات النحو .

أ - الدراسات النحوية :

مر بنا أن ابا البركات قرأ كتاب سيبويه وشرحه للسيرافي على استاذه ابن المقرئ ، وقد نقل بعض المقاطع من (الكتاب) ، وأشار الى شرحه غير مرة ، وفي هذا من العلم النحوي ما لا يخفى .

وربما تجلى اثر سيبويه في موقفه من الاحتجاج ، فهو لا يسكاد
بكثر الحديث الشريف واكثر ما يعول على الشعر العربي القديم ، اصف
الى ذلك ان العلة والقياس يكثران في (الكتاب) وهما ذات الفكر النحوي
الذي اختمر في ذهن الخليل وتلميذه ، واصبح زاداً لاجيال من النحاة
يحيطون به ، ولا يضيفون اليه الا اشياء يسيرة ، لا تزيد على التسوين
والتنوين .

اما شرح ابي سعيد السيرافي فهو على يسره يعني بالجدل والمناظرة ،
فقد ناقش النحاة الذين ردوا على سيبويه ، كالبرد وثعلب ، والكوفي-ين
عامة ، كما انه يثير اعتراضات متخيلة ويرد عليها ، ويكثر من الملل
والاقيسة (١) ، مما جملة يضع امام ابي البركات بناء ضخماً للاراء الخلافية
وجدلاً يعينه في مسائل الخلاف .

وفي الدراسات النحوية ، كما في الدراسات الادبية ، نلاحظ تيارات
تشكل مجاري متنوعة ، فقد بدأ التأثير بالمنطق والفقه منذ ايام الخليل وسيبويه
وازداد ايام المبرد وتلميذه ابن السراج ، ثم ظهر الفارسي فتضخمتم فلسفة
النحو وقويت ، حتى اذا تسلم الراية ابن جني ترك لمن خلفه زاداً نحوياً
يميل الى اقتباس مصطلحات المنطق والفقه وعلم الحديث .

وكان امام ابي البركات من كتب النحو التي نفي بالجدل والمناظرة
ركام ضخمة جداً فأبو علي الفارسي يبني معظم كتبه على المسائل ، كالمسكريات
والبصريات ، والجليات ، ويمتلىء كتاب ابن جني الخصائص بالمناظرة والجدل ،
والاعتراض والرد ، ومثله شرح السيرافي لكتاب سيبويه ، وامالي ابن
الشجري ، وشرح اللمع لابن الدهان . ولم افكر الرماني ، على الرغم

(١) انظر كتاب : الرماني النحوي ١٣٨ وما بعدها .

من عنايته البالغة بالنطق ، لانه غير موصول الاثر بأبي البركات ، فقد بدا لي ان الانباري لم يطلع على كتبه ، واذا ذكره مرة فانما يكون ذكره له نقلا لا اطلاقاً .

ب - الدراسات الفقهية وتسربها الى النحو :

واعلم المهدات الاولى العلمية هي التي وجهت ابا البركات نحو هذا العمل الضخم في بحث الخلاف على الصورة التي قدمها ، ذلك انه درس الفقه الشافعي في النظامية ، وحصل طرفاً صالحاً من الخلاف^(١) ، بين الحنفية والشافعية ، وكتب فيه كتابه الذي سماه : التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة^(٢) .

واعلمه جمع من مسائل النحو الخلافية بعد ذلك ما جمع على هدى من تلك المسائل الفقهية التي اطلع عليها ، بعد ان تلمذ لاستاذ الرزاز ، فكان ذلك له خير معوان يوجهه في منهاجه وطرائق عرضه ، وأساليب جرده .

ولا تقف الثقافة التي ربي عليها ، عندما حصله من النظامية ، فقد وضعت الحياة العلمية بين يديه تراث الماضين ، وهو شاهد صريح على ربط النحو بالفقه ، فمنذ ايام سيبويه نجد الافتراضات النحوية تنحصر نحو الافتراضات الفقهية ، فكثيراً ما نجد في كتابه مثل قوله : « وان سميت رجلاً بالضاد من (ضرب) قلت : ضاء ، وان سميته بها من (ضراب) قلت : ضى ، وان سميته بها من (ضحى) قلت : ضو ، وكذلك هذا

(١) بنية الوعاة ٢/٦٨

(٢) ذكره في : البيان . لوحة ٦٥

وقبل مسيويه كان الخليل يحدو حدو أبي حنيفة ، حتى انه ليصرح في كتابه المين انه يقيس على مذهبه (٢) ، كما صرح ابن جني بذلك بمدهما حين بين ان ما جمعه هو واسلافه من علل النحو يشبه ما جمعه علماء الحنفية من كتب محمد بن الحسن (٣) ، وحين قال في باب الدور والوقوف منه على أول رتبة : وهذا موضع كان ابو حنيفة - رحمه الله - يراه وبأخذ به ، (٤) ، وحين بين ان العالم الفقة قد ينقل عنه قولان متضادان ، وعلى الآخذ ان يسبر القولين ويتفحصهما ، ويحسن الظن بالعالم ويقلب الامر على وجوه كثيرة ، ثم قال : وعليه طريق الشافعي في قوله بالقولين فصاعداً ، وقد كان ابو الحسن ركاباً لهذا الثبج آخذاً به غير محتشم منه ، (٥) .

وفي كلام ابن جني من هذا كبير ، فهو شديد التمسك باصول الفقه ، والقياس على اقوال ائمه (٦) ، ومثله احمد بن فارس (٧) ، وغيره من اسلاف الانباري .

وفي عصر ابي البركات زادت الاواصر قواشجاً بين الفقه ودراسات

(١) الكتاب ٢/٦٤

(٢) المين ١/٢٨٥

(٣) الخصائص ١/١٦٣

(٤) نفسه : ١/٢٠٨

(٥) نفسه : ١/٢٠٦

(٦) انظر الخصائص : ١/٢ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ٢٠٦

(٧) انظر كتابه : الصاحي ٧١ ، ٩٧

النحو ، حتى ان كثيراً من الكتب النحوية اتخذت عناوينها من كتب فقهية ، فأبو البركات نفسه يكتب كتابه : لمع الأدلة ، متخذاً عنوانه من كتاب فقهي لعبد الملك بن عبد الله الجويني المروف بإمام الحرمين ، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ للهجرة (١) ، وكتابه الانصاف في مسائل الخلاف منقول عنوانه من كتاب لأبي سعيد محمد بن يحيى بن منصور النيسابوري المتوفى سنة ٥٤٨ هـ (٢) ، ويستعير في كتبه مصطلحات الفقه كالاستحسان (٣) ، ويكتب كتاباً بعنوان : الفصول في معرفة الاصول ، في النحو ، ذكر فيه اوضاع الاصول المشابهة لأصول الفقه (٤) ، ويربط النحو بالفقه ربطاً جـذرياً ، فاصولها عنده واحدة ، وبينهما من المناسبة ما لا يخفى « لان النحو معقول من منقول ، كما ان الفقه معقول من منقول » (٥)

وموضوع المسائل الخلافية في العقه وما كان يجري فيه من اساليب الجدل والمناظرة واصطناع النطق والفلسفة (٦) ، انتقل الى النحاة فانشأوا فيه كتباً مماثلة في المنهج واسلوب العرض (٧) ، وقد اظهر هذا ابو البركات وصرح به في مقدمة الانصاف ، حين ذكر انه صنف كتابه « على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وابي حنيفة » (٨) .

(١) كشف الظنون ١٥٦١

(٢) نفسه : ١٨٢

(٣) لمع الأدلة ١٣٣

(٤) مقدمة الاغراب ١٤

(٥) زهرة الالباء (ابو الفضل) ٨٩

(٦) كشف الظنون ٧٢١

(٧) انظر اسماء بعض كتب الخلاف في الفقه في كشف الظنون ١٦٦٨

(٨) مقدمة الانصاف .

وما من شك في ان هذين التيارين متواشجان ، تيار الدراسات
النحوية وتيار الدراسات المنتهية ، وقد كان ابو البركات لا يعوزه الذكاء
والفطنة ، ولهذا جمع بينهما جمعا غنيا في معظم كتبه ولا سيما في مع الأدلة
والاغراب وكتابه الضخم : الانصاف في مسائل الخلاف .

كتاب الإنصاف

تمهيد :

يبدو من استعراضنا لكتب أبي البركات أن كتاب الإنصاف دأب على كتبه المطبوعة درجة وانفسها فائدة ، وفيه يتجلى أسلوبه كاملاً بجميع سماته ، (١) ، وإذا انصفنا الكتاب أكثر من ذلك دفعنا الإنصاف إلى الجزم بأنه أعظم كتبه جديماً ، ما طبع منها وما لم يطبع ، لا يقرب منه في القيمة والحجم إلا أعراب القرآن ، الذي لا يزاك مخطوطاً (٢) ، وإن كان لا يكشف عن سمات أبي البركات الجدلية . ولا يظهر من خصائصه الأسلوبية ما يكشفه الإنصاف .

وقد نوه به بعض المتأخرين من علماء النحو واللغة وهو الامام البغدادي ، صاحب الخزانة وصاحب الحاشية القيمة على شرح ابن هشام لقصيدة بانت سعاد ، فقد نمته بالجليل (٣) ، وذكر ما قدمه من تحقيقات في بعض مسائله ، وما عرضه من حجج الفريقين وما جاء به مما ديجلو

(١) مقدمة الاغراب ١٨

(٢) طبع بتحقيق الدكتور : طه عبد الحميد طه ١٩٦٩

(٣) حاشية بانت سعاد الورقة ١٢

المعين ، ويمحو عن القلب الرين ، (١) .

أما زمن تأليفه فقد ذكر أبو البركات نفسه في مقدمته انه ألفه حين كان يدرس في النظامية ، وذلك ان جماعة من الفقهاء المتأدين - كما يقول - والادباء المتفقيين ، المشتغين عليه بعلم العربية فيها ، سألوه ان يلخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بسين نحوي البصرة والكوفة فأجابهم « على وفق مسألهم ، وحقق لهم طلبهم » .

ويقع الباحث في اضطراب حين يريد ان يحدد السبق الزمني بين كتابي أبي البركات الانصاف ، واسرار العربية، فهو يحيل في الاسرار الى الانصاف خمس مرات (٢) ، ويحيل في الانصاف الى الاسرار مرة واحدة (٣) غير ان هذا الاضطراب لا يلبث ان يزول بعد قليل من البحث، وينكشف اللبس امام الباحث ، فيجزم ان الانصاف كتب قبل صاحبه الاسرار ، وذلك من جهتين :

١ - حين يحيل في اسرار العربية الى الانصاف يدع البحث دون تفصيل او تمة مكثفياً بما جاء في الانصاف .

٢ - ما احوال اليه في الانصاف هو بحث العطف على الضمير المرفوع وقاس ذلك على العطف على الضمير المنصوب عند الكوفيين ، والبحث كله لا وجود له في الاسرار المطبوع في دمشق ، والمعتمد على طبعة اروبا .

(٤) الخزانة (بولاق) ٣٨٦/٢

(٥) طبعة دمشق : ٤٤ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٠٠ ، ١١٩

(٦) المسألة ٦٦ ص ٢٥٤

وربما كانت عبارة الاحالة من احد طلبه ابي البركات ، او احد
من قرأ عليه الانصاف .

اما نسخه الانصاف المطبوعة في مصر وأوربا فهي غير تامة ، وذلك
لان البغدادي في الخزانة نسب الى ابي البركات احتجاجا له للكوفيين
بقول الشاعر:

ثلاث كلهن قتلت عمداً فأخزى الله رابعة تعود (١)

والبيت غير موجود في الانصاف المطبوع .

وكذلك نسب اليه الاحتجاج بقول الشاعر :

لما الله فضله عليكم بشيء ان امكم شريم
وقول الآخر :

أرى شبه القفول ولست ادري لعماء الله يجعله قفولا
والبيتان كلاهما غير موجودين في الانصاف .

١ - تصنيف المسائل الخمرية

أما المسائل الخلافية التي ذكرها ابو البركات في كتابه ، فتبلغ
واحدة وعشرين ومئة مسألة ، بعضها في النحو ، وبعضها في الصرف ،
وكثير منها في اللغة وفقها .

(١) طبعة بولاق ١٧٧/١

(٢) نفسه : ٣٦٩/٤

آ - ما جاء منها في النحو :

وهي كثيرة جداً ، تتوزع في خمس شعب :

١ - خلاف ناجم عن الاعراب والبناء :

كاختلاف الطرفين في بعض الكلمات ، فهي مبنية ام مسربة ، فالبصريون يذهبون الى بناء الاسم المنادى حين يكون مفرداً علماً ، واسم (لا) التي تنفي الجنس ، و (اي) الموصولة اذا حذف مصدر صلتها ، ويذهبون الى بناء فعل الامر (١) ، أما الكوفيون فيرونها جميعاً معربة .

وحين يجمعان على اعراب الكلمة او بنائها ينشأ الخلاف عن طبيعة الاعراب نفسه ، كاختلافها في اعراب الاسماء الخمسة ، فهي معربة من مسكانين كما يقول الكوفيون ، ام من مكان واحد كما يرى البصريون (٢) ، او ينشأ من علامات الاعراب كاختلافها في اعراب المثنى والجمع ، اتكون الالف والواو والياء اعراباً بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة أم هي حروف اعراب (٣) وقد ينشأ الخلاف بينهما في حركة المعرب في الشعر ، وخضوعها للضائر ، كاختلافها في حركة اسم التفضيل ، يجوز ان يصرف في الشعر كما يذهب البصريون ام لا يجوز صرفه ولو في الضرورة ، كما يرى الكوفيون ، ومثل ذلك موقفهما من جواز منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة . (٤)

(١) المسائل ٤٥ ، ٥٣ ، ١٠٢ ، ٧٢

(٢) المسألة ٢

(٣) المسألة ٣

(٤) المسألتان ٦٩ ، ٧٠

ونشأ خلاف بين المذهبين في بناء كلمتين ، هما (غير ، الان)^(١) ، فأجاز اهل الكوفة ان تبني : غير ، مطلقاً ان حسنت (إلا) في موضعها سواء اضيفت الى متمكن أم اضيفت الى غير متمكن ، ومنع نخاة البصرة بناءها اذا اضيفت الى متمكن ، كما علل الكوفيون بناء (الآن) على الفتح بان الالف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم : آن يـئـين ، وبقي على فتحته ، على حين يرى البصريون انه مبني لمشابهته اسم الاشارة ، ولهم فيه اقوال اخرى .

تلك عشر مسائل لا نجد الخلاف فيها يمت الى اصول النحو ، الا اذا عددنا الخلاف في بناء بعض الكلمات او اعرابها من تلك الاصول .

٢ - خلاف ناجم عن تصنيف بعض الكلمات :

ونجد المذهبين في الانصاف يختلفان احياناً في توزيع بعض الكلمات في مواضعها من الاسمية والفعلية والحرفية ، فنعم وبش فعلان عند البصريين^(٢) ، واسمان عند الكوفيين ، وكذلك فعل التعجب ، اما (حاشي) فهي فعل عند نخاة الكوفة ، وحرف عند نخاة البصرة ، و (رب) عند الكوفيين اسم ، وعند البصريين حرف^(٣) ، كما نجدهما يختلفان في فعل الامر فالبصريون يرونه مستقلاً عن الماضي والمضارع ، ويراها الكوفيون مضارعاً دخلت عليه لام الامر تم حذف لكثرة الاستعمال ، وعلى هذا يكون الفعل عند نخاة البصرة ثلاثة اقسام ، وعند نخاة الكوفة ثلاثة ايضاً ،

(١) منجد حقيقة الخلاف في هذه المسائل في فصل قادم .

(٢) المسائل ٣٨ ، ٧١

(٣) المسائل ١٤ ، ١٥ ، ٣٧ ، ١٢١

ولكنهم يجعلون فعل الامر تابعاً للمضارع ، ويجعلون اسم الفاعل فعلاً ،
ويسمونه : الفعل الدائم .

٣ - خلاف فاجم عن طبيعة تركيب الجملة العربية .

سبق ان بينا من قبل ان طبيعة الجملة العربية وما فيها من طلاقة
ومرانة كانت سبباً من اسباب الخلاف بين النحاة كافة لا بين المذهبين
فحسب ، وهما نحن اولاء نستعرض تلك المسائل التي بلغ عددها اربعين
مسألة ، ويرجع بعضها الى بناء الجملة العام ، كتجمل الخبر الجامد خبراً ،
أو ابراز الضمير في الخبر المشتق اذا جرى على غير من هو له ، أو جواز
المطاف على محل اسم (إن) قبل تمام الخبر ، أو جواز وقوع الفعل الماضي
حالا بلا (قد) ، الى مسائل كثيرة لا نرى لاحصائها ضرورة (١)

وبعضها الآخر يرجع الى ما في الجملة العربية من مرانة يقبل فيها
تقديم كلمة حقها التأخير ، أو تأخير كلمة حقها التقديم ، كجواز تقديم
خبر (ما زال) و (ليس) و (ما) الحجازية ومعمول الفعل المقصور ،
ومعمول اسم الفاعل ، وتقديم الحال على عاملها ، وتقديم حرف الاستثناء في
أول الكلام ، وتقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط ،
وتقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط نفسها ، وتقديم التمييز على
عاملها المتصرف (٢) .

(١) انظر المسائل ٥٢ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٩٤ ، ٩٧ ،

٩٩ ، ١٠٤

(٢) انظر المسائل : ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٣٦ ، ٨٦ ،

٨٧ ، ١٢٠

ومسائل اخرى ترجع الى الاختلاف في اعراب كلمة في الجملة العربية ، سواء أكانت حرفاً او اسماً ، كالاختلاف في اعراب الصفة التي تصلح للخبرية اذا وجد معها ظرف مكرر ، وفي اعراب اللام الداخلة على المبتدأ ، و (إن) بعد (ما) النامية ، و (إن) واللام في قوله : «وان كادوا ليستفزونك» ، وفي اعراب ضمير الفصل ، وفي المنصوب على انه خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن) (١) .

د - خلاف ناجم عن استعمال خاصة :

وهذه مسائل اخرى ترجع الى ما تقدمه ندرة الاستعمال احياناً ، أو الخروج على المؤلف من لغة العرب ، من ذلك اختلاف المذهبين في دخول اللام على خبر (لكن) ، واطافة النيف الى العشرة ، وتعريف العدد المركب وتمييزه ، وجواز قول القائل : ثالث عشر ثلثة عشر ، وجواز نداء ما فيه آل ، وجواز ترخيم المضاف بمحذف آخر المضاف اليه ، وترخيم الاسم الثلاثي ، وجواز ندبة النكرة والموصولات ، واستعمال (كما) في موضع (كما) ، وجواز المجازاة بكيف (٢)

وهذه المسائل العشر انما سببها الاستعمال غير المؤلف الشائع ، وقد سبق ان ذكرنا ان شذوذ الاستعمال من اسباب الخلاف بين النحاة كافة .

هـ - الخلاف الناجم عن النظرة الفلسفية الى ظواهر النحو :

وهنا يلتقي نحاة المذهبين ، فهم لا يكتبون بالنظرة الوصفية لما

(١) انظر المسائل : ٣٣ ، ٥٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١٠٠ ، ١١٩

(٢) انظر المسائل : ٢٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٨١ ، ٩١

يعرض لهم من ظواهر اللغة ، بل يبحثون وراءها عن العامل ، والعلة ،
ويدفعهم ذلك الى اصطناع القياس ، والاستفادة من مصطلحات المنطق ،
وان كان نحاة البصرة - كما يظهر من الانصاف - اكثر تمسكا بمصطلحات
الفقه ، واكثر عناية بمعطيات المنطق .

وتبلغ المسائل الخلافية التي دارت حول هذه النظرة اربعا وعشرين
مسألة ، اثنتان منها في العلة ، واثنان وعشرون في العامل ، اما المسألتان
فتدوران حول اختلافهما في علة اعراب الفعل المضارع ، وعلة رفعه . (١)

ويدور الخلاف في معظم هذه المسائل حول العامل ، وغالباً ما نجد
الكوفيين يلتزمون بمحدود الظاهر من العبارة ، كمذهبهم في نصب المضارع ،
بعد لام التعليل ، ولام الجحد وحتى ، فهي عندهم علامة النصب ، لا (أن) مضمرة بعدها . كما يرى البصريون (٢) ، ومذهبهم في ان (واورب) هي
الجارة الاسم بعدها ، وان الظرف يرفع الاسم الذي بعده ، وكذلك الجاز
والجور ، وان (لولا) ترفع الاسم بعدها ، والبصريون يخالفونهم في
هذا كله (٣) .

وقد ينمكس الامر ، فنرى البصريين اقرب الى الطريقة الوصفية ،
ونرى خصومهم يلجأون الى العلة ، ويذهبون في ذلك مذهباً ابعد ، فهم
يرون ان المنصوب بعد (ما) الحجازية لا ينصب بها ، بل يعمل فيه نزع
الخافض ، على حين يذهب البصريون الى ان (ما) ترفع الاسم وتنصب
الخبر (٤) .

(١) المسألتان ٧٣ ، ٧٤

(٢) المسائل ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٣

(٣) المسائل ٥٥ ، ٦ ، ١٠

(٤) المسألة ١٩

ونجد لنحاة الكوفة بعض الاراء في العامل المعنوي كمذهبهم في
الخلاف الذي ينصب الظرف بعد المبتدأ ، ويعمل في المفعول معه النصب ،
وكذلك في الفعل المعطوف بفاء السببية (١) .

ونجد لهم مسألة واحدة يعمل فيها الصرف في المضارع بعد واو
المعية . والبصريون في هذه المسائل يجدون العامل لفظياً لا معنوياً ،
فالظرف ينصبه فعل مقدر ، وهو عندهم استقر . والمفعول معه ينصبه الفعل
الذي قبله بتوسط الواو ، والفعل بعد فاء السببية تنصبه (ان) مقدرة ،
وكذلك مذهبهم في المضارع بعد واو المعية (٢) .

تلك وفرة من العوامل المعنوية عند الكوفيين ، أما نحاة البصرة
فلا نجد لهم الا عاملاً معنوياً هو الابتداء ، الذي تحمله المسألة الخامسة
من الكتاب .

ب - مسائل في الصرف :

والمسائل التي يدور الخلاف فيها حول مشكلات صرفية قليلة جداً ،
اذا هي وضعت بجانب المسائل النحوية ، واحدة منها ترجع الى الجمع ،
ويدور الخلاف فيها حول جواز جمع الاسم الذي آخره فاء التانيث جمع
مذكر سالماً (٣) ، وواحدة في احلال الحذف من مضارع المثال الواوي (٤) ،

(١) المسائل ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٦

(٢) المسألة ٧٥

(٣) المسألة ٤

(٤) المسألة : ١١٢

واخرى في إنشاء صيغة التعجب من السواد والبياض (١) ، وتبقى المسائل الخمس الاخرى في اوزان بعض الكلمات ، كوزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه ، وسيد وميت ، وخطايا ، وانسان ، واشياء (٢) . وهي ترجع في جوهرها الى الاعلال وعملياته الداخلية في بنيه الكلمة ، كما في : سيد وميت ، وخطايا ، واحياناً ترجع الى ما في الكلمات من قلب مسكاني ، كراي الخليلر وسيويه في: اشياء ، وترجع مرة اخرى الى اصل الاشتقاق ، كما في انسان .

ولا تبعد هذه المسائل عن نظيراتها في اللغة وفقهاها : الا ان فصلها بعضها عن بعض يحقق هدفين في هذه الدراسة ، اولهما مساهمة التقسيم المتبع في توزيع الاختصاص اللغوي : نحو ، صرف ، لغة ، وقائهما تحديد المسائل الخلافية تحديداً اكثر دقة .

ج - مسائل خلافية في اللغة وفقهاها :

وتربي هذه المسائل على العشرين ، وتتوزع عدداً من الدراسات اللغوية ، كالبحث في الجذور الاصلية لكلمة من الكلمات ، كاختلاف المذهبين في اصل : اسم ، اهو من السمو ام من الوسم (٣) ، واختلافها في اصل الاشتقاق : اهو المصدر أم الفعل ، وفي السين التي تدخل على المضارع : أمي اصل ، أم مقتطعة من : سوف . وفي اصل : ذا ، والذي وهو ، وهي ، واياي ، واخواتها ، وهل جذر الكلمات ثلاثي فيكون في

(١) المسألة ١٦

(٢) السائر : ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨

(٣) سبى ان الكوفيين لا يختلفون عن البصريين في هذه المسألة .

الرباعي والحماسي زيادة حروف أم هناك اصول رابعة وخامسة لا زيادة فيها (١).

وقد تضيق دائرة البحث اللغوي فيبدو الخلاف بينها في اصل مفردات باعياها ، كأن تكون منحوتة من كلمتين او اكثر ، او تكون مركبة من اصلين اثنين ، فقد ذهب الفراء وتبعه الكوفيون الى ان (الهم) منحوتة من جملة دعائية هي : يا الله أمنا بخير . وذهب نحاة البصرة الى ان الهم عوض من اداة النداء (٢) ولا نجد مسألة في النحت سواها ، بل لا نستطيع ان نعدها خلافاً في عملية النحت ، لان البصريين ينكرون ذلك ، ويدعون انها : الله ثم لحقتها الهم في النداء تمويضاً عن (يا) التي حذفت في اولها .

ونجد الكوفيين يقولون بتركيب : كم ، الخبرية من : ما ، والكاف وتركيب منذ ، من (من) و (ذو) (٣) ، على حين يراها نحاة البصرة مفردتين لا تركيب فيها ، وبذلك يكون الكوفيون ذوي نظرات لف-وية اقرب الى فهم تراكيب اللغة وتطور مفرداتها من خصومهم ، ولا سيما اذا عرفنا ان ابا البركات يرد عليهم بان معرفة اصل الكلمات : منذ، ومنذ، وكم ، متعذرة ، ولم ينزل فيها وحي ولا كتاب ، وهو بذلك يتمتع بدلاء أهل البصرة .

واحياناً بتفرع الخلاف اللغوي الى استعمال بعض الكلمات، والتحقيق في معانيها التي تأخذها في سياق التركيب ، كاختلافها في استعمال (الا)

(١) المسائل : ١ ، ٢٨ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١١٤

(٢) المسألة ٤٧

(٣) المسألان ٤٠ ، ٥٦

بمعنى الواو ، واستعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان ، وهل تكون الواو الماطفة رائدة احياناً ، وتأتي (او) بمعنى الواو ، و (بل) ، وهل تجيء (ان) الشرطية بمعنى (اذ) التي للتعليل (١) .

وللصوتيات نصيب من خلافها ايضاً ، كبعضها في تحرك الهمزة التي تكون بينَ بينَ أو مسكونها ، وفي الوقف بنقل الحركة الى المنصوب الساكن ما قبل آخره ، وفي جواز نقل حركة الوصل الى الساكن قبلها (٢) ، الى جانب مسائل اخرى ذات صلة باستعمال بعض الكلمات ، وطريقة استعمالها ، كاستعمال المقصور والمدود في النثنية (٣) ، واخرى تتعلق بالتذكير والتأنيث (٤) ، وبعضها يتعلق بزيادة حروف في الكلمة والتصرف فيها (٥) ، وربما جمحت بالمذهبيين فلسفة اللغة . فبحثنا بمحوراً بعيدة عن الوصفية كاختلافها في ترتيب المعارف واصل حركة همزة الوصل (٦) .



تلك هي محتويات الانصاف فيما يتعلق باختلاف بين المذهبيين ، ولكنها ليست كل شيء فيه ، فهمة اشارات الى اصول نحوية وصرفية ولفوية تأتي بطريق الاستطراد في اغلب الاحيان ، غير انها لا تعرض بشكل منسق منظم . ثم تضع قيمتها بجانب ما يحمله الكتاب من بحث المسائل الخلافية بين المذهبيين

(١) المسائل : ٣٥ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٨٨

(٢) المسائل : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨

(٣) المسألة ١١٠

(٤) المسألة ١١١

(٥) المسألتان : ٩٣ ، ٢٦

(٦) المسألتان : ١٠١ ، ١٠٧

د - هل يستنفد أبو البركات المسائل الخلافية :

على ان البركات لم يستنفد مسائل الخلاف كلها في انصافه ، ولهذا رأى التأخرون عنه مجال القول ذا سعة ، فاستدركوا عليه مسائل ، كما فعل ابن اياز^(١) ، وكتبوا فيها كتباً اخرى ، سنوازن بينها وبين كتابه في الفقرة اللاحقة ، الا انه لم يكن يجهل ما ترك ، ولكنه اكتفى بالمسائل التي قدمها ، واقتصر فيه على ما ذكره ، لتوفر رغبة الطلبة في انتهائه ، وكثرة الشواغل عن استقصائه^(٢) .

والحق ان المسائل الخلافية التي لم يذكرها في كتابه فوق ان تخصي ، نجدها متناثرة موجزة في كتب السلف والخلف ، من ذلك ان الكوفيين يرون اللام الواقعة في جواب القسم جواباً له ، ويراها البصريون موصلة للقسم^(٣) ، ومنه اعراب الكوفيين للاسم في الاختصاص حالا ، مثل : جميعاً ، واعراب البصريين له منصوباً بفعل مضم^(٤) ، وكان الفراء والكسائي يميزان حذف الضمير العائد الى المبتدأ من الجملة الخبرية اذا كان منصوباً ، وكان لفظ المبتدأ (كل) ، نحو : كله لم اصنع . والبصريون يعمونه^(٥) ، وكذلك يميز البصريون حذف خبر (ان) مع المعرفة ، ويمنه الكوفيون^(٦) ، ويذهب نحاة الكوفة الى جواز تقديم الفاعل أو نائبه على الفعل ، ولذلك اعراب الفراء (ما) في قوله تعالى :

(١) انظر الاشباه والنظائر ٢/١٤٦

(٢) المسألة ١١٨ ص ٤٤٠

(٣) اعراب ثلاثين سورة من القرآن ١٦٩

(٤) مجالس نعلب / ط ٢ / ٣٧٥١٣٦٤

(٥) الخرائنة (هارون) ١/٣٥٩

(٦) الخصائص ٢/٣٧٤

وما اهل لغير الله به رفعا بما لم يسم فاعله^(١) ، وذلك لا يميزه
البصريون . وكذلك يذهب الكوفيون الى ان البناء في (علامة) للتأنيث
ويراها البصريون للمبالغة^(٢) ، ويميز الكوفيون تقديم الجار والمجرور على
اسم الفاعل المتصل به (أل) الموصولة ، كقول الشاعر :

وعزة اهل الناس عندي مودة وعزة عني الممرض المتجافي

والبصريون ينعونه ، ويحملون الشاهد على الظاهر ، ويكون عندهم
تبيناً ، ويقولون : « اذا لم يحز تقديم الصفة على الموصوف فالصلة اخرى ».^(٣)
« ويجوز عند الكوفيين ان تبنى ظروف الزمان مع الفعل المستقبلي ، ولا يجوز
ذلك عند البصريين ، لأن المستقبل معرب »^(٤) ، واختلفوا في اصل الضمير
(انا) و (انت)^(٥) واجاز الكوفيون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ،
ومنعه البصريون^(٦) ، وكذلك لم يفرق الكوفيون بين حركات الاعراب
والبناء كما فعل اهل البصرة^(٧) ، ويختلفون في تعليق الجار والمجرور من
البسطة^(٨) ، وقال الكوفيون بالفعل الدائم وانكره البصريون^(٩) ، وذهبوا

(١) معاني القرآن ٣٠١/١ وانظر : ٣٣٢/٢

(٢) امالي ابن السجري ٤٩/٢

(٣) شرح اللمع . ابن الدهان . لوحة ١٩٨

(٤) شرح المعلقة لالنحاس . مخطوط حلب ، البيت : ويوم عقرت . الاوراق
غير مرقمة .

(٥) شرح التسهيل . الورقة ١٢٢ الجزء ١

(٦) مدرسة الكوفة ٢٨٤

(٧) شرح المفصل ٢٢/١

(٨) مشكل اعراب القرآن الورقة ٢

(٩) الابضاح ٥٣ و ٨٦

ايضاً الى ان (ام) تأتي بمعنى (بل) بلا همزة مقدرة قبلها ، ولم يرض ذلك
 ذلك البصريون^(١) ، واختلفوا في علة ثقل الفعل^(٢) ، وفي طبيعة الاعراب:
 اهو حركة ام حرف وحركة^(٣) ، وفي (ها) اكلها ضمير ام الهاء هي
 الضمير والالف صلة للفتحة^(٤) ، واختلفوا في جزئيات المطب كالمطف
 بليس^(٥) ، وبل^(٦) ، وفي اعراب : فصاعدا^(٧) ، وفي الوقف على المنادى
 ذي الناء^(٨) ، وفي اضافته حيث الى المفر^(٩) وفي (بلى) اهي مركبة من
 بل والياء ليحسن عليها الوقف ، ام هي بسيطة لتركيب فيها^(١٠) ، وفي
 اعراب الجملة بعد الافعال : أخبرَ ، وذكر ، وامثالها ، اهي مفعولة لهذه
 الافعال ام لفعل القول مقدراً^(١١) ، وفي تحريك حرف الحلق من مثل
 جهرة ، وزهرة^(١٢) ، وفي وزن (صبروة) وامثالها^(١٣).

-
- (١) امالي ابن الشجري ٣٣٥/٢
 (٢) الابيضاح ١٠٠
 (٣) نفسه ٧٢
 (٤) شرح اللمع ١٦
 (٥) الصاحي ١٤١
 (٦) نفسه ١١٧
 (٧) مجالس ثعلب ١٧٨
 (٨) امالي ابن الشجري ١٠٥/٢
 (٩) الخزائنة (بولاق) ١٥٥ / ٣
 (١٠) اللر المصون . مخطوط حلب الورقة ١٠٩
 (١١) المحتسب ١٠٨/١
 (١٢) نفسه ٤٨/١
 (١٣) شرح العلاقات للنحاس . البيت : فبات عليه سرجه ..

وبكفي هذا القدر من المسائل التي اغفلها ابو البركات (١) ، لتدل على ان الرجل لم يذكر الا غيضاً من فيض ، وان المسائل الخلافية بين المذهبين كثيرة جداً ، يصعب على مثل ابي البركات استقصاؤها بالطريقة الجدلية التي اتبعها في كتابه .

٢ - الانصاف وكتب الخلاف

في فصل سبق عرضت للكتب التي تناوأت الخلاف ، وأجد الآن بي حاجة الى عقد موازنة بينها وبين كتاب ابي البركات ليتضح لنا المنهج الذي اتبعه ، ويظهر الخلاف بينه وبين سواه ، على ان هذه الكتب تختلف ، فبعضها تناول المسائل الخلافية خاصة ، على غرار الانصاف ، وعرض بعضها الآخر هذه المسائل ضمن بحوث اخرى ، أو خلال إعراب القرآن أو نص من نصوص الشعر .

وليس بين ايدينا من كتب الخلاف الخاصة غير كتيب لابي البقاء العكبري ، اما كتاب (المقنع) لابي جعفر النحاس فقد ضاع فيما ضاع من كتب نحونا القديم ، ولم اعثر في كتب النقول الا على نص منه نقله ابو حيان في ارتشاف الضرب ، هو : وفي المقنع عن الكوفيين انهم اجازوا في : حسن الوجه وما اشبهه ان يكون صفة للمعرفة ، وقال : ذلك خطأ عند البصريين ، لان (حسن الوجه) نكرة فاذا اردت تعريفه

(١) انظر فيها : ارتشاف الضرب ٢٤٦ وخزانة الادب (بولاق) ٥٦٢/٣
٢٩٨، ٢٣/٤ ، ٣٨٥ والصاحي ٧٢ ومجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ ، ٢١٦ وشرح
اللمع ١٣ ، ٣٥ ، وامالي ابن الشجري ٢ / ٣٠١ واصول ابن السراج لوحدة
١٤١٦١٤ .

أدخلت عليه الألف واللام . (١)

وهذا النص لا يعني في معرفة حقيقة المنهج الذي سلكه أبو جعفر ولا يتيح لنا أن نوازن بينه وبين الانصاف ، ولكن يغلب على الظن انه يجمع المسائل جمعاً موجزاً ، ويضع الردود خلالها دون أن يفرد حجج الكوفيين في موضع ، وحجج البصريين في آخر ، ثم يرد حجج هؤلاء أو أولئك بعد أن يستنفدها في أماكنها على غرار ما يفعله أبو البركات في انصافه .

وكذلك فقدت المكتبة النحوية كتاب ثعلب (اختلاف النحويين) وكتابي الرماني وأحمد بن فارس (الخلاف بين النحويين) ، ولسنا ندري حكومة هؤلاء بين المذهبين المتخاصمين ولعل الزمان يجود يوماً فيعثر النقبون على هذه الكتب ، لنضع بين أيدي الدارسين في الخلاف مادة وافية للبحث ، وتتيح لهم أن يصدرُوا في أحكامهم عن يقين وجزم ، لا عن شك وظن .

١ - بين الانصاف وكتاب مسائل خلافة للمكبرى :

أما كتاب أبي البقاء المكبرى فقد ظهر بعد الانصاف ، إذ ولد صاحبه سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة ، ومات سنة ست عشرة وست مئة (٢) وعلى الرغم من أن المكبرى أدرك الأنباري وكان قادراً على التحصيل النحوي في حلقاته ، لم يعرف عنه أنه تلمذ له ، أو حضر دروسه .

واسم كتابه الذي بين أيدينا (مسائل خلافة في النحو) ،

(١) الورقة ٢٤٠ مخطوط حلب

(٢) انظر وفيات الأعيان ٢/٢٨٦ والسكامل لابن الأثير ١٢/٣٥٧

ويذكر بمنازين اخرى في كتب التراجم (١) ، ولا يبي البقاء كتاب آخر أم من هذا في موضوعنا ، وهو كتاب : التبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، يقرن الى كتاب الانصاف عند المتأخرين (٢) ، الا انه افلت من يد الزمن ، ولم يبق لنا منه الا نقول نفع عليها في كتب الخلاف كالسيوطي وقد نقل منه في نيف وعشرين موضعا من كتابه الاشياء والنظائر (٣) ، ولكن نقوله لا تكشف شيئا من منهجه ، ومادة بحثه ، لانها لا تمدو لنفا بسيرة في ظاهرة نحوية او صرفية او لغوية ولهذا لا نستطيع ان نقيم منها مادة بحث للموازنة بين الكتاب وكتاب الانصاف

يبقى لدينا اذن كتاب ابي البقاء الصغير (مسائل خلافة في النحو) وهو ليس في الخلاف بين المذهبين فحسب ، بل يذهب معظمه في عرض الخلاف بين النحاة كافة ، وبفرد مسائل قليلة للخلاف بين الكوفيين والبصريين ، وهي تكشف على الأرجح طريقته التي انتهجها في كتابه الكبير (التبيين) ، فمن المستبعد ان يكون اتبع طريقتين ، كل منها في كتاب ، والذي يؤيد هذا ان الكتابين ارتبطا في اذهان المتأخرين بطابع واحد ، حتى ان السيوطي ينقل من : مسائل خلافة ، وينسب ما ينقله الى كتاب التبيين . (٤)

غير ان هذا الكتيب الصغير لا يضع بين ايدينا ما يكشف عن

(١) انظر : مقدمة كتاب : المسائل الخلافية في النحو ١٢

(٢) انظر الاشياء والنظائر : ١٤٠/٢

(٣) انظر : ١٩/١ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٦٣ ، ١٧٧ ،

٢٠٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٧٦ ،

٣٢٥ ، و ٥٨/٢ ، ٦٠ ، ٧٧ ، ١٦٠ ، ١٦٣ .

(٤) انظر مقدمة : مسائل خلافة ١٤

وجه كتاب الانصاف ومصادره لانه متأخر عنه ، ويتنظر ان يقتبس منه ، او يتأثره ، فهو بهذا يربنا الوجه الايجابي من الانصاف ، أي تأثيره فيما ظهر بعده من الكتب ، لا الوجه السلبي لنقف على ما تأثره وحذا حذوه .

آ - بين الكتابين من حيث المادة :

ليس في كتاب ابي البقاء الا اربع مسائل يدور فيها الخلاف بين المذهبين ، وهي الاختلاف في اصل اشتقاق كلمة : اسم (١) ، وفي اصل الاشتقاق ، أهو الفعل ام المصدر (٢) وفي فعل الامر أهو معرب أم مبني (٣) ، وفيه مسألة ليس فيها وجود في الانصاف تعرض الخلاف بين المذهبين في الاعراب أهو اصل في المضارع ام استحسنان (٤) .

وتبقى احدى عشرة مسألة أخرى في كتاب ابي البقاء تعرض الخلاف بين النحاة كافة دون ان تخص المذهبين في الدرس وتقديم الحجج .

وحين نوازن بين ابي البركات وابي البقاء في المسائل المتشابهة ، نجد ابا البركات اغزر مادة ، وأكثر امتلاكاً لخاصية الحجاج والجدال من صاحبه ، على ان الرجلين يلتقيان في وجه ، ويفترقان في آخر :

١ - يلتقيان في تأثرهما بثقافة العصر المحيطة ، ولا سيما الدراسات الفقهية والمنطقية فأبو البقاء يناقش المسائل الخلافية وآراء المذهبين مناقشة تقوم على الجدل ، وترتيب النتائج على المقدمات ، ويكثر من تحكيم الملل ،

(١) المسألة ٤ تقابل المسألة ١ من الانصاف

(٢) المسألة ٦ تقابل المسألة ٢٨ من الانصاف

(٣) المسألة ١٥ تقابل المسألة ٧٢

(٤) المسألة ٨

كبحته الاعراب في الاسم واستحسانه في المضارع ، ومناقشة رأي الكوفيين في اصل الاشتقاق ، وكذلك وجدنا وسنجد عند ابي البركات في انصافه ، ثم يفترقان في كثرة استفادة ابي البركات من معطيات الثقافة الفقهية وقلة ما نراه عند ابي البقاء العكبري ، على ان هذا قد يرجع الى قلة المسائل الخلافية في كتابه .

٢ - يلتقيان ايضاً في قياس الظواهر النحوية على الظواهر المادية ، فالمكبري يجد مع البصريين ان اصل المشتقات المصدر لا الفعل ، كما يرى الكوفيون ، لان الفعل يدل على الحدث وزمانه ، اما المصدر فلا دلالة له على الزمان ، ويقتصر في الدلالة على الحدث وهو بمنزلة اللفظ المركب ، فانه يدل على اكثر مما يدل عليه المفرد ، ولا تركيب الا بعد الافراد ، كما انه لا دلالة على الحدث المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده ، وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة ، فانها كالمادة المجردة عن الصورة ، فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها ، فاذا صيغ منها خاتم او مرآة او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة ، فهي فرع عن المادة المجردة ، كذلك الفعل ، هو دليل الحدث وغيره ، والمصدر دليل الحدث وحده فهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الاصل ، (١) .

هذه الفكرة المفصلة نجدها عند ابي البركات موجزة ، فهو يكتفي بقوله : « وصار هذا كالآنية المصوغة من الفضة ، فانها تدل على الفضة والفضة لا تدل على الآنية ، وكما ان الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها وماخوذة منها ، فكذلك ها هنا » (٢) .

(١) مسائل خلافية في النحو المسألة ٦ ص ٧٥ - ٧٦

(٢) الانصاف . المسألة ٢٨ ص ١٣٢

من المحتمل ان يكون النحويان اقتبساهما عن نحوي سابق عليهما ،
ومن المحتمل ايضاً ان يكون ابو البركات هــو صاحب الفكرة ، وان أبا
البقاء اخذها عنه ، وعرضها عرضاً اكثر طولاً وتوضيحاً ، وهذا يشير الى
التقائهما في ظاهرة الايمان بقياس ظواهر النحو على ظواهر الحياة المادية .

٣ - يلتقيان ايضاً في تأثرهما معاً بالمذهب البصري ، فكلاهما يحكم
في ظواهر الخلاف الاصول البصرية ، وكلاهما يوافق البصريين في اختلافهم
مع الكوفيين ، ولكننا نجدهما يختلفان اختلافاً كبيراً في المصدر المباشر ،
فملى حين يعرف ابو البقاء من معين الزمخشري نجد ابا البركات يمد من
ينابيع الفارسي وابن جني وابن الشجري ومكي القيرواني .

ب - بين الكتابين من حيث المنهج :

١ - يلتقي النحويان في المادة اذن اكثر مما يختلفان ، ولكنها في
المنهج يفترقان اكثر مما يلتقيان ، وعلة ذلك ان الانباري يسلك نهجاً واحداً
لا يجيد عنه في مسألة واحدة مما يمرض ، فهو يدلي اولاً بحجج الكوفيين ،
ثم يقدم حجج البصريين ، ثم يتولى الرد على هــؤلاء او اوائلك ، فهو
بهذا يمثل شخصية القاضي المستقصي ، يسمع دعاوي الطرفين ، ثم يحكم
بينها على هدى ما سمع وعلى وفق ما يرى في ادلة المتخاصمين من اسباب
الافناع والصحة .

ولكن المكبري يغمس نفسه في الخلاف ، فهو لا يتخذ (شخصية)
القاضي ، بل شخصية الخصم ، اذ يمرض رأي البصريين على انه واحد
منهم ، كأن يقول : « الاسم مشتق عندنا من السمو ، وقال الكوفيون :

من الوسم ، (١) ، وأحياناً يعرض الرأي البصري بلمحة تقريرية من دون أن يذكر نسبته اليهم ، ولكنه خلال الرد يبيّن أحكامه كلها على أن الخلاف بين المذهبين ، يقول : « الفعل مشتق من المصدر ، وقال الكوفيون : المصدر مشتق من الفعل » (٢) وعلى هذا الفرار يضي في المسألتين الآخرين . (٣)

٢ - ثم تأتي الحجج البصرية أو الكوفية لتعطي فارقا جديداً بين العالمين ، فأبو البركات يعرض الرأي الكوفي والرأي البصري مدعومين بحجج وأدلة ، ثم يدع الرد لمناقشتها أو تصديقها ، أما أبو البقاء فتأتي الحجج والردود مختلطاً بعضها في بعض ، وغالباً ما نجد الرأي الكوفي وأدلتها موجزة في آخر المسألة أو في وسطها ، وتأتي الردود عليها إشارات إلى ما سبق ذكره في دعم الرأي البصري (٤) ،

٣ - ونجد فارقا ثالثاً بين الرجلين ، هو أن أبا البركات يميل إلى الاسهاب في عرض المسألة وتقديم الحجج وتفصيل الرد ، على حين يغلب على أبي البقاء الاعتدال والاقتصاد في التعبير ، إلا أن الرجلين يلتقيان هنا في وضوح العرض ، والبعد عن الغموض .

٤ - وينجم عن الفارق الأخير امتداد إلى غزارة الشواهد عند أبي البركات ، غزارة تدل على ميل إلى الاستقصاء والجمع ، وندرتها عند المكبري ندرة تلفت النظر ، فلا نجد في المسائل الأربع سوى آيات ثلاثة

(١) مسائل خلافة ، المسألة ٤ ص ٥٨

(٢) نفسه المسألة ٦ ص ٧٢

(٣) انظر ص ٨٩ ، و ١٢٤

(٤) انظر المسألة ٤ ص ٦٥ - ٦٦

ذكرها في المسألة الخامسة عشرة ، على حين تزيد شواهد الانباري في مسائل ثلاثة يلتقيان بها على العشرة .

هـ - ولكنهما الى ذلك يتفقان في طريقتهما بعزو الآراء ، فكلاهما ينسب الرأي الواحد الى اهل المذهب جميعاً ، دون ان يكون هناك تخصيص ما .

تلك هي الآراء التي يلتقي عندها اللحيان ويفترقان بها ، ولا شك أن ابا البقاء المكبري أفاد من أبي البركات الانباري ، وان كان ماهراً في سكب ما اقتبس منه ، حتى بات عرضه للآراء الجدليه في ثوب جديد ، لا يتصل بالأصل الا عندما عرضته من نقاط الالتقاء .

٢- بين الانصاف وبين كتاب : نزهة العين في اختلاف المذهبين :

رد ذكر هذا الكتاب في شرح ديوان المتنبي المنسوب الى المكبري^(١) وقد كان المرحوم الدكتور مصطفى جواد قد انتهى الى الجزم بان شارح الديوان ليس المكبري ، وذهب الى أنه لنحوي كوفي ، لانه يصرح بذلك غير مرة خلال شرحه^(٢) .

ويغلب على الظن ان شرح الديوان اجتمع عليه غير واحد من النحاة - ولا يبعد ان يكون من بينهم ابو البقاء المكبري ، فكثيراً ما نجد عبارات تشبه عباراته في اعراب القرآن ، كقوله مثلاً : « ان : في موضع نصب على حذف الخافض ، وعند الخليل والكسائي في موضع

(١) انظر شرح الديوان ٢٠٣/١

(٢) مدرسة الكوفة ط ٢ ص ٩٦

خفض. (١) هذه عبارة لها اشباه في اعراب القرآن ، ومثلها قوله : د على
أحد المذهبين ، (٢) حين يعرض رأياً خلافياً .

وليس صحيحاً ان شارح الديوان كوفي المذهب ، فكثيراً ما نجد
يتبنى الاراء البصرية كراهيه في : كلتا (٣) ، والاشتغال (٤) والمجرور بعد
واورب (٥) ، والمنصوب بعد لام كي (٦) ، وحذف الواو من يعدد (٧) ، كما
يكثّر النقل عن سيبويه ويعزو اليه ما ينقله (٨) ، وينقل عن ابن جني (٩)
وابن الشجري (١٠) ، واذا كان نقله لا يكفى دليلاً على ميله البصري فانه
يستأنس به بجانب الادلة الاخرى .

وفي مواضع اخرى نجد الشارح ينسب نفسه جهرة الى الكوفيين ،
ويذكر لنفسه كتاباً لا ذكر له في كتب ابي البقاء ، هو الاعراب في الاعراب ،
ويذكر انه تحدث عن التنازع مفصلاً فيه رأي الكوفيين عند قوله تعالى :
« هائم اقرأوا كتابيه » من كتاب له في اعراب القرآن (١١) ، وليس في

(١) شرح الديوان ١٥/١ ، ٧٥ وانظر : ما من به الرحمن ١/٩٧ ، ١٠٨

(٢) شرح الديوان ٢/٢٦٥

(٣) نفسه ١٥ ، ١ والانصاف المسألة ٩٢

(٤) نفسه ١/٥٢ و ٢/٢١٧

(٥) نفسه ١/٨١

(٦) نفسه ١/١٤٥

(٧) نفسه ٢/٢٤٠

(٨) نفسه : ١/١٨ ، ٣٨ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ١٦٩ ، ١٩٠ ، ٢٩٦ و ٢/٤٧ ،

٨٥ ، ١٢٦ ، ٢٣٤

(٩) انظر : ١/٩٠ ، ٣١٨ ، ١٩٣/٢

(١٠) انظر : ٢/٢٣٩

(١١) نفسه ١/٨٧

كتاب المكبري مثل هذا التأيد لنحاة الكوفة ، بل انه يعرض الراثيين فقط (١) .

هذا الى جانب الآراء الكوفية التي يتبناها ، فيتناقض مع نفسه ، كرايه في التنازع (٢) والمطف على الضمير المتصل بالجرور من غير اعادة الجار (٣) والنصب بفاء السببية نفسها (٤) والقول بزيادة الواو (٥) .

وبما يدل على ان شارح الديوان ليس واحداً ، هذا المزج بين مصطلحات الكوفة والبصرة ، فمرة يستعمل المخفوض والخفض ، واخرى يستعمل الجرور والجر ، وأنا يستعمل الصفة ، وأنا آخر : الفت (٦) . وهذا دليل يمكن الاستئناس به .

ويخيل اليك حيناً ان الشارح يجهل المذهبين كليهما ، فهو ينسب الى البصريين والكوفيين الاجماع على أن (ان) المصدرية تنصب المضارع محذوفة بمد فاء السببية ، وهذا في الحقيقة رأى البصريين وحدهم ، اما الكوفيون فبعضهم يرى النصب بالخلاف ، وبعضهم الآخر يراه بالفاء نفسها (٧) ، وادا تذكرنا انه قال في غير هذا الموضع : ان النصب بالفاء (٨) كما يقول

(١) املاء ما من به الرحمن ٢٦٧/٢

(٢) انظر ١٩/١ ، ٨٧

(٣) نفسه ٢١١/١

(٤) نفسه ١٧١/٢

(٥) نفسه ٢٠٦/٢

(٦) انظر : ٥٦/٢ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ١٥٢ ، ١٦٧

(٧) انظر ١١٤/١ والانصاف المسألة ٧٦ .

(٨) انظر ١٧١/٢

الكوفيون ، وتذكرنا اعرابه الجرور بمد واورب ، اعراباً كوفياً مرة (١) ، وبصرياً مرة أخرى (٢) ، وصلنا الى الجزم بأن الشارح لم يكن رجلاً واحداً .

اما ان الشارح الذي ينسب نفسه الى الكوفيين غير ابي البقاء ، فليس في هذا ريب لان ابا البقاء بصرى قح ، كما مر بنا ، ولأنه لم يلمذ لابي الحرم مكي بن ريان ، ولا لابي محمد عبد المنعم بن صالح النحوي ، اللذين صرح شارح الديوان بأنه أخذ عنها (٣) . ولأنه ايضاً لم يسم كتابه في المسائل الخلافية : نزعة المين في اختلاف المذهبين ، كما سماه شارح الديوان ، وصرح بنسبته الى نفسه (٤) .

هذا الخلل والاضطراب يحولان بين الدارس وبين التنقيب عن صاحب هذا الكتاب فقد يكون من المتأخرين ، وقد يكون من المعاصرين للمكبرى ، فاذا كان هو الآخذ عن ابن ريان الذي توفي سنة ثلاث وست مئة (٥) ، كان معاصراً لابي البقاء ، ولكن من انى لنا ان نجزم ؟

واذا اضطرنّا البحث ان نوازن بين الانصاف وبين نزعة المين دون ان نعرف صاحبه فلأن الامر لا يحتاج الى كثير من الجهد ، فعلى الرغم من ان الرجل ينسب نفسه الى الكوفيين ويفاخر بأصحابه ، لا نجد من يخرج عن مسائل ابي البركات ، ولا عن عرضه قيد شعرة ،

(١) انظر ٢/٢، ١٨٢، ٢

(٢) انظر ١/١، ٨١

(٣) انظر ٢/٢، ٢٦٧

(٤) انظر ١/١، ٢٠٣

(٥) انظر بنية الوعاة ٢/٢، ٢٩٩

فهو ينقل كلامه نقلاً أميناً ، لا يضيف إليه الا نسبة نفسه الى اهل الكوفة ، وتبني رأيهم بلا دفاع عنه ، ولا حجاج له ، والا تقديم حجج البصريين على حجج الكوفيين ، مخافاً بذلك ابا البركات (١) .

الكتاب اذن هو الانصاف نفسه ، آراؤه وجدله المنطقي ، وحججه وادلته ، ولكنه كوفي الاتجاه لا بصري ، وليس في هذا شيء يذكر ، مادام صاحبه لم يقدم ما يذكر له في هذه الموازنة .

٣ - بينه وبين ابن الشجري :

ولا شك في ان ابا البركات اخذ طريقته في عرض مسائل الخلاف من استاذ ابن الشجري فله في اماليه مسألتان عن : نعم وبش ، وفعل التعجب (٢) . سلك فيها الطريقة التي نجدها في الانصاف مع اختلاف يسير بين الطريقتين ، والفرق بينهما ان ابن الشجري يعرض الرأي ثم يرد فوراً ، ثم يعود الى رأي آخر ويرده من جديد ، اما ابو البركات فيجمع اقوال اهل الكوفة ، ثم يتبناها بأقوال اهل البصرة : ثم يرد على من يجده مخطئاً في رأيه .

غير ان هذا الفرق ليس شيئاً بجانب المسالك الاخرى ، واهمها انه اخذ من استاذة شكل الرد وصيغة الاحتجاج ، وذلك بأن ينطق الكوفيين بالسنتهم مثلما ينطق البصريين .

(١) انظر : ١٩٦/١ ، ٢٠٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٨ ، ٢٧٧ ، ٢٩٩

٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ و ١٩/٢ ، ٢١ ، ١١٥ ، ٢٥٨ ، ٩٧ ، ١٨٢

٤٤ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١٧٥ ، ١٩٥ ، ٢٦٢ .

(١) اماليه : ١٢٩/٢ - ١٤٧ .

ولكن ابن الشجرى في غير هاتين المسألتين يسلك مسلك النحاة قبله ، فلا يصطنع هذه الطريقة ، بل يعرض الخلاف بإيجاز ، ويحكم فيه غالباً حكماً بصرياً ، ولعل كلامه على اشتقاق كلمة : اسم - وهو مما اطلال فيه اذا قرن الى غيره - يطيننا صورة عن طريقته ، فقد افتتح المجلس ليعرض فيه ما حذفوا من الالامات وعوضوا منها ، وتناول رأي البصريين في اسم ، وهو اشتقاقه من السمو ، وذكر الحجة المنوية وهي ان المسمى يرتفع ذكره باسمه ، ثم ذكر اللغات فيه ، وساق الشواهد التي التي ساقها ابو البركات واستطرد الى شرح مفردات منها ويقفز الى رأي الكوفيين ، وهو ان الاسم مشتق من الوسم ، لان الاسم علامة على المسمى ، ووجد ان هذا القول صحيح في المعنى ، فاسد من جهة التصريف ، وذلك انك اذا صفرته أو كسرتة أو صرفت منه فعلاً ، رددت المحذوف منه الى موضع اللام ، ولو كان من السمة ، كما زعموا ، لرددت المحذوف الى موضع الفاء ، ثم يصل الى دليل آخر وهو ان المعوض لا ينزل في موضع المعوض منه ، وبمد ان فرغ من الرد على هذه الحجة الكوفية ذكر حجة اخرى لهم وهي قولهم : وقد وجدنا من الاسماء اسماء تضع من مسمياتها ، كقرد وكاب وجرو وعوسج وشوك ، فرد الحجة بان هذه الاسماء علق على اجناس وضيمة ، فالوضاعة لاحقة بها من الجنسية ، لا من جهة الاسمية^(١).

وهكذا وزع ابن الشجرى الحجة الكوفية ولم يعرضها في موضع واحد ، كما فعل أبو البركات بعده ، وإذا كان الانبارى قد اخذ معظم كلام استفاده في المسألة فانه قد نسقه تنسيقاً محكماً واقام منه صورة دقيقة للحكمة نحوية كان هو نفسه قاضياً .

(١) نفسه : ٦٦/٢ - ٦٨

وفي مواضع اخرى نجد ابن الشجرى يلم بالمسألة الخلافية السامة
سريعة ، على هذا الفرار : «فالفتحة في نحو : لا رجل في الدار في قول
البصريين بناء يشبه الاعراب ، وهي في قول الكوفيين اعراب ، والصحيح
ماذهب اليه البصريون ، وذلك لعدم التنوين . فتنزل (لارجل) منزلة
خمس عشرة (١) .

وكثيراً ما نجد ابن الشجرى يعرض الادلة والحجج التي يعرضها
ابو البركات ولكنه يوجزها في صفحة أو بعض صفحة ، على حين يسهب
فيها الانبارى ، ويفرع منها تفريعات كثيرة ، ففي اعراب فعل الامر
وبنائه لم يزد ما كتبه ابن الشجرى على نصف صفحة وزاد ما كتبه ابو البركات
على ثلاث عشرة صفحة (٢) ، والفحوى واحد ، والحجج متشابهة ، وكثير
من كلام الاستاذ مثبت في كتاب التلميذ .

وقد يمر ابن الشجرى بالمسألة الخلافية فلا يذكر انها بما اختلف
فيه المذهبان ، كقوله : «وما حذف منه احد الثلثين قوله تعالى : تنزل
الملائكة . حذفت التاء الثانية من تنزل ، وخصت بالحذف لان الاولى
حرف المضارعة ، فهو لمعى ، والذي لمعى يحافظ عليه .» (٣) ، والمعروف
ان هذه مسألة خلافية بين الطرفين ، عرضها ابو البركات واسهب فيها (٤)

وامر الخلاف عند ابن الشجرى يـ مع احياناً ، فسارة يعرض

(١) نفسه ٢٢٢/٢

(٢) نفسه ١١٢/٢ والمسألة ٧٢ .

(٣) نفسه ٣٨٨/١ - ٣٨٩ .

(٤) المسألة ٩٣

المسألة خلافاً بين الكوفيين والبصريين ، وطوراً يعرضها بين اثنين من مذهب واحد ، كما فعل في جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف اليه ، ففي الجزء الاول عرض المسألة على انها خلاف بين سيويه والبردولم يتعرض لذكر الكوفيين البتة ، وفي الجزء الثاني يعرضها بين المذهبيين (١).

ونستطيع ان نحدد نقاط الموازنة بين الرجلين فيما يلي :

١ - لم تكن امالي ابن الشجري بحثاً خاصاً في الخلاف كما كان كتاب ابي البركات .

٢ - لم يختط ابن الشجري لنفسه منهجاً واحداً في عرض الخلاف ، فهو يوجز تارة ، ويسهب تارة ، أما ابو البركات فسار على طريق محدد المعالم بارز الصوى .

٣ - يغلب على ابن الشجري ان ينسب الاراء والشواهد الى اصحابها ، ويغلب على ابي البركات اهمال النسبة .

٤ - تبدو « شخصية » ابن الشجري ارسخ من « شخصية » ابي البركات ، ولهذا استعان به ، فأخذ معظم ادلته ، واغار على اسلوبه اللفظي في غير موضع .

٥ - ولكن ابا البركات يفوق استاذة بالاستفادة من علوم الفقه والمنطق ، فهو يلح على استعمال مصطلحاتها ، وتطبيق احكامها في اسلوب جدلي محكم ، على حين يقل حظ استاذة منها اذا قرن اليه .

(١) الامالي : ١/١٢٩ و ٢/٨٨ وما بعدها

٤ - بينه وبين أبي علي الفارسي :

يمثل أبو علي ذروة سامقة في تاريخ النحو العربي ، ولا تعرف بجانبها ذروة تدنو منها علواً ، ولذلك غرق في بحره كل من حاول ان يجاريه من نحاة العربية بعده ، وبكفي دليلاً على ذلك ان نجد تلميذه ابن جني يغرف من معينه ، ويعترف بفضلته واقتباسه منه .

ولقد غلب على نحو أبي علي وآثاره فن الجدل والمناظرة ، فهو كثير الاعتراضات على نفسه ، وكثير المرض للمسائل الخلافية بين النحاة عامة ، والمذهبيين خاصة ، وقد ارتبط نسب أبي البركات العلمي به ، كما عني استاذة ابن الشجري به ، مما يضطرنا الى الموازنة بينها .

والحق ان أبا البركات استعان بأبي علي كثيراً ، وتقل آراءه من كتبه مرة وأمالى استاذة مرة أخرى ، ولكنه هنا يضيع في مناهات الرجل ، فالفارسي ذو نفس طويل في الجدل تده ثقافته الواسعة وذهنه الوقاد بحجج وادلة واعتراضات لا تخطر في ذهن نحوي غيره ، وقد رأينا أبا البركات يتمتع بهذا النفس الطويل حين وازنا بينه وبين أبي البقاء المكي وبينه وبين ابن الشجري ، ولكنه دون أبي علي في هذا ، بل لعله يقتني بذلك اثره ، وينحو نحوه وان لم يبلغه ويدرك شأوه .

صحيح ان الرجلين يمتحان من آبار النحو البصري ، ويمولان على سيوييه والتحليل الا ان بينها فرقاً كبيراً ، فالفارسي لا يتمثل كلام سيوييه فحسب ، بل يفلسفه ، ويفرعه ، ويمنحه الاسس المنطقية الراسخة في علم الجدل ، وهو في ذلك لا يستعين بغيره ، ولا يصدر في كلامه عن معين واحد ، وانما هو شيء يستخرجه ويستنتجه ، وغالباً ما تكون

علله وافيسته جديدة مخترعة ، أما ابو البركات فمعظم ما تراه عنده مستمد من كتب الاسلاف ، معمول فيه على آراء الشيوخ ، وقلما تقع على رأي مخترع عنده .

وكما اختلف ابو البركات عن أبي البقاء وابن الشجرى في الطريقة ، اختلف كذلك عن الفارسي فيها ، فهو فيما اتبعه نسيج وحده ، لم يشاركه فيه نحوي آخر قبله .

واعتقد ان التمثيل لهذه الفوارق لا يعني شيئاً ، لان طبيعة الاختلاف بين الرجلين - وهي تقوم على طول النفس - تستدعي شواهد طويلة ايس بنا اليها حاجة ، ولا سيما ان الفارسي معروف في هذا ، وان كتابه الحجة الذي ظهر الجزء الاوّل منه يدل على طريقته في استقصاء القول ، والاسباب في المرض ، كما ان (خصائص) تلميذه ابن جني ، وهو صورة عن نحو الفارسي، يحمل سمات ابي علي .

وقد بالغ الدكتور شلي حين وازن بين الرجلين ، في الثناء على ابي علي ، كما بالغ في الخط من ابي البركات ، حتى جعله أهون من ان يفسد رأياً ، أو يفند استدلالاً (١) واذا كان البحث العلمي يوافقه في الاولى ، فانه لا يستطيع أن يجاريه في الثانية ، فقد وقف ابو البركات عدة وقفات عارض فيها الفارسي وسيوبه والخليل والكسائي ، وسوام من اعلام البصرة والكوفة ، وسأفرد لهذا موضعاً خاصاً في نهاية العمل ، ولهذا لا اجد بالبحث حاجة الى اظهار هذا هنا .

(١) ابو علي الفارسي ٦٦٥ وما بعدها .

٥ - بينه وبين الزجاجي :

وللزجاجي عناية بالمسائل الخلافية في كتابه الايضاح ، وهو كتاب قيم يكشف لنا عن جانب مهم من جوانب الخلاف ، فهو اولا تلقى العلم على الزجاج الذي درس على شيوخي فحاة البصرة والكوفة ، اعني ثعلباً والمبرد ، ولقي من الشيوخ من جمع بين المذهبين ، وألم بنحوهما كابن كيسان ، وابي بكر بن الخياط « وابن شقير .

ومن هنا نجد في كتاب الزجاجي مسائل متنوعة موثوقاً بها ، وهو على صغر حجمه يحوي مسائل لم يضمها كتاب ابي البركات الكبير ، كلمة دخول التنوين في الكلام (١) وعلة ثقل الفعل وخفة الاسم (٢) ، وعلة امتناع الاسماء من الجزم (٣) ، وكان حرياً بالانباري ان يذكرها في انصافه بعد أن فصل الزجاجي فيها القول .

وتتلخص الموازنة بين الرجلين في الامور التالية :

١ - هناك نقاط التقاء يلتقي عندها الرجلان ، فكلاهما يميل الى النحو البصري ، ويحكم أصوله ومناهجه في دراسته ، وكلاهما سهل الاسلوب طبع العبارة ، وبذكر حجج الكوفيين وحجج البصريين ناقلاً لها نقلاً اقرب الى الامانة ، او ذاكرها بأسلوبه أو اسلوب البصريين .

٢ - ويختلف النحويان في مواضع كثيرة ، هي :

(١) الايضاح ٩٧

(٢) نفسه ١٠٠

(٣) نفسه ١٠٢

آ - الانباري اكثر عناية بالدلالة النظرية والعلل الفلسفية والاصول
الفقهية ، على حين نرى الزجاجي يهتم فيما يجري من « هذه الحجج والعلل
على اوضاع النحو واللغة » (١) .

ب - طريقة الانباري خاصة به ، كما رأينا من قبل ، ولا يختلف
الزجاجي عن اولئك الذين عرضنا لهم من قبل .

ج - « كما تبين لنا امتياز الزجاجي بنسبته الرأي الى صاحبه ،
او ذكر من يقول به من العلماء . » (١) أما ابو البركات فيهمل النسبة ،
ولا يمول عليها في معظم ما ينقله .



ومن اليسير ان نخرج بنتيجة واضحة بعد هذه الموازنات هي ان
ابا البركات ينفرد بطريقة عرض الخلاف ، وبإهمال نسبة الرأي الى صاحبه ،
ويتميز بأن كتابه ذو هدف تعليمي ولذلك مال الى الجمع والاستقصاء
ما استطاع ، وان فاتته بعض الجوانب في مسائل كثيرة ، ف شخصية أبي
البركات في الانصاف شخصية المعلم الذي يجمع الآراء المتناثرة ، أما اولئك
فتغلب عليهم سمة العالم ، فهم يكشفون الآراء : ويمرضونها عرضاً سريعاً ،
لا يستثني منهم الا المكبري وابن الشجري في المسألتين : نعم وبش ،
وفعل التعجب ، وأبا علي الفارسي الذي عرف بطول النفس ، أما الزجاجي
وابن الشجري ممن ذكرنا ، والنحاس وابن جني ممن لم نذكر ، فقد آثروا
الايجاز والتكشيف .

الباب الثاني

الإنصافُ وحقيقة الخلاف

مصادر الكتاب

١ - المصادر البصرية

لازى ابا البركات ينسب فقهه الى مذهب نحوي معين ، ولا يدعي ان له اصحاباً يتهج نهجهم ، غير أنه غارق في آراء أهل البصرة ، يمتح من آبارهم ، ويتقيد بتماليمهم ، وغالباً ما يبدو أكثر تمسكاً من بعضهم بتلك المزاي التي تجمع معظمهم ، وليس ذلك غريباً عنه ، فقد درس على ابن الشجري ولازمه ، وقرأ أبا علي الفارسي وعني بآثاره ، ودرس كتاب سيويه وشرح السيرافي له ، ومن هنا كانت مصادر البصرية في كتاب الانصاف هي الغالبة ، وسرى ان أكثر ما نقله من آثار نخبة الكوفة انما نقله عن نخبة البصرة .

ويختلف حظ النخبة البصريين في بحث مصادر الكتاب ، فعلى حين يعنى بسيويه والفارسي وابن جني ومكي وابن الشجري زاه لا بأبه للرماني ولا يمول عليه ، حتى كأنه لم يقرأ له شيئاً ، ويقل اعتماده على المبرد وتلامذته كابن السراج والزجاج ، واثراً ان اتبع بإيجاز مصادر البصرية عند النخبة الذين يلتزمون بهذا المذهب .

١ - كتاب سيبويه :

مر بنا ان الانباري درس على احد شيوخه كتاب سيبويه وشرح
ابي سعيد السيرافي له ، ولهذا غدا (الكتاب) مصدراً مهماً من مصادر
الانصاف ، وكثيراً ما نجد يلتقي به ، ويأخذ عنه ، وينسب اليه ما اخذه
حيناً ، ويهمل النسبة طوراً .

آ - ما عزا فيه الاخذ الى سيبويه :

والحق ان ابا البركات قلما يشير الى مصدره ، وغالبا ما يتبنى الرأي
ويقدمه على انه له لا لغيره ، الا ان اسم سيبويه يرد غير مرة في
« الانصاف » من ذلك ان الكوفيين لا يجيزون تقديم خبر « ليس » عليها
واليه ذهب البرد ، وزعم بعضهم انه مذهب سيبويه الا ان ابا البركات
ينفي ذلك ، ويجزم بأنه « ليس له في ذاك نص » (١) ، وحين احتج
الكوفيون بقول العرب : انك وزيد ذاهبان ، رد عليهم بقوله : « فقد
ذكر سيبويه انه غلط من بعض العرب » (٢) وكذلك نراه يرد على الكوفيين
مذهبهم في ان (لن) مركبة بقوله : « بل هو حرف غير مركب ، وقد
نص سيبويه على ذلك » (١) ، وحيانا نرى النسبة تأتي على السنة الكوفيين
لا على لسانه (٢) .

ب - ما لم يعزه اليه :

وكثيراً ما نرى ابا البركات يغرف من بحر الكتاب دون نسبة ،

(١) الانصاف : المسألة ١٨ ص ٩٢

(٢) نفسه : المسألة ١١٠ ص ١١٠

(١) المسألة ٣٥ ص ١١٩

(٢) انظر المسألة : ١٨ ص ٩٣ - ٩٤

فأحيانا يأخذ الشواهد كما فعل في قضية النصب على المحل (١) ، وشواهد
التنازع (٢) ، وأي الموصولة (٣) ، وأحيانا يأخذ الادلة البصرية ، كما فعل
في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع من غير رافع (٤) ، وهي ادلة
الخليل ، وكذلك في توجيهه لولاي ولولاك (٥) ، وفي بناء (أي)
الموصلة (٦) ، وفي عدم جواز ندبة المنكرة (٧) ، وكثيرا ما يستعين
به في الرد على آراء الكوفيين ، وأويل احتجاجهم ، على غرار ما صنع
حين رد مذهبهم في ان الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية مرفوع بما
عاد اليه من الفعل (٨) ، وفي عدم جواز القاء علامة الندبة على
الصفة (٩) ، وفي تأويل بيتي الأعشى وغيره (١٠) ، وتأويل الرفع في
الآية : ان الذين آمنوا والذين هادوا ، والصابئون و .. (١١) .

وقد مر بنا ان كلام المنقول ليس كله لسيويه ، فقد يكون
للخليل أو ليونس ، فالكتاب هو المصدر ، لا جامعه المصنف له ، وقد

-
- (١) المسألة ٤٥ ص ١٨٧ والكتاب ٣٤/١
 - (٢) المسألة ١٣ ص ٥٧ والكتاب ٢٧/١
 - (٣) المسألة ١٠٢ ص ٣٧٨ والكتاب ٣٩٧/١
 - (٤) المسألة ٦٦ ص ٢٥٣ والكتاب ٣٨٩/١
 - (٥) المسألة ٩٧ ص ٣٦٤ والكتاب ٣٨٨/١
 - (٦) المسألة ١٠٢ ص ٣٠٨ والكتاب ٣٩٧/١
 - (٧) المسألة ٥١ ص ٢٠١ والكتاب ٣٢٤/١
 - (٨) المسألة ٨٥ ص ٣٢٤ والكتاب ٤٥٧/١
 - (٩) المسألة ٥٢ ص ٢٠٣ والكتاب ٣٢٣/١
 - (١٠) المسألة ٣٩ ص ١٦٨ والكتاب ١٢/١
 - (١١) المسألة ٢٣ ص ١٠٩ والكتاب ٢٩٠

يصرح بذلك ، كما فعل في نقل رأي الخليل في الضمير المنفصل (إيا) (١)
ورأيه ورأى يونس في : أي ، الموصولة (٢) .

ج - طريقته في الاخذ عنه :

وينوع ابو البركات في الاخذ عن (الكتاب) ، فأحياناً يلتقي به
التقاء تاماً ، فسيويبه ينقل عن الخليل تعليقه عدم جواز القاء علامة الندبة
على الصفة ، وهو قوله : د ... من قبل ان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
اسم واحد منفرد ، والمضاف اليه هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم ،
الا ترى انك لو قلت : عبدا ، او اميرا ، وانت تريد الاضافة لم يجز ذلك ، ولو
قلت . هذا زيد ، كنت في الصفة بالخيار ، ان شئت وصفت وان شئت
لم تصف ، ولست بالمضاف اليه بالخيار لانه من تمام الاسم ، وانما هو
بدل من التنوين ، (٣) . ويقول ابو البركات د .. الا ترى انك لو قلت :
عبد ، في قولك : عبد زيد ، او غلام ، في قولك : غلام عمرو لم يتم
الا بذكر المضاف اليه ، ولو قلت : زيد ، في قولك : هذا زيد الطريف .
يتم الموصوف بدون ذكر الصفة ، وكنت في ذكرها مخيراً ، ان شئت
ذكرتها ، وان شئت لم تذكرها ، فبان الفرق بينهما ، (٤) .

على ان ابا البركات غالباً ما يحور أو يضيف الى ما اخذه عن
الكتاب اشياء اخرى ، وهي طريقته المتبعة في معظم نقوله ، ففي عمل

(١) المسألة ٩٨ ص ٣٦٩ والكتاب ١/١٤١

(٢) المسألة ١٠٢ ص ٣٧٨ والكتاب ١/٣٩٧

(٣) الكتاب ١/٣٢٣

(٤) المسألة ٥٢ ص ٢٠٣

(ان) الخففة يقول سيبويه : ولان الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل : لم يك ، ولم ابل ، حين حذف (١) ويقول ابو البركات : و فاذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله ، الا ترى انك تقول : ع الكلام ، وش الثوب ، ول الامر ، وما اشبه ذلك ولا تبطل عمله فكذلك ها هنا ، (٢) .

فالفكرة لم تختلف ، ولكن الانباري تصرف في القياس ، وفاته ان قياس سيبويه اكثر دقة من قياسه ، لان الحذف من : لم يك ، ولم ابل ، غير مبني على قاعدة صرفية ، وليس الحذف فيه وجوباً ولكنه للتخفيف ، ولهذا يطابق الحذف في (ان) الخففة من الثقيلة ، اما ما قدمه ابو البركات من امثلة الحذف فيختلف القياس فيه ، لانه حذف صرفي واجب ، ويختلف عن المقيس وهو الحذف من (ان) الثقيلة .

ويكفي هذا مثالا على غلط الاخذ عن سيبويه ، لانه يمثل المواضع الاخرى ، ويشابهها فلا حاجة بنا الى كثرة الشواهد ما دامت لا تقدم جديداً (٣) .

٢ - امالي ابن الشجري :

اما ابن الشجري فلا يقل عن سيبويه امداداً لابي البركات ، فهو استاذ الذي حضر حلقاته ووعى بمض كتبه ، وما اخذه عنه يكاد يفوق

(١) الكتاب ٢٨٣/١

(٢) المسألة ٢٤ ص ١١٥

(٣) انظر المسائل : ٨٥ والكتاب ١/٤٥٧ ، والمسألة ١٠٢ والكتاب ١/٣٩٧ ،

والمسألة ٢٦ والكتاب ٢/٦٧ ، والمسألة ٥٩ والكتاب ٢/١٤٧

ما اخذه عن غيره ، ولكنه ينوع في طريقة اقتباسه كما رأينا، يفعل في اقتباسه من الكتاب :

آ - لا نجد هنا ينسب شيئاً الى ابن الشجري ، فكل ما استعان به من آراء و حجج وأدلة انما يأتي غفلاً ، وكأنه هو صاحب الرأي والعرض ،

ب - وفي كثير من المواضع لا يكفي باقتباس الفكرة ، بل يستعين بالفاظ استأذه (١) ، وقد رأينا من قبل انه لم يفعل ذلك فيما اخذه من كتاب مسيو به .

ج - أما مواضع الاخذ فكثيرة جداً ، من ذلك نقله حجج البصريين في علة بناء (الآن) (٢) وفي بناء فعل الامر يأخذ اشياء كثيرة لفظاً مرة ، ومعنى أخرى ، كحديثه عن علة اعراب المضارع وبناء فعل الامر ، وفكرة الموازنة بين حروف الجر وحروف الجزم ، من حيث الحذف وبقاء العمل (٣) وكذلك الخلاف حول : اللهم ، فينسب الى الضرورة مثله الجمع بين الميم وأداة النداء ، ويقدم العلة التي قدمها في تنقيح الميم ، وينقل رأياً عنه للفارسي في رد رأي الكوفيين (٤) . ومثل ذلك ما فعله في الخلاف حول الجر بواورب او برب نفسها ، فمعظم آراء ابن الشجري وشواهد ماثلة فيها (٥) .

(١) المسألة ١٤ وامالي ابن الشجري ١٤٧/٢ والمسألة ١٥ والامالي ١٢٩/٢ والمسألة ٧٢ والامالي ١٤٧/٢

(٢) المسألة ٧١ ص ٢٧٠ والامالي ٢٦١/٢

(٣) المسألة ٧٢ ص ٢٧٥ والامالي ١١٢/٢

(٤) المسألة ٤٧ ص ١٩١ والامالي ١٠٣/٢

(٥) المسألة ٥٥ والامالي ١٤٣/١ ، ٣٦٥

د - وليس من الضروري ان تحصى هذه المواضع ، وتكفي الإشارة إليها (١) الا ان هنا ظاهرة جديدة وهي ان أبا البركات نقل من امالي استاذہ مسائلين كاملتين لم يتصرف بهما الا تصرفاً بسيطاً ، وهما : الخلاف في نعم وبئس ، وافعل التعجب (٢) ، فقد استعان هنا بأسلوب استاذہ والفاظه وشواهدہ وطريقة حجاجه وردہ ، وما عرضه من حجج نحاة الكوفة والبصرة ، ولكنه في المسألة الاولى منها أضاف سبعة عشر شاهداً ، واهمل من شواهد ابن الشجري سبعة شواهد ، وأخذ عنه معظم ما استشهد به من آي القرآن الكريم ، وفي الثانية كان اكثر تمسكاً بما اخذه ، فلم يضيف الا شاهداً واحداً ، وهو :

ما أقدر الله ان يدني على شحط ... البيت

وأقام منه حجة لنحاة الكوفة لم يذكرها استاذہ ، أما الشواهد التي لم يستعمل بها وذكرها استاذہ فتبلغ أحد عشر شاهداً .

وفد ذكرت ابن الشجري بعد سيوبه وقبل الفارسي وابن جني ومكي لشدة تأثره به وكثرة اعتماده عليه ، ولم أراع الجانب التاريخي لهذا السبب .

٣ - أبو علي الفارسي وابن جني:

اعتمد أبو البركات آراء أبي علي ونقل كثيراً من ادلته ومناقشاته (٣)

(١) المسألة ٤٨ والامالي ١/١٢٦ و ٨٨/٢ ، والمسألة ٦٤ والامالي ١/٣٥٨ ، والمسألة

٨ والامالي ١/٣١٤

(٢) المسألان ١٤ ، ١٥ والامالي ٢/١٢٩ ، ١٤٧

(٣) أبو علي الفارسي ٥٣٣

والحق ان الفارسي كثير الرد على نحاة الكوفة ، كثير العرض لآراء المذهبين والمقابلة بينهما ، ولهذا ذهب بعض المعاصرين الى ان مسائل ابي علي و كتبه الكثيرة كانت بذرة للانباري في كتابه الانصاف (١).

على ان أبا البركات لم يقتبس آراء هذا النحوي الكبير كلها من كتبه الخاصة ، فكثيراً ما كان يأخذها من امالي استاذه ابن الشجري ، كما في مسألة : اللهم (٢) ، واورب (٣) ، وقد ذكرناهما فيما اقتبسه من استاذه ، ومن كتب ابن جني ، كما في مسألة استعمال : او ، بمعنى : بل (٤) .

غير ان الانباري كان على صلة بكتب الفارسي ، فقد عد اصحاب التراجم من كتبه كتاب : حواشي الايضاح ، وهو نفسه يعرض للفارسي رأياً في عامل الاستثناء ، يعزوه الى كتاب الايضاح صراحة (٥) ، ويفيد من هذا الرأي في كتاب الانصاف في المسألة الرابعة والثلاثين ، ولعل أكثر ما جاء فيها انما هو من كتاب الايضاح ، ويزعم الدكتور شلي انه أخذ من كتاب الحجة كلاماً كثيراً في المسألة ، ولكن الواقع لا يصدق ذلك ، اذ ليس في كتاب الحجة سوى دليل البصريين (٦).

ولهذا ازعم ان كتاب الايضاح كان معتمد ابي البركات الاول فيما أخذه عنه ، وربما كانت حواشيه عليه سابقة لتأليف كتاب الانصاف ،

(١) نفسه ٤٧٤ و ٦٣٦

(٢) المسألة ٤٧ والامالي ١٠٣/٢

(٣) المسألة ٥٥ والامالي ١٤٣/١ و ٣٦٥

(٤) المسألة ٢٥٥ والخصائص ٤٦١/٢

(٥) انظر نزهة الالباء ٣١٦

(٦) انظر كتاب الحجة ١١٧/١ وابو علي الفارسي ٦٥٥

فالي جانب اعتماده في المسألة السابقة ، نجده يعتمد ايضا في رد جـواز
تقديم معمول اسم الفعل عليه (١) ، ولا يبعد ان يكون النص الذي يورث
بانه منقول من كتاب آخر انما مرده الى الايضاح ، والى ان الفارسي
اعاده في كتاب آخر ، كالذي زاه من تقارب اللفظ بين نص ابي البركات
في اشتقاق الفعل من المصدر ونص ابي علي في التكملة (٢) ، وان كان
غير مستبعد ان يقرأ ابو البركات كتاباً اخرى للفارسي .

وعلى غرار ما رأيناه بفعل في اخذه عن سيبويه وابن السجري
زاه هنا يتصرف في النصوص ، فيضيف اليها ويحذف منها ، فقد يسلك
مسلكه ، ويتقيد بنصوصه وشواهد ، كما في مسألة التنازع ، ولكنه مع
ذلك يذهب مذهباً مخالفاً له في توجيه بيت كثير عزة .

قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة مطول معنى غريمها

فيرى الانباري : غريمها ، مرفوعاً بالثاني ، على حين يراه الفارسي مرفوعاً
بالاول (٣) .

وصلة الانباري بابن جني وثيقة جداً ، وقد اخذ عنه اشياء كثيرة
كبحث مضارعة الاستثناء للبدل ؛ والرد على نحا الكوفة فيما رفضوه من
هذه المضارعة (٤) ، ولرد عليهم في مسألة اعتلال المصدر والفعل (٥) ،

(١) المسألة ٢٧ ص ١٢٧ والايضاح ٥١ عن الفارسي ٥٢٧

(٢) التكملة . لوحة ١٦٢ عن الفارسي ٦٦٤ والمسألة ٢٨

(٣) انظر الفارسي ٦٦٠-٦٦٥

(٤) المسألة ٣٦ ص ١٥٩ والخصائص ٣٨٢/٢

(٥) المسألة ٢٨ ص ١٣٤ والخصائص ١١٣/١

وهو هنا لم يكتف بأخذ الفكرة بل اقتبس المثال ايضاً (١) وفي مسألة :
او ، استعان به استعانة كبيرة في الشواهد والادلة والرد (٢) ، وفي التام
يرد ابن جني على اصحابه البصريين مذهبهم في بناء اسم الفعل لحلوله محل
فعل الامر (٣) ، فيأخذ ابو البركات كلامه ويضعه في افواه الكوفيين
ويجعله حجة لهم يردون بها اعتراضاً متخيلاً في بناء فعل الامر (٤) ، وفي
المسألة التي أقامها حوله جواز تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط
نقل كلاماً طويلاً مستعيناً بالفاظه نفسها (٥) .

وما اخذه عن ابن جني كثير ، فكتفي بالإشارة اليه (٦) ، الا ان
الشيء الذي يلفت الانتباه هنا هو ان ابا البركات كثيراً ما يصطنع طريقة
الشيخين : ابي علي وابن جني في عرض مسائله حتى يجعلنا نحس بروحيهما
تسريان في كلامه وان لم يأخذه عنهما ، كقوله في قياس الترخيم في النداء
على النسب الى قبيلة ، يقول : د واذا كان الترخيم انما سوغه تغيير النداء
والنداء لم يغير المضاف ، فوجب ان يدخله الترخيم ، فصار هذا بمنزلة
حذف الياء في النسب من باب : فُعَيْلَة وفُعَيْلَة ، كقولهم في النسب الى
جُهينة : جهني والى ربيعة : ربعي ، واثباتها في باب فُعَيْل وفُعَيْل ،

(١) المسألة ٢٨ ص ١٣٠ والخصائص ١١٣/١

(٢) المسألة ٦٧ ص ٢٥٥ والخصائص ٤٥٨/٢ و ٤٦١

(٣) التام ١٥

(٤) المسألة ٧٢ ص ٢٧٧

(٥) المسألة ٨٧ ص ٣٣٠ والخصائص ٣٨٨/٢ - ٣٨٩

(٦) المسألة ٩٣ ص ٣٤٣ والخصائص ٤٧٧/٢ والمسألة ١١١ ص ٤٠٩ والخصائص

٢٤٩/١ و ٢١٦/٢ والمسألة ٦٥ ص ٢٤٨ والخصائص ٢٨٥/١ والمسألة

٦١ ص ٢٢٩ والخصائص ٢٤/٣

كقولهم في الذب الى قشير : قشيري ، والى جرير : جريري ، فان الياء انما حذفت من باب : فعيلة وفعيلة دون باب فُعيل وفعيل ، لان النسب اثر فيه وغيره يحذف تاء التانيث ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، بخلاف باب : فُعيل وفعيل ، فان النسب لم يؤثر فيه تغييراً ، فلم يحذف منه الياء . (١)

هذا كلام يحمل روح الشيخين لما فيه من جدل ودقة القياس ، وفلسفة الظواهر ، وتعليلها ، وليس من الضروري ان نهتدي الى المصدر الذي جاء به منه ، فقد يكون شائعاً في كتب النحاة ، الا ان الطريقة الجدلية في العرض هي التي تلفت الانتباه ، لما تحمل من تواشج بينها وبين طريقة الفارسي وتلميذه (٢) .

شيء آخر نجده مصدراً او كالمصدر في كتب هذه الرجلين وهو تحكيم جانب الذوق الادبي في تحليل الظواهر اللغوية ، فكثيراً ما نجد ابن جني يقف وقفات ادبية يجعل منها دليلاً على مذهب له او لأصحابه في مسألة مشككة ، كموقفه من رد مذهب الفراء في (او) التي بمعنى بل ، واحتجاجه بقول ذي الرمة :

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى

وصورتها ، أو أنت في العين أمّ لَحْ

وكذلك نجد الانباري يحكم الذوق الادبي على الطريقة نفسها في انكار ان تكون الواو زائدة وهي طريقة تحمل كثيراً من خصائص ابن جني ، يقول : د الا ترى انك لو قلت لعبدك : والله لئن قمت اليك .

(١) المسألة ٤٨ ص ١٩٤

(٢) انظر ايضاً المسألة ١ ص ٦ - ٩ والخصائص ٨٧/١ ، ٨٨ ، ٢٦١ ، ٣٤٩

وسكت عن الجواب ذهب فكره الى انواع من العقوبة والمكروه من
القطع والقتل والضرب والكسر ، فاذا تمثلت في فكره انواع العقوبات
وتكاثر عظمت الحال في نفسه ولم يعلم ايها يتقي ، فكان ابلغ في ردعه
وزجره عما يكره منه ، ولوقلت والله لئن قمت اليك لاضرربنك . وظهرت الجواب
لم يذهب فكره الى نوع من المكروه سوى الضرب ، فكان ذلك دون
حذف الجواب في نفسه ، لانه قد وطن له نفسه ، فيسهل ذلك عليه .
قال كثير :

وقلت لها يا عز كل ملة اذا وطنت يوماً لها النفس ذات
وكذلك الحال في الاحسان ، نحو : والله لئن زرتني . اذا حذفت
الجواب تصورت له انواع الاحسان اليه ومن اكرامه والانعام عليه ،
فكان ذلك ابلغ في استدعائه الى الزيارة واسراعه اليها ، ولو قلت : والله
لئن زرتني لاعطينك درهما . لم يذهب فكره الى غير الدرهم قط ، فكان
ذلك دون حذف الجواب في نفسه . (١)

يتبين لنا من هذا كله ان المذهب الذي اختطه النحويان المظليان
كان مصدراً مهماً من مصادر ابي البركات ، تأثره واعتمده ، واقتبس
كثيراً من معطياته الفكرية وطريقته الجدلية التي تقوم على تجميع الظواهر
المتشابهة وحشدتها ، ثم مناقشتها وقياس بعضها على بعض ، والوصول الى
نتائج مقننة في مفهوم النحو العربي القديم الذي يقوم على الدراسة المياريّة .

٤ - مكّي بن ابي طالب القيرواني :

هذا النحوي المغربي وضع بين يدي ابي البركات مصدراً ثراً اقتبس

(١) المسألة ٦٤ ص ٢٤٥ ووازنها بكلام ابن جني في الخصائص ٢/٤٥٨

منه كثيراً من الآراء ، والادلة والحجج ، ونقل عنه آراء كوفية وبصرية لا تخلو من اوهام ، وسنرى ذلك في موضع قادم ، هذا المصدر هو اعرابه للقرآن الذي سماه : مشكل اعراب القرآن (١) ، فقد حاكاه في اعرابه للقرآن الذي سماه : البيان في غريب اعراب القرآن ، فمضى يقف عند الكلمات التي وقف عندها مكي ، ويسوق آراءه دون عزو اليه او اشارة الى كتابه ، غير انه في مواضع قليلة يزيد عليه ، ويهمل الاستطرادات التي تميز بها كتاب مكي .

هذا النحو من الاخذ يشير الى ان أبا البركات كان شديداً لاجاب بنحوي المغرب وانه ينسبه الى التحقيق والمعرفة ، فما الذي أخذه عنه في الانصاف ؟

يرى مكي ان نحاة الكوفة أقوى رأياً في اشتقاق : اسم ، من حيث المعنى ، ولكن البصريين يعضدهم التصريف ، يقول : د وقولهم أقوى في المعنى ، وقول البصريين أقوى في التصريف ، (٢) ، وقد نقله ابن الشجري بقوله : د وهذا القول صحيح في المعنى فاسد من جهة التصريف ، (٣) اما أبو البركات فيقول : د هذا وان كان صحيحاً من جهة المعنى ، الا انه فاسد من جهة اللفظ ، وهذه الصناعة لفظية فلا بد فيها من مراعاة اللفظ ، (٤) .

من الطبيعي ان يكون الانباري أخذ الفكرة عن استاذه ، الا ان

(١) اعتمادي هنا على مخطوطة حلب . الاحمدية رقم ٧٩

(٢) الورقة ٣

(٣) الامالي ٦٧/٢

(٤) المسألة ١ ص ٥

صلته الوثيقة بمكي نجهنا لا نستبعد ان يكون كتابه : مشكل اعراب القرآن ، مصدره الاول في هذا ولا سيما حين نجهده بأخذ عنه الفكرة والتعبير في مسألة : إيا (١) ، وحين نجهده يستعين به في رده احدى حجج الكوفيين في ان الفعل اصل ، والمصدر مشتق منه (٢) ، وحين بأخذ منه رداً على بعض نحاة الكوفة الذين يذهبون الى ان اشياء على زنة : افعال (٣) ، ومثل ذلك نراه ينسب الى الكوفيين عامة القول بمحذف التاء الاولى من المضارع (٤) ، وهو رأي هشام بن معاوية الضير .

وسنجد في فصول قادمة ان كتاب مشكل اعراب القرآن كان سبباً في حمل ابي البركات على الوقوع في هفوات يسيرة ، في بحث الخلاف ، مستمر في مكان آخر من هذا البحث .

٥ - بصريون آخرون :

هذا التيار البصري الذي يندى بكتاب سيويه وينتهي بابن الشجري ، كان اقرب ما قدمه المذهب البصري الى علم ابي البركات ، وقد مر بنا من قبل نسبة العلمى ، وصلته بأبي على الفارسي وشدة عنايته بكتاب سيويه ، ولكن بصريين آخرين اعطوا أبا البركات أشياء من مصادرهم ، ولكنهم لم يملفوا ما بلغه التيار السابق .

(١) المسألة ٩٨ ص ٣٦٧ والورقة ٤

(٢) المسألة ٢٨ ص ١٣٥ والورقة ١٥

(٣) المسألة ١١٨ ص ٤٣٩ والورقة ٦٣

(٤) المسألة ٩٣ ص ٣٤٤ والورقة ١٥

ولا يدل الانصاف انه قرأ شيئاً لابي عثمان المازني ، ومن المحتمل ان تكون نقوله عنه انما جاءت من كتب اساتذته الاقرين ، او من شرح السيرافي على كتاب سيبويه ، ففي مسألة العطف على الضمير المجرور نقل عن بعض البصريين حجة على طريقته المعروفة ، وهي قوله : « ومنهم من تمسك بان قال . » (١) ولم يصرح باسم المازني ، صاحب الحجة ، وقد اخذها لا شك من كتاب السيرافي الذي شرح به (الكتاب) . (٢)

وأخذ عن السيرافي ايضاً ما جاء في عامل المفعول معه من دليل البصريين ، ورأي الزجاج ، ورد عليه (٣) ، ومن المحتمل ان يكون ابو سعيد قد أمد الانباري براء كثيرة الا ان الهوامش المثبتة على نسخة (الكتاب) المطبوعة لا تفني في ذلك ، ولا تكشف كل شيء ، ومن العسير مراجعته المخطوطة التي تملكها دار الكتب في القاهرة .

(١) اخذ عنه ايضاً قوله في المسألة ٥٧ ص ٢١٩ ، فيما رد به على الكوفيين مذهبهم في جواز حذف الجار وبقاء عمله ، واعتمادهم نقل يونس عن العرب : « مررت برجل صالح ، الا صالح فطالح . » قال :

« وأما بعدها عن القياس فانك تفتقر الى اضممار اشياء ، وحكم الاضممار ان يكون شيئاً واحداً . »

أما كلام السيرافي كما نقل ملخصاً فهو : « قبح سيبويه قول يونس من جهمتين : احدهما انك تحتاج الى اضممار اشياء ، وحكم الاضممار

(١) المسألة ٦٥ ص ٢٤٨

(٢) انظر هامش الكتاب ٣٩١/١

(٣) المسألة ٣٠ ص ١٤٠ و هامش الكتاب ١٥٠/١

أن يكون شيئاً واحداً ، والثانية ان حرف الجر يفتح ضميره الا في مواضع قد جمل منه عوض . (١) .

ويبدو ان المام ابي البركات بكتب المبرد لم يكن كافياً ، فلا نجد له ما يشير الى انه اخذ منه ، الا ما جاء في مسألة حذف الواو من مضارع: وعد ، ووزن ، وامثالهما ، فثمة التقاء واضح في سوق الملل والشواهد واسلوب الرد (٢)

أما ما تقدمه المسائل الاخرى فمقول من كتب الذين ذكرنا من نخبة البصرة ، ولهذا نجد الكلام احياناً يتشابه في الانصاف وفي كتاب من كتب ابي العباس ، ولكن الامثلة والشواهد تختلف ، كالذي نجده في عامل نصب المضارع بعد : حتى (٣) ، ونستطيع ان نجزم في بعض النقول انه أخذ الرأي عن غير المبرد ، فقد رد ابو العباس على من قال من نخبة الكوفة : ان فعل الامر معرب ، ورده هذا مثبت في كلام ابي البركات ، غير انه لم يأخذه عنه مباشرة ، بل اخذه من امالي ابن الشجري ، لانه نقل منها كلاماً طويلاً بلفظه حيناً ، ومحتواه حيناً آخر (٤)

والذي يدل على ان الانباري لم يطلع على رأي المبرد اطلاقاً كافياً مجدياً ، ما نجده في المقتضب من رد على رأي الفراء في تعريف العدد المركب ، والمضاف (٥) ، لم يفد منه ابو البركات ، ولو وقع عليه لما فاته (٦)

(١) الكتاب ١ / ٢٦٣ هـ ١٣٢ / ١ - ١٣٣ / ب

(٢) المسألة ١١٢ ص ٤١٤ والكامل ١ / ٧٨ ، ٢٣١ والمقتضب ١ / ٧٢ ، ٨٨

(٣) المسألة ٨٣ ص ٣١٥ والمقتضب ٢ / ٣٨

(٤) المسألة ٧٢ ص ٢٧٩ وانظر المقتضب ٢ / ٣ وما بعدها و امالي ابن الشجري ٢ / ١١٢

(٥) المقتضب ٢ / ١٧٥ وما بعدها .

(٦) المسألة ٤٢ ، والمسألة ٤٣

أما ابن السراج فكان من المتوقع ان يكون اقرب الى نفس ابي البركات لصلته بنسبه العلمي ، ولان الفارسي وابن جني يكثران من عرض آرائه ، غير ان الدارس لا يلبث ان يشك في اطلاع الرجل على آثار ابن السراج ، صحيح انه بنقل عنه (١) ، ويمده من البصريين الكبار (٢) الا ان الاحتمال كبير في ان يكون أخذ ما أخذه من كتب الفارسي وابن جني ، لا من كتبه نفسها ، ففي تقديم خبر (ما) النافية عليها ، نجد حجة أهل الكوفة ، وحجة أهل البصرة مطابقة لما في اصول ابن السراج (٣) ولكن الزيادة التي يحملها الانصاف والحجة البصرية التي لم يأخذها عنه توحيان بان مصدراً آخر توسط بين الرجلين

واحياناً يوم نقله عنه ، فيظن الباحث ان الاخذ لم يكن بالواسطة ، من ذلك ما قاله في جواز منع الاسم المصروف من الصرف لضرورة الشعر : « ولهذا كان ابو بكر بن السراج من البصريين ، وكان من هذا الشأن يمكن ، يقول : لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن أبعد من قولهم :

فبيناه بشري رحله قال قائل لمن جمل رِخْو الملائم نجيب ، (٤)

وكلام ابن السراج في الاصول قريب جداً من هذا ، وهو : « ولكن لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف في الشعر ، لما كان حذف التنوين بأبعد من حذف الواو في قوله :

(١) المسألة ٤٥ ص ١٨٦

(٢) المسألة ٧٠ ص ٢٦٧

(٣) المسألة ٢٠ ص ١٠٠ والاصول . لوحة ٦

(٤) المسألة ٧٠ ص ٢٦٧

فبيناه بشرى رحله ... لانت التثوين زائد ، ولانه قد حذف في الوقف ، والواو في (هو) غير زائدة ، فلا يجوز حذفها في الوقف ، (١). هذا التطابق يوم بالأخذ بلا واسطة ، كما قلت ، ولكن الانباري يذكر بعد هذا الكلام ما يرجح انه اخذه من الفارسي ، وذلك حين يقول : « ولما صحت الرواية عند ابي الحسن الاخفش ، وابي علي الفارسي وابي القاسم بن برهان من البصريين صاروا الى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، فأبو بكر كان يشك في صحة الرواية ، ويجعل صحة الرأي متوقفة على صحة الرواية ، أما الفارسي فقد صححها وصحح معها الرأي ، ومن المرجح انه عرض رأي استاذه ابن السراج وشكه في الرواية ، ثم جاء الانباري ونقل عنه ما نقل .

والحق ان كتب ابي علي كانت طريق ابي البركات الى ابن السراج ، فقد رأينا من قبل انه أخذ عن الفارسي رأياً في اشتقاق الفعل من المصدر نقله من كتاب التكملة (٢) ، والرأي نفسه مثبت في الاصول (٣) .

ولا يدل الانصاف ايضاً على ان أبا البركات قرأ الزجاج ، وان ذكره فيه غير مرة ، ولعل الفارسي كان طريقه اليه ، فقد تشابه ما جاء في كتاب الحجة والانصاف (٤) من رد على مذهب الكوفيين ان (او) تأتي بمعنى الواو ، والرأي نفسه منقول عن الزجاج ، حتى ليتشابه اللفظ والمثل المستشهد به (٥) .

(١) اصول النحو لوحة ٢٣

(٢) اللوحة ٢٠٢ عن كتاب : ابو علي الفارسي ٦٦٤

(٣) اصول النحو . لوحة ٥٨

(٤) المسألة ٦٧ ص ١٢٩ والحجة ١/١٩٩

(٥) انظر : تفسير القرطبي ١٩/١٤٩

ويظن انه قرأ كتاب (الايضاح) ، ففي المسألة التي دار الخلاف فيها حول اصل الاشتقاق يتشابه العرضان . وتتحد الحجج (١) ، ولكن أبا البركات لم يعتمد في هذا الزجاجي وحده ، بل استعان بالفارسي كما تقدم ، وكذلك نجد طريقة الزجاجي في بعض الاحيان تشبه ما اتبعه الانباري ، من تقديم حجج الكوفيين وحجج البصريين ، ثم تقديم الرد والجواب (٢) ولا يبعد ان يكون ابو البركات قد اعجبته هذه الطريقة فحاكاهـا في كتابه كاه ، كما سبق ان ذكرت من قبل .

واستعان بنحوى أقل شهرة من هؤلاء ، وهو ابن الدهان، شارح اللمع ، ففي اقوال الكوفيين والبصريين في : اللهم ، اخذ عنه رأيا لم يذكره ابو علي ولا ابن الشجري وهو قوله : لو كان الاصل : يا لله أمانة بخير ، لكان ينبغي ان يقال : اللهم وارحمنا ، فلما لم يجوز ان يقال الا اللهم ارحمنا ، ولم يجوز وارحمنا ، دل على فساد ما ادعوه (٣) ، وهو فحوى قول ابن الدهان كما اخذ عنه تعليل الضرورة في الجمع بين (يا) واللهم (٤) ونجد تشابها كبيرا بين القولين في ناصب المضارع بعد لام التعليل (٥) ، وفي المجازاة بكيف (٦) ، وفي عامل الجزم في جواب الشرط (٧) .

وللزنجشري حظ في الانصاف ، فهو معاصر لاستاذ ابن الشجري

-
- (١) المسألة ٢٨ ص ١٢٩ والايضاح ٥٧
(٢) انظر الايضاح ١٣٢
(٣) المسألة ٤٧ ص ١٩٢ و ١٩٣
(٤) شرح اللمع . لوحة ٤١
(٥) المسألة ٧٩ ص ٣٠٦ وشرح اللمع ٧٦
(٦) المسألة ٨١ ص ٣٣٧ وشرح اللمع ٨٤
(٧) المسألة ٨٤ ص ٣١٨-٣٢٠ وشرح اللمع ٨٤ ، ٨٥

وكانت شهرته المدوية في الافاق العلمية تضيف عليه « شخصية » عاتية ،
 تغرى العلماء به حسدا مرة ، واعجابا مرة اخرى ، وقد كان ابو البركات
 ينعتة بالنحوي الفاضل (١) ، وقد أخذ عنه في الانصاف اشياء قليلة ،
 منها رأيه في قراءة ابن عامر : قد أولادهم شركائهم . يقول الزنجشري :
 والذي حمله على ذلك ان رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا
 بالياء (٢) ، ويقول ابو البركات : « وانما دعا ابن عامر الى هذه القراءة انه
 رأى في مصاحف اهل الشام : شركائهم مكتوبا بالياء (٣) ونقل له رأيا
 وجعله حجة لنحاة البصرة في عطف الظاهر على المضمحل المجرور (٤) ونقل
 كلاما له في (إيا) ونصرف فيه قليلا وجعله توضيحا على كون الكاف
 والهاء ليستا للاضافة (٥) .



والذي يتبين لنا من هذا كله ان ابا البركات اتصل بآثار مسيبويه
 والفارسي وابن جني من الحيل المتقدم عليه ، وآثار ابن الدهان ومكي
 والزنجشري وابن الشجري ممن هم معاصرون له او قريبون عهدا منه ،
 ولكنه كان ضعيف الصلة بآثار المازني والمبرد وابن السراج والزجاج أما
 الرماني فلم يتصل به ابته في الانصاف ، وكان ينقل آراء هؤلاء عن
 اهل التحقيق الذين اعتمدتهم ، وركن الى نقولهم .

(١) نزهة الالباء ٣٩١

(٢) الكشف ٥٤/٢

(٣) المسألة ٦٠ ص ٢٢٨

(٤) الكشف ٤٩٣/١ والمسألة ٦٥ ص ٢٤٨

(٥) اعجب العجب ٤٨ والمسألة ٩٨ ص ٣٦٨

٢ - مصادر الكوفية

من الصعب ان يلبج الانسان الى الجزم في مثل هــ هذا البحث ، فكتب نحاة الكوفة افلتت من يد الزمن ، ولم يسلم منها الا القليل ، ولا بد ان ينظر الدارس في مسائل ابي البركات ليرى ما فيها من ظلال الاراء الكوفية التي تحملها الكتب المطبوعة او المخطوطة ، ليستأنس بها ، فيحكم من اطلاعه ووقوفه على النحو الكوفي .

والذي بين ايدينا من كتب نحاة الكوفة ، اثر الفراء العظيم : معاني القرآن ، وقد ظهر منه جزءان كبيران ، ولم يبق من مخطوطته الاجزاء واحد ، وكتب لغوية اخرى لا تخلو من نظرات نحوية ، كالذكر والمؤنث والمقصود والمدود للفراء ايضاً ، والاضداد لابي بكر ابن الانباري ، ومنها ما يشرح شعرا أو يمزج بين النحو واللغة ، كشرح السبع الطوال لابي بكر ايضاً ، والامالي لثعلب ، ومنها ما يتناول بحثاً من بحوث القرآن وعلومه ، ككتاب الوقف والابتداء لابي بكر بن الانباري .

ولم تكن مصادر ابي البركات الكوفية تعدل مصادر البصرية ، بل انه لم يتجشم صموبة في الوقوف على صحة ما ينقل ، واكتفى بما نقله من كتب البصريين الذين ألثم بكتبهم ، وقد صرح بهذا في مقدمة كتابه فقال : و ذكرت من مذهب كل فريق ، ما اعتمد عليه اهل التحقيق ، ولهذا وقع في اوهام كثيرة ، منفرد لها فقرة خاصة .

ومن الارجح انه لم يقف على آراء الكسائي وكتبه النحوية الا من خلال ما نقله عنه ابن الشجرى والفارسي ومكي واضرابهم ، وكل ما نقله عنه اخذه من كتب هؤلاء الاعلام ، لا من كتبه نفسها .

هل قرأ الفراء :

ويذهب بنا الظن انه وقف على كتاب الفراء : معاني القرآن ، ولكن وقفته لم تعد ان تكون المامة سريعة لم تتح له ان يتمهـ ـل آراءه ومحيط بعلمه ، ولعله نسي كثيراً منها بعد زمن ولذلك نراه ينقل بعضها عن ثعلب دون ان يعرف انها للفراء ، فهو ينقل رأي الكوفيين في السين وسوف عن مجالس ثعلب (١) ، مع ان الفراء صرح به في معانيهـ عند قوله تعالى : ولسوف يعطيك ربك فترضى (٢) .

ولكن هذا النسيان لا يدل على ان الرجل لم يقف على معاني القرآن البتة ، فكثيراً ما نجد الاراء الكوفية في الانصاف تلتقي بنظائرها في : معاني القرآن ، وتجد الامثلة والشواهد والافاظ احياناً كما اننا نجده في بعض المواضع ينقل عن الفراء صراحة كقوله : واما ما رووه عن بعض العرب انه قال : اتاني سواؤك . فرواية تفرد بها الفراء عن ابي ثوان ، وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون بها حجة (٣) .

من المعقول ان يكون مثل هذا النص منقولاً من مصدر بصري ، ولكنه يحمل دلالة ما ، حين يقرن الى النصوص المتشابهة في الكتابين ، واثراً ان انقل شاهداً على هذا ليتين القاريـ النصين فكرة ولفظاً . يقول الفراء في تعليل دخول اللام على خبر : لكن ، : وانما نصبت العرب بها اذا شددت فونها ، لان اصلها : ان عبد الله قائم ، فزيدت على (ان) لام وكاف ، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ، الا ترى ان الشاعر قال :

(١) المسألة ١٢١ ص ٤٥٠

(٢) انظر الخزانة (جولاق) ١٩٥/٣

(٣) المسألة ٣٩ ص ١٦٩

ولكنني من حبها لكميد

فلم تدخل اللام الا لان معناها : ان . وهي فيما وصلت به من
اولها بمنزلة قول الشاعر :

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها

وصل (ان) هنا بلام وهاء ، كما وصلها ثم بلام وكاف ، والحرف
قد يوصل من اوله وآخره ، فما وصل من اوله : هذا وهاذاك ، وصل
بـ (ها) من اوله ، ومما وصل من آخره قوله : اما تربني ما يوعدون
وقوله : لتذهبن ولتجلسن ، وصل من آخره بنون ، وبـ (ما) ،
ونرى ان قول العرب : كم مالاك . انها (ما) وصلت من اولها بكاف ،
ثم ان الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الالف من آخرها ، فسكنت
ميمها ، كما قالوا : لم قلت ذاك ؟ ومعناه : لم قلت ذاك ..

قال الشاعر :

يا أبا الاسود لم أسلمتني لهموم طارقات وذكر

وقال بعض العرب في كلامه ، وقيل له : منذ كم قعد فلان ؟
فقال : كمذ اخذت في حديثك ، فرده الكاف في (مذ) بدل على ان
الكاف في (كم) زائدة ، وانهم ليقولون : كيف اصبحت ؟ فيقول :
كانخير ، وكخير . وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الاقط ؟ فقال :
كبيتن . (١)

ويقول ابو البركات على لسان اهل الكوفة في الاحتجاج لرايهم :

(١) معاني القرآن ١/٤٦٥ - ٤٦٦

وأما القياس فلأن الأصل في (لكن) : ان ، زيدت عليها : لا والكاف
فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ، كما كما زيدت عليها السلام والهاء في
قول الشاعر :

لهنك من عجيبة لوسيلة على هنوات كاذب من يقولها

فزاد اللام والهاء على (ان) فكذلك هاهنا ، زاد عليها : لا ،
والكاف ، فان الحرف قد يوصل في اوله وآخره ، فما وصل في اوله نحو
هذا ، وها ذاك ، وما وصل في آخره نحو قوله تعالى : فاما ترين من
البشر احداً ، وكذلك نقول : ان قول العرب : كم مالك ، انها (ما)
زيدت عليها الكاف ، ثم ان الكلام كثر بها فحذفت الالف من آخرها ،
وسكنت ميمها ، كما زيدت اللام على (ما) ، ثم لما كثر الكلام سكنت
ميمها فقالوا : لم فعلت كذا ؟ ، قال الشاعر :

يا أبا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر

وقال بعض العرب في كلامه ، وقد قيل له : منذ كم قعد فلان ! فقال:
كم منذ اخذت في حديثك ، فزاد الكاف في منذ ، فدل على ان الكاف
في (كم) زائدة ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال :
كهيث . . (١)

وهكذا ينقل ابو البركات نقلاً حرفياً من كتاب الفراء ، مما يجعلنا
نجزم بوقوفه عليه ، واخذه منه ، ولا سيما حين نجد مواضع اخرى تشبه
هذين النصين من حيث الالتقاء بالرأي ، والشاهد ، وان قل حظ الالتقاء
باللفظ ، فقد استعان به في تعليل رفع (أي) في الآية : ثم لنزعن من

(١) المسألة ٢٥ ص ١١٦ - ١١٧

كل شيعة ائهم أشد^(١) ، وكذلك القول في : لولاي ولولاك^(٢) ، وفي المسألة التي دار الخلاف فيها حول اضافة الشيء الى نفسه^(٣) .

على ان الرجل كان يأخذ ببعض آراء الفراء من غير كتابه ، على الرغم من وجودها فيه ، كما رأينا في مسألة : اللهم ، التي استعان فيها بابن الشجري ، والفارسي ، وابن الدهان مع أن الفراء ذكرها في كتابه^(٤) .

وقد زعم الدكتور مكّي الانصاري أن ابا البركات استعان بكتاب الحدود للفراء في المسألة التي نقل فيها الخلاف حول ضمير الفصل ، ونقل كلامه على هذا الشكل : « العماد هو لفظ اصطلاحي اورد الفراء في كتاب الحدود للضمير الذي يذكر بعد المبتدأ اذا تلاه خبر يصلح نعتاً له ، وهو ما يسمى عند البصريين ضمير الفصل . »^(٥) ، ولست ادري أعتمد الدكتور على نص للانصاف مخطوط أم على ما بين ايدينا من مطبوعاته ، فان كانت الاولى فهو على حق ، ويضاف الى ما قدمناه من اطلاع ابي البركات على المعاني القرآن ، وان كانت الثانية فامر غريب ، لان النسختين المصريتين والنسخة الاوربية لا تذكر ذلك^(٦) .

فخلص من هذا الى ان الانباري وقف على كتاب الفراء ولكنه لم يطر القراءة فيه ، ولم يعم النظر في آرائه ، فنتي بعضنا ووم في بعضها الآخر ، كما سنجد ذلك بعد قليل .

(١) المسألة ١٠٢ ص ٣٧٩ وما بعدها ، ومعاني القرآن ٤٦/١ - ٤٨

(٢) المسألة ٩٧ ص ٣٦٣ ومعاني القرآن ٨٥/٢

(٣) المسألة ٦١ والمعاني ٢٣٠/١ و ٣٤٧ و ٥٥/٢ و ١٥٩

(٤) معاني القرآن ٢٠٣/١ وامالي ابن الشجري ١٠٣/٢

(٥) كتاب الفراء ١٨٥

(٦) انظر المسألة ١٠٠ في النسخ الثلاث

اضطراب المصادر الكوفية :

١ - اضطراب في نسبة الرأي :

أشار أبو البركات إلى ثعلب غير مرة ^(١) ، وإلى ابن خالويه ^(٢) ، ونقل عنها الرأي الكوفي في السين وسوف ، ولهجته في النقل تشير إلى أنه قرأ ما كتب ، يقول لنحاة الكوفة : وكذلك حكيم عن العرب أنهم قالوا في سوف افعل ، سو افعل ، بحذف الفاء وحكام أبو العباس أحمد ابن يحيى في أماليه ، وحكى ابن خالويه فيها أيضاً : سف افعل بحذف الواو ^(٣) ، وهذه العبارة توحى بأن ابن خالويه زاد على ما ذكره ثعلب : سف افعل مع أن الرجلين رويًا وجوهاً أربعة للكلمة وهي : سوف ، وسو ، وسف ، وس ، ولم يزد ما رواه ابن خالويه عما رواه ثعلب ، غير أنه نسب الرأي للفراء ، وأهمل ثعلب النسبة .

على أن أبا البركات ينسب الوجوه الأربعة إلى ثعلب في موضع آخر من كتابه ^(٤) ، مما يدل على أنه غير متمكن من المصادر الكوفية ، تمكنه من مصادر نحاة البصرة ، ولكنه لا يدل على عدم قراءته شيئاً مما كتبه ثعلب وابن خالويه ، فالاضطراب في النقل قد يكون صادراً عن الذاكرة ، أو عن اضطراب الأصل الذي اعتمده في النقل .

٢ - اضطراب في نقل اللمعة :

ومهما التمسنا لابي البركات الاعتذار فأننا لا نستطيع أن ندفع عنه

(١) المسألة ٣٧ ص ١٦٤ والمسألة ١٢١ ص ٤٥٠

(٢) المسألة ٣٧ ص ١٦٤

(٣) نفسها . وانظر مجالس ثعلب ٣١٥ وأعراب ثلاثين سورة من القرآن ١١٨

(٤) المسألة ١٢١ ص ٤٥٠

تهمة ضعفه في الوقوف على المصادر الكوفية ، فقد نجد يسوق حججا على السنة أهل الكوفة ، ويقدم أدلة لا يعرفونها ، ويترك ادلتهم وحججهم ، ففي العطف على الضمير المرفوع المتصل ذكر انهم يميزون ان تقول : قمت وزيد ، في اختيار الكلام ، واحتجوا بقوله تعالى : ذو مرة فاستوى وهو بالآفق الاعلى . وقول الشاعر :

قلت اذ اقبلت وزهر نهادي كنعاج الملا تصفن رملا

كما ذكر انهم يحتجون بقول جرير :

ما لم يكن وأب له لينالا (١)

هذه الادلة النقلية لا يعرفها الكوفيون لانهم يبنون رأيهم على غير ما قدم ، يقول الفراء : « وذلك ان المردود على الاسم المرفوع اذا اضر بـ كره ، لان المرفوع خفي في الفعل ، وليس كالمنصوب ، لان المنصوب يظهر . » فهو بهذا مع نحاة البصرة ، ولكنه حين يؤيد المذهب الاول يحتج بقوله تعالى : انه يراكم هو وقبيله . (٢)

وقد يتهمهم بنقص العلة ، او يسوق على السنتهم علة ليست لهم ، يقول في الرد على مذهبهم في رفع المنادي « وكيف رفعتموه ولا رافع له ؟ وهل لذلك قط نظير في العربية ؟ واين يوجد فيها مرفوع بلا رافع ؟ او منصوب بلا ناصب ، او مخفوض بلا خافض ؟ وهل ذلك الا تحكم محض لا يستند الى دليل ؟ ثم تقول : لم رفعتموه بلا تنوين ؟ قولهم : ليكون بينه وبين ما هو مرفوع بـ رافع فرق . قلت : هذا باطل ، فان فيما يرفع

(١) المسألة ٦٦ ص ٢٥٢ - ٢٥٣

(٢) معاني القرآن ١/٣٠٤

بغير تنوين ما هو صحيح الاعراب ، وذلك الاسم الذي لا ينصرف ، (١).

هذه الاسئلة التي يصعبها على نخبة الكوفة لا داعي لها ، فهم يجدون مع شيخهم الكسائي ان المنادي معرب . داعربوه اعراب ما عري من العوامل ، وهو المبتدأ ، ولم يتمكن عامله فحذف التنوين منه . (٢) وهكذا نجد الكسائي يعلل عدم التنوين بعلّة اخرى هي ضعف العامل ، أما العلة التي ذكرها ابو البركات في الانصاف فقد تكون لكوفي متأخر وذلك لا يقوم حجة على شيوخهم ، ثم ان لذلك دلالة على انه لم يطلع على مصادر الكوفة كما كان يلزم لمن يتصدي لمثل مؤلفه .

وبزاد الامر غرابة حين نسمع ان الريائي ، وهو نحوي بصري ، يرى المنادي مرفوعاً ، وانه لم ينون لانه لا حاجة الى تنوينه ، فالتنوين يفرق بين الاسم والفعل ، ولما كان الفعل لا ينادى بان الفرق بـ (٣) تنوين.



المصادر الكوفية اذن لم تكن كافية عند الرجل ، ولم يكن علمه بالنحو الكوفي مساوياً لعلمه بنحو البصريين ، فهو يختلف عن ابن كيسان والزجاج وسواهما عن ألم بنحو البلدين ، لانه لم يكن مثل هؤلاء ، فهو لم يأخذ عن شيوخ كوفيين كما اخذوا ، ولكنه اعتمد نقل أهل التحقيق كما قال في مقدمة كتابه . وهم معظمهم من نخبة البصرة ، ولا سيما استاذه ابن الشجري ومكي القيرواني .

(١) المسألة ٤٥ ص ١٨٤

(٢) شرح اللمع . لوحة ٢٧

(٣) نفسه - لوحة ٢٧

ثم ان كتب الكوفيين كانت تملأ الاذهان ، وكان بمكنته ان يحصل منها ما يريد ولا سيما كتب الفراء وثعلب وأبي بكر ابن الانباري، ولكنه قنع بما وصلت اليه يده ، فلم بأشياء من معاني القرآن وبأشياء من مجالس ثعلب ، واعراب ابن خالويه للسور الثلاثين من القرآن ، ولعله لم يطلع على كتب ابن الانباري ، لاننا لا نجد لارائه صدى في كتابه الانصاف مع انها جمعت آراء الفراء والكسائي في كثير من المسائل ، ولعله لو رجع اليها لصحح كثيراً من الاخطاء التي وقع فيها والتي سنلم بها حين نتحدث عن حقيقة الخلاف .

٣ - ابر البركات ومصادره

آن لنا ان نعرف موقف ابي البركات من مصادره ، وان نبين ما في هذا الموقف من سقطات كان لها اثر في الحكم على المذهبين النحويين ، لا عند القدماء الذين خلفوه فحسب بل عند المعاصرين ايضاً .

١ - اهماله ذكر المأدر :

واول ما يهمننا ذكره هو ان الرجل لا يميل الى ذكر النحوي الذي الذي يأخذ عنه الفكرة أو الذي يذهب اليها ، ويكتفي بنسبة القول الى المذهب كله ، سواء اكان بصرياً أم كوفياً وحين يريد ان يخص نسبة الرأي يكتفي بنسبة غامضة مثل قوله : «ومنه من تمسك بأن قال^(١) أو قوله : «بعض النحويين»^(٢) وهو لا يجهل صاحب الرأي ، ولكنه يكتمه

(١) انظر المسألة ٢٠٨

(٢) المسألة ٣/ص ٢١

عن غمد ، فآراء كثيرة بنقلها عن الفارسي وأنجني وغيرها من البصريين
أو عن الفراء أو الكسائي من الكوفيين ، ولكنه مع ذلك يكتّم مصدرها
ولا يصرح باسم صاحب الرأي .

ومن طريق الاولى ان يخفي اسم الكتاب الذي يعتمد في النقل
ولذلك لا تجد في كتابه اسما للمصادر التي ذكرناها وعرضنا نصوصها التي
أخذها ، اللهم إلا في مواضع قليلة ذكر فيها سيبويه وإمالي ثعلب ، وما
ذكره سيبويه إلا لأنه كان معتمداً عند النحاة كافة ، أما ذكره لإمالي
ثعلب فلا يدل على شيء في هذا المجال ، لأنه ذكرها رداً على
الكوفيين ، فاستعان بها لينقل عنها رواية تناقض ما يذهبون إليه في إحدى
المسائل (١) .

ويبدو أمامك خفاء المصدر في بعض الأحيان أمراً متعمداً ، ففي
مسألة : نعم وبئس ، يأخذ عن أبي الشجري قوله : وقال أبو بكر بن
الانباري في كتابه الذي لقبه بالواسطة مما يؤيد قول الفراء قول العرب :
يا نعم النصير ، فنداؤهم نعم يدل على الاسمية فيها ، لأن الفعل لا ينادى (٢)
قلت : يأخذ هذا القول ، ولكنه يهمل اسم النحوي واسم كتابه ،
ويسوق الكلام على هذا الشكل : ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على
أنهما اسمان أن العرب تقول : يانعم المولى وبانعم النصير ، فنداؤهم : نعم ،
يدل على الاسمية ، لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلاً لما
توجه نحوه النداء (٣) .

(١) المسألة ٣٤/ص ١٦٤

(٢) إمالي ابن الشجري ٢/١٢٨

(٣) المسألة ١٤/ص ٦٢

ومعظم ما تجده في الانصاف من اراء الكوفيين والبصريين لم تنقل عن اصحابها ، وانما نقلت من كتب الاخرين ، ولا سيما آراء نخاعة الكوفة ، والاراء التي اخذها عن ابن الشجري ومكي وابن جني والفارسي ، وهو نفسه لم يخف هذا بل صرح به في المقدمة حين ذكر انه اعتمد في نقل مذهب كل فريق ، ما اعتمد عليه اهل التحقيق .

٢ - طريقته في الاخذ :

آ - اخذ النصوص بالفاظها :

لا يجد ابو البركات حرجا في نقل النصوص بالفاظها من اساتذته أو سواهم من المتقدمين ، فقد رأيناه من قبل بنقل عن ابن الشجري مسألتين كاملتين ، يأخذ فيها كلامه بلفظه ، وهما فعلا المدح والذم ، وفعل التعجب ، ورأيناه ايضا ينقل من كتاب الفراء معاني القرآن نصا طويلا يجعله حجة لنجاة الكوفة في علة دخول اللام على خبر (لكن) كما اشرنا الى مواضع كثيرة نقل فيها نقلا لفظيا عن الفارسي وابن جني ومكي القيرواني .

اما سيويه فيقل حظ النقل عنه باللفظ ، لصعوبة تعبيره ، ولعله يقتبس من شرح السيرافي عليه ، ولكنه مع ذلك لا يتراجع عن اخذ العبارات السهلة المفهومة ، من ذلك قول سيويه في الندبة . «ينبغي لك ان تفجع باعرف الاسماء» فقال : «والمندوب يجب ان يندب باعرف اسمائه»^(١) ونقل عنه توجيهها لبيتين فيها ضرورة ، ثم قال : «وليس شي يضطرون اليه الا ويحاولون له وجهاء» وعبارة سيويه : «وليس شيء يضطرون اليه الا

(١) الكتاب ١/٣٢٤ والمسألة ٥١ ص ٢٠١

وهم يحاولون به وجها (١) ، ولا يعتمد ان يكون الفرق الطفيف بين
البارتين ناجما عن سقوط : هم ، وتحريف : به ، الى : له .

ب - النقل بالمعنى :

والنقل بالمعنى عنده كثير ايضا ، ولا سيما حين يعتمد كتاب سيبويه
واعل غايته التعليمية من كتابه وتصوره للقراء الذين يتوجه اليهم هي التي
جملته لا ينقل عبارة سيبويه في كثير من الاحيان ، لما تحمل من صعوبة
قد يضيق بها طلابه ، وتغمض عليهم فكرها النحوية ، وغالباً ما نجده هنا
بسيط القول ، بشرح الغامض منه ، ومن يدري ربما كانت العبارة من
شرح السيرافي ، من ذلك ما فعله في توضيح كلام سيبويه على (أي)
فصحيح انه اعتمده في المسألة ، ونقل عنه شواهد البصريين وحججهم ،
ورأيي الخليل ويونس ، والرد عليها الا انه احال ذلك الى اسلوبه السهل ،
حتى كأنه يشرح الكلام ويوضح المذهب (٢) .

وفي موضع آخر يقل حظ التوضيح والشرح ، وذلك حين يعتمد
النص المنقول من الكتاب ، فيأخذ العبارة الواضحة ، ويحيل العبارة
الغامضة الى اسلوبه الخاص ، يقول سيبويه في باب الحروف التي لا تقدم
فيها الاسماء الفعل : د ويجوز الفرق في الكلام في (إن) اذا لم نجزم في
اللفظ ، نحو قوله :

عاود هراة وان معمورها خربا

فان جزمت ففي الشمر ، لانه يشبه ب (لم) وانما جاز في الفصل

(١) الكتاب ١/١٣ والمسألة ٣٩ ص ١٦٨

(٢) الكتاب ١/٣٩٧ والمسألة ١٠٢ ص ٣٧٨ وما بعدها .

ولم يشبه (لم) لان (لم) لا يقع بعدها : فَعَلَّ ، وانما جاز هذا في (إن) لأنها اصل الجزاء ، ولا تفارقه ، فجاز كما جاز اضمار الفعل فيها حين قالوا : ان خيرا فخير ، وان شرا فشر . اما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام ، لأنها ليست كان ، فلو جاز في (إن) وقد جازمت كان اقوى ، اذ جاز فيها : فَعَلَّ ، ومما جاء في الشعر مجزوما في غير (ان) قول عدي بن يزيد :

فمَنى واغْلُ يَنْبُئُهُمْ بِحَبْوِ . وتعطفُ عليه كأسُ الساقِي
وقال :

صَمَدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ اَيْنَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

ولو كان : فَعَلَّ ، كان اقوى ، اذ كان ذلك جائزا في (إن) في الكلام^(١) .

ويقول ابو البركات بعد اثبات البيتين السابقين ، ويت آخر لم يذكره سيبويه : فهو ضعيف لا يجوز في الكلام لانه قدر الفعل بعد متى واينما ومن ، وهي فرع على (ان) ولانه فعل مضارع يظهر فيه عمل حرف الجزم ، وذلك ضعيف في (ان) في الكلام ، فانما يجوز في الشعر ، واذا كان ذلك ضعيفا في (ان) وهي الاصل ففيا هو فرع عليها اولى ، ولو كان فعلا ماضيا لكان في هذه المواضع اسهل ، اذ كان ذلك جائزا في (ان) في الكلام دون غيرها^(٢) .

فهو كما ترى يستعمل عارة سيبويه نفسها احيانا مع تحوير جـد طفيف ، كنقله قول سيبويه : ولو كان (فَعَلَّ) كان اقوى ، اذ كان

(١) الكتاب ١/٤٥٧ - ٤٥٨ .

(١) المسألة ٨٥ ص ٣٢٥ .

ذلك جائزاً في (ان) في الكلام، الى قوله : .ولو كان فعلاً ماضياً لكان في هذه المواضع اسهل ، اذ كان ذلك جائزاً في (ان) في الكلام دون غيرها. واحياناً اخرى يكفني بأخذ الفكرة ، فيسكبها في قالب لفظي آخر من اسلوبه .

وكذلك يفعل ابو البركات فيما ينقله عن الفارسي وابن جني والزحشري وابن الشجري احياناً ، وقد اشرت الى مواضع ذلك من قبل ، ولكنه يضيف اليها مصطلحات فقهية ، أو منطقية ، كالذي رأينا يصنع في نص سيبويه الذي نقله حين اضاف مصطلح الاصل والفرع والقياس بالاولى ، وهي مصطلحات عرضها ومثل لها في كتابيه : لمع الادلة ، والاعراب في جدل الاعراب وانما كان يفعل ذلك لتكون المسألة المعروضة اكثر تصوراً لفن المناظرة والجدل .

ج - الجمع والتلفيق والاستقصاء :

ولكن ابا البركات لا يعتمد على مصدر واحد غالباً في مسائله ونقوله ، بل تراه يجمع من هنا وهناك ، وبضم اللفق الى لفقه ، ليستقصي الظاهرة ، ويغنيها بما يضع فيها من كثرة الادلة والحجج ، ومسألة التنازع تعطي صورة لا تخلو من دقة عن مسائل اخرى . فهو :

١ - يعتمد كتاب سيبويه في الادلة والشواهد الشعرية والامثلة^(١).

٢ - يعتمد أبا علي الفارسي في شاهد واحد ، وهو بيت كثير :

قضى كل ذي دين فوقى غريمه وعزة مطول معنى غريمه^(٢)

(١) الكتاب : ٣٧/١ وما بعدها

(٢) ابو علي الفارسي ٦٦٣

ولكنه لا يوافق في الرأي .

٣ - يضيف من معلوماته العامة شاهداً واحداً ، ومثلاً من كلام العرب : هذا جُحْر ضب خرب .

٤ - يستعير من الزخشي شاهدين قرآنيين هما : آتوني افرغ عليه قطراً ، وهاؤم اقرأوا كتابيه (١) .

وكما يجمع ويستقصي في مسألة التنازع كذلك يستقصي اقوال في (لعل) وان كنت لم اهتم الى مصادره الاخرى ، فاللام الاولى عند البصريين زائدة ، لاستعمال العرب اياها بلا لام ، اذ بقولون : عدل ، وهذه حجة ذكرها سيويه وابن جني ، وعول عليها ابو البركات (٢) . ولكنه بعد ذلك يضيف ثلاثة ادلة لم يذكرها ، اذ يقسها على زيادة اللام في مثل زيدل وعبدل ، والهمزة في : التندلان ، والنون في : ترنتن والدليل الاخر ان اللام لو كانت اصلية لما كان للكلمة شبه بالفعل ، ثم يعتمد على رأي الكوفيين في زيادة اللام والالف والكاف في (لكن) ، ويرى زيادة في (لعل) اولى .

وكذلك زام في مسألة اخري يأخذ فكرة عن ابن جني في حمل الاصل على الفرع ، ثم يزيد لها امثلة مستعينة بقول لافراء ، ومركزاً الى قاعدة اساسية هي حمل المضارع على الماضي ؛ مدفوعاً الى جمع كل شيء حول المسألة (٣) ، والظاهرة نفسها نجدها في الموازنة بينه وبين الزجاجي

(١) الفصل (طبعة اوربا) ١٢

(٢) الكتاب ٦٧/٢ والخصائص ٣١٦/١ والمسألة ١٣

(٣) المسألة ٢٨ ص ١٣٤ والخصائص ١١٣/١

في اعراب المثنى ، والخلاف بين البصريين والكوفيين حولها ، فعلى حين نجد الزجاجي لا يذكر في الرد على المذهب الكوفي الا دليلاً واحداً نرى أبا البركات يذكر ثلاثة أدلة ، استعان فيها دون شك بمصادر غير المصادر التي اعتمدها الزجاجي (١) .

حتى المسائل التي يأخذها كلها من مصدر واحد لا يقنع بما يعرض كله ، بل تراه يلخص منها موضعاً ويضيف إليها ناقصاً ، ويزيد فيها شاهداً ، كالذي رأيناه في مسألتي التمجيد والمدح والذم اللتين أخذها من أمالي استاده (٢) .

٣ - نظرة نقدية في مصادر الانباري :

أ - الجهل ببعض المصادر البصرية :

لم يكن أبو البركات يجهل المصادر الكوفية فحسب ، بل جهل أيضاً مصادر بصرية ، كان يمكنه الاستفادة منها في مسائل غير قليلة ، وأعله لم يقرأ الرمانى البتة ، ففي المسألة التي ناقش فيها رأي الكوفيين في عامل رفع المضارع فاته أن يستفيد من رأي حسن قدمه لرماني ، وهو قوله : « ولا يجوز أن يكون عامل الرفع فقيد الجازم والناصب لضعف النفي عن أن يكون عاملاً مع أنه إذا ظهر لم يعمل الرفع ، فهو إذا لم يكن موجوداً أحق بأن لا يعمل الرفع » (٣)

وكذلك نراه لا يستفيد من رأيه في : اللهم ، وإنما اكتفى بأخذ

(١) المسألة ٣ ص ٢٣ والابيضاح ١٣٢-٣٣٠

(٢) المسألتان ١٤ ، ١٥ والامالي ١١٩/٢ - ١٥٩

(٣) المسألة ٧٤ وكتاب الرمانى النحوي ٣١٤

رأى استاذہ ابن الشجرى ، والفارسى وابن الدهان ، مع ان الرمانى يفصل فيها القول ، ويقدم في الرد على الفراء اشياء مقنعة (١) .

وليس هذا فحسب ، بل انه ليجهل آراء بصرية للنحاة الذين عول عليهم ، فهو لا يعرف كما يبدو ما كتبه الزجاجي عن علة المنادى المفرد العلم ؛ وما نقله عن الخليل وابي عمرو ، وذهابها الى انه مضارع للاصوات ، واكتفى بما ذكره القريون منه ، وهو ان المفرد العلم وقع موقع المضمير ، أو موقع اسم الخطاب (٢) .

وعلى الرغم من ان كتاب مجالس العلماء للزجاجي يحمل موضوعاً قريباً من موضوعه وكان من الضروري ان يطلع عليه وبقراءة الا اننا نراه يجهل بعض ما فيه ، حتى يغلب على الظن أنه لم يره ، ففي عمل (ان) في الخبر احتد الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، وقدم ابو البركات آراء المذهبين ، ورد آراء الكوفة رداً قوياً ، ولكنه لم يفد من رأي المازني ، ولعله يكون اقوى من ادلته التي قدمها (٣) .

وفي المسألة التي دار الخلاف فيها حول تأكيد النكرة رد احتجاج الكوفيين بقول الراجز :

قد صرّت البكرة يوماً اجماً

بأنه مجهول القائل ، ولابن جني في اعراب الحماسة توجيه لكلمة : اجمع ، يخرج عن كونها توكيداً للنكرة ، ومن المجزوم به ان ابا البركات

(١) المسألة ٤٧ وكتاب الرمانى ٣١٥ وشرح اللمع . لوحة ٤١ واملأ ابن الشجرى

١٠٣/٢

(٢) المسألة ٤٥ ص ١٨٢ ومجالس العلماء ٨٣

(٣) المسألة ٢٢ ص ١٠٤ ومجالس العلماء ١٣٢

لم يقف عليه ، لانه لو رآه لم يفته في معرض الجدل والحجاج ، لشدة ميله الى مثل هذه النظرات المعيارية ، وولوعه بتأويل الشواهد التي لا توافق اصول البصريين (١) .

وبهذا يتبين ان الرجل وان كان ينبغي استقصاء الاراء في المسألة الواحدة ، لم يكن واقفاً على كل ما قاله اصحاب المذهب الواحد في المسائل التي عرضها .

ب - التصرف بالنقل :

ولا اريد بهذه الفقرة انه ينقل الفكرة ، ولا ينقل اللفظ ، فهذا امر عرضت له من قبل ، ولكني اريد انه في بعض الاحيان يحاول ان يغير القياس ، أو يتصرف بالامثلة ، أو يقصر في توضيح الرأي ، من ذلك انه ينقل نصا عن سيويو ، هو : واكتفوا عن اظهار (أن) بعدها (أي بعد كي وحتى) لعلم المخاطب ان هذين الحرفين لا يضافان الى فعل ، وانها ليسا مما يعمل في الفعل ، وان الفعل لا يحسن بعدها الا ان يحمل على (أن) ، ف (أن) ههنا بمنزلة الفعل في (أما) وما كان بمنزلة (أما) مما لا يظهر بعده الفعل ، فصار عندهم بدلا من اللفظ ب (أن) (٢) ، ينقله بقوله : ومنهم من تمسك بأن قال : انما لم يجوز اظهار (أن) بعد كي وحتى ، لان (كي) و (حتى) صارتا بدلا من اللفظ بأن ، كما صارت (ما) بدلا عن الفعل في قولهم : أما انت منطلقاً انطلقت معك والتقدير فيه : ان كنت منطلقاً انطلقت معك ، فحذف الفعل ، وجعلت (ما) عوضاً عنه وكما لا يجوز ان يظهر الفعل بعد (ما) فمثلا يجمع

(١) المسألة ٦٣ ص ٢٤٢ والخزانة (بولاق) ٣٥٨/٢

(٢) الكتاب ٤٠٨/١

بين البديل والمبدل منه ، فكذلك ههنا (١) .

فهو لم يقدم علة مقنعة لصيرورة : كي وحتى ، بدلا من اللفظ بأن ، وانما ساقها بشكل تقريرى مسلم به ، أما سيبويه فقد جعل (أن) مختصة بالفعل ، وكى وحتى لا يضافان اليه ، فمجرد دخولها على الفعل دليل على اضمار (ان) بعدها .

مثل هذا ، بل اكثر منه ، نجده في نقل نص سيبويه عن عمل (ان) الخفيفة من الثقيلة ، وهو قوله : لان الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل : لم يك ، ولم ابل ، حين حذف ، (٢) فقال ابو البركات : « فاذا خففت صارت بمنزلة فعل . . . حذف منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، الا ترى انك تقول : ع الكلام وش الثوب ، ولي الامر ، وما اشبه ذلك ، ولا تبطل عمله ، فكذلك ههنا . (٣) وواضح ان تصرف ابي البركات اخر بالنص ، فمثال سيبويه صحيح ، وفيه دقة في القياس ، لان الحذف من : يك ، ولم ابل غير مبني على قاعدة صرفية ، وليس الحذف فيه وجوباً ، ولكنه للتخفيف ولهذا يطابق الحذف في (إن) الخفيفة من الثقيلة ، اما ما قدمه ابو البركات من أمثلة الحذف فيختلف فيه القياس ، لان الحذف فيه صرفي واجب ، ويختلف عن المقيس ، وهو الحذف من (إن) انثنية .

ج - خطأ في النقل :

ومن الافضل ان افرد فقرة خاصة لهذا ، وان كان ما عثرت عليه

(١) المسألة ٨٠ ص ٣٠٩

(٢) الكتاب ١/ ٢٨٣

(٣) المسألة ٢٤ ص ١١٥

من هفوات ابي البركات قليلا ، ففي الاشياء والنظائر للسيوطي ، ان الزجاج روى عن المبرد عن المازني عن الجرمي عن ابي زيد ان من العرب من يقول : هذه العشرة الدرام ، والخمسة الاثواب وفيه ان الاخفش رواها ايضا ، اما ابو البركات فينقل هذه الرواية عن الجرمي عن الاخفش (١) ، وفاته طريق ابي زيد ، مع ان رواية الجرمي عن ابي زيد اكثر توقفا .

وجاء في ابن الشجري : « وقال بعض اللغويين : ليس في العرب اثلة علما ، وانما هو اثال ، سمي بجمل يقال له : اثال . وقال المبرد : ذهب سيوبه الى ان اثالا مرخم ، وليس القول عندي كما قال ، ولكنه نصبه لانه مفعول معطوف على لا قبله من الضمير المنصوب ، فهذا القول من المبرد وفاق لمن زعم انه ليس في العرب اثلة علما (٢) .

وتسحب هذه الرواية في الانصاف الى شكل آخر ، يظهر فيها الوم صراحة ، فقد جاء فيه : « وزعم المبرد انه ليس في العرب اثلة » (٣) ومن البديهي ان قول المبرد - كما ينقله ابن الشجري - قد يؤدي الى النتيجة التي ذكرها ابو البركات ، ولكنه لم يصرح بذلك تصریحا كافيا ، حتى تنقل عنه ، و لاشك ان الانباري هنا اعتمد على الذاكرة ، فلم تكن دقيقة فيما اعطاه .

د - علم التحقيق :

ويقع أبو البركات أحيانا في أخطاء شنيعة ، لثقتة بما ينقل عن

(١) الاشياء والنظائر ٤٩/٣ والمسألة ٤٣ ص ١٧٧

(٢) امالي ابن الشجري ٩٢/٢

(٣) المسألة ٤٨ ص ١٩٦

البصريين من آراء كوفية ، ولا يكلف نفسه جهداً في تحقيق ما ينقل ، والوقوف على صحة الرأي الذي ينسبه الى نحاة الكوفة، فقد نسب السيرافي الى الفراء انه يقول في (لهنك) مايلى : د هذه من كلمتين كانتا مجتمعمان ، كانوا يقولون : والله انك اعامل . فخلطنا فصار فيها اللام والهاء من (الله) والنون من (إن) المشددة ، فحذفوا الف (إن) كما حذفوا الواو من (أول) والذ (١) ، وأنشد في لهنك قول الشاعر :

لهنك من عبيبة لوسيمة

على هنوات كاذب من يقولها (٢)

وعلى الرغم من ان السيرافي قرأ كتاب المعاني للفراء ، كما يتضح من عرض آرائه ، ونقله عنه (٣) الا انه هنا سقط لاعتماده كما يبدو على ذاكرته ، أو لعله نقل الرأي عن غيره ولم يحقق فيه .

والهم ان الفراء لا يقول بهذا ، بل يرى أن أصل (لهن) ان، لحقتها اللام والباء . مثلما تلحق (ذا) هاء التنبيه (٤) ، وقد نقلنا هذا الرأي من قبل .

وجاء أبو البركات فنقل كلام السيرافي على علاقة ، ونسب الى الفراء ما نسب (٥) دون أن يكون للرجل قول كهذا . ولاشك ان هذا التخليط يرجع الى عدم تحقيق الرجل ، فالرأي الذي ينسبه الى الفراء هو

(١) كذا في الاصل

(٢) شرح كتاب سيويه ٤١/٤ مخطوط دار الكتب . برقم ١٣٧ نحو

(٣) انظر مثلاً الكتاب نفسه ٤٥/٤ - ٤٦

(٤) انظر معاني القرآن ١/٦٦

(٥) المسألة ٢٥ ص ١١٩

رأي أبي حاتم السجستاني أحد نحاة البصرة المتعصبين كما مر^(١)، ورأي أبي
زيد الانصاري ، كما ينقل الفارسي في كتاب المأثور^(٢) ، وقد قال به
الفارسي بأخرة^(٣) .

وبَيَّنُّ من هذا أن أبا البركات غير ثقة فيما ينقله عن الكوفيين من
آراء ، لانه لا يعتمد في ذلك كتبهم ، بل ينقله من كتب السلف
بلا تحقيق .

(١) انظر فواد أبي زيد ٢٨

(٢) انظر الخزانة (جولاق) ٣٣٤/٤

(٣) انظر الخصائص ٣١٧/١

الباب الثاني

آراء أهل المذهبين ومحجج الكوفيين

١ - الآراء المنسوبة الى رجال المذهبين

١ - النحاة والعزوة :

ليس من السهل ان نثق بصحة الآراء التي ينسبها ابو البركات في انصافه الى نحاة المذهبين ، ذلك ان النحاة القدماء كانوا ينقلون بعضهم عن بعض دون تحقيق أو رجوع الى الاصل المنقول عنه ، كما كانوا يتساهلون في دقة النسبة ، فهم ينسبون الرأي مرة الى صاحبه ، ومرة اخرى ينسبونه الى اهل مذهبه ، بل نجد في بعض الاحيان اغفالا لذكر من يشارك صاحب الرأي في رأيه ، فمعظم الكتب التي بين ايدينا تنسب الى الاخفش مذهبا يرى فيه المبتدأ يرتفع بالظرف او الجار والمجرور قبله على انه فاعل ، مع ان الرأي يقول به الكوفيون ايضا (١).

وقد يختلفون في نقل الرأي وعزوه ، فقد نقل بعضهم عن سيبويه انه يرى الضمير اول المعارف (٢) ، ونقل آخرون انه يرى الاعلام اعرفها ،

(١) انظر تفسير ارج-وزة ابي نواس ١١٩ ومشكل اعراب القرآن ٣٢ واعجب المعجب ١٨ ، ٦٢ ، وشرح لامية العرب للعكبري . لوحة ١١٥ والانصاف المسألة ٦

(٢) الجمل ١٩٢ والانصاف المسألة ١٠١ ص ٣٧٧

ثم المضمرات (١) ، كما نقلوا عن الفراء انه يرى اسم الاشارة اعرافها (٢) ،
ونقلوا الرأي نفسه عن نحاة الكوفة كلهم (٣) ، وعن ابن السراج (٤) ،
ونجد ثعلباً ينفي هذا كله ، ويقول : « انا وانت ، لم يختلف الناس في
انها ابدال ، وانها اول المارف ، ولكنهم اختلفوا في زيد ، وهذا » (٥) .

وكثيراً ما نجد النحاة يخطئون في النقل والغزو ، وأمثلة ذلك لا
تحصي ، فقد نسب ابن الدهان الى يونس انه يميز ندبة النكرة ، ونسب
الى الخليل انه يأبى الرأي ، على حين نجد سيدييه ينقل عنهما معاً رققضها
للمسألة (٦) ، ويميز الكسائي - فيما ينقله ابن السراج - جزم جواب الشرط
اذا فرق بين الفعلين بشبه جملة (٧) ، والحقيقة انه يميز الجزم اذا فصل
بينهما المفعول المنصوب (٨) ، وهشام بن معاوية عند ابن جني يذهب الى ان
ناصب المفعول هو الفعل والفاعل جميعاً ، ولكنه عند ابي البركات والرضي
يرى الفاعل هو العامل وحده (٩) ، والزجاجي ينقل رأياً في الاعراب عن
ابي بكر بن الخياط ، على حين ينقله المكبري عن قطرب (١٠) ، ونسب

(١) شرح التسهيل ١٠٢/١

(٢) الجمل ١٩٢

(٣) شرح التسهيل ١٠٢/١

(٤) نفسه ، والانصاف ص ٣٧٧

(٥) مجالس ثعلب ٤٣٩

(٦) شرح اللمع ٥١ والكتاب ٣٢٤/١

(٧) اصول النحو لوحة : ٧

(٨) معاني القرآن ١/ ٤٢٢

(٩) الخصاص ١٠٣/١ والانصاف المسألة ١١ وشرح الكافية ٢١/١

(١٠) الايضاح ٨٦ ومسائل خلافة في النحو . المسألة ١٠ ص ١٠٣

الزجاجي الى الفراء انه يرى التنوين فارقاً بين الفعل والاسم ، ونسب اليه المكبري انه يرى التنوين يفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، والرأي الاول منسوب عند ابن الدهان الى الريايني ، ونسب ابن الشجري الرأي الثاني الى الاخفش (١) . وابو حيان يجعل الفراء يذهب في اشتقاق لفظ : انسان ، مذهب سيبويه اي من : الانس . (٢) وهذا مخالف لما جاء في معاني القرآن للفراء نفسه (٣) ، وقد نسب النحاة الى المبرد اكثر من سبعين مسألة لم يقل بها ، بل جاء في كتابه المقتضب ما يعارضها ، تتبعها واحصاها الاستاذ المحقق محمد عبد الخالق عزيمة (٤) ، وفي كتاب الاغفال الذي ألفه ابو علي الفارسي ما يدل على هذا ، فقد تعقب فيه استاذه أبا اسحاق الزجاج ، وفي مواضع منه بين انه يلفق كلام سيبويه ، كما فعل حين خلط بين كلامه في (لن) وكلامه في (اذا) جاء فيه :

«الزجاج : وردني عن الخليل في علّة النصب بـ « لن » قولان : احدها انها تنصب كما تنصب « أن » ، وايس ما بعدها بصفة لها ، لان « ان يفعل » نفي « سيفعل » فيقدم ما بعدها عليها ، نحو : زيداً ان اضرب . وقد روى سيبويه عن بعض اصحاب الخليل عن الخليل انه قال : الاصل في « لن » : لا ان . ولكن الحذف وقع استخفافاً . وزعم سيبويه ان ذلك ليس بجيد ، ولو كان كذلك لم يحجز : زيداً لن أضرب .»

وبعد هذا المرض قال أبو علي : « هذا الموضع فيه غلط في

(١) الايضاح ٩٧ ، والمسائل الخلافية ١٤ / ١١٩ وشرح اللمع لوحة ٢٧ وامالي

ابن الشجري ١١ / ٢

(٢) البحر المحيط ٥٢ / ١

(٣) معاني القرآن ٢ / ٢٦٩

(٤) فهرس المقتضب ٢٢٣

الحكاية ، وهو ما ذكره في (إن) من انه روي عن الخليل فيه قولان ، ولم يرو عنه إلا قول واحد ، وهو ما رواه عنه سيويه ، ثم أورد كلام سيويه نفسه تصديقاً لرأيه . وقال بعده : « وما ذكره ايضاً من قوله : روى سيويه عن بعض اصحاب الخليل . انما حكى هو نفسه عن الخليل ، وقد كتبت لفظ سيويه عن الخليل قبل ، والروايتان عن الخليل انما هما في « اذا ، ليسا في « لن » فتوهمها ابو اسحاق في « لن » (١)

ونسب ابو البركات الى المبرد انه يرى زيادة الواو ، ويقرنه الى أهل الكوفة في هذا ، مع ان المبرد عرض الفكرة ، ونعتها باضعف الوجوه (٢)

وقد رأينا في فصل سبق ان ابا البركات كان ينقل عن اسلافه ويكتفي بما يروونه عن الفراء والكسائي وغيرهما من نخاة الكوفة ، والخليل ويونس من نخاة البصرة ، ولهذا نجد في الانصاف مواضع كثيرة تتمثل فيها هفوات النخاة في النقل ، وتساهلهم في العزو ، وفي كثير من المواضع نجد الامر على خلاف ما ينسبه الرجل الى نخاة المذهبين .

٢ - مذاهب منسوبة خطأ الى رجال المذهبين:

ففي المسألة التي عقدها لزيادة واو العطف نسب الى المبرد والزجاج القول بزيادة الواو ، وهو مذهب نخاة الكوفة - كما يدعي (٣) - والحق أن الرجلين ينكران هذا المذهب ويقولان بالرأي البصري ، فقد نقل ابن الشجري عن الزجاج انه قال : « سمعت محمد بن يزيد يذكر ان الجواب

(١) الاغفال ٢١٩ - ٢٢٠ رقم ٦٩٩ تفسير عن الفارسي ٤٨٠ - ٤٨١

(٢) انظر المقتضب ٨٠/٢ والانصاف المسألة ٦٤

(٣) المسألة ٦٤ ص ٢٤٣

محذوف ، وإن المعنى : حتى إذا جاءوها وفتحت ابوابها وقال خزنتها سلام
عليكم ، طبتم ، فادخلوها خالدين : سعدوا . وقال ابو اسحاق : وقال
قوم : الواو مقحمة ، والمعنى حتى إذا جاءوها فتحت ابوابها ، وقال :
والمعنى عندي حتى إذا جاءوها .. دخلوها ، وحذف الجواب . لأن في
الكلام دليلا عليه . انتهى كلام ابي اسحاق ، (١)

وكذلك نقل القرطبي رأي المبرد والزجاج ، على الشكل الآتي :
وقال المبرد أي سعدوا وفتحت ، وحذف الجواب بليغ في كلام العرب ،
وانشد :

فلو انها نفس تموت جميعة ولكنها نفس تساقط انفسا

فحذف جواب : لو ، والتقدير لكان اروح . وقال الزجاج : حتى إذا
جاءوها . دخلوها (٢) .

ولعل تفسير واهم ابي البركات ظاهر في نص الرواية التي ينقلها
ابن الشجري ، لأن عليه اعتماده ، فالزجاج ينفي الرأي الكوفي ، وينقل
عن استفاه المبرد نفيه ، ولكن الانباري لم يرجع الى النص حين دخل
في غمار هذه المسألة ، واكتفى باعتماد الذاكرة ، وخيل اليه ان الزجاج
والمبرد كليهما يذهبان مذهب الكوفيين ، وهما منه بريئان .

واوثر ان اقف عند هذا المثل ، لأن البحث سيتفرع تفرعات
اخرى ، ويمود الى هذه الفكرة بشكل آخر ، حين يتناول المسائل التي
لم يقل بها الكوفيون ، والمسائل التي يشك فيها ، والتي لا تصلح ان
تكون مسائل خلافية .

(١) امالي ابن الشجري ٣٥٧/١

(٢) انظر تفسير القرطبي ٢٨٥/١٥

٢ - انعدام الاستقصاء في نسبة الرأي :

والى جانب الخطأ في النسبة نجد الانباري لا يستقصي آراء النحاة من المذهبين في المسألة الواحدة ، وكثيراً ما تكون الاستثناءات من الكثرة في درجة تنحرف بها عن وجهة النظر التي يعرضها ، وعلى اقل الاحتمالات كان البحث يطلب منه ان يعرض لكل رأي بصري ، مع الكوفيين ، ولكل رأي كوفي مع البصريين ، حتى يكون (الانصاف) وافياً بالفرض ، ويكون المطلع على بيئة من الامر .

ففي اعراب اسم : لا ، النافية للجنس ، أو بنائه ، زاء لا يستثني آراء ثلاثة من كبار نحاة البصرة هم : ابو عمر الجرمي ، والزجاج ، والسيرافي ، وكلهم يذهب مذهب نحاة الكوفة في ان اسم (لا) معرب لا مبني^(١) ، وفي المسألة التي عرضها للخلاف حول تقديم خبر ليس لم يستثن الا المبرد^(٢) ، ولم يذكر معه ابن السراج^(٣) ، ولا السيرافي ، والفارسي والزجاج^(٤) ، وقد نص ابو البركات نفسه ان سيبويه لم يعرض للرأي ، ومعنى هذا ان الخليل ويونس وعيسى لم يذكروا شيئاً في المسألة ، فمن بقي من اعلام البصرة بعد هؤلاء ؟

وكذلك في مجيء (كي) حرف جر ، نجد ابن السراج والرماني بجانب الكوفيين ، ولكننا لا نجد ابا البركات يستثنيها من البصريين^(٥) ،

(١) انظر : الانصاف المسألة ٥٣ ص ٢٠٣ وحاشية الخصري ١٣٤/١ وشرح

المفصل ١٠٦/١ والتسهيل ٦٧ وهمع المواع ١٤٦/١ .

(٢) المسألة ١٨ ص ٩٢ وما بعدها .

(٣) انظر اصول النحو . لوحة ٤ .

(٤) انظر هامش الخصائص ١٨٨/١ .

(٥) المسألة ٧٨ وكتاب : الرماني النحوي ٢٥٧ و ٣١٧ .

ولم يذكر الاخفش مع نحاة الكوفة في جواز ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك
الوسط ، وقد ذكره استاذ ابن الشجري^(١) ، كما لم يستثن الاخفش
والبرد من البصريين لذهابها مذهب اهل الكوفة في ان (من) تأتي
لابتداء الفاية في الزمان^(٢) ، ولم يستثن الزجاج ولم يذكره بجانب الكوفيين
في ذهابهم الى ان اسم الاشارة يأتي بمعنى الاسم الموصول على الرغم من
ان استاذ ابن الشجري ، ينسب اليه ذلك^(٣) .

ان ابا البركات استثنى في مسائل كثيرة نحاة خالفوا مذهبهم ، وقالوا
بالمذهب الآخر ، الا انه لم يلتزم في كثير من المواضع هذه الخطه ، ولو
فعل لكان وانصافه ، اكثر دقة ، لانه كان يقفنا على حقيقه الخلاف بدقة
اكثر .

٤ - اعتماد الرأي الجزئي :

وكثيراً ما تجد مسائل تقوم على رأي نحوي واحد ، ولكن
القول فيها منسوب الى رجال المذهب كله ، فقد نسب الى نحاة البصرة
انهم يرون العامل في المستثنى بالا الفعل بتوسط دالا ، وهو في الحقيقة
مذهب ابي علي الفارسي^(٤) ، اما سيويه والخليل والاخفش والمبرد
والزجاج فلم يه آراء اخرى^(٥) وبهذا يكون رأي ابي علي الفارسي هو

(١) المسألة ٤٩ وامالي ابن الشجري ٨١/٢ .

(٢) المسألة ٥٤ ومغني اللبيب (دمشق) ٣٥٣ .

(٣) المسألة ١٠٣ وامالي ابن الشجري ١٧٠/٢ .

(٤) المسألة ٣٤ ونزهة الالباء ٣١٦ والحجة ١١٧/١ واسرار العربية ٢٠١ .

(٥) انظر الكتاب ١ / ٣٦٩ ومعاني القرآن للاخفش (مخطوط الاستاذ راتب

النفاخ) الورقة ٢٨ الآية : فسجدوا الا ابليس . البقرة ٣٤ والانصاف

ص ١٥١ .

المذهب البصري في المسألة كلها .

وفي بناء «أي» الموصولة واعرابها ، جعل رأي سيوييه هو الرأي البصري وجعل ادلته وحججه ادلتهم وحججهم . على حين نرى الخليل ويونس يذهب مذهبين آخرين^(١) ، ونرى الرماني يحسن رأي الخليل^(٢) ، ومثله ابن السراج الذي يستبعد رأي سيوييه^(٣) ، وقبل هؤلاء كان الاخفش يحسن رأي الكوفيين ويراه القياس^(٤) ، وكان ابو عمر الجرمي يرى فيها رأياً آخر^(٥) .

وكذلك نجد ينسب الى الكوفيين انهم يذهبون الى ان الواو تحذف من : بعد ، ويزن ، للفرق بين اللازم والمتعدي ، وليس الرأي لهم ، بل للكسائي وحده ، فثعلب يعرض المسألة في مجالسه ويذهب فيها مذهب أهل البصرة ، وكذلك يفعل ابو بكر بن الانباري ، ويستثني الكسائي وحده^(٦) ويظهر ان المبرد هو الذي أوقع الانباري في هذا الوهم ، لانه ينسب الرأي في : كامله ، الى «قوم» ،^(٧) وبديل على هذا ان ابا البركات استعان به في هذه المسألة ، وقدم ادلته في الرد عليهم ، كما ان ابا جعفر النحاس من قبله وقع في هذا أيضاً ، فنسب القول مثله الى الكوفيين

(١) المسألة ١٠٣ والكتاب ١/٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٢) انظر منازل الحروف ٦٥ .

(٣) اصول النحو . لوحة ٢٧ .

(٤) معاني القرآن . مخطوط الاستاذ راتب ٩٠ .

(٥) شرح اللمع لوحة ١٩٣ - ١٩٤ و ١٩٩ .

(٦) مجالس ثعلب ٣٦٠ وشرح السبع الطوال ٢٨٧ .

(٧) الكامل ٧٨ - ٧٩ و ٢٣١ وانظر المقتضب ١/٧٢ ، ٨٨ .

ونسب الى الكوفيين كافة انهم يقولون بحذف التاء الاولى من المضارع ، ولم يقل بهذا منهم الا هشام بن معاوية الضرير (٢) ، أما الفراء فلا يحدد المحذوفة منهما ، ويميز حذف الاولى اجازته لحذف الثانية (٣) ، وكذلك ابو بكر الانباري (٤) ، ويطلب على الظن ان ابا البركات اخذ هذه النسبة عن مكي القيرواني (٥) ، وان اختلفت عندهما تفريعات المسألة .

وقد يجعل الملة التي يقدمها واحد من نحاة المذهب عاممة فيهم ، ففي المسألة السادسة ، وتتضمن الخلاف في رافع الاسم الواقع بمد الظرف والجار والمجرور ، ينسب الى الكوفيين انهم يقدرّون في : امامك زيد . حل امامك زيد ، د فحذف الفعل واكتفي بالظرف منه وهو غير مطلوب فارتفع الاسم كما يرتفع بالفعل ، وفي المسألة التاسعة والعشرين ينسب هذا التعليل لثعلب وحده دون الكوفيين ، يقول : د ذهب الكوفيون الى ان الظرف ينتصب على الخلاف اذا وقع خبراً للبتداء نحو : زيد امامك ، وعمرو وراءك ، وما اشبه ذلك . وذهب ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين الى انه ينتصب لان الاصل في قولك : امامك زيد . حل امامك زيد . فحذف الفعل وهو غير مطلوب ، واكتفي بالظرف منه ، فبقي منصوباً على ما كان عليه الفعل ، .

(١) اعراب القرآن . لوحة ٢٢ ، ولوحة ٢٨٠

(٢) شرح السبع الطوال ١٤١ والبحر المحيط ٣/١٥٦

(٣) معاني القرآن ١/٢٨٤

(٤) شرح السبع الطوال ٣٦١

(٥) مشكل اعراب القرآن . الورقة ١٥

فحقوى المسألة السادسة يتفق عليه الكوفيون ، وقد اعرب الفراء هذا الاعراب غير مرة في كتابه : معاني القرآن ، ولكنه لم يعلمه (١) ، وكذلك نسب القول الى الاخفش دون تعليل منقول عنه (٢) ، فلم يبق امام ابي البركات غير رأي ثعلب ، يشته حجة او علة لأهل الكوفة جميعاً.

هـ - اعتماد المتأخرين :

مما يؤخذ على كتب الخلاف انها لم تراع التطور الزمني ، ولم تقسمه الى مراحل ، ليعرف تطوره ، وتفهم حقيقته ، وقد رأينا ابا البركات يجعل من جيل الزجاجي والفارسي وابن برهان وابن خالويه ممثلين للمذهبين، وهم الذين ينسبهم المعاصرون الى المذهب البغدادي ، والحق أن هناك غير دليل على اعتماد أبي البركات المتأخرين من رجال المذهبين .

آ - زاه في مواضع كثيرة يحتج على السنة الكوفيين انفسهم بكلام سيديويه ، من ذلك ما فعله في المسألة الثالثة والتسعين ، قالوا : «وقد حكى سيديويه في كتابه ان بعضهم يجعل (ليس) منزلة (ما) في اللغة التي لا يعملون فيها (ما) (٣) وقالوا : والذي يساعدنا على صحة ما ذهبنا اليه ان سيديويه يساعدنا على ان الظرف يرفع...» (٤)،

ب - وزاه في مواضع اخرى يحتج على السنة البصريين بأقوال الفراء يقول :

(١) انظر معاني القرآن ٤٥٧/١ و ٦/٢

(٢) تفسير ارجوزة ابي نواس ١١٩ واعجب المعجب ١٨ و ٦٢

(٣) المسائل ١٨ ص ٩٣

(٤) المسألة ٦ ص ٣٧

وقد حكى عن اصحابكم فيه وجهان : احدهما قول الفراء . .
والوجه الثاني - وهو قول الفضل بن سلمة - .. (١) ويقولون : وقد
حكى ابو زكريا بن زياد الفراء من اصحابكم ، وذلك الزم لكم واوفى
حجة عليكم (٢) . ويقولون : وهذا التأويل في هذا البيت حكاه ابو عثمان
عن ابي محمد التوزي عن الفراء من اصحابكم (٣) . وايس هذا الذي
الذي قدمته هو كل احتجاج البصريين على خصومهم بقول الفراء او رواية
له (٤) ، وهو يدل على ان ابا البركات ، او البصريين يخرجون الفراء من
دائرة اي خلاف في هذه المسائل ويتوجهون الى من هم بمده . ويعتدونه
من رؤوس الكوفيين الذين يعتمدون في نقل الرأي والانتصار له .

ج - واكثر من ذلك نجد اصحاب المذهب الكوفي يحتجون على
البصريين براء الاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي وابن برهان من
البصريين ، ونجده يحتج على الكوفيين برأي ثعلب يقول الكوفيون :
فاستمير لارقم لفظ النصب في : عسى ، كما استمير لفظ الجر في : لولاي
وولاك ، واليه ذهب الاخفش من اصحابكم . والوجه الثاني : ان الكاف
في موضع نصب بمسى ، وان اسمها مضمرة فيها ، واليه ذهب ابو العباس
المبرد من اصحابكم (٥) ويقولون : ولهذا كان ابو بكر بن السراج من
البصريين - وكان من هذا الشأن بمكان - يقول : لو صحت الرواية في
ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم : فيناه يشري رحله ...

(١) المسألة ٢٥ ص ١١٩

(٢) المسألة ٧١ ص ٢٧٣

(٣) المسألة ٧٧ ص ٢٩٩

(٤) انظر المسألة ٧٢ ص ٢٨٤ والمسألة ٨١ ص ٣١١

(٥) المسألة ٩٧ ص ٣٦٣

البيت . ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الاخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان من البصريين صاروا الى جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين ، ، وهم من اكبر ائمة البصريين والمشار اليهم من المحققين (١) .

ويقول البصريون محتجين على نحر الكوفة : وكذلك حكى ابو العباس احمد بن يحيى من اصحابكم في : سوف (٢) .
فاذا خرج من دائره الاختلاف في بعض المسائل ثعلب وابن برهان والفراسي وابن السراج ، وهم جميعاً متأخرون اذا قرنوا الى الفراء وسيبويه بدا لنا ان الامر في ذهن أبي البركات يختلف عما في اذهان المعاصرين أو بعضهم في هذه الايام ، فهو يعد الزمن في عصر المذهبيين ، وهم يقصرونه .

ويعمدى هذا الى ما هو اكثر اهمية ، فهناك مسائل نجد فيها آراء هؤلاء هي الآراء الكوفية والبصرية، فعلى حين ترى الجيلين السابقين: جيل سيبويه والفراء ، وجيل ثعلب والبرد ، متفقين في الرأي تجد أبا البركات يقيم مسألة خلافية بين المذهبين ، فقد نسب الى أهل الكوفة القول بأن لام الامر تحذف من المضارع ويبقى عملها ، ويقيسونها على (رب) التي تحذف بعد الواو والفاء ويبقى عملها ، أما البصريون فيرون ذلك ضرورة ، وقد استند الانباري في تأييد رأي البصريين الى رواية نقلها عن أبي عثمان المازني ، وهي انه كان في مجلس الفراء وسمعه يقول لاصحابه : د ولا يجوز حذف لام الامر الا في شعر ، وانشد :

(٨) المسألة ٧٠ ص ٢٦٧

(٩) المسألة ١٢١ ص ٤٥٠

من كان لا يزعم اني شاعر
فَيَدْنُ مني تَنَهُّهُ الزواجِرُ

فقال له ابو عثمان : لم جاز في الشعر ولم يحز في الكلام ، فقال :
لان الشعر يضطر الشاعر فيحذف . د (١) ، وشبيه بهذا ما يقوله ثعلب
في قول الشاعر :

فلا تستظل مني بقائي ومدي
ولكن يكن للخير فيك نصيب

قال : اراد : ليكن ، وظهور اللام اجود (٢) .

واذا عرفنا ان رأي سيويه في حذف اللام وبقاء عملها اقل حدة
وجزماً من رأي الفراء (٣) عرفنا ان ابا البركات ينقل الخلاف في هذه
المسألة عن متأخري البصريين والكوفيين .

وفي مسألة صرف ما ينصرف اعتمد على رأي ابن السراج وتلميذه
الفارسي ، كما اشرت قبل قليل ، كما اعتمد في عامل المستثنى على رأي
الفارسي وحده وجعله هو الرأي البصري ، ويفهم من كلام ابي علي في
التنازع انه هو الذي وقع على شاهد كثير عزة :

قضى كل ذي دين فوقى غريمه
وعزة مطول معنى غريمها

(١) المسألة ٧٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥

(٢) مجالس ثعلب ٤٥٦

(٣) يقول : د واعلم ان هذه اللام يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كأنهم
شبهوها ب (ان) ، الكتاب ١ / ٤٠٨

وعلى الشاهد القرآني : آتوني افرغ عليه قطراً . وقد نقلها ابو البركات ، وجعلها دليلاً للبصريين على اعمال الفعل الثاني ، دون ان يحدد نسبة الاحتجاج (١) .

والخلاف النحوي اللغوي الذي نشب بين ابن خالويه والفارسي يستحيل بمضنه الى خلاف بين المذهبين عند ابي البركات ، فالسألة التي اصطنعها حول عمل الجر في الاسم الذي بعد واو (رب) ، لم يعرفها الكوفيون والبصريون المتقدمون قبل زمن ابن خالويه فأبوبكر بن الانباري تلميذ ثعلب يذهب فيها مذهب البصريين دون ان يشير الى رأي يذهب اليه اصحابه (٢) ، وامل ابن خالويه اول من ذهب من الكوفيين الى ان عمل الجر للواو نفسها ، ويرجع هذا قول ابي علي في نقض الهانور : « هذا شيء لم نعلم احداً ممن حكينا قوله في ذلك ذهب اليه ، ولا قال به . » (٣) ومن هنا ازعم ان ابا البركات كان واهماً حين نسب القول الى المبرد (٤) ، فلا يعقل الا يقف ابو علي على رأيه هذا وهو كثير التعقب له والرد عليه .

٦ - اختلافه مع النحاة في عرض الخلاف :

وهناك ظاهرة تفت النظر ، فأحياناً نجد المسألة الخلافية الواحدة لا يتفق ابو البركات مع غيره من النحاة في نقلها ، وعرض تفصيلاتها ، وتقديم حجج الطرفين فيها ، ففي علة اعراب المضارع لم يعرض للنحاة

(١) المسألة ١٣ وانظر ابو علي الفارسي ٦٦٣

(٢) شرح السبع الطوال ٣٩

(٣) الخزانة (بولاق) ٣٩/١

(٤) المسألة ٥٥

الكوفة الا رأياً واحداً هو دخول المعاني عليها ، ودلالاتها على الاوقات الطويلة ، وكذلك فعل المكبرى ، ولكن سلفها ابن الدهان عرض لهم رأيين في هذا هما :

١ - الدليل نفسه .

٢ - وقوعها بين الاداة والاسم ، فأشبهه من الاداة انه لا يلزم المعنى في كل حال ، واشبهه من الاسم وقوعه على كل دائم الفعل (١) .

وفي تأكيد النكرة يورد الرضي شاهداً يحتاج به الكوفيون ، وهو :

يا ليتني كنت صبياً مُرضعاً تحملي الذلفاء حولاً اكتماً

ولم يذكره ابو البركات ، على كثرة الشواهد التي يوردها في المسائل الاخرى ، سواء احتجوا بها ام لم يحتجوا (٢) .

وفي المسألة التي عرض فيها الخلاف حول (او) وبحيثها بمعنى (بل) لم يقدم للبصريين الا حجة واحدة ، على حين نجد عند ابن فارس حجتين آخرين اوردهما على السنتهم ولم يذكرهما ابو البركات (٣) .

ويورد ابن الشجري حجة للكوفيين لم يذكرها ابو البركات في جواز ترخيم الاسم الثلاثي اذا كان اوسـطه ساكناً ، وهي ان د حركة

(١) المسألة ٧٣ ص ٢٨٦ ومسائل خلافة في النحو . المسألة ٨ ص ٩٠ وشرح المع ٥٨ - ٥٩ .

(٢) شرح الكافية ٣٣٥/١ والخزانة (بولاق) ٣٥٧/٢ والانصاف . المسألة ٦٣ ص ٢٤١

(٣) الصاحبي ١٠٠ والمسألة ٦٧ ص ٢٥٥

اوسطه قامت مقام الحرف الرابع (١) .

هذه الظاهرة تدل على احد شيئين : اولها ان النحاة الذين سجلوا مسائل الخلاف كانوا يسوقون الحجج مستوحين اياها من آراء اصحاب المذهب ، والثاني ان بعضهم لا يستقصي المسألة الخلافية استقصاء غيره ، سواء اكان ذلك في الرأس الكوفي ام البصري ، ولولا ذلك لكان ما يذكره النحاة المختلفون نصاً متفقاً عليه في كتب النقلة .

٢ - مبعج الكوفيين

توحي الروايات والمسائل التي نجدها في كتاب الانصاف وغيره من كتب المسائل ان ما جرى فيها وقع حقاً بين الطرفين ، وتوحي بأن الادلة والحجج قلها المتخاصمون في مجال النزاع وفي موقف واحد ازاء خصومهم (٢)

١ - توليد الحجج على المذهبين :

غير ان ما نجد في كتب الخلاف يدل دلالة لا يشك فيها على ان حججاً كثيرة يقدمها الانصاف وغيره ، ولم يقل بها الكوفيون خاصة وانما ولدها نقله الخلاف على مذاهبهم توليداً يرون فيه ان الكوفيين لو اعترض عليهم بذلك لاجابوا بها ، فلقد نقل الزجاجي مناظرة جرت بينه وبين ابي بكر بن الانباري عن معنى المصدر ، فذكر الانباري ان المصدر بمعنى مفعول ، فلما ألزمه الحجة قال له : انه على سبيل الشواذ ، فألزمه حجة اخرى ، فقال له : ان اصحابنا يذهبون الى انه بمعنى : الانصدار ، ثم ذكر الزجاجي ذلك لشيخه ابي بكر ابن الخياط فقال له : هذه اشياء

(١) امالي ابن الشجري ٨١/٢ والمسألة ٤٩ ص ١٩٧

(٢) مقدمة قايل . الالمانية هـ

يولدها من عنده على مذاهب القوم ، ليست محكية عن الفراء ، ولا موجودة في كتبه ، ولكنها مما يرى انها تؤيد المذهب وتنصره . (١)

ونقل العيني عن البعلي ان البصريين اجابوا عن دخول اللام على خبر (لكن) في قول الشاعر :

ولكنني من حبها لعميد

د بأن اصله : ولكن انا من حبها لعميد ، فحذفت الهزة ، واتصلت (لكن) بنا ، فادغمت النون في النون ، فصار كما ترى ، اقول : هذا فاسد ، وانه حيثئذ يكون من قبيل :

ام الحليس لمجوز شهره

ولا يجوز التخريج الشاذ على الشاذ ، مع ان البصريين لم يقولوا ما نقله عنهم . (٢)

فتوليد الحجج اذن شائع معروف في كتب النحاة ، فاذا اجازوا لانفسهم توليدها على المذهب البصري مع كثرة كتبه وشيوعها ، ومع معرفتهم بنحوه ، فأحر بهم ان يولدوها على المذهب الكوفي لقلة اطلاعهم عليه ، ولا سيما اذا تذكرنا ما قلناه في بحث مصادر ابي البركات .

وقد صرح الزجاجي بهذا في كتابه الايضاح حين قال : « واكثر ما أذكره من احتجاج الكوفيين انما اعبر عنه بالفاظ البصريين » (٣) ، وحين قال : « ذاكرين اكثر ذلك مما بين البصريين والكوفيين فيه من

(١) الايضاح ٦٢ - ٦٣

(٢) الخزائن (بولاق) ٣٤٤/٤

(٣) الايضاح في علل النحو ٨٠

الخلاف ، ومحتجين للفريقين باجود ما احتجوا فيه ، وما يوجب القياس غير متحاملين على احد الفريقين دون الآخر ، ومؤيدين له بالشواهد والبراهين الواضحة (١) وحين قال : « اعلم ان العلل التي اودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة اضرب : منها ما كان مسطراً في كتب البصريين والكوفيين بالفاظ مستغلفة صعبة ، فمبرت عنها بالفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب ، فهدبتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها ، وضرب منها مما استنبطته على اصول القوم ، واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه ويطرد فيه ، وضرب منها اخذته من علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شفاهاً ، مما لم يسطر في كتاب ولا يكاد يوجد . » (٢)

وهكذا نجد عند الزجاجي تمهيداً أمام أبي البركات ، فغالى في توليد الحجج ، الا انه تأثر ايضاً ابن جني في جمع العلل والآراء التي اشار اليها اسلافه اشارة خاطفة ، فلما جاء رتب هذه الآراء والعلل ، وجمع المتنافر منها ، وضم اللفق الى لفظه ، وأقام منها باباً أوفصلاً ، ولهذا صرح في بعض المواضع بقوله : « واعلم ان هذه المواضع التي ضممتها وعقدت العلة على مجموعها قد ارادها أصحابنا وعنوانها ، وان لم يكونوا جاءوا بها ، مقدمة محروسة ، فانهم لما ارادوا وايها نوا » (٣)

ولا تبعد طريقة أبي البركات عن هذا ، فكأنه يقيم نفسه بين الفريقين ، يقول بقول هذا الفريق ثم ينقده بمذهب ذاك ، مستعيناً بكتب هؤلاء وهؤلاء ، على تفاوت حظه في الالمام بعلم الفريقين ، ينقل منها

(١) نفسه ٣٨ - ٣٩

(٢) نفسه ٧٩ - ٨٠

(٣) الخصائص ١/١٦٢

أحياناً فعلاً حرفياً ، ويلخص شيئاً منها في أحيان أخرى ، وإذا لم يجد
عندهم ما يأخذهم يستعين بذهنه الواعي للنحو البصري ، فيسوق أدلة منزعجة
من روح المذهب ومصطلحاته ، ومستنتجة من طبيعته ومقولاته .

فليس من الضروري ادن أن نكون الحجج والأدلة التي وردت في
الكتاب من كتب نحاء الكوفة ، أو من آرائهم ، فكثيراً ما يميل علينا
الحديث أمام بعض الأدلة التي يسوقها لأحد المذهبين أنها من تخيله ، وأن
أصحاب المذهب لم يقولوها .

لقد نسب إلى الكوفيين أنهم يقولون بحذف التاء الأولى من المضارع^(١)
وقد رأينا أنه لا يقول بذلك منهم إلا هشام بن معاوية تلميذ الكسائي ،
وجعل حجته أن الحذف يجب أن يكون في الزائد ، وهو التاء الأولى ،
لا في الأصل الذي هو التاء الثانية ، ولم نجد في كتب الفراء وثلث وابن
الانباري هذه الحجة ، ولا نظن أن هشاماً علل رأيه بهذا الدليل ، والا
كان ثعلب أو غيره قد نقله وقال به .

ويقول البصريون : أن (نزال) واشباهها بنيت لأنها نابت عن
فعل الأمر^(٢) ، فولد من هذا القول حجة أمام الكوفيين ، قال : « فلو
لم يكن فعل الأمر مبنياً والا لما بني ما ناب منابه . »^(٣) ، وقال على السنة
البصريين : « أن الأصل في كل حرف يدل على معنى إلا يدخله الحذف ،
وأن يكون أصلاً في نفسه . »^(٤) على حين نجد ابن جني يفرد فقرة خاصة

(١) المسألة ٩٣ ص ٣٤٢

(٢) انظر التمام ١٥

(٣) المسألة ٧٢ ص ٢٧٨ - ٢٧٩

(٤) المسألة ٩٢ ص ٣٤١

بمنوان : تحريف الحرف ، ويتحدث عن : سوف ، وما يطرأ عليها من حذف الواو حيناً ، والفاء طوراً ، وعن تخفيف (رب) كذلك . (١)

وبتضح لك هذا التوليد مما تجده في المسألة التي اقامها حول الخلاف في جواز صرف افضل التفضيل ، فالبصريون يقيسونه على الصفة المشبهة (احمر) وما كان على زيتها من الصفات ، ويستدلون على جواز صرفه في الشعر بان (من) لا تمنعه من الصرف في مثل : خير منك ، وشر منك وهذا دليل قال به المبرد ونقل بعضه عن الخليل واصحابه ، ثم نقله عن المبرد ابن السراج ، وابو جعفر النحاس وابن الدهان (٢) ، غير ان ابا البركات يولد حجة ويسوقها على السننهم ، وهي ان الاصل في الاسماء كلها الصرف ، وانما يمنع بعضها من الصرف لاسباب عارضة تدخلها على خلاف الاصل . (٣) وراح يثبت لها الشواهد من قول ابي كبير الهذلي ، والناطقة الذبياني ، ويفرع الادلة والحجج ، ويذكر خلال ذلك الدلائل البصري الذي قالوا به .

لقد ولد ابو البركات حججاً وأدلة على المذهبين ، الا ان عبثه بالحجج الكوفية كان اكثر ، لانه لم يكن غزير العلم بنحوم كما تقدم ، ولانه اعتمد في نقل آرائهم على قوم مثله ، كانوا يولدون الحجج على مذاهب القوم .

٢ - آراء بصرية يجعلها كوفية :

لم أقدم شواهد كثيرة على ما ولد ابو البركات من ادلة على مذهب

(١) الخصائص ٤٤٠/٢ وما بعدها

(٢) انظر الكامل : ٢١٩ واصول النحو ١٢٢ واعراب القرآن لوحة ٢٠٩

وشرح اللمع لوحة ١١٧

(٣) المسألة ٦٩ ص ٢٥٩

الكوفيين ، لان الفقرات التالية من الفصل ستكون هي الشواهد ، ولكني أحب ان اكشف عن ظاهرة غريبة في كتاب الانصاف ، وهي ان صاحبه كان يأخذ الرأي البصري ويجعله اعتراضاً كوفياً، او حجة يسوقها الكوفيون لتقليل آرائهم وتأييد مذهبهم، واغرب من ذلك ان المواضع التي اصطنع فيها هذا الاسلوب غير قليلة .

أخذ من سيبويه كلاماً في (لولاي ولولاك) وفي (عسك وعساني) وجعله اعتراضاً قدمه الكوفيون تأييداً لمذهبهم في ان الضمير بعد : لولا ، محله الرفع ، وقد تاب ضمير النصب والجر مناب ضمير الرفع : انت (١) ، قال سيبويه : « هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم ، متحولاً عن حاله اذا اظهر بعده الاسم ، وذلك : لولاك ، ولولاي اذا اضمرت الاسم فيه جرّ . واذا اظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت : لولا انت ، كما قال سبحانه : لولا انتم لكنا مؤمنين ، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً والدليل على ذلك ان الياء والكاف لا تكون علامة مضمّر مرفوع ، قال الشاعر :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي

وهذا قول : الخليل ويونس ، وأما قولهم : عسك ، فالكاف منصوبة ،

قل الراجز :

يا ابنا عَمَلْكَ او عساكا

والدليل على انها منصوبة انك اذا عنيتَ نفسك كانت علامتك : ني . قال

عمران بن حطان :

ولي نفسٌ أقول لها اذا ما تناز عني لمـلي او عساني

(١) المسألة ٩٧ ص ٣٦٢ وكتاب سيبويه ١/٣٨٨ - ٣٨٩ .

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (امل) في هذا الموضع ، (١)

وقد اوحى هذا التعليل الذي وازن فيه سيوييه بـين (لولاي) و (عساي) ، بان يسوق ابو البركات اعتراضاً على السنة الكوفيين ، على هذا الفرار ، وقالوا : ولا يجوز ان يقال : هذا يبطل بعسي ، فان عسي تعمل في المظهر لرفع ، وفي المكني النصب ، (٢) ، ثم ساق الرد عليه .

ونسب الى الكوفيين انهم يجيزون تقديم اداة الاستثناء على المستثنى منه وساق دليلهم . ثم استدرك على السنهم بانه لا يجوز ان يقال : وان الاستثناء يضارع البديل ، بدليل قولهم : ما قام احد الا زيدا والا زيد ، والمعنى واحد ، ثم ساق على السنهم رداً على هذا ، قالوا : ولو كان الامر كما زعمتم لكان ينبغي الا يجوز تقديمه على المستثنى منه ، كما لا يجوز تقديم البديل على البديل منه ، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم . (٣) ودليل الكوفيين واعتراضهم هو كلام ابن جني في الخصائص يقول : « ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له ، لو قلت : الا زيدا قام القوم ، لم يجز لمضارعة الاستثناء البديل ، الا ترك تقول : ما قام احد الا زيدا والا زيد ، والمعنى واحد ، فلما جرى الاستثناء البديل امتنع تقديمه .

وقال في معرض مناقشته « فان قلت : فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه والبديل لا يصح تقديمه على البديل منه قيل (٤) ، ... ، وهكذا

(١) الكتاب ١/ ٣٨٨

(٢) الانصاف : ص ٢٦٢ - ٢٦٣

(٣) المسألة ٣٦ ص ١٥٨ - ١٥٩

(٤) الخصائص ٢/ ٣٨٢

ترى رد ابي البركات على الاعتراض الذي نسبته الى الكوفيين من نقولا من كلام ابن جني فكرة ولفظا ، مما يشير الى ان حجة الكوفيين ليست منقولة عنهم بل هي مخترعة متحولة .

وفي مسألة اخرى دار الخلاف فيها حول جواز ترقيم المضاف بمحذف آخر المضاف اليه ، ساق على السنة الكوفيين شواهد كثيرة ، بعضها استشهد به سيويه للفرض نفسه كبيت زهير :

خذوا حظكم يا آل عيكرم واحفظوا
أواصيركم والرحم بالغيب تذكر (١)

ومعظمها استشهد بها استاذنا ابن الشجري وجعلها خلافا بين المبرد وسيويه (٢) .

وفي المسألة الرابعة والتسمين قدم ثلاث حجج كوفية لدخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعه النسوة ، وهي :

١ - دخلت كما دخلت الثقيلة ، وبالشروط نفسها .

٢ - اجتماع الساكنين لا يحول دون دخولها هنا ، لان الالف فيها فرط مد والمد يقوم مقام الحركة ، واستمان بقراءة نافع : محياي^٣ وبما روي عن العرب : حلقنا البطان^٤ .

٣ - قراءة ابن عامر : ولا تتبعان .

والحجة الثانية بتعليقها وشواهدا من كلام ابن جني حين علق رأي يونس

(١) المسألة ٤٨ ص ١٩٣ وكتاب سيويه ٣٤٣/١

(٢) امالي ابن الشجري ٨٨/٢ وما بعدها

ابن حبيب في المسألة نفسها (١) ، ولم تنقل حجة ليونس ، ولا لنحاة الكوفة فيما بين ابدينا .

وذكر انهم يجيزون ان يتقدم معمول جواب الشرط على اداة الشرط نفسها لانه في نية التقديم واحتجوا في زعمه بقول الشاعر :

فلم أرقه إن ينج منها وإن يميت فطمنة لاغس ولا بمغمر

فقد قدم الشاعر جواب الشرط (فلم أرقه) على اداة الشرط ، والحق ان البيت ليس من شواهد الكوفيين ، بل هو شاهد بصري قدمه ابو زيد الانصاري للغرض نفسه (٢) .

وذكر للكوفيين حجتين في ان (اشياء) كانت في الاصل : أشبيثاء ، وأول حذف الهمزة وعالله ، والحجتان من حجاج ابي علي الفارسي في كتاب التكملة ، كما ينقل ابن الشجري ، ولأمراء في ذلك كلام لم ينقله ابو البركات (٣) .

وقد ورد في كتاب سيبويه الشاهد :

وقد نفى بها ونرى عصورا بها يقتدنا الخرد الخدالا

وقد ساقه سيبويه على اعمال الفعل الاول في المفعول به ، فأورده ابو البركات شاهداً على السنة الكوفيين احتجاجاً به لصحة مذهبهم (٤) .

وساق حجة على السنتهم وهي قولهم : « اذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو :

(١) الخصائص ٩٢/١

(٢) نفسه ٣٨٨/١ والمسألة ٨٧ ص ٩٢٨

(٣) انظر : المسألة ١١٨ وامالي ابن الشجري ٢/٢٠-٢٥ ومعاني القرآن ١/٣٢١

(٤) الكتاب ٤٠/١ والمسألة ١٣ ص ٥٧

فبيناه يشيري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الاولى . « والحجة من كلام البصريين وقد ذكرها ابن السراج في اصوله ، واخذها عنه تلميذه الفارسي كما في شرح اللمع لابن الدهان (١) .

والواضح مما تقدم ان الانباري لم يكن يفعل هذا عن جهل (٢) ، فصلته بسيوبه والفارسي غير خفية ، وقد رأينا ينقل كثيراً من آثارها ليجمله حجة لنجاة الكوفة ، وهذا يشير الى انه كان يعتمد التلفيق ، وبدلس في غير امانة علمية ، ولا يدفع عنه هذه التهمة انه جمل كتابه رياضة ذهنية في النحو ، غايته منه تدريب طلبته على المناظرة والجدل واستحضار الافكار المتبادلة في موقف جدلي يستدعي مزيداً من الحجج والادلة والبراهين ، فهذا ليس طبيعياً من نحوي عرف عنه الورع والنقي ، وان كان الامر لا يعمدو ان يكون علماً نظرياً ليس فيه من ضرر للمجتمع ، ولا افساد للفكر ، فهو على اقل تقدير لم يكن اميناً لكلمته التي صدر بها كتابه ، وهي انه يريد ان يذكر من حجج الفريقين وآرائها ما نقله اهل التحقيق ، وانه يريد ان يكون منصفاً بين المذهبين ، فاهل التحقيق لم يدلّسوا ولم يلفقوا ، ولم يذكروا حججاً للكوفيين قالها خصومهم ، كما ان الانصاف يدعو صاحبه الا يداس ويلفق ، وهنا ترتفع عندنا منزلة الزجاجي والفارسي وابن جني الذين لم يفعلوا ما فعله ابو البركات .

٣ - الجهل بآرائهم وادلتهم :

وفي مساند كثيرة نجد الرجل ينسب الى الكوفيين ادلة وحججاً

(١) المسألة ٧٠ ، وأصول النحولوحة ١٢٣ وشرح اللمع لوحه ١١٧
(٢) انظر أيضاً في هذا : المسألة ٣١ وأصول النحو ، لوحه ٨ والمسألة ٩١ والكتاب ٤٢٨/١

لا يعرفونها ولهم فيما ينقله . منهم من آراء ادلة اخرى لم يقف عليها ، ونجده
 احياناً يقع في التناقض فيما ينسبه اليهم من حجج وادلة ، ففي المسألة
 الحادية عشرة يقول : « ذهب الكوفيون الى ان العامل في المفعول نصب
 الفعل والفاعل جميعاً » وفي المسألة السادسة يقولون : « لان المثل اجتمع
 فيه نصبان ، نصب المثل في نفسه ، ونصب العامل ففاض احدهما الى
 (زيد) ونصبه . » وفي رده عليهم يقول : « هذا يؤدي الى ان يجوز
 ان يكون الاسم منصوباً من وجهين ، وذلك لا يجوز . » فهو هنا يبين بما
 لا يقبل التأويل ان للكوفيين مذهباً في العامل ، وهو جواز كون العاملين
 عاملين معاً في المفعول ويؤيد هذا ما جاء في شرح الاشعوني نقلاً عن
 الفراء (١) ، الا ان ابا البركات ينسب ما نسب اليهم ، فيولد على السنتهم
 حجة تذهب الى ان اجتماع عاملين على مفعول واحد محال ، يقول على
 أسنتهم : « فاذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا إحالة
 اذن ، لانه انما كانت المسألة تفسد ان لو قلنا : إن (إن) هي العاملة
 في الخبر ، فيجتمع عاملان ، فيكون محالاً (٢) .

وفي مسألة العطف على محل (ان) واسمها قبل تمام الخبر ،
 جمل حججهم تقوم على النقل ، فهناك الآية الكريمة : « ان الذين آمنوا
 والذين هادوا والصابئون والنصارى .. » وعلى القياس ، اذ يجوز ان
 يعطف على محل (لا) مع اسمها ، والضم يحمّل على الضد (٣) .

أما شيخنا الكوفة ، الكسائي والفراء فلها صلة اخرى ، فقد كان
 الاول يجيز ان يقال : عبد الله وزيد قائمان ، لضعف : ان ، ولكن

(١) الصبان على الاشعوني ١٠٣/٢

(٢) انظر المسألة ٢٣ ص ١٠٨

(٣) المسألة ٢٣

الفراء لا يستجب ذلك ، لظهور الاعراب في : عبد الله ، ولكنه يميزه في الآية ، لان (الذين) ، حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كان اعرابه واحدا ، وكان نصب (ان) نصبا ضعيفا وضعفه انه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ، جاز رفع الصابئين (١).

ان الفراء والكسائي لم يحملوا ذلك على ضده ، فاذا سلمنا ان بعض الكوفيين المتأخرين قال بما قاله ابو البركات ، أفترك كلام الشيخين اللذين يمثلان المذهب الكوفي ليؤخذ بكلام اتباعها ؟ يغلب على الظن ان الانباري لم يقف على رأي الرجلين ، أو نسي ما يقولان في هذا ، فولد حجة يمكن تقديمها في مثل هذا المرض ، ولا سيما ان الكسائي يحمل الضد على ضده في بعض الاحيان (٢) .

ونسب الى الكوفيين انهم يوجبون الرفع في جواب الشرط ، اذا تقدم عليه معموله المرفوع ، وان الكسائي يميز الجزم اذا تقدم الممول المنصوب ، ولا يميزه الفراء (٣) وما قاله صحيح ، فقد نقله الفراء في معانيه (٤) ، الا ان ابا البركات لفق دليلا من قول الكوفيين ، اعلمهم - أو اهل المتقدمين منهم - لم يعرفوه ، وهو ان جواب الشرط يجزم بالجوار ، فاذا فصل بينه وبين فعله اختل الجوار فارتفع .

والعلة عندم - كما يذكرها الفراء - ان الجزاء له جواب بالفاء ، فان لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ، ولم يلق باسم ، الا انه يضمرفي

(١) معاني القرآن ١/٣١٠، ٣١١

(٢) انظر الخصائص ٣/٣٨٩ ومعني اللبيب (الامير) ١/١٢٦ و ٢/١٨٩

(٣) المسألة ٨٦ ص ٣٢٦

(٤) معاني القرآن ١/٤٢٢

ذلك الاسم الفاء ، فاذا اضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الاسماء
الاسماء ومرفوعها . أما الكسائي فقد اجاز الجزم مع تقدم الاسم المنصوب
لانه يمكن اسقاطه ، اذ لا يعود اليه ضمير من جواب الشرط ، ولم يحز
ذلك مع المرفوع لعودة الضمير اليه ، وتمذر اسقاطه .

واورد لهم حجة في ان المنصوب بعد (كان) أو المنصوب بعد
(ظن) انما نصب على الحال ، وهي :

١ - كان فعل لازم غير متعمد .

٢ - تجوز الكناية عن الفعل المتعدي ، ولا تجوز عن كانت ،
تقول في : ضربت أخاك ، فملت بأخيك ، ولا تقول في : كنت أخاك ،
فملت بأخيك .

٣ - تقول في : ظننت زيدا قائماً . ظننت زيدا في حالة كذا .
فدل على انه نصب على الحال (١) .

وقد نقل ابو حيان حجة الفراء في هذا على صورة اخرى ، قال
شرح التسهيل : «وزعم الفراء ان هذه الافعال لما طلبت اسمين شبهت من
الافعال بما يطالب اسمين ، احدهما مفعول به والاخر حال ، نحو : اتيت
زيدا ضاحكا ، واستدل على ذلك بوقوع الجمل والظروف والمجرورات موقع
المنصوب الثاني في باب ظننت ، كما تقع موقع الحال ولا يقع شيء من ذلك
موقع المفعول به ، فدل على ان انتصابه على التشبيه بالحال ، لا على التشبيه
بالمفعول به (٢) .

(١) المسألة ١١٩ ص ٤٤١

(٢) شرح التسهيل ١٨١/٢

وفي كلام أبي حيان ما يشبه بعض الشبه كلام أبي البركات ، إلا أنه
- كما يبدو - ينقله عن الفراء نقلاً أميناً ، مما يدفع علل أبي البركات
الأخرى التي لم ترد في نقل أبي حيان .

٤ - الجمع بين الأخذ والتوليد :

على أن هناك حججاً كثيرة اتى بها أبو البركات مطابقة لأقوال أهل
الكوفة وقد كان سلفه الزجاجي يجمع بين هذه الأقوال من شيوخه الذين
درسوا على كوفيين ، مثل ابن كيسان ، وابن شقير ، وابن الخياط ،
والزجاج (٢) ، ولكن أبا البركات لم يتح له أن يلتقي بشيوخ كوفيين أو
أخذوا له لم عنهم ، ولا نأبه لدراسته على الجواليقي الذي يقول بآراء
كوفية ، لأنه كما قلنا من قبل أقرب إلى علماء اللغة ، وليس نحويًا يذكر ،
ولذلك اكتفى بما نقله استاذُه ابن الشجري ، وما قرأه في شرح أبي سعيد
السيرافي ، وما جاء في آثار الفارسي وابن جني ومكي ، وقد رجحت في
مكان سبق أنه قرأ معاني القرآن للفراء لما وجدت من نصوص متشابهة .
ولكن أبا البركات يجمع بين الأخذ والتوليد ، فلا يكاد نجد عنده
مسألة واحدة يكتفي فيها برأي ينقله عن نحاة الكوفة ، فهو يضيف إليها
ما يراه دليلاً يصلح أن يقدم على مذهبهم .

والأمثلة على هذا كثيرة ، ففي الخلاف حول (كم) أبسطة هي
أم مركبة ، نجده يستعين بآراء الفراء وشواهده ، ولكنه يزيد عليها
قياسها على (كآين) ويضيف شاهدين شعريين ، وشاهداً قرآنياً (١) ،
وفي (لولاي ولولاك) استند إلى رأي الفراء وبعض أدلته وشواهده ،

(١) انظر الإيضاح ٧٩ و ١٣١-١٣٢

(٢) انظر معاني القرآن ١/٤٦٦ والمسألة ٤٠

ثم اضاف اليها عللا واقيسة ليست على طريقة نجاة الكوفة ، وهي بلاشك ادلة استنتجها من مخزونات فكرة النحوية والفقهية ، ويؤيد ذلك انه في هذه المسألة بجانب الكوفيين ، ولكنه ساق اعتراضين خلال ادلة الكوفة ، وكلاهما مقتبس من كتاب سيبويه (١) .

وما جاء في اظهار (أن) بعد (كي) يشبه كلام الفراء (٢) ، وان اختلف عنه في الفكرة العامة ، فالفراء - كما يستنتج البغدادي - لا يميز اظهار (أن) الا مع (كي) المسبوقة باللام مع تقدم احد الفعلين: أمرَ وأرادَ ، وما اشبهها عليها ، على حين يرى ابو البركات ان الكوفيين يقولون باظهارها بعد (كي) مطلقا . أما الشواهد والادلة الفرعية فتتلاقى ، وتنقص عند ابي البركات عما هي عند الفراء ، ولكن الكوفيين في كتاب الانصاف يلجأون الى القياس ، ويجملون النقل دليلا على صحة القياس ، وفي ذلك فرق .

وفي عمل (ما) الحجازية استعان برأي الفراء ، وهو ان المنصوب بعدها نصب لما حذف حرف الجر ، والاصل فيه ان يتصل بالباء (٣) ، ولكنه زاد عليه ان القياس في (ما) ألا تكون عاملة بالته ، لان الحرف انما يكون عاملا اذا كان مختصا ، كحرف الخفض ، لما اختص بالاسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالافعال عمل فيها واذا كان غير مختص فوجب الا يعمل ، كحرف الاستفهام والعطف ، لانه تارة يدخل على الاسم نحو : ما زيد قائم ، وتارة يدخل على الفعل نحو : ما يقوم زيد ، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب الا تعمل .. وهذا بكلامه اشبه .

(١) انظر معاني القرآن ٨٥/٢ وكتاب سيبويه ٢٨٨/١ والمآلة ٩٧

(٢) المسألة ٨٠ والخزانة بولاق ٥٨٦/٣

(٣) المسألة ١٩ ومعاني القرآن ٤٢/٢ - ٤٣

وفي بناء (أي) واعرابها الم ابوالبركات بافكار الفراء ، وقدم ادلته وامثلته ولكنه استعان ايضاً برواية عن الجرمي يذكرها البصريون ، وبراى ابن السراج في الرد على سيويه (١) .

وفي بناء فعل الامر واعرابه قدم حججاً كثيرة بعضها كوفي، وبعضها مولد وذلك على النمط التالي :

١ - كثرة الاستعمال علة لحذف لام الامر من المضارع : ذكرها الفراء ، وذكر ابن خالويه قريباً منها () ،

٢ - قياس حذف اللام في : ايش ، وعم صباحا ، وويله . لم يذكر ذلك احد من الكوفيين .

٣ - قياس اعراب الامر على اعراب المضارع المنهى . لم يذكره كوفي

٤ - قياس الحذف في : اغز ، على : لم يفرز ، لم يذكره كوفي .

٥ - تخيل اعتراضات وردها ، وهي :

آ - اللام لا تجزم محذوفة مثل حروف الجر ، يقول هذا مع ان سيويه يبين ان اللام تجزم محذوفة ، مثلها في ذلك مثل (ان) (٣)

ب - تفريعات على الاعتراضات وهو حذف حرف الجر وبقاء عمله ...

ج - اخذ حجة لابن جني (٤) ، يرد بها على اصحابه البصريين مذهبهم

في علة بناء اسم الفعل ، وهي ان : نزال ، وقعت موقع : ازل

(١) المسألة ١٠٣ ومعاني القرآن ١/٤٦ - ٤٨ واصول النحو . لوحة ٢٧

(٢) معاني القرآن ١/٤٦٩ واعراب ثلاثين سورة ٢٣٢

(٣) الكتاب ١/٤٠٨

(٤) انظر التمام ١٥

وانزل مثل : لتنزل . وجعلها ابو البركات من اقوال الكوفيين ،
وقد ذكرت هذا من قبل .

اما الشواهد التي وردت في المسألة فهي على الشكل الآتي :

- ١ - فبذلك فلتفرحوا : قراءة ذكرها الفراء وابن خالويه .
- ٢ - لتأخذوا مصافكم : حديث ذكره الفراء .
- ٣ - لتزره ولو بشوكة : لم يذكره الفراء ولا ثعلب ولا ابن
الانباري ولا ابن خالويه .
- ٤ - ثلاثة ابيات شعرية لم يذكرها احد منهم .
- ٥ - ساق شاهدين من شواهد سيبويه للغة نفسها ، ونسب انشادهما
الى الكوفيين (١) .

ولكن تفاوت المسائل في حظ الاخذ والتوليد ، فأحياناً نراه يعول
على الاخذ ويثبت آراء الكوفيين وشواهدهم برمتها ، ويزيد فيها قليلاً ، كما
فعل في زيادة الواو (٢) ودخول اللام المرحقة على خبر (لكن) (٣) ،
وأحياناً يغلب التوليد على الاخذ ، كما في صرف : (افعل منك) (٤) ،

(١) انظر : مجالس ثعلب ٤٥٦ وشرح السبع الطوال ٣٨ واعراب ثلاثين

سورة ٢٣٢ والكتاب ١/٤٠٨ و ٤٠٩

(٢) انظر : المسألة ٦٤ ومعاني القرآن ١/١٠٧ ، ٢٣٨ و ٢/٥٠ ، ٢١١ ، ٣٩٠

ومجالس ثعلب ٥٩ ، وشرح السبع الطوال ٥٥ ، ٥٦٨ والوقف والابتداء

١٥٣ . مخطوط المجمع المراقبي والصاحبي ٩١

(٣) المسألة ٢٥ ومعاني القرآن ١/٤٦٥ - ٤٦٦

(٤) المسألة ٦٩ وشرح السبع الطوال ٢٤٥ واصول ابن السراج ١٢٢

والحروف التي وضع عليها الاسم في : (هو وهي) (١) .



وأثرت الا اقف عند آراء الباحثين المعاصرين في هذا ، لان ماتقدم
كاف لاقتناعهم بأن ابا البركات لم يكن ينقل آراء الكوفيين كما هي ، بل
كان يولدها على المذهب الكوفي او المذهب البصري ، وبأن المستشرق الالماني
قابل لم يكن على صواب حين ذهب الى ان الاحتجاجات الكوفية في
الانصاف من عمل بصريين متأخرين ، أما الدكتور شوقي ضيف فقد رأى
ان جميع ابي البركات عن الكوفيين كانت من عمل اوائل البغداديين ،
ولكن ماذا يبقى لنا من مسائل كوفية بصرية اذا كان اوائل البغداديين
هم الذين حاولوا تقديم الاحتجاج للآراء الكوفية ، والاحتجاج لها ،
والتلطف في بيانها . ، (٢)

(١) المسألة ٩٦ ومجالس العلماء ١٣٧ وخزانة الادب (بولاقي) ٢٢٨/١

(٢) المدارس النحوية ٢٤٧

مسائل ليست خلافية

آ - مسائل لا يقول بها الكوفيون

١ - اشتقاق لفظ (اسم)

ينسب أبو البركات إلى الكوفيين عامة أنهم يقولون بأشتقاق الاسم من السمة^(١) ، وقد جرى في ذلك غير من النحاة الذين سبقوه ، والحق أن الكوفيين لا يختلفون عن نحاة البصرة في أن اشتقاق لفظ (اسم) من السمو ، وقد ملح بعضهم بذلك ، وصرح بعضهم الآخر به ، وذلك على النحو التالي :

١ - الكسائي والمسألة :

نقل عنه غير واحد من الرواة والنحويين أنه روى ما أنشده بعض بني قضاة من قول الشاعر :

باسم الذي في كل سورة سُمُّه

بضم السين ، وروى عن غير قضاة (سُمُّه) بكسرها^(٢) .

ويوثق هذه الرواية عن الكسائي تنقل الكوفيين لها ، فاللحياني -

(١) انظر : الانصاف المسألة ١ ، وأسرار العربية ٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لوحة ٢ .

(٢) اللسان والتاج (سمو) .

وهو كثير النقل عنه والتعلق بروايته - يقول : « اسْمُهُ فلان : كلام العرب . وحكي عن بني عمرو بن تميم اسْمُهُ فلان ، بالضم ، وقال : الضم في قصاعة كثير ، وأما سِمٌ ، فعلى لغة من قال : اسم بالكسر ، فطرح الألف وألقى حركتها على السين أيضاً ، (١) .

ولعل الكسائي لم يتكلم على اشتقاق : اسم ، غير أنه فتح بروايته هذه أمام المتأخرين من نخاة الكوفة بعده طريقاً للبرهان على أن الاسم مشتق من السمو ، لا من الوسم .

٢ - الفراء والمسألة :

وتأخذ الرواية عند الفراء شكلاً أوضح مما هي عليه عند الكسائي والحياتي ، فقد نقل ابنُ السراج في أصوله عن شيخه المبرد ، وكلاهما بصري معروف ، أن أصحاب الفراء زعموا عنه « أنه كان يقول في بنات الحرفين من الأسماء ، نحو : أخت ، و بنت ، وقُتلة ، وثبّة وجميع هذا المحذوف ، إن كل شيء حذف منه الياء فأوله مكسور ، ليبدل عليها ، وكل ما حذف منه الواو فأوله مضموم ليدل عليها (٢) ،

والفراء في رواية المبرد عنه لم يذكر كلمة اسم ، ولكنه ذكر أشباهها لها ، فهاكسر أوله من بنات الحرفين من الأسماء كان المحذوف منه الياء ، وما ضم أوله كان المحذوف منه الواو ، فإذا أثبتت رواية الكسائي ضم السين وكسرها في : اسم ، كان المحذوف منه على رأي الفراء الواو أو الياء ، أي هو : سُمُو : أو سِمِي .

(١) اللسان والتاج (سمو) .

(٢) أصول النحو لوحة ٦٦ - ٦٧ ، مخطوطة معهد المخطوطات العربية .

وإذا كان الفراء لم يذكر كلمة (اسم) خاصة فلأنه اكتفى بالتعميم،
حين نقل عنه المبرد قوله ، أو قول المبرد عنه «وجميع هذا المحذوف» منه.

٣ - ثعلب والمسألة :

وإذا بقي استدلالنا بالفراء في مجاله الظني ، فإن ثعلباً يصل به إلى
درجة اليقين ، فقد نقل عنه الفارسي أن الكلمة تلفظ إسْمُهُ وسِمُهُ ،
وسْمُهُ ، وسْمَاهُ^(١) . ويكمل هذه الرواية السمين الحلبي في الدر المصون،
والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ، فقد نقل السمين أن أحمد بن يحيى
ثعلباً يقول : « من قال : سُم ، بضم السين ، أخذه من سموت ، أسمو .
ومن قال بالكسر : أخذه من سميت أسمي . وعلى اللغتين قوله :

وعامئنا أعجبنا مُقَدَّمُهُ

بدعى أبا السمع وقرضابُ سِمُهُ^(٢)

وجاء في القرطبي : « قال أحمد بن يحيى : من ضم الألف أخذه
من سموت أسمو ، ومن كسره أخذه من : سميت أسمي . »^(٣) وهذا
الاختلاف اليسير في نقل الرواية يدل على أن الرجلين رجعا إلى مصدرين
مختلفين ، مما يؤكد صحة الرواية .

وما من شك في أن رأي ثعلب مستوحى من رواية الكسائي ،
وتعليق اللحياني ، ورأي الفراء في بنات الحرفين اللواتي حذف منهن اللام.
وهكذا نجد الكوفيين يذهبون إلى اشتقاق «اسم» من السمو ، لا

(١) تفسير أرجوزة أبي نواس ١٨٥ - ١٨٦

(٢) الدر المصون الورقة ٦ ومخطوطة الأحمدية ، حلب،

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١/١٠٠

من الوسم ، ونجد أن ما ينسب إليه أصحاب المسائل الخلافية إنما هو —
وَهُمْ مُحَضِّمٌ .



ولكن كيف حدث هذا الوهم ؟ وفي أي زمن حدث ؟

١ - القدماء لا يعرفون هذه النسبة :

أما القدماء فلم يكونوا يعرفون أحداً لمصرم يذهب هذا المذهب ،
فعلى الرغم من كلامهم المطول على اشتقاق اسم : لا نجد واحداً منهم -
حتى نهاية النصف الأول من القرن الرابع - يشير إلى أن هناك من يذهب
إلى أنه مشتق من الوسم .

فسيبويه مثلاً يكتبني بقوله : « فمن ذلك : اسم وابن ، قق-ول :
مسمي ، وبني ، حذفت الألف حين حركت الفاء ، فاستغنيت عنها ، وإنما
نحتاج إليها في حال السكون ، وبذلك على أنه إنما ذهبت من : اسم-
وابن ، اللام ، وأنها الواو أو الياء ، قولهم : أسماء وأبناء » (١) .

ويلم أبو الحسن الأخفش بالمسألة إلماً سريعاً ، فلا يستوقفه فيهارأي
مخالف لمذهبه ومذهب سيبويه ، فيذكر أن الهمزة في (اسم) وجدت
ليُتوصل بها إلى النطق باللفظ ، لأنه لما سكن الحرف الذي في أوله
« جعلوا فيه هذه الألف ليصلوا إلى الكلام به إذا استأنفوا » (٢) .

وموقف أبي العباس المبرد لا يختلف عن موقف سلفيه ، ففي مواضع

(١) الكتاب ٢/١٢٤

(٢) معاني القرآن « مخطوطة طهران » ص ١ من نسخ الاستاذ أحمد راتب الفناخ.

كثيرة من كتابه المقتضب (١) يكتفي بعرض الرأي الذي ذهب إليه سيبويه من دون أن يذكر رأياً مخالفاً ، من ذلك قوله : « وذكرنا ما ذهب منه الياء والواو ، فابن ، واسم ، من ذلك ، لقولك : بني وسمي ، وأبناء وأسماء » (٢) ، ولكنه يضيف إلى ما قاله سيبويه والأخفش الاختلاف في ضم السين وكسرها ، يقول : « فأما الاسم فقد اختلف فيه ، فقال بعضهم : هو فيعمل ، وقال بعضهم هو فعمل ، و (أسماء) تكون جمعاً لهذا وهذا ، تقول في جذع أجذاع ، كما تقول في : قفل أقفال ، ولا يدرك صيغة الأسماء إلا بالسمع ، فأكثرهم أنشد : باسم الذي في كل سورة سُمِّية

فضم ، وجاء به على فُعل ، وأنشد سِمِّية ، وهو أقل ، وأنشد أبو زيد الوجهين جميعاً . » (٣) .

ويأتي بعده تلميذه ابن السراج ، فينقل عنه المسألة ، ويستعين بروايته عن الفراء ولا يذكر رأياً مخالفاً للفتوة ، على الرغم من تعرضه الكثير لآراء نحاة الكوفة والاعتراض عليها (٤) .

وكذلك ابن جني في القرن الرابع الهجري لا نجد عنده للوجه الثاني ذكراً ، ويكتفي على غرار أسلافه بذكر الوجه الأول ، يقول : « والاسم : مشتق من السمو ، وهو الرفعة ، ولام الفعل محذوفة ، والاصل : سِمِّو وسُمِّو . » (٥) ، ويقول في موضع آخر : « واسم :

(١) المقتضب ١/ ٢٢٧ - ٢٣٠

(٢) نفسه ١/ ٢٢٩

(٣) المقتضب ١/ ٢٢٩ - ٢٣٠

(٤) أصول النحو اللوحة ٦٦ - ٦٧

(٥) تفسير أرجوزة أبي نواس ١٨٥ - ١٨٦

محذوف اللام ، لقولهم : سميت ، وأسماء ، فهذا بمنزلة ؛ دमित ، ودِماء
والمحذوف منه الواو لانه من : السمو والرفعة . (١)

والجوهري ، وهو قريب عهد بابن جني ، يقف الموقف نفسه ،
فالاسم عنده مشتق من : سموت ، لانه تنويه ورفعة ، وتقديره : اِقع
والذاهب منه الواو ، لان جمعه أسماء ، وتصغيره : سُمَي ، واختلف في
تقدير أصله ، فقال بعضهم : فَعَل ، وقال بعضهم : فِعَل وأسماء يكون
جمعا لهذا الوزن ، وهو مثل : جذع وأجذاع ، وقُذِل وأققال ، وهذا
لا يدري صيغته إلا بالسمع . (٢)

وعلى الرغم من ان أبا العباس المبرد وتلميذه ابن السراج ينقلان
رأيا للفراء فيما يشبه اسم وابن ، لا نزاعا بذكران الوجه الثاني للسألة ،
ويكتفيان باثبات الرأي الاول . وكذلك يفعل ابو علي الفارسي الذي
يستعين برواية ثعلب عن ابن الاعرابي (٣) ، على ما عرف عنه من نزعه الى
الجدل ، ومناقشة آراء الكوفيين والبصريين ، ونهايه الى رأي يرتضيه .

٢ - بعض المتأخرين يذكرون الوجه الثاني بلا نسبة:

وفي النصف الثاني من القرن الرابع للهجرة اخذ النحاة بذكرون
الوجه الثاني بلا نسبة الى احد ، ولعلهم لم يكونوا على يقين بان احداً من
النحاة يذهب هذا المذهب ، وقد نقلوا ان الزجاج ، وهو قبل هذه المرحلة
كان أول من تكلم على اشتقاق : اسم .

(١) شرح النصف ١/٦٠ وانظر التصريف اللوكي ٦٤ - ٦٥

(٢) اللسان (سمو) . وهو كلام المبرد نفسه ، ومصدر الاختلاف فيه قد يكون
من النساخ .

(٣) تفسير أرجوزة أبي نواس ١٨٥ - ١٨٦

قال لـاحمد بن فارس في كتابه الصحاح ، وقال ابو اسحاق : وما قلناه في اشتقاق (اسم) ومعناه قول لانـلم أحداً فسرـه من قبلنا . قلتُ وأبو اسحاق ثقة ،^(١) وقال ابو الملاء : « وزعم أبو اسحاق الزجاج انه لم يُتـكلم قبله في اشتقاق اسم ، ولا مـرية في انه كما قال : لانه الثقة في هذا وغيره إن شاء الله . »^(٢)

وقد اعتمد احمد بن فارس في حديثه على ابي اسحاق ولم ينسب الى الكوفيين هذا الرأي مما يرجح أن الزجاج نفسه لم ينسبه اليهم على معرفته بمذاهبهم ، ومصاحبته لهم في بداية تحصيله النحوي .

وأبعد من هذا دلالة أن المسألة عند من ذكر الوجه الثاني لاتمدو أن تكون ظناً لا يقيناً ، وهذا واضح في قول ابن فارس : « قال قوم : الاسماء سـماتٌ دالة على المسميات ليعرف بها خطاب المخاطب . » وهذا الكلام - كما يقول أحمد بن فارس - يحتمل أن يكون الاسم مشتقاً من السمة ، ثم ينقل عن الزجاج انه مشتق من السمو ، ويحتج بتصغيره على وُسـيم ، لو كان من السيمة ، ثم ينقل عن المبرد انه كان يـقـول : الاسم مشتق من سما ، إذا علا .^(٣)

ويرجح عندنا أن الزجاج تكلم على المسألة طويلاً ، وقلّـب القول فيها وشقّقـه ، وجعلها لونا من ألوان الرياضة الذهنية ، عُرِفـت امثالها في النحو وفي الفقه ، ثم جاء من بعده فتناقلوا المسألة وظلوا يذكرون الوجه الثاني وهم لا يعرفون من ذهب اليه ، ولذلك لم ينسبوه إلى أحد .

(١) الصحاح ٥٧

(٢) رسالة الملائكة ١٣٣

(٣) الصحاح ٥٧

ومن هؤلاء النحاة واللغويين الأزهرى ، صاحب التهذيب ، فقد نقل عنه ابن منظور قوله : « والاسم ألفها ألف وصل ، والدليل على ذلك أنك إذا صغرت الاسم قلت : سمى ، ومن قال : إن اسماً مأخوذاً من : وسَمَت ، فهو غلط ، لأنه لو كان من وسَمته لكانت تصغيره : وسِماً ، مثل تصغير : عِدة ، وصلة وما أشبهها ، والجمع اسماء . » (١)

وبعد جاء ابن سيده ، صاحب المخصص ، فذكر أنه قيل في اشتقاق اسم قولان ، إنه مشتق من السمو ، والثاني من السمة ، والأول الصحيح ، من قيل أن جمعه : اسماء ، على ردة لام الفعل ، وكذلك تصغيره : سمي ، ولأنه لا يعرف شيء إذا حذفت فاؤه دخله الف الوصل إنما تدخله تاء التأنيث ، كالزينة والميدة والصيفة ، وما أشبه ذلك . » (٢)

وعلى الرغم من أن أبا العلاء شغل في الكلام على المسألة نيفاً واثنى عشرة صفحة ، لا زاه يذكر الرأي منسوباً إلى نحاة الكوفة. (٣)

٣ - وهم الذين ذكروا الوجه منسوباً إلى الكوفيين :

وقد تعلق النحاة المتأخرون باستنتاج ابن فارس الظني ، وراوا أن ثلماً أحد شيوخ الكوفة يحد الاسم بقوله : « الاسم رسم وميمّة توضع على الشيء يعرف بها » (٤) فخيّل إليهم أن النسبة المبهمة التي وردت عند ابن فارس لم تكن إلا تجاوزاً وإهمالاً منه ومن أضرابه لها ، وذهب بهم

(١) اللسان (سمو)

(٢) المخصص ١٣٤/١٧

(٣) انظر رسالة الملائكة ١٣٧ وما بعدها

(٤) اللسان (سمو)

الظن الى أن احمد بن يحيى ثعلباً هو صاحب المذهب ، وليتهم كانوا دقيقين في أحكامهم ، فبدلاً من أن يسوقوا المسألة مساق الظن والترجيح جعلوها جزءاً بنفي كل شك ، ولهذا تعلق من بعدهم بما قالوا ، وينسحب الوم قروناً طويلة ، حتى وافى المحدثين المشتغلين بعلم النحو .

ويظهر هذا الاستنتاج الذي ذهب اليه ابن فارس ، وذكرناه قبل قليل ، فيما ذكرناه في كتبهم ، ويبدو أن أول من نسب الوجه الثاني الى نخلة الكوفة نحوي مغربي يقال له : مكى القيرواني ، فقد جاء في كتابه : مشكل اعراب القرآن : « وهو عند الكوفيين مشتق من السمعة اذ صاحبه يعرف به ، وأصله وسم ، ثم أعل بمحذف الفاء منه ، وحركت العين على غير قياس ايضاً ، ثم قال : « وقولهم أقوى في المعنى ، وقول البصريين أقوى في التصريف » (١).

وجاء ابن الشجري بعده فاعتمد ما قاله هو وعيره حتى لتتشابه العبارات احياناً ، كقوله : « وهذا القول صحيح في المعنى ، فاسد من جهة التصريف » (٢).

ولما جاء أبو البركات الانباري جمل كلام أستاذه ابن الشجري وكلام مكى القيرواني معتمده الاول في صياغة المسألة الاولى من كتابه : الانصاف في مسائل الخلاف . وقد بدت في كلامه اللامحة التي ذكرها ابن فارس ونقلها عنه مكى ، وهي الوم الذي لحقهما من حد ثعلب الاسم بانه سمعة على الشيء ، فقد قال الانباري : « أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : انما قلنا إنه مشتق من البوسم لأن البوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت

(١) مشكل اعراب القرآن الورقة ٣ « مخطوطة الأحمدية ، حلب ،

(٢) أمالي ابن الشجري ٦٧/٢

زيد أو عمرو دل على المسمى فصار كالوسم عليه ، فلهذا قلنا . انه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب : الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها ، (١)

وفي هذا الكلام ما ينبغي أن حدّ ثعلب الاسم هو الذي هيأ لهؤلاء أن يجمعوا بين ما استنتجوه ابن فارس ، وبين نسبته الى نحة الكوفة عامة ، وفاتهم أن ثعلباً لا يذهب الى أكثر من تفسير المعنى الظاهر لكلمة (اسم) وهو لا يدل على أن اشتقاقه من الوسم ، وليسبويه كلام يشبه كلام ثعلب ، فقد قال الجوهري : «سميت فلاناً زيداً ، وسميته يزيد ، بمعنى . وأسميته مثله . فتسمى به ، قال سيبويه : الاصل الباء : لانه كقولك : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، (٢)

والنحاة المتأخرون لم يخرجوا عما قال مكّي ، وابن الشجري ، وأبو البركات ، فقد وقع في هذا الوم : ابن بيش (٣) ، وأبو البقاء المكبري (٤) ، والقرطبي (٥) ، وأبو حيان (٦) ، وسوام من نحاة العربية المتأخرين كالسيوطي وامثاله .



(١) الانصاف : المسألة ٤ ص ٤

(٢) اللسان (سمو)

(٣) انظر شرح المفصل ٢٣/١

(٤) مسائل خلافة في النحو . المسألة ٤ ص ٥٨

(٥) الجامع لاحكام القرآن ١٠١/١

(٦) البحر المحيط ١٤/١

٢ - نعم وبش

ويثبت كذلك أبو البركات مسألة خلافية بين نخاة المذهبيين حول :
نعم وبش ، فيذكر أن الفراء خاصة يقول : إنها اسمان لا فعلان، ويجعل
الكسائي كنخاة البصرة يذهب إلى أنها فعلان (١) .

وليس أبو البركات أول من فعل هذا ، ففي مجالس العلماء للزجاجي
رواية عن ثعلب ينسب فيها إلى الفراء القول باسميتها (٢)، وهذا أقدم مرجع
يثبت ذلك ، وثقل عن أبي علي الفارسي في كتاب التذكرة أنه ينسب هذا
القول إلى أحد النخاة ، ولكنه لا يسميه ، بله أن يذكر الفراء (٣)،
ويتناقل المسألة المتأخرون ، فنجد ابن الشجري ينقل عن أبي بكر بن
الأنباري ويعزوه إلى كتابه (الواسط) ويسوقه على هذا النحو : « قال أبو
بكر بن الأنباري في كتابه الذي لقبه الواسط : مما يؤيد قول الفراء قول
العرب : يا نعم المولى ويا نعم النصير ، فنداؤهم نعم يدل على الاسمية فيها،
لأن الفعل لا ينادى » . ويقول أيضاً : « قال أبو بكر محمد بن القاسم بن
بشار الأنباري : سمعت أحمد بن يحيى عن سلمة بن عاصم عن الفراء أن
أعراياً بشر بابنة ولدت له ، فقيل له : نعم الولد هي ، فقال : والله ما
هي بنعم الولد . » (٤) .

ثم جاء أبو البركات فأغار على أمالي أستاذه ونقل المسألة برمتها نقلاً
حرفياً ، لم يضيف إلا بعض الشواهد ، ولم يذكر شيئاً ذا بال فوق ما
ذكره أستاذه .

(١) الانصاف ، المسألة ١٤

(٢) انظر ص ٥٩

(٣) انظر خزائن الأدب ، بولاق ١٠٦/٢

(٤) أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢

ولما جاء المتأخرون نهلوا من كتابه : الانصاف ، وعرضوا رأي
الفريقين كما عرضه ، ولم يحققوا المسألة . ولم يضيفوا شيئاً ، من هؤلاء ابن
بميش ، والرضي ، وشارح ديوان المتنبي ، وابن مالك (١) .

١ - رأي الفراء في : نعم وبئس :

وهذه النقول لا تخلو من مادة تثير الحيرة عند الباحث ، فهناك من
أتباع الفراء الكوفيين من بصرح بما يصرح به المتأخرون ، مع أن كلامه
في كتابه الضخم : معاني القرآن ، لا يؤيد هذه النقول ، بل يردّها
ردّاً مقنعاً .

فقد جاء في الجزء الأول من كتابه : « قوله : فساء قريباً (٢) بمنزلة
قولك : نعم رجلاً ، وبئس رجلاً ، وكذلك : وساءت مصيراً ، وكبر مقتاً ،
وبناء : نعم وبئس ونحوهما أن ينصب ما وليها من المنكرات ، وأن يرفعها
ما يليها من معرفة غير موقوفة ، وما أضيف إلى تلك المعرفة ، وما أضيف
إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب .

فاذا مضى الكلام بذكر قد جعل خبره مؤنثاً مثل : الدار منزل
صدق ، قلت : نعمت منزلاً . كما قال : ساءت مصيراً . وقال حسنت
مرتفعاً ، ولو قيل : وساء مصيراً ، وحسن مرتفعاً ، لكان صواباً ، كما
تقول : بئس المنزل النار ، ونعم المنزل الجنة ، فالتذكير والتأنيث على هذا ،
ويجوز : نعمت المنزل دارك ، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار ،

(١) انظر شرح المفصل ١٢٧ / ٧ وشرح الكافية ٢ / ٢٩٢ وشرح ديوان المتنبي

٢٩٩ / ١ والتسهيل ١٢٦

(٢) النساء ٣٨

وكذلك تقول : نعم الدار منزلك ، فتذكر فعل الدار ، إذ كانت وصفاً
للمنزل . وقال ذو الرمة :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْجَاهُ مَجْفَرَةٌ دَعَائِمُ الزُّوَرِ نَعْمَتٌ زُورِقُ الْبَلَدِ

ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول : بشا رجلين ، وبش رجلين ، وللقوم :
نعم قوماً ، ونعموا قوماً ، وكذلك الجمع من المؤنث . وإنما وحدوا الفعل
وقد جاء بعد الأسماء ، لأن بش ونعم دلالة على مدح أو ذم ، لم يرد منها مذهب
الفعل ، مثل : قاما وقعدا ، فهذا في بش ونعم مطرد كثير ، وربما قيل في
غيرها مما هو في معنى بش ونعم ، وقال بعض العرب : قلت أحياناً جاد
أحياناً . فوحد فعل البيوت . وكان الكسائي يقول : أضمر ، جاد بهن
أحياناً . وليس ها هنا مضمّر ، إنما هو الفعل وما فيه ، (١)

وفي هذا النص عدة دلائل على أن الفراء يراها فعلين جامدين لا
اسمين :

الدليل الأول :

صرح في غير موضع أنها فعلان ، كقوله : وتؤنث فعل المنزل لما
كان وصفاً للدار . وقوله فتذكر فعل الدار إذ كانت وصفاً للمنزل . وقوله :
وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء .

الدليل الثاني :

قاس بهما الفعل (ساء) حين قال : بمنزلة قولك : نعم رجلا ،
وبش رجلا ، وكذلك وساءت مصيراً ، وكبر مقتاً . وقال : ولو قيل :
وساء مصيراً ، وحسن مرتفقاً ، لكان صواباً كما تقول : بش المنزل

(١) معاني القرآن ١/٢٦٧-٢٦٨

النار ، ونعم المنزل الجنة . وقال : فهذا في بشس ونعم مطرد كثير ، وربما قيل في غيرها ، مما هو في معنى : بشس ونعم ، وقال بعض العرب : قلت أحياناً جاد أحياناً . فوحد فعل البيوت .

وازداد هذا القياس وضوحاً في قوله : وكان الكسائي يقول : أضمر ، جاد بين أحياناً وليس ها هنا مضمّر ، إنما هو الفعل وما فيه ، فالكسائي يذهب الى ان الباء زائدة في (بين) زادت في فاعل الفعل (جاد) أما الفراء فيقيسه على : نعم وبشس ، فجعل الفاعل مستتراً فيه ، وأحياناً تمييزاً مفسراً له .

الدليل الثالث :

جعلها عاملين كالافعال ، وعملها لا يقتصر على نوع واحد ، فهما يعملان النصب والرفع . قال : وبناء نعم وبشس أن ينصبا ما وليهما من النكرات ، وإن يرفعا ما يليهما من معرفة غير موقفة ، وما أضيف الى تلك المعرفة .

الدليل الرابع :

أجاز إلحاق تاء التأنيث بهما مع المؤنث ، في قوله : ويجوز : نعمت المنزل دارك .

الدليل الخامس :

أجاز إلحاق الضائر بهما ! ويجوز أن تذكر الرجلين ، فنقول : بشسا رجلين . وللقوم : نعم قوما ، ونعموا قوماً .

الدليل السادس :

انه يعمل جمودهما بخروجها عن معناها الاصلي ، قال : وانما وحدوا

الفعل وقد جاء بعد الاسماء ، لان بشس ونعم دلالة على مدح أو ذم ، لم يرد منها مذهب الفعل ، مثل قاما وقعدا .

وهذا كقوله في الجزء الثاني د وانما جاز توحيدهما لانها ليستا بفعل يلتمس معناه ، وانما ادخلوهما لتدلا على المدح والذم ، ألا ترى أن لفظها لفظ (فَعَلَّ) وليس معناها كذلك ، وأنه لا يقال منها : يَبْشَس الرجل زيد ، ولا ينعم الرجل أخوك . فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل ، ونظيرهما (عسى) أن يكونوا خيراً منهم ، في قراءة عبد الله : عسوا أن يكونوا خيراً منهم . ألا ترى أنك لا تقول : هو يعمي ، كما لم تقل يبأس ، (١) .

فهو هنا يبين أن : نعم وبشس ، ليستا كسائر الافعال ، لقد زال عنها معناها الاصلي المشتق من النعم والبشس ، ولم يبق لهما غير معنى المدح والذم . ولذلك جدا عن التصرف ، مثلها في ذلك مثل : عسى .

وهذا الكلام لا يختلف عن كلام الزجاجي الذي يذهب فيه الى انها فعلاان جامدان ، ضعيفان غير متصرفين لأنهما أزيلا عن مواضعهما . وذلك أن : نعم منقول من قولك : نعم الرجل ، اذا أصاب نعمته ، وبشس من قولك : بشس الرجل ، اذا أصاب بؤساً ، فنقلنا الى الثناء والذم فصارعا الحروف ، فلم يتصرفا ، فهذا وجه ضعفها . (٢)

والفراء لا يخرج عن هذا في المواضع الاخرى التي يتحدث فيها عن الفملين (٣) ، وقد ثبت أنه لا يذهب الى انها اسمان البتة ، فمن اين اذن جاء الوم ؟

(١) معاني القرآن ١٤١/٢ - ١٤٢

(٢) الجمل ١٣١

(٣) انظر : معاني القرآن ١/٥٦ - ٥٧

٢ - دلائل البصريين على فعليتهما :

تلك هي الأدلة التي ثبتت في نص الفراء فعلية نعم وبش ، فما الذي قدّمه البصريون كما ينقل عنهم أصحاب مسائل الخلاف ؟

وحين رجع الى أمالي ابن الشجري ، وكتاب الانصاف ، وهما أوفى المراجع في هذه المسألة نجدهما يشتان الأدلة البصرية التالية :

- ١ - اتصال الضمير المرفوع بهما : نعم رجلين ، ونموا رجلا .
- ٢ - رفعها الفاعل المظهر والضمير .
- ٣ - اتصالها بباء التأنيث .
- ٤ - مبنيان على الفتح (١) .

ونجد أقل من ذلك عدداً في مراجع أخرى كشرح الكافية وبمض شروح الألفية (٢) . وربما كان في كلام الفراء ما هو أوفى بحسباً وتديلاً على فعليتهما .

٣ - اضطراب النحاة في النقل عن الفراء :

وعلى الرغم من أن معظم النحاة الذين جاؤوا بعد ابن الشجري وأبي البركات ينسبون الى الفراء القول باسمية نعم وبش ، نجدهم يضطربون في النقل عنه ، فالرضي ، وهو من هو في نحاة العربية ، يتكلم كلاماً طويلاً على دخول حرف الجر على الفعلين ، وأداة النداء ، وعلى كونها يحلان محل المفرد ، ثم يخرج الى القول : « وهذه الأشياء هي التي غرت الفراء

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢ والانصاف ، المسألة ١٤

(٢) انظر : شرح الكافية (استنبول) ٢٩٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٠/٣

حتى ظن أنهما في الأصل اسمان ، ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بهما وجه إلا بتكلف ، (١) .

يقول هذا وهو يستعين ببعض أداته وأمثله وشواهد ، كقوله :
د وقد يؤنث : نعم وبش ، وان كان فاعلها مذكراً لكون المخصوص مؤنثاً : نحو : نعمت الانسان هند ، قال ذو الرمة :

أو حرة عيطل ثبجاء بحفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد

وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكراً لتأنيث المخصوص كقوله تعالى : ساءت مستقرّاً وحسنت مستقرّاً ، (٣) وهذا كلام الفراء الذي أثبتناه قبل قليل .

ثم يجمع بينه وبين أبي علي الفارسي في قوله : د قال الفراء وأبو علي هي (٣) موصولة بمعنى الذي ، فاعل لنعم وبش . ، (٤) فكيف أتيسر له أن يجمع بين قول الفراء باسمية نعم وبش وكون (ما) فاعلاً لها .

وينقل عنه نحويون كثيرون ذهابه الى ان النكرة بهما تميز ، نكتفي بما جاء في الأشموني ، يقول : د وذهب الفراء الى أن الاسم المرفوع فاعل ، كقول الكسائي ، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً ، (٥) .

(١) شرح الكافية ٢/٢٩٢

(٢) نفسه ٢/٢٩٥

(٣) أمي (ما) في : بشما

(٤) نفسه ٢/٢٩٤

(٥) الصبان على الأشموني ٣/٣٣

وأوثر أن أنقل فقرات من كلام نحوي متأخر جمع نحو الكوفة كلّه في كتاب خاص ، سمّاه « الموفي في النحو الكوفي » لنقف على ما في كلام النحاة المتأخرين من اضطراب وسوء فهم لكلام الفراء . يقول : « نعم وبش » وكلّهما أسماء عند الجمهور ، أفعال عند الشيخ (١) ، ويقول « وكثر فصل فاعله عنه بنكرة منصوبة ، وهي تمييز عند الفراء ، حال عند الكسائي . » ويقول : « نحو نعماً هي : فما معرفة تامة فاعل نعم ، و : هي ، المخصوص ، فالتقدير : نعم التي هي : هو قول الشيخين الكسائي والفراء ، ويقول : « ونقل عن الكسائي ما نقل عن الفراء انه استتر فاعله ، وحذف التمييز ، وما بعده المخصوص » (٢) .

فاذا كانت نعم وبش اسماً عند الفراء وجمهور الكوفيين ، وفعلاً عند الكسائي ، فكيف قال الجمهور الكوفي باستتار الضائر في هذا الاسم ، ونصبه التمييز ، ورفع الفاعل ، وكيف اتفق الفراء والكسائي في معظم الآراء ، واختلفا في طبيعة العمل الذي تعمله وبش ؟

٤ - اسباب الوهم :

وأعتقد أن الوهم يرجع الى عدة أسباب ، وهي :

١ - السبب الأول في هذه المسألة ما نقل عن الفراء من قول بعض العرب : ما هي بنعم الولد . وما قاسه تلامذته ومريدوه عليه من قول العرب : يا نعم المولى ويا نعم النصير . وقد رأينا من قبل تعلّق ابن الشجري بها ونقله ايها عن أبي بكر بن الأنباري تلميذ ثعلب .

(١) أي الكسائي .

(٢) الموفي في النحو الكوفي ٨٦ - ٨٨ د من مطبوعات مجمع اللغة العربية. تأليف صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي ، وتحقيق الاستاذ الشيخ محمد بهاء البيطار .

فمن الجائز أن يكون الفراء قد قال باسمية نعم ، في هذا الكلام الذي نقل اليه ، دون أن يكون له رأي ثابت باسمية نعم وبئس ، حيثما كانا ، وكيفما وقما .

ولنا من نحوي متأخر عنه مثال تقدمه على جواز ذلك ، يقول ابن عصفور :

د واما قول الشاعر :

فقد بدلتُ ذاك بنعم بالٍ وأيام لياليها قصارُ

د : نعم ، فيه اسم ، بدليل اضافتها الى ما بعدها ، وهي في الاصل : نعم ، التي هي فعل ، سمي بها وحكيث . على حد قولهم : وما رأيته مذ شُبَّ الى دب (١) فمن المحتمل أن يكون الفراء ذهب هنا الى اسمية نعم ، لدخول الباء الجارة عليها ، ولكنه لا يذهب الى انها اسم في أصل تكوينها وفي كلام أبي علي في التذكرة - كما ينقله البغدادي - ما يؤيد هذا الاحتمال ، د قال فيها : ومن زعم أن : نعم ، اسم لدخول حرف الجر عليه في قول حسان :

ألستُ بنعم الجارُ يولف بيته أخا قلة أو معدم البالِ مصرما

فلا حجة فيه ، لأنه بقدر فيه الحكاية ، ويلزمه على هذا ان يكون نام،

اسمًا لقوله : والله ما ليلى نامَ صاحبُه ، (٢)

والذي يدلنا على هذا ايضا ما جاء في كتب الخلاف ، وأولها أمالي ابن الشجري ، وانصاف أبي البركات ، فقد وردت فيها حجج الكوفيين كما يلي :

(١) المقرَّب ، اللوحة ١٠ مخطوطه مصورة في المجمع العلمي ببغداد

(٢) الخزائن ، بولاق ١٠٦/٤

١ - دخول حرف الجر عليها .

٢ - نداؤها .

٣ - لا يقترنان بزمان .

٤ - غير متصرفين .

٥ - قول العرب : نعيم الرجل زيد .

وهكذا يقدمان الالة الاولى على ما أوردا من حجج بعدها ، أما
”من“ جاء بعدها فيكتفي بها وحدها كما جاء في الرضي (١) ، وابن عقيل (٢).

على أن ثمة احتمالاً آخر لعله ”يرجع“ على الاول ، وهو ان يكون
الفراء قد ذهب فيما سمع عن العرب مذهبين : أولهما أن (نعم) اسم
لدخول الباء الجارة عليها ، وثانيها أنها فعل ، ودخول حرف الجر عليها
إنما هو من باب الحكاية مثلما رأينا عند الفارسي .

أما المذهب الاول فقد تحدثنا عنه ، واستأنسنا برأي لابن عصفور
ورد لأبي علي ، وحجج أصحاب المسائل الخلافية ، وأما المذهب الثاني
فقد صرح به بن عصفور نفسه بقوله : وقأما قول بعض العرب : والله ما هي
بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة ، وقول بعضهم أيضاً : نعم
السير على بش العتير ، فهو عند الفراء من قبيل ما جمل اسماً محكياً
على جهة التلقب ، ولم يجمل اسماً راتباً على ما أوقع عليه ، وذلك في
شدوذ من الكلام ، نحو قول بعضهم وقد قيل له : ها هو ذا ، فقال :
نعم الها هو ذا ، (١)

(١) شرح الكافية ٢/٢٩٢

(٢) شرح الألفية ٣/١٦٠

(٣) المقرب في النحو ، الاوحد ١٠ نسخة المجمع العلمي في بغداد .

ولا يبعد أن يكون ثعلب وأبو بكر بن الأنباري قد تعلقا بالوجه
الاول ، فذكرا ما ذكراه عنه فغان المتأخرون ان الفراء يذهب الى الاسمية
على كل حال ، أما ابن عصفور فقد تعلق بالوجه الثاني ورواه عنه ،
وقد ذكر ايضا أبو حيان الاندلسي ما يشبه هذا ، ولعله اخذه عن ابن
عصفور ، قال في ارتشاف الضرب : « أوردوا الخلاف فيها على طريقتين :
احداها أنها فعلان ، وذهب الفراء واكثر الكوفيين الى انها اسمان ، وعلى
هذه الطريقة ذكر أصحابنا الخلاف فيها ، والطريقة الثانية ان الخلاف انما
كان بين الفريقين بعد اسناد (نعم وبش) الى الفاعل فذهب البصريون
الى أن : نعم الرجل ، جملة ، وذهب الكسائي الى انها محكيان ، بمنزلة
تأبط شراً ، وبرق نحره ، (١)

وهذه الصورة نفسها ترد عند السيوطي ، يقول : « وذهب
الكوفيون - على ما نقله الاصحاب عنهم في مسائل الخلاف - الى انها
اسمان ، وقال ابن عصفور : لم يختلف احد في انها فعلان ، وانما الخلاف
بعد اسنادها الى الفاعل ، فالبصريون يقولون : نعم الرجل ، وبش الرجل
جملتان فمليتان ، والكسائي : اسميتان محكيتان ، بمنزلة تأبط شراً نقلاً
عن أصلها ، (٢) .

وكلام ابن عصفور هنا - فيما نقله عنه السيوطي - أكبر جزءاً مما
جاء في المقرب ، ولعله وقع له على نص آخر في غير المقرب ، أو استنتجه
من كلامه الذي أوردناه .

وهذا السبب في اعتقادي أهم الأسباب التي جعلت النحاة ينسبون

(١) ارتشاف الضرب ، الورقة ٢٨١ مخطوطة الأحمديية بحلب .

(٢) شرح السيوطي على الألفية ٨٨

إلى الفراء ما نسبوه دون تحقيق ودون تفكير أحياناً فيما يقومون فيه من تناقض ، وعلامة عدم تحقيقهم انما ترجع الى انهم بصريون لا بأهون للنحو الكوفي ، والى انهم ينقل بعضهم عن بعض واثقين من صحة ما ينقلون

ب - كلام الفراء على (بشياً) ، وسوء فهم المتأخرين له : وهو :
« ولا يصلح أن تولي : نعم وبش ، الذي ، ولا من ، ولا : ما . الا أن تنوي بها الاكتفاء^(١) دون ان يأتي بعد ذلك اسم مرفوع ، من ذلك قولك : بشما صنعت . فهذه مكنتية ، وساء ما صنعت ، ولا يجوز : ساء ما صنيعك . وقد أجازوه الكسائي في كتابه ، على هذا المذهب ، قال الفراء : ولا نعرف ما جهته . وقال : أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل ، حرفاً تاماً . ثم أضمروا - : صنعت ، (ما) ، كأنه قال : بشما ما صنعت فهذا قوله : وأنا لا أجيزه . فاذا جعلت : نعم صلة لما ، بمنزلة قولك : كلثما ، وانما ، كانت بمنزلة : حبذا ، فرفعت بها الاسماء ، من ذلك قول الله عز وجل : (إن تبدوا الصدقات فنعيمتها) . رفعت (هي) بـ (نعم) ولا تأنيث في : نعم ، ولا تثنية ، اذا جعلت : ما ، صلة لها . فتصير : ما ، مع : نعم ، بمنزلة : فا ، من حبذا ، ألا ترى أن : حبذا ، لا يدخلها تأنيث ولا جمع ، ولو جعلت (ما) على جهة الحشو ، كما تقول : عما قليل آتيك ، جاز فيه التأنيث والجمع ، فقلت : بشما رجلين أنتم ، وبشست ما جارية جاريتك . وسمعت العرب تقول في : نعم ، المكنتية بـ (ما) ، بشما تزويج ولا مهر ، فيرفعون التزويج بـ : بشما . »^(٢)

(١) أي الاستغناء عن المخصوص ، انظر : هامش معاني القرآن ٥٧/١

(٢) معاني القرآن ٥٧/١ - ٥٨

وآثرت أن أنقل كلام الفراء كله ليبين سوء فهم المتأخرين له ،
فالفراء هنا يذهب ثلاثة مذاهب في (ما) فهي في الوجه الأول اسم
موصول ، ولا يجوز أن يذكر بعدها المخصوص بالمدح أو الذم ، وهو
معنى قوله : إلا أن تنوي بها الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم
مرفوع ، من ذلك قولك : بشما صنعت ، فهذه مكثفية .

والوجه الثاني جعلها بمنزلة (ذا) في : حبذا ، أي ركبت معها
فصارت جزءاً منها ، وما بعدها مرفوع على أنه المخصوص بالذم أو المدح .
أما الوجه الثالث فهو أن تكون زائدة أو حشواً كما يذكر ،
وعندما يجوز لك أن تُظهر بعدها النكرة تمييزاً ، أو المعرفة مرفوعة على
أنها المخصوص .

وجاء النحاة بعده فتناقلوا قوله هذا ، وفهم بعضهم منه أن الفراء
يجعل بش مع : ما ، اسماً واحداً .

جاء في كتاب مكِّي القيرواني قوله ، « وقال الكوفيون : لبش ،
وما ، اسم واحد في موضع رفع . » (١)

ومكِّي هذا كثير الوهم في كتابه ، وقد عبّ منه أبو البركات في
انصافه ، وفي كتابه الآخر البيان في أعراب غريب القرآن ، حتى أنه
كثيراً ما ينقل كلامه هنا وهناك دون أن يشير إلى مصدره ولا سيما في
في إعراب القرآن .

وعلى هذه الصورة استحال مذاهب الفراء الثلاثة التي ذهب إليها

(١) مشكل أعراب القرآن ، الورقة ١٥ مخطوط الأحمدية ، حلب

في : ما ، الى مذهب واحد ، لم يقله ، ونسب الى الكوفيين جميعاً على ما فيه من وهم وسوء فهم . ولو أن مكياً كان على صلة بالنحو الكوفي لوقع على شرح كلام الفراء عند ثعلب في أماليه ، ولوقف على الخلاف بين شيخي الكوفة في فاعل الفعلين الجامدين وتمييزهما ، يقول ثعلب : « قال الكسائي : بئس الذي قدمت لهم السخط ، وكأنه : بئس الشيء شيء قدمت لهم أنفسهم ، وليس بشيء » ، وقال الفراء : بئس ما : يرفع (ما) بـ (بئس) ولا يجوز : بئس الذي قام زيد . (١)

وهناك نحاة آخرون قبل مكّي وبمده فهموا قول الفراء ، ولم يقعوا فيما وقع فيه من وهم ، يقول أبو جعفر النحاس : « وقال الفراء : يجوز أن يكون (ما) مع (بئس) بمنزلة . كلما ، ثم رده بقوله : « يبقى الفعل بلا فاعل » (٢) ويقول القرطبي : « وقال الفراء : بئسها ، بجملته شيء واحد ، ركب كجذا ، وفي هذا القول اعتراض ، لأنه يبقى فعل بلا فاعل » . ويقول أبو حيان الاندلسي : « ذهب الفراء الى انه بجملته شيء واحد ركب كجذا ، هذا نقل ابن عطية عنه . وقال المهدوي : قال الفراء يجوز أن تكون (ما) مع (بئس) بمنزلة ؛ كلما ، فظاهر هـذين الثقلين أن (ما) لا موضع لها من الاعراب » (٤)

وهذه النقول كلها لا تدعي أن الفراء يجعل : بئس ، مع : ما ، اسماً ، في موضع رفع ، كما يتوهم مكّي ، ولكنها تنصب على خلو الفعل (بئس) من الفاعل ، أو إهمال إعراب (ما) ، في الآية الكريمة : بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله . (٥)

(١) مجالس ثعلب ٦٢/١

(٢) اعراب القرآن لوحة ١٤ عن مخطوط محمد الفاح

(٣) الجامع لاحكام القرآن ٢٨/٢

(٤) البحر المحيط ٣٠٤/١

(٥) البقرة ٩٠

ج - عبارة الفراء موجزة جداً ، حتى تبدو مغلفة في كثير من المواضع ، أو توقع في اللبس ، كما رأينا أو رأينا بعضهم يسيء فهمه ، أو يفهمه على الشكل المخالف لحقيقته ، من ذلك أنهم رأوه يقول : ولأنها ليست بفعل يلتمس معناه. أو يقول ولم يرد منها مذهب الفعل - فظنوا أنه ينفي عنها الفعلية مع أنه يثبتها لها كما رأينا قبل قليل .

وإذا كان مكي في المسألة السابقة^(١) ، هو أول من دفع النجاة المتأخرين إلى الوهم ثم تلاه ابن الشجري ، فإن الأثر الذي تركاه هنا لا يقل عن سابقه ، ولكن ابن الشجري في هذه المسألة يذهب بالعيب أكثر من مكي ، وأعتقد أنه جمع ما نقله ابن الأنباري لتلميذ ثعلب ، وما ذكره أبو علي في التذكرة ، وافاض في حديثه عن المسألة إضافة واسمة ، لم تدع لتلميذه أبي البركات - ولم يكن بصاحب تحقيق - مجالاً للشك في صحة المسألة ، فنقلها إلى إنصافه برمتها، مستميناً ألفاظ أستاذه وأفكاره ، وحججه، وشواهد الشرعية ، والقرآنية ، ما عدا قليلاً من الشواهد حتى يمكن أن نعدّه هنا ناسخاً بلا تحقيق ، إذ ليس له إلا فضل النسخ .

٣ - إلا .. في الاستثناء :

ويظهر لنا جهل أبي البركات الأنباري بالنحو الكوفي وتأوله على نجاته في هذه المسألة العجيبة التي ينشئها بين نجاة المذهبين .

وأوثر هنا أن أنقل كلام الفراء ثم أنقل ما تسبه إليه أبو البركات وإلى جمهور الكوفيين لبيان لنا جهل الرجل فيما ندب إليه نفسه .

(١) اشتقاق اسم

١ - الفراء وتركيب (إلا) :

يقول : د وزعي أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إن) التي تكون جحداً ، وضموا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً ، وخرجوا من حد الححد ، إذ جمعتا فصارا حرفاً واحداً وكذلك (لما) ومثل ذلك قوله : لولا ، إنما هي : لو، ضمت إليها : لا ، فصارتا حرفاً واحداً . (١)

وواضح من هذا أن (إلا) عند الفراء مركبة من (إن) النافية ، و (لا) ، ولكنهما بتركيبيهما فقدتا معناهما الأصيل ، وصارا بمعنى آخر ، على غرار (لكأ) و (لولا) .

٢ - ماجاء في الانصاف :

ويستحيل كلام الفراء إلى لون عجيب من ألوان التلفيق في كلام أبي البركات ، يقول : د وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا) ، ثم خففت (إن) وأدغمت في لا ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ : إن ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ : لا ، (١) .

ولما علل مذهب الفراء على لسانه ساق هذا الكلام : د وأما الفراء فتمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بـ : إلا ، لأن الأصل فيه - ما : إن ، ولا ، فزيد : اسم إن ، ولا : كفت من الخبر لأن التأويل إن زيداً لم يقم ، ثم خففت : إن ، وأدغمت في : لا ، وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً ، كما ركبت : لو ، مع : لا ، وجعلنا حرفاً واحداً فلهـ

(١) معاني القرآن ٣٧٧/٢ ، وانظر ١٦٦/١

(١) المسألة ٣٤ ص ١٥٠

ركبوا : إن مع : لا ، أعملوها عمليين : عمل إن فنصبوا بها في
الايجاب ، وعمل : لا ، فجعلوها عطفاً في النفي ، وصارت بمنزلة حتى ،
فإنها لما شابهت حرفين ، إلى ، والواو ، أجروها في العمل مجراها .
فخففوا بها بتأويل إلى ، وجعلوها كالواو في العطف . . . فكذا هاهنا :
إلا ، لما ركبت من حرفين أجريت في العمل مجراها على ما بينا ، (١)

ثم رد عليه بقوله : د وأما قول الفراء : إن الأصل فيهما : إن
ولا ، ثم خفت إن وركبت مع لا ، فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ،
ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم
لو كان كما زعم لوحب ألا تعمل لأن إن الثقيلة إذا خفت بطل عملها ،
خصوصاً على مذهبكم ، وأما تشبيه لها بلولا فحجة عليه ، لأن لو لما
ركبت مع لا ، بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الافراد ،
وحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع
الآخر ، فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الافراد ،
ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر . . . وهو لا يقول في إلا كذلك ، بل
يزعم أن كل واحد من الحرفين باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب كما كان
قبل التركيب ، وأما تشبيه لها بمحتى فبعيد ، لأن حتى حرف واحد يتأول
تأويل حرفين في حالتين مختلفتين . . . بخلاف إلا ، فإن إلا مركبة من إن
ولا د وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو
منطوق به ، فبان الفرق بينهما . والذي يدل على فساد ما ذهب إليه
قولهم : ما قال إلا له . فإن : له ، لا شيء قبله بمطاف عليه وليس في
الكلام منصوب فتكون إلا عاملة فيه ، فدل على فساد ما ذهب إليه ، (٢) .

أرأيت كيف يفتعل أبو البركات دليل الكوفيين ويسوقه كما يشاء

(١) نفسه ١٥١

(٢) نفسه ١٥ : ١٥٥

دون أن يكون أمامه مصدر كوفي يقف عليه ، ثم كيف يكرّ عليه بالرد مفنداً إياه ، موهماً أنه حقيقة علمية لا تلفيق فيها ولا افتعال ، ثم أرايت أيضاً إلى جهله بالنحو الكوفي واعتماده ما ينقله عن شيوخه ، وإلى عدم تحقيقه فيما يقع عليه من آراء الكوفيين ؟ .

أما مصدره في هذا الوهم فهو أبو سعيد السيرافي ، فهو أيضاً ينقل هذا الكلام عن الفراء ، ولعله لا يعفيه من الرد والتعنيف (١) ، وكذلك نجد أبا القاسم الزجاجي يقع في هذا الوهم ، فينقل رأي الفراء على هذه الصورة المضطربة الملفقة (٢) . ومن هذا يتبين أن مصدر أبي البركات فيما يشته من آراء الكوفيين بصري لا كوفي ، وكان يجب أن يرجع إلى كتب القوم حتى يكون « إنصافه » منصفاً حقاً .

٣ - المتأخرون والرأي :

وجاء المتأخرون فنقلوا هذا الرأي عن أبي البركات وغيره ، ولكنه هو نفسه كان لهم مرجعاً كبيراً في النحو الكوفي ، بغنيهم عن العودة إلى كتب الكوفيين ، أو إلى المطولات من كتب البصريين ، لأنه في هذا سهل مرجعاً ، ولم يفتنوا إلى أنه كان يفتعل هذه المسائل ويحملها ضرباً من الرياضة الذهنية ، ولم يدركوا أنه لا علم له بالنحو الكوفي إلا ما يقع عاينه في كتب أساتذته البصريين ، ولهذا سرى الوهم إلى كتبهم ، وتناقضته الأجيال بعد الأجيال ، ففي كتاب الأسباب لأبي البقاء المكي نجد ما يلي : وقال الكوفيون : إلا مركبة من : إن ، ولا ، فإذا نصبت كان بان

(٢) انظر : شرح التوضيح ٣٤٩/١ ، والجنى الداني ٥١٧

(٣) انظر : كتاب اللامات ١٤

وإذا رفعت كان بلا (١) . وكذلك نرى في شرح المفصل لابن يعيش ، بل إنه لينقل كلام أبي البركات نفسه (٢) ومن الذين وقعوا في هذا الوهم المحقق الرضي (٣) ، وابن عصفور الأندلسي (٤) ، وابن مالك (٥) . ولا شك أن السيرافي والزجاجي هما اللذان يذهبان بجريرة هذا الوهم ، ويشاركنهما أبو البركات لأنه لم يحقق فيه حين تصدّى لتأليف كتاب كامل في مسائل الخلاف .

٤ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

وهذه مسألة أخرى وقع فيها النحاة بالوهم ، فقد نسب أبو البركات إلى نحاة الكوفة أنهم يميزون في ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور والظرف وغيره كالقول به ، ونسب إلى البصريين أنهم ينكرون ذلك ، وساق - على طريقته - حججاً زعم أن الكوفيين ساقوها أدلة لرأيهم ، كالبيت الذي أضافه الأخفش الى نسخ الكتاب :

فزججتهـما بمِزَجِئَةٍ زجَّ القلوصَ أبي مَزادَةٍ

والبيت الذي أنشده أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني (٦) ، وهو :

(١) الباب في عل البناء والاعراب مخطوط دار الكتب ، رقم ١٩١٩ نحو ،

ص ١٦٤ - ١٦٥

(٢) شرح المفصل ٧٦/٢ - ٧٧

(٣) شرح الكافية ٢٠٧/١

(٤) شرح التوضيح ٣٤٩/١

(٥) التسهيل ١٠١

(٦) انظر مجمع البيان ٢٠٦/٧ ، والخصائص ٤٠٦/٢

يُطِيفَنَ بِمُجُوزِي الْمَرَائِعِ لَمْ يَرَعْ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقَبِيْهِ الْكَثَاثِنِ

وبقراءة ابن عامر التي انكرها الفراء : زَيْنٌ لكثير من المشركين
قَدْ أُوْلِدَ لَهُمْ شُرَكَائُهُمْ . وبما حكاه الكسائي عن العرب : هَذَا غَلَامٌ
وَاللّهِ زَيْدٌ ، وما حكاه ابو عبيدة البصري من قولهم : ان الشاة لتجتر
فتسمع صوتَ واللّهِ رِيهَتَا (١) .

١ - رأي الكوفيين والبصريين في المسألة :

والبصريون والكوفيون في هذا سواء ، فسيبويه لا يختلف مع
الفراء ، ويلتقي ثعلب والفارسي وابن جني ، واليك البيان :

أ - آراء نحاة الكوفة :

١ - نُقِلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ رَوَى عَنِ الْعَرَبِ : هَذَا غَلَامٌ وَاللّهِ
زَيْدٌ ، ونقل عنه الفراء أن العرب « يؤثرون النصب اذا حالوا بين الفعلِ
والمضاف بصفة .. أي بين اسم الفاعل والمضاف بالجار والمجرور - فيقولون
هو ضاربٌ في غير شيء أخاه ، يتوهمون اذا حالوا بينهما انهم نونوا ، (٢)

ولا نعرف أحداً من النحاة المتقدمين والمتأخرين من يخص الكسائي
بالنسبة ، فكلهم ينسب القول الى الكوفيين كافة ، ويكتفي بما نقله
الكسائي عن العرب .

وهذا الذي نقله أبو البركات لا ينهض دليلاً على أن شيخ الكوفة
يرى الفصل بين المضاف والمضاف اليه مقبولا ، بغير شبه الجملة والقسم ،

(١) المسألة ٦٠ ص ٢٢٥

(٢) معاني القرآن ٨١/٢

فُتْحَاءُ الْمَذْهَبِينَ - كما يرى أبو البركات - يجمعون على جواز الفصل بالقسم (١)
ونحاة البصرة يرون الفصل يشبه الجملة مقبولا في ضرورة الشعر .

أما ما نقله الفراء عن شيخه الكسائي فلا يدل أيضا على رأي
مخالف للرأي البصري .

٢ - والفراء في هذا أكثر من البصريين تمسكا بمدم الفصل بغير
الظرف والجار والمجرور ، فهو من جهة لا يرى الفصل بالظرف والجار
والمجرور الا في ضرورة الشعر ، ومن جهة أخرى ينكر الفصل بغيرها
في الضرورة وغيرها . يقول : « ولكن اذا عرضت صفة بين خافض وما
خفّض جاز اضافته ، مثل قولك : هذا ضارب في الدار أخيه ، ولا
يجوز الا في الشعر » (٢) ، ويقول في الفصل بغير الصفة - على غرار
مصطلحه - « وليس قول من قال : خلف وعدة رسليه ، ولا : زين
لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ، شيء ، وقد فسر ذلك ،
ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فَرَجَجْتَهَا بِمَزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

قال الفراء : باطل ، والصواب زَجَّ الْقُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ (٣) .

ويقول في موضع آخر : « وليس قول من قاله : انما أرادوا (٤)

مثل قول الشاعر :

فَرَجَجْتَهَا بِمَزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

(١) انظر الانصاف . المسألة نفسها .

(٢) معاني القرآن ٨١/٢

(٣) نفسه ٨١/٢-٨٢

(٤) في الآية : وكذلك زين لكثير من المشركين ..

بشيء ، وهذا مما يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية (١)
والفراء كما ترى ينسب هذا الرأي الى نحويي أهل الحجاز ، ولا
ينسبه الى شيخه الكسائي ، ولو كان للكسائي رأي لما اخفاه الفراء .

وعلى هذه الصورة الجازمة ينكر الفراء الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر ، فكيف في
اختيار الكلام .

٣ - أما ثعلب فقد عرض في اماليه ألياناً سبق لسيوبه أن ساقها
شواهد على فصل المضاف والمضاف اليه بشبه الجملة في ضرائر الشعر ، ثم
اثبت بيتاً انكره الفراء وهو قوله : فزججتها الخ .. ثم ذكر ان هذا
« لا يجوز إلا في الشعر » (٢)

وعلى هذا يكون ثعلب مخالفاً لشيخه الكوفة : الكسائي والفراء
لأنه جعل الفصل يشبه الجملة وغيرها جائزاً في ضرورة الشعر ، ويبدو ان
اصحاب الخلاف بين المذهبين لم يقيموا للكوفيين على رأي عند غير ثعلب في
هذا الموضع ، وهو فيه لا يختلف عن كثير من البصريين .

٤ - ويخالف هؤلاء جميعاً كوفي متأخر هو ابن خالويه الذي عاصر
الفارسي وجرت بينهما غير مرة مناظرة في النحو واللغة ، مثل فيها الفارسي
البصريين في رأي اصحاب كتب الخلاف كأبي البركات ، ومثّل فيها ابن
خالويه الكوفيين .

على ان هذا الكوفي المتأخر لم يخرج على السنن الذي سار فيه
شيوخ المذهبين ، فهو يعرض قراءة ابن عامر ، ويقول : « حال بهم بين

(١) نفسه ٣٥٨/١

(٢) مجالس ثعلب / ط ٢ / ١٢٥ - ١٢٦

المضاف والمضاف اليه ، وهو قبيح في القرآن ، وإنما يجوز في الشعر .
كقول ذي الرمة :

كأن أصوات، من إبلهن بنا، أواخر ليس انقاض الفراريج
وإنما حمل القارئ بهذا عليه أنه وجده في مصاحف أهل الشام
بالياء فتبع الخط (١) .

ب - آراء نحاة البصرة :

١ - أما سيبويه فلا زاه يتحدث إلا عن الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بشبه الجملة (٢) ، غير أن بعض نسخ الكتاب تحمل البيت ،
فزججتها الخ .. ولكن السيرا في ينكره ، ويراه من زيادات الأخفش (٣)
وكل ما قال سيبويه في هذه الظاهرة يتلخص في أن الفصل ضرورة
شعرية لا تجوز في الكلام .

بيد أن شيخاً جليلاً من شيوخ البصرة هو يونس بن حبيب كان
يميز هذا في الكلام في الظروف غير المستقلة (٤) .

٢ - إلا أن كتاب سيبويه قد جَبَّ ما قبله ، فوقف البصريون
المتأخرون عند ما جاء فيه، ولهذا لم يروا فيما قاله يونس أصلاً نحوياً يقفون
عنده ، هذا أبو جعفر النحاس يقول . د وأما ما حكاه أبو عبيدة عن ابن
عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا في شعر ، وإنما أجاز النحويون

(١) الحجة لابن خالويه ١٢٦

(٢) انظر الكتاب ١/٩٠، ٣٤٧

(٣) انظر الخزانة ٢/٢٥١

(٤) انظر ارتشاف الضرب د مخطوط الأحمدية ، ٢٤٦

التفريق بين المضاف والمضاف اليه بالظرف لأنه لا يفصل ، فأما بالاسماء
فلحن ، (١) .

٣ - وتحدث أبو علي الفارسي عن قراءة ابن عامر في كتاب الحجة
وعدها قبيحة لأنه لا فصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول به ، قال :
« وهذا قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل عنها الى غيرها كان أولى » (٢)
وقد نقل عنه هذا الكلام أبو حيان والطَّبْرَمِي (٣) .

ورى ابن جني لا يخرج عن الدائرة التي حددها الفراء ، فهو يسوق
شواهد سيو به في الفشل ثم يقول : « ومن ذلك قوله :

فرجتها بميزجةٍ زجّ القلوص أبي مزادة

اي زجّ أبي مزادة القلوص ، ففصل بينهما بالمفعول به ، وهذا مع قدرته
على أن يقول : زجّ القلوص أبو مزادة ، كقولك . سرتني أكل الخبز
زيد ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة اضافة المصدر الى الفاعل
عندهم ، وانه في نفوسهم أقوى من اضافته الى المفعول ، ألا تراه ارتكب
ها هنا ضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشيء غير الرغبة في
اضافة المصدر الى الماعل دون المفعول ، فأما قوله :

يُطِيفُنْ بِحُوزِي المراتع لم يرع بواديه من قرع القسي الكنائن

فلم نجد فيه بدأ من الفصل ، لأن القوافي مجرورة ، ومن ذلك
قراءة ابن عامر : وكذلك زين الكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ،
وهذا في النثر وحال السمة صعب جداً ، لا سيما والمفصول به مفعول
لا ظرف ، (٤) .

(١) تفسير القرطبي ٩٢/٧

(٢) الحجة ١٠١/٤ عن كتاب أبي علي الفارسي ٢٤١

(٣) البحر المحيط ٢٣٠/٤ ، وجمع البيان ٢٠٦/٧

(٤) الخصائص ٤٠٥/٢ - ٤٠٧

وفي هذا النص ما يشبه كلام ثعلب، ويقل عن كلام الفراء، فإني جني يمتدّها ضرورة « ألا تراه ارتكب ما هنا الضرورة » وينسبها مرة أخرى إلى الضعف الشديد، فإذا كان كلام البصريين والكوفيين في المسألة سواء فأية مسألة خلافية تصح أن تكون ؟

٢ - المتأخرون والمسألة :

وقد أوقع أبو البركات من جاء بعده في وهم سري طويلاً بين النحاة، فنسبوا إلى الكوفيين - كما فعل أبو حيان - إجازتهم « الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر وفي الكلام ومنه قراءة ابن عامر » (١)

وفعل مثله صدر الدين الكنتراوي في تلخيصه نحو الكوفيين فقال : « ويجوز فصلها إذا كان المضاف مصدرًا ، والمضاف إليه فاعله ، والفصل إما مفعوله ، نحو : قتل أولادهم شركائهم ، وإما محله ، كقولهم : ترك يوماً نفسك وهواها ، سمي في رداها » (٢) .

ونقل البغدادي ثلاثة نحويين نقلوا عن أبي البركات هذا الوهم ، هم ابن خلف ، في شرح أبيات الكتاب ، والجمعري في شرح الشاطبية ، والسمين الحلبي في إعراب القرآن (٣) ، ثم تهادى المتأخرون في الوهم فنسبوا انشاده إلى الفراء مقروناً اسمه باسم الاخفش ، ولطهم يريدون من ذلك أن الفراء يذهب إلى جواز الفصل ، ولذلك ردّه البغدادي وبين أن مراد الفراء من انشاده أفكار الفصل لا تجوزة .

(١) ارتشاف الضرب . الورقة ٢٤٦

(٢) الموفي في النحو الكوفي ٥٢ - ٥٣

(٣) انظر الخزانة ٢/٢٥٤

ثم استغرب كلام أبي البركات في المسألة ، وفيما نسب إلى الكوفيين من احتجاج بالآية الكريمة ، والرأي عنده أن الفراء « هو الذي فتـح ابتداء باب القـدح على قراءة ابن عامر » .

خلاصة المسألة :

يتبين من هذا كله أن الكوفيين هم الذين أنكروا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، والجار والمجرور ، وأن البصريين المتقدمين - جيل يونس وسيبويه - لم يكن لهم في المسألة مشاركة ولكن الفراء هو الذي أنكر ما سمعه من شعر ، وتأول انشاده على وجه ترضاه العربية ، لأن الرواية التي نقلت إليه لا توافق العربية عنده ، ولا يجدها سليمة في لغة العرب ، ولكنها شيء قال به نحوبو أهل الحجاز عامة ، وتابعه في هذا من جاء بعده من النحاة .

كما تبين لنا أن البصريين المتأخرين من جيل الفارسي وابن جني كانوا أقل حدة في موقفهم من القاعدة وقراءة ابن عامر من موقف الفراء .

٥ - إلا . . . بمعنى الواو

ونسب أبو البركات إلى الكوفيين القول بأن (إلا) تأتي بمعنى الواو وساق على سنتهم شواهد ادّعى أنهم يمتنعون بها ، كآية : لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا . والآية : لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظم . والبيت :

وكلُّ أخٍ مفارقة أخـوه لعمركُ أيكُ إلا الفرقدان (١)

وقد نسب بعض المتأخرين هذا المذهب الى الفراء (١) ، ولا يبعد أن يكون أبو البركات نفسه يعني الفراء فيما عمم فيه النسبة ، على عادته في كثير من المسائل .

١ - رأي الكوفيين :

عرض الفراء للمسألة في غير موضع من كتابه معاني القرآن ، ولا تجده في موضع منها يقول بما نسب اليه والى اهل مذهبه ، بل انه لينكر اسند الانكار ويرده على ابي عبيدة أحد نحاة البصرة ولفويها .

قال عند كلامه على الآية : لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم (٢) : « وقد قال بعض النحويين : إلا ، في هذا الموضع بمنزلة الواو ، كأنه قال : لئلا يكون للناس عليكم حجة ، ولا الذين ظلموا . فهذا صواب في التفسير ، خطأ في العربية ، (٣) .

وقال عند كلامه على الآية : إني لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم .. (٤) « وقد قال بعض النحويين إن : إلا ، في اللغة بمنزلة الواو ، وإنما معنى هذه الآية : لا يخاف لدي المرسلون ولا من ظلم ثم بدل حسناً وجعلوا مثله قول الله : لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا . أي ولا الذين ظلموا ، ولم أجد العربية تحتل ما قالوا ، لأنني لا أجزئ : قام الناس إلا عبد الله ، وهو قائم . إنما الاستثناء ان يخرج الاسم الذي

(١) انظر القرطبي ٤/٦ ، والمفني (دسوقي) ٧٨/١ والاتقان ١٥٢/١

(٢) البقرة ١٥٠

(٣) معاني القرآن ٨٩/١

(٤) النمل ١١

بعد : إلا ، من معنى الاسماء قبل : إلا ، (١) .
أما الكسائي فقد نقل عنه رأي في الاستثناء الذي يحمله هذا البيت :
وكل أخٍ مفارقة أخوه لعمر أليك إلا الفرقدان
فقد ذهب فيه الى انه يقدر بقولك : « إلا أن يكون الفرقدان » (٢) .
وهكذا يتضح لنا أن شَبَّخِي الكوفة : الفراء والكسائي ، لم
يجدا في الشواهد التي ساقها أبو البركات على انها من احتجاج الكوفيين على
المسألة ، ما نسب اليهم .

٢ - المسألة عند كوفي متأخر :

وهناك احتمال ان يكون أبو البركات وقع على رأي أحمد بن فارس ،
فنسب ما جاء عنده الى اهل الكوفة جميعاً ، مثلما فعل في مسألة اخرى
حين نسب رأي ابن خالويه في المجرور بعد واو رب الى نحاة الكوفة ،
وجعل ما قدمه من حجج وأدلة حججهم وأدلتهم ، فابن فارس لغوي متأخر له
اشتغال قليل في النحو ، وهو محدود في الكوفيين ، وقد ذهب الى ان
(إلا) تأتي بمعنى الواو ، واحتج لذلك بقول الشاعر :

وأرى لها داراً بأغدره السيدان لم يدرس لها رسمٌ

إلا رماداً هامداً دفعتُ عنه الرياحَ خوالدهُ سُحْمٌ (٣)

٣ - مصدر ابن فارس بصري :

على أن ابن فارس يستند في هذه المسألة إلى مصدر بصري لا كوفي ،

(١) معاني القرآن ٢/٢٨٧ ، وانظر ايضاً : ٢/٢٨٨

(٢) انظر شرح الكافية ١/٢٢٧ ، والخزانة ٢/٥٣

(٣) انظر الصاحبي في فقه اللغة ١٠٧

فقد ذهب إلى هذا أبو الحسن الأخفش وأيد رأيه باليتين السابقتين^(١).

وذهب إلى هذا نحوي بصري آخر هو أبو عبيدة ، وهو صاحب الشاهد الذي ادعى أبو البركات أن الكوفيين احتجوا به ، وهو قوله تعالى : **إِثْلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** . قال : « موضع (إلا) هنا ليس بموضع استثناء ، إنما هو موضع واو الموالاة ، وجازها **إِثْلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ وَلِلَّذِينَ ظَلَمُوا** . قال الأعشى :

إِلا كخارجة المكلف نفسه واني قبيصة أنْ أُغيبَ وبشهادا

ومعناه : وخارجة . . . ، (٢)

ولعل ابن فارس لم يقم على قول أبي عبيدة ولكنه أخذه من كلام أبي الحسن ، لتوافق الدليل والاحتجاج ، وبهذا يكون مصدره بصرياً لا كوفياً ، وهب أن ابن فارس هو صاحب الرأي ، أفصلح كلامه مذهباً لنحاة الكوفة جميعاً وهو لغوي متأخر قليل الاشتغال بالنحو ؟

٤ - متى يقول الفراء بمجيء إلا بمعنى الواو :

وثمة احتمال آخر للوهم الذي وقع فيه أبو البركات في هذه المسألة ، وهو أن الفراء بعد أن رد قول أبي عبيدة بكون إلا بمنزلة الواو في قوله تعالى : **إِثْلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ** . . . استطرد ليبين متى تأتي إلا بمعنى الواو ، فقال : « إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها ، فهناك تصير بمنزلة الواو كقولك : لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مئة . تريد

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش (مصورة عن مخطوطة طهران) الوحة ٦٧/٢

(٢) مجاز القرآن ١/٦٠ - ٦١

بالا الثانية أن ترجع الآف ، كأنك ، أنفقت المئة فاستدركتها فقلت : اللهم
إلا مئة ، فالمعنى : له علي ألف ومئة ، وأنت تقول : ذهب الناس إلا
أخاك اللهم إلا أباك ، فتستثني الثاني ، تريد : إلا أباك وإلا أخاك ، كما قال
الشاعر :

ما بالمدينة دار غير واحدةٍ دار الخليفة إلا دار مروانا

كأنه أراد : ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان ، (١) .

وهكذا يرى الفراء أن (إلا) لا تأتي بمعنى الواو في الآية الكريمة:
لئلا يكون للناس . . ويضع لحيثها بهذا المعنى شرطاً لم يذكره أبو البركات
في المسألة ولم يقف عليه .

٥ المتأخرون والمسألة :

ونذكر القرطبي قبل غيره لأنه أول من عرفنا من المتأخرين الذين
وقعوا في الوهم ، فقد قال عند قوله تعالى : لا يجب الله الجهر بالسوء من
القول إلا لمن ظلم ، وكان الله سميعاً عليماً : « قال الفراء : إلا من
ظلم ، يعني : ولا من ظلم ، (٢) والحقيقة أن الفراء يراها للاستثناء ويربط
بينها وبين إلا التي في قوله تعالى : لئلا يكون للناس . . (٣)

وتحدث ابن هشام عن إلا فخلط في المسألة كثيراً وذلك حين قال
« والثالث أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ،
ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة ، وجعلوا منه قوله تعالى : لئلا يكون

(١) معاني القرآن ١/٨٩ ، وانظر ٢/٢٨٧

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٦/٤ ، وانظر ٢/١٦٩

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٣

للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم . لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم ، ثم بدل حسناً بعد سوء . أي ولا الذين ظلموا ، ولا من ظلم^(١).

وقد رأينا الفراء في الآيتين لا يذهب هذا المذهب ولا يقول بما نسب إليه ابن هشام ، كما ان الأخفش لا يرى إلا ، في الآية الأولى بمعنى الواو بل بمعنى لكن .

ونقل جلال الدين السيوطي ما قاله ابن هشام لفظياً في الاتفاق^(٢) ، وكذلك نقل البغدادي في الخزانة كلام أبي البركات وذهب فيه مذهبه في النسبة^(٣) ، وهذا يدل على نقل النحاة بعضهم عن بعض من دون تحقيق .



نخلص من هذا الى ان الفراء ينكر أن تكون (إلا) بمعنى الواو في الآيتين اللتين ادعى أبو البركات ان الكوفيين ساقوها دليلاً على مذهبهم ، اما البيت : لعمر ابيك إلا الفرقدان ، فهو من افعاله ولا يعرفه الكوفيون بالمذهب الذي ذهب اليه فيه .

ولقد وضع الفراء شرطاً لمجيء إلا بمعنى الواو ولم يطلقها إطلاقاً التحويش البصريين : أبي عبيدة والأخفش ، ولكن ابا البركات اطلق النسبة ، ولم يكتفِ بنسبتها الى الفراء وحده ، كما فعل غيره بل نسبها الى نحاة الكوفة جميعاً ، فأوقع النحاة المتأخرين في وهم نسبة القول في ذلك الى الفراء في الآيتين السابقتين .

(١) مغني اللبيب ٧٨/١ دسوقي . .

(٢) انظر الاتفاق ١٥٢/١

(٣) انظر الخزانة ٥٣/٢

٦ - العطف على الضمير المتصل المجرور :

وهذه من المسائل التي لا تعد مسألة خلافية بين المذهبيين ، لأن الشيوخ من الفريقين متفقون في المذهب ، ولكن - كما يـ...دو - ذهب أحد المتأخرين من نحاة الكوفة مذهباً مخالفاً لأصحابه فعمم أبو البركات - على طريقته - فنسب الرأي إلى الكوفيين جميعاً ، كما فعل في كثير من المسائل ، فقد زعم أن الكوفيين يميزون العطف على الضمير المتصل المجرور من دون إعادة الجار ، وجعل أدلتهم كلها سماعية وساق على السنتهم شواهد كثيرة من القرآن والشعر ، جمع بعضها من كلامهم ، وبعضها الآخر من كتب المبرد وابن جني وغيرها من البصريين المتأخرين ، ثم رد عليهم ، وأول الشواهد التي ساقها تأويلاً يماشي المذهب الذي يراه (١) .

ومن الشواهد التي ساقها على ألسنة الكوفيين قراءة حمزة : واتقوا الله الذي تسمعون به والأرحام ، بجر الأرحام عطفاً على الضمير المتصل المجرور .

١ - آراء شيوخ الكوفة والبصرة :

وحين نرجع إلى آراء الشيوخ نجد الكوفيين والبصريين لا يختلفون في المذهب ، فهم جميعاً ينكرون مثل هذا العطف ويجعلونه لغة شعرية لا تجوز في اختيار الكلام ، فالقراء مثلاً لا يميز العطف إلا في الضرورة ، يقول : « حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام ، هو كقولهم بالله والرحم ، وفيه قبح ، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُني عنه ، وقد قال الشاعر في جوازه :

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف
وإنما يحوز هذا في الشعر لضيقه ، (١) .

ويورد قوله تعالى : وجعلنا لهم فيها معاش ومن لستم له برازقين .
وهي إحدى الآيات التي أوردها أبو البركات شاهداً على السنتهم ، فيعرب
الفراء (مَن) معطوفة على (معاش) ، لا على الضمير المحرور قبلها ،
كما يدعي أبو البركات ، ثم يقول : « وقد يقال : إن (مَن) في موضع
خفض ، يراد : جعلنا لكم فيها معاش ولن ، وما أقل ما ترد العرب
مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه ، (٢) .

ومن المجزوم به أن الكسائي والكوفيين الشيوخ لم يكن لهم رأي
مخالف في المسألة ، يدلك على ذلك ما قاله المبرد . « وقول الله تبارك
وتعالى : (والمقيم الصلاة) ، بعد قوله : (لكن الراسخون في العلم
منهم) . إنما هو على هذا ، ومن زعم أنه أراد : ومن المقيم الصلاة ،
فمخطيء في قول البصريين لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمرة المخفوض ،
ومن اجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة (٣) .

فالبرد ينقل آراء المذهبين وهو في نقله رأي الكوفيين - أي غير
البصريين - إنما يريد الفكرة التي ذهب إليها الفراء ، وهي أن المطف في
مثل هذا قبيح كالضرورة .

وشيوخ البصرة لا يختلفون عن هذا ، فالمسألة عند سيويه لا
تمدو أن تكون ضرورة شعرية ، يقول :

(١) معاني القرآن ١/٢٥٢ - ٢٥٣

(٢) نفسه ٢/٨٦ - ٨٧

(٣) الكامل « زكي مبارك » ٧٤٨ - ٧٤٩

« وقد يجوز في الشعر ان تشرك بين الظاهر والمضمّر المرفوع
والمجرور ، اذا اضطر الشاعر ، (١) ونُسب الى يونس ايضاً هذا المذهب (٢) ،
وقال به الأخفش صراحة في معاني القرآن (٣) .

ومن هذا يبين ان شيوخ المذهبين لم يكونوا على خلاف فيما بينهم في
هذه المسألة ، ولا استبعد ان يكون كلام الفراء مأخوذاً من كلام سيبويه
فقد اجمعت الروايات على انه مات ونسخة من الكتاب تحت وسادته .

٢ - المتأخرون والمسألة :

واعني هنا متأخري المذهبين ، امثال المازني والمبرد والزجاج وابن
خالويه و . . اما الذين اتبعوا البصريين منهم فقد تفاوتت مذاهبهم ، فمنهم
من يعتدل كالشيوخ ؛ ومنهم من يشكر المطف انكاراً عنيفاً ؛ ويرد قراءة
حمزة وبمدها خطأ في العربية لا تجوز .

فالمازني يراها قبيحة كما يراها سيبويه ، لأنه « لما كان المضمّر المجرور
لا يعطف على الظاهر إلا باعادة الخافض كقولك : مررت بزيد وبك ،
كذلك تقول : مررت بك وبزيد ، فتحمل كل واحد منها على صاحبه (٤) ،
وكذلك المبرد فهو يراها كشيخه أبي عثمان ضرورة شعرية ، يقول : « وقرأ
حمزة: الذي تساءلون به والأرحام ، بالجر ، وهذا ما لا يجوز عندنا إلا أن
يضطر إليه شاعر ، كما قال :

(١) الكتاب ٣٩١/١

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشعموني ١١٥/٣

(٣) ص ١٠٠ ، من نسخ الاستاذ احمد راتب النفاخ

(٤) هامش الكتاب ٣٩١/١

فاليوم قربت تهجوننا وتشتمننا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)

وقد نقلت عن المبرد أقوال لا تطابق رأيه في المسألة كما عرضها في الكامل والمقتضب ، من ذلك ما نقله الحريري من أنه قال : د لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي ، (٢) ومثل ذلك ما نقله ابن يعيش من أنه قال : د لا تحمل القراءة بها ، (٣) .

ويبدو لي أن تلميذ أبي العباس الزجاج كان سبب هذه النقول ، فقد قال عند كلامه على قراءة حمزة : د فاما الجر في الارحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شمر ، وخطأ في امر الدين عظيم لأن النبي (ﷺ) قال : لا تحلفوا بأبائكم ، فكيف تتساءلون به والرحم على ذاء (٤) .

وإذا صحت النقول عن المبرد فلا تزيد شيئاً ذابال في المسألة ، لأن إنكار أبي العباس لها لا يكون صادراً عن مخالفتها القياس فحسب ، بل صدر أيضاً عن مخالفتها المعنى الديني الذي وضعه الزجاج وقد ذكر هو نفسه أنها تجوز في ضرورة الشمر ، وهو رأي قال به .

ثم جاء بعد هؤلاء أبو جعفر النحاس الذي أخذ عن الزجاج ، فلم يزد عما قاله شيوخه ، ولكن كلامه يوهم أن بين الكوفيين والبصريين فوارق في المسألة النحوية ، غير أن الإيهام يزول بعد شيء من التأمل في كلامه ، لأنه لا يريد غير قراءة حمزة ، يقول : د وقرأ إبراهيم وقتادة

(١) الكامل ٧٤٩ والمقتضب ١٤٢/٤

(٢) درة النواص ٦٣ د اورية ،

(٣) شرح المفصل ٧٨/٣

(٤) معاني القرآن ومخطوط دار الكتب ، رقم ١١١ م تفسير

والأعمش وحمزة : والأرحام بالخفض ، وقد تكلم النحويون في ذلك ، أما البصريون فقال رؤسائهم هو لحن لا تحمل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ، ولم يذكروا قبحه فيها علمت (١) .

والحق أن الفراء لم يعلل المسألة كما عللها الخليل وسيبويه والملازمي ، واكتفى بقوله : لان العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه . ولكن هذا لا ينفي أن يكون الفريقان متفقين في الرأي الاساسي .

أما قول النحاس : فقال رؤسائهم : هي لحن لا تحمل القراءة بها ، فهو تزيد في نسبة الرأي الى رؤساء البصريين ، فقد رأينا سيبويه ويونس والاحفش لا يمدّون العطف لحناً ، وإنما يعدونه قبيحاً ، ويجيزونه في ضرورة الشعر ، كما رأينا عند الفراء ، وإن كان يريد من رؤسائهم المبرد والملازمي ، فهما على شدتها في المسألة يجوزانها في الضرورة كما رأينا .

والفارسي في كتاب : الحجة ، لا يخرج عن هذه الدائرة التي يلتقي في أبعادها الكوفيون والبصريون ، يقول : « وأما من جر : الأرحام ، فانه عطفه على الضمير المجرور بالباء ، وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن » (١) .

والفارسي هنا دون الفراء في رده القراءة ، فضعف القياس وقلة الاستعمال لا ينفيان أن يكون لها وجه يُرَكَّن اليه ، ولكن ترك الأخذ به أحسن ، أما الفراء فرآها لا تجوز إلا في الشعر لضيقه ، وما كان كذلك لا يجوز في لغة القرآن .

(١) إعراب القرآن . الورقة ٢١٦ مخطوط دار الكتب . تيمور ، رقم ١٧٨ تفسير .

(١) الحجة ٣/ ١٢٩ عن كتاب الفارسي ٢٤٠

هذا هو وجه النحو البصري المتأخر ، أما الكوفيون فيمثلهم ابن
خلويه ، بقول في المسألة : « وإذا كان البصريون لم يسمموا الخفض في
مثل هذا ، ولا عرفوا اضممار الخافض فقد عرفه غيرهم ، وأنشد :

رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلِهِ كدت أقضي الحياةَ من خَلَلِهِ .

أراد : رب رسم دار ، إلا أنهم مع إجازتهم ذلك ، واحتجاجهم
للقارئ به ، يختارون النصب في القراءة ، (١) .

ولا يشك هنا في أن ابن خلويه حين عرض الرأي البصري لم
يكن أمامه إلا ما قاله المبرد والزجاج ، أما رأي الكوفيين فقد بالغ في
تسامحهم في موقفهم من القراءة .

٣ - متأخرو النحاة والمسألة :

وأخذ المتأخرون عن أبي البركات - كما دلتهم - فقد أصبح كتابه
مرجعاً لهم في النحو الكوفي ، فالرضي يظن أن حمزة قرأ بكسر الأرحام
« بناء على مذهب الكوفيين ، لانه كوفي » (٢) ولست أدري من من
الكوفيين قبل حمزة أو في زمانه كان عالماً في النحو حتى يركنَ مقرئ
كحمزة الى رأيه ؟ فالرؤاسي والمراء - كما هو معلوم - ليسا بشيء ، حتى
إن تلميذيهما : الكسائي والفراء قد هجرا ما أخذاه عنها ، ولا شك ان
الرضي لم يكن حذراً حين اطلق هذا الحكم ، وحين أردفه بقوله :
« ولا نسلم تواتر القراءات السبع » ، وحين قدم اليه بهذه النسبة المطلقة :

(١) الحجة في القراءات السبع - ٩٤ - ٩٥

(٢) شرح الكافية ٢٩٦/١

« وأجاز الكوفيون ترك الاعادة في حل السمة ، مستدلين بالأشعار ولا دليل فيها ، إذ الضرورة حاملة عليه ، ولا خلاف معها ، وبقوله تعالى : تساءلون به والأرحام ، بالجذر ، في قراءة حمزة » .

وما من شك في أن الرضي لم يقف على رأي نحاة الكوفة ، وإنما أخذ ما أخذه عن أبي البركات أو غيره من مشايخه .

وربط المتأخرون بعده بين يونس والأخفش والكوفيين ، وقد سن هذه السنة ابن مالك في تسهيله ، فقال : « وإن عطف على ضمير جر اختير اعادة الجار ، ولم تنزم وفقاً ليونس والأخفش والكوفيين » (١)

وتأثره أبو حيان - وهو صاحب الشرح المطوّل للتسهيل - فذكر أن جمهور البصريين لا يميزون المطف إلا باعادة الجار ، وأن جمهور الكوفيين ويونس والأخفش يجوزونه في الكلام ، ثم أبدم ورآه صحيحاً في الاختيار لا في الضرورة (٢) .

وجاء ابن هشام - وهو كثير العبّ من بحر أبي حيان - فابع هذا السنن ، وأبد مثل ابن مالك وأبي حيان المطف على الضمير المجرور بغير الضرورة من دون اعادة الجار ، واستعار بعض كلمات ابن مالك فقال : « وفقاً ليونس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ، تساءلون به والأرحام » . وحكاية قطرب : ما فيها غيرُهُ وفترسه (٣) .

(١) تسهيل الفوائد ١٧٧ - ١٧٨

(٢) انظر البحر المحيط ١٤٧/٢

(٣) اوضح المسالك ٦١/٣

ونقل الأشموني في شرحه للآلفية كلمة ابن مالك أيضاً ، فقال :
« وليس عود الخافض عندي لازماً وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين ، (١)
ووبما أخذها عن أبي هشام ، أما ابن عقيل فقد اكتفى بنسبة المسألة الى
الكوفيين ، وأسقط اسم يونس والأخفش (٢) .

أما جلال الدين السيوطي فقد ضم الى هؤلاء الزجاج (٣) ، وهذا
من عجائب التخليط في عزو الآراء الى اصحابها وغير اصحابها ، لان
الزجاج - كما رأينا - كان يعد قراءة حمزة خطأ عظيماً في أمر الدين ،
ويرى المطف على الضمير المجرور خطأ في العربية لا يجوز في غير الضرورة .
وسرى هذا الوهم الى تلخيص الكنغراوي للنحو الكوفي ، اذ ذهب
الى انه « يحسن المطف على مكني متصل في السمة ، وبمطف على المكني
المجرور بلا اعادة الجار (٤) » .

٤ - خلاصة المسألة :

أ - يقول أبو البركات في مقدمة المسألة : « ذهب الكوفيون الى
انه يجوز المطف على الضمير المخفوض ، وذلك قولك : مررت بك وزيد
ثم ساق حججهم فقال : « أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا الدليل على انه
يجوز ، انه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى :
« واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ، بالخفض ، وهي قراءة أحد
القراء السبعة .. » (٥)

(١) شرح الاشموني بمحاشية الصبان ١١٤/٣

(٢) انظر شرحه على الآلفية ٢٣٩/٣

(٣) انظر : شرحه على الآلفية ٩٩

(٤) الموفي في النحو الكوفي ٦٣

(٥) المسألة ٦٥ ص ٢٤٦

انه في هذا يجعل الكوفيين اولاً يقولون بالمطف على الضمير المجرور بحال السعة ، وفي اختيار الكلام ، لا في الشعر فقط ، وهو ثانياً ينسب اليهم ما لم يعرفوه ولا احتجوا به من الشواهد والأدلة ، وبهذا بعد كلامه عن التحقيق والدقة .

ب - لم نجد نخباً واحداً ممن نقلنا نصوصهم - من المتقدمين - ينسب الى نحلة الكوفة ما نسب اليهم أبو البركات ، مع ان البرد والنحاس ذكرا آراءهم في المسألة . وقالوا إنهم يذهبون الى تقبيح المطف ، وربط البرد بين القبح والضرورة ، أما المتأخرون فقد تأثره جماعة منهم ، ثم نقل بعضهم عن بعض ، فشاع في كتبهم هذا الوهم .

ج - لم نجد من نحلة البصرة من افكر جواز المطف على الضمير المجرور في ضرورة الشعر مع اننا عرضنا لآراء شيوخهم ومتأخريهم .

د - الكوفيون انفسهم لا يخرجون عن الرأي البصري بن أن بعض البصريين كان أكثر منهم تساهلاً .

ب - مسائل لا تصلح ان تكون خلافة

وهناك مسائل اخرى لا تصلح ان تكون خلافة لان الخلاف فيها اما ان يكون اعم من ان ينحصر بين المذهبين ، واما ان يكون فيها كثير من الكوفيين والبصريين مشتركين في الرأي .

١ - او : بمعنى الواو :

من ذلك: المسألة حول (أو) في شطرها الثاني ، وهو هل تأتي بمعنى الواو؟ فقد نسب القول في الانصاف الى الكوفيين ، ولعله منقول عن

ابن الشجري (١) ، ولكننا لا نجد في مرجعتي الفراء وثعلب قولاً في هذا وإن كان القرطبي ينقل عن الفراء أنه يراها بمعنى (لا) ، في قوله تعالى : ولا تطلع منهم آثماً أو كفوراً (٢) ، وهو لا يختلف عن المعنى السابق ، غير أن البصريين لا يمتنعون كلهم عن القول بهذا ، فقطرب يذهب إليه (٣) وكذلك الاخفش وابو عبيدة (٤) .

٢ - اياك واياه :

وحول الضمير المتصل : اياك واياه ، يعم الاختلاف ، فلاهل الكوفة رأيان : أولهما أن الكاف والياء والهاء هي الضمير ، وإن إيا عماد (٥) ، والثاني أن الاسم بكامله هو الضمير (٦) ، وقد اختلف في ذلك المنقلة عنهم ، مما يشير إلى إبهام النسبة أما البصريون فالاختلاف بينهم وبين الكوفيين ، وهو على الشكل التالي :

- ١ - الخليل إيا اسم مضمرة أضيف إلى الكاف والهاء والياء (٧) ، ونسب إليه رأي آخر وهو أنه تجوز إضافته إلى الاسم الظاهر ، وحكي عن العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب (٨) .
- ٢ - سيويه والاخفش والفارسي : إيا هي الضمير ، والكاف للخطاب ،

(١) المسألة ٦٧ وإمالي ابن الشجري ٣١٧/٢ - ٣١٨

(٢) القرطبي ١٤٩/١٩

(٣) الخصائص ٤٦٠/٢

(٤) معاني القرآن ٤٨ ومجاز القرآن ٢٨٠/٢

(٥) المسألة ٩٨ والصاحبي ١١٠

(٦) أعراب القرآن ٢ ومشكل أعراب القرآن الورقة ٤ وشرح التسهيل ١٢٣/١

(٧) المسألة ٩٨ وأعراب القرآن للنحاس ٢

(٨) المسألة ٩٨ والكتاب ١٤١/١

والهاء للغيبة ، والياء للحضور . (١)

٣ - المبرد : اسم مهم اضيف للتخصيص (٢) .

٤ - الزجاج : اسم مضمَر خص بالاضافة الى سائر المضمرات (٣) .

٥ - ابن كيسان : يذهب مذهب الكوفيين الاول (٤) .

فهذا الخلاف بين البصريين يخرج بالمسألة عن أن تكون خلافاً بينهم وبين الكوفيين .

٣ - أي : الموصولة :

والمسألة التي دار الخلاف فيها حول (أي) لا تصلح ان تكون خلافاً بين المذهبين ، لان الخلاف بين البصريين اكثر حمدة ، واوسع شهرة ، ثم انهم لم يتفقوا على رأي موحد ، حتى يكون لهم مذهب أمام مذهب خصومهم ، على غرار ما رأيناه في الضمير (ايا) السابق . أما اختلاف البصريين في (أي) فهو على الشكل التالي :

١ - ان سيوبه الذي يتخذ ابو البركات رأيه مذهباً لنحاة البصرة يؤيد رأي الكوفيين وينعتهم بالجودة ، ويقيسه ويملله ، ثم يفضله على رأي الخليل الذي جعله ضرورة شعرية (٥) .

٢ - بعض البصريين المتشددين ردوا رأي سيوبه ونسبوه الى الخطأ ،

(١) الخصائص ٢/١٨٩

(٢) الانصاف . ومكي ٤

(٣) الانصاف والمختص ١/٤٠

(٤) الانصاف . ومكي ٤

(٥) الكتاب ١/٣٩٧ - ٣٩٨

منهم الزجاج الذي يقول : « ما بين لي ان سيويه غلط في كتابه
الا في موضعين ، هذا احدهما (١) . وكذلك خطأ ابن السراج ،
وانكر ان تكون (أي) مبنية مضافة ومتربة مفردة (٢) ، ومثلها
ابو عمر الجرمي الذي اعتمد في تخطئة سيويه على عدم سماعه بناء
(أي) من العرب (٣) ، ولهذا قال النحاس : « ما علمت احداً
من النحويين الا وقد خطأ سيويه في هذا . (٤) ومع هذا كله
نرى ابا البركات يعتمد رأي سيويه ويجمله رأي نحاة البصرة ومذهبهم
أمام مذهب نحاة الكوفة .

٣ - كتب النحو التي سبقت كتب أبي البركات تعرض المسألة على انها
خلاف بين سيويه والخليل ويونس ، وقلما تذكر الكوفيين معهم ،
واذا ذكرهم بعضها فانه لا يوجه المسألة توجيهاً خلافاً بين المذهبين ،
فأبو اسحاق الزجاج يقول : « في رفع (ايهم) ثلاثة اقوال . (٥)
ويعرض للنحاة البصريين الثلاثة ، وعلى غرارهم او ما هو قريب
منه تجد عند الرماني (٦) ، وابن السراج (٧) ، وابن الدهان (٧) ،
بل عند ابي البركات نفسه في غير الانصاف (٩) .

(١) تفسير القرطبي ١١/١٣٤

(٢) اصول النحو ٣٧

(٣) الانصاف . المسألة ١٠٢ ص ٣٨٠

(٤) القرطبي ١١/١٣٤

(٥) نفسه ١١/١٣٣

(٦) منازل الحروف ٦٥

(٧) اصول النحو ٢٧

(٨) شرح اللمع . لوحة ١٩٣ - ١٩٤

(٩) أعرار العربية ٣٨٣

٤ - حكى عن المبرد انه يجملها مبتدأ (١) ، واذا صح هذا فهو قريب من الفراء والكسائي .

٥ - جمل ابو البركات رأي سيبويه مذهباً لذو حجة البصرة ، ورد على الكوفيين مستميناً به ، مع انه خالفه في النظرة الى الاية : لنزاعن من كل شيعة ايهم أشد على الرحمن عتياً . فقال : انها شاذة لا يحتج بها ، مع ان سيبويه قال : انها قراءة جيدة .

٦ - جمل رأي سيبويه مذهب البصريين لا مذهب الخليل ، مع ان جمهورهم يخالفه ، وبعضهم يؤيد الخليل كابن السراج والزجاج ، ولعله اعتمد في ذلك على رأي الفارسي الذي يذهب مذهب سيبويه (٢) وبهذا تكون المسألة مفتعلة ولا وجهة للبصريين فيها .

٤ - وزن أشياء :

وتاتي مسألة اخرى قد مما تقدم ، ولكن الخلاف فيها لا يبعدو ان يكون فردياً على غرار المسائل السابقة ، فقد نسب الى الكوفيين رأيين في (اشياء) هما : وزنها (أفعاء) ، والاصل : أفعلاء ، والثاني : وزنها : أفعال (٣) :

الفراء يرد الثاني (٤) ، ويقول به نحوي بصري متعصب هو ابو حاتم السجستاني (٥) اما الرأي الاول فليس كوفياً محضاً ، فهو معزو الى الفراء

(١) القرطبي ١١/١٣٥

(٢) انظر القرطبي ١١/١٣٤

(٣) المسألة ١١٨

(٤) معاني القرآن ١/٣٢١

(٥) مشكل اعراب القرآن . الورقة ٦٢ - ٦٣

من الكوفيين ، والاخفش والزيادي من البصريين (١) ، وحين رد ابو البركات (أفعال) التقى بالفراء علة وقياساً ، ولكنني أقطع أنه أخذ كلامه من مكي القيرواني لاتفاق العبارتين (٢) .

هذه المسائل كلها لا تحمل سمات مذهبية ، فقد رأينا ان الخلاف فيها بين اصحاب المذهب الواحد يحدث احياناً اكثر مما يحدث بين المذهبين ، ثم ان تداخل الآراء ينفي ان تكون ممثلة حقاً للخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين .

ج . مسائل يشك فيها

وهناك مسائل لا نستطيع ان ننكر انها خلافية ، الا ان كتب الكوفيين تجملنا نقف في حيرة أمامها ، لان الكتب التي بنى أيدينا لتؤيد ابا البركات في مذهبه ، ولاننا لا نملك أدلة تقنعنا بطلانه :

١ - العطف على الجوار :

في المسألة التي دار الخلاف فيها حول جزم جواب الشرط يسوق على السنة الكوفيين قوله تعالى : و لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين . وعلى أن : المشركين معطوف مجرور على الجوار ، وبين في رده عليهم أنها معطوفة على : أهل الكتاب ، وساق على ألسنتهم ايضاً أنهم احتجوا بقوله تعالى : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا

(١) امالي ابن الشجري ٢٠٢ - ٢٥ ومشكل اعراب القرآن ٦٢

(٢) المسألة ١١٨ ومعاني القرآن ٣٢١/١ ومشكل اعراب القرآن ٦٣

برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين . على ان : أرجلكم مجرورة على الجوار ،
فتأول الجر ولم يثبت رأيهم (١) .

هذا الذي ذكره ابو البركات لا تثبته الكتب الكوفية الموجودة ،
فابن خالويه لا يختلف عن ابي البركات في اعراب الآية الاولى (٢) ، واما
الآية الثانية فقد وقف عندها الفراء دون ان يذكر الجوار (٣) ، الذي نسبه
الانباري الى الكوفيين .

٢ - النصب بلام كي :

وقد نسب إلى الكوفيين انهم يذهبون الى أن لام كي هي الناصبة للمضارع
وقدم لذلك حجتين ، أولاها انها قامت مقام كي ، والثانية انها اشبهت
(إن) الشرطية معنى ، فنصبت للفرق بينها وبين (إن) ، ورد اعتراض:
الاول لماذا لم ينصبوا بـ (إن) ويجزموا باللام ، وكان الجواب : لان :
إن ، ام الجزاء ، فهي أولى بالجزم ، والثاني : لا يجوز ان تكون هي
لام الخفض ، وقد دخلت على المصدر المؤول لانك لا تقول : امرتك
بتكرم (٤) .

هذا ما قدمه ، وفي كتب بعض الكوفيين ما يوافق فكرته ، ولكنه
لا يوافق ادلته التي قدمها ، فأبو بكر بن الانباري يعرض لرأي المذهبين

(١) المسألة ٨٤ ص ٣١٨

(٢) اعراب ثلاثين سورة من القرآن ١٤٤

(٣) معاني القرآن ٣٠٢/١

(٤) المسألة ٧٩ ص ٣٠٣

بإيجاز ، ولا يرجع رأياً على آخر (١) ، وابن خالويه يعزب على المذهب الكوفي بلا دليل (٢) ، وشارح ديوان المتنبي لا يزيد على نقل كلام أبي البركات (٣) ، على أن ابن الدهان ينقل رأياً لثعلب يخالف كتاب الانصاف مخالفة يسيرة في العلة ، فهو يذهب الى أن لام كي ، تنصب الفعل المضارع لأنها قامت مقام (أن) مثلها في ذلك مثل : حتى وكي (٤) ومهما يكن من امر ، فما من كوفي عرضنا له يقدم حجة بين يدي ما يذهب اليه ، فلا ندري من أين أتى أبو البركات بما أتى به ؟ ثم إذا كان رأي نحاة الكوفة مثل رأي ثعلب وهو الذي قدم العلة منهم لم يكن لارد الذي قدمه أبو البركات في حملهم اللام على كي معنى ما .

غير أن إحدى الحجج وهي أن اللام أشبهت (إن) الشرطية ردها بقوله : « واما قولهم أنها تفيد الشرط فأشبهت : إن ، المخففة الشرطية ، قلنا : لا نسلم أنها تفيد الشرط وانما تفيد التعليل (٥) . . . » وهذا الامر محير لأن الكوفيين يجعلونها - في زعمه - مثل كي ، في المعنى فكيف يقولون : أنها بمعنى : إن ، الشرطية ايضاً ، فهل يعقل أن يكسبون أبو البركات افتعل هذه الحجة الكوفية المتناقضة ليسهل عليه ردها ، لعله اخذها من رأي نحوي منهم ، يذهب الى أن لام التعليل بمعنى : ان ، الشرطية ، فأقام هذه الحجة مستوحياً ذلك من رأيه ناسباً إياه الى الكوفيين كافة ، وربما كان هناك وهم أحاط به أو بمن نقل عنه ، فأساء فهم الفراء

(١) شرح السبع الطوال ٧٥ و ٢٩٧

(٢) ا، راب ثلاثين سورة من القرآن ١٤٥

(٣) شرح ديوان المتنبي ٤٤/٢

(٤) شرح اللع . لوحة ٧٦

(٥) المسألة ٧٩ ص ٣٠٦

مثلاً ، أو أساءه من نقل عنه ، فأقام هذه المسألة ، وهي ليست خلافية .
وربما كان الوم من فهم رأيي ثعلب الذي عرضه ابن الدهان قبل
قليل ، وهو ان اللام أشبهت (أن) المصدرية ، وقامت مقامها ، فنصبت
مثلها ، ثم زاد النسخ في وهمهم كلمة (شرطية) فولد ابو البركات هذه
الحجة ورددها . وفي معاني القرآن للفراء اشارة إلى هذا ، قد تكون هي
التي أوحى لثعلب بالعلة السابقة ، يقول الفراء : وفرد (أن) على لام
كي ، لأن : أن ، تصلح في موقع اللام ، فرد (أن) على (أن) مثلها
بصلح في موقع اللام ، (١) .

٣ - ثالث عشر ثلاثة عشر :

وفي مسألة أخرى ينسب الى الكوفيين انهم لا يميزون أن يقال :
ثالث عشر ثلاثة عشر ، وقد أجازة نحاة البصرة (٢) وفي مجالس ثعلب انه
لا يجوز ذلك اذا كانا معرفين وهذا لم يذكره أبو البركات ، على حين يعمم
ثعلب على نحاة الكوفة (٣) ، ومثل هذه المسألة ما نجده من خلاف المذهبيين
في الانصاف حول عمل (ان) المخففة ، ونصب (كلاً) في الآية الكريمة:
وإنّ كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم ، فكلامه وكلام الفراء في تعليل
نصب (كلاً) سواء (٤) ، ولكننا لا نستطيع ان ننسبه الى الوم هنا ،
فلا غلك سوى كتاب الفراء في هذه المسألة ، ومن المقول ان يكون
للكسائي او لغيره من نحاة الكوفة رأي يشابه ما نسب اليهم ابو البركات .

(١) معاني القرآن ١/٢٢٠ - ٢٢١

(٢) المسألة ٤٤ ص ١٧٩

(٣) مجالس ثعلب ٥٩

(٤) المسألة ٢٤ ص ١١٢ ومعاني القرآن ٢/٩٢

٤ - التعجب من السواد والبياض :

وانشأ مسألة خلافية في التعجب من السواد والبياض ، فنسب الى الكوفيين انهم يميزون التعجب منها (١) ، لأنها أصل اللوان ، ولأن احد الشعراء قال :

إذا الرجال شتوا واشتد اكلمهم فأت أبيضهم — رجال طباح

ولقول احد الرجاز :

جارية في درعها الفضفاض
تقطع الحديث بالابيض
أبيض من أخت بني اباض

ولسنا ندري على وجه اليقين أي الكوفيين اجاز ذلك ، اما اعلمهم واكثرهم تأثيراً في المذهب وهو الفراء فلا يرى هذا جائزاً ، ونؤثر أن ننقل كلامه كله من كتابه ، يقول : « والمرب اذا قالوا : هو افضل منك ، قالوه في كل فاعل وفعل ، وما يزداد في فعله شيء على ثلاثة احرف فاذا كان على فعلت ، مثل زخرفت ، او : افعلت ، مثل احمررت واصفررت ، لم يقولوا : هو افضل منك ، إلا ان يقولوا : هو اشد حمرة منك واشد زخرقة منك ، وانما جاز ذلك في العمى ، لأنه لم يرد به عمى العين ، انما اراد به - والله اعلم - عمى القلب ، فيقال : فلان اعمى من فلان ، في القلب ، ولا تقل : هو اعمى منه ، في العين . فذلك انه لما جاء على مذهب احمر وحمراء ترك فيه : افضل منك ، كما ترك في كثيره ، وقد تلقى بعض النحويين بقول : اجيزه في الاعمى والاعشى

(١) المسألة ١٦

والأمرج والأزرق ، لأننا قد نقول : عمسي وزرق وعرج وعمي ، ولا نقول : صفر ولا حمر ، ولا بيض وليس ذلك بقيء ، إنما ينظر في هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فعل يقل أو يكثر ، فيقول : أفعل ، دليلاً على قلة الشيء وكثرته ، ألا نرى أنك قد تقول : فلان أقوم من فلان وأجمل لأن قيام ذا وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله ، ولا تقول لا هميين هذا أعمى من هذا ، ولا لميتين . هذا أموت من هذا ، فإن جاءك منه شيء في شعر فأجزته احتمل النوطان الإجازة ، حدثنا محمد قال ، حدثنا الفراء قال : حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول : ما أسود شعره ، ومثل الفراء عن الشيخ فقال : هذا بشار النقاط .

وقال الشاعر :

أما الملوك فأنت اليوم الأهمم لو بما ، وأنت أبيضهم سربال طباخ

فمن قال هذا لزمه أن يقول : الله أبيضك ، والله أسودك ، وما أسودك (١) .

فأنت ترى الفراء هنا يضع القيود التي يضمنها نحاة البصرة في صياغة اسم التفضيل ، وفعل التعجب ، ثم لا يكتب في بذلك بل ينقل جواز التعجب من السواد عن نحوي بصري مغمور ، ثم يسوق الشاهد لا حجة له ، وإنما حجة لمن ينقل عنه .

وقد عرف هذا عن الفراء كما يبدو ، ولذلك نقل عنه الشريف المرتضى في أماليه جوابين في عدم جواز التعجب من البياض ، لأن أفعل

في « التعجب فيه زيادة على وصف قبله ، اذا قال القائل : افضل واجمل ، فهو ازيد في الوصف من : جميل وفاضل ، فلم يقولوا : ما ابيض زبيداً لثلا يسقط التزيد ، ولا يكون قبل : ابيض ، وصف يزيد ابيض عليه يخالف لفظه لفظه ، كما خالف : افضل واجمل ، فاضلا وجميلاً ، فلما فاتهم في ابيض واحمر علم التزيد ادخلوا ما تبين الزيادة فيه ، وقالوا : ما اظهر حمرة زيد ، وما اشد سواد عمرو ، لان (اظهر) يزيد على : ظاهر ، واشد ، يزيد على شديد .» (٢)

والجواب الآخر لا يفيدنا هنا ، لانه لا يختلف في فحواه عن الاول ، ولان فيما نقله الشريف يكفي للدلالة على ان الفراء كان لا يميز التعجب من الالوان كلها ، كالابيض والاسود والاحمر ! بل لا يميز التعجب عما يأتي الوصف منه على زنة : أفعل .

ولسنا ندري بمد الفراء أي نحوي كوفي كان يميز هذه المسألة التي يسوقها ابو البركات ، فلا نجد في كتب النحو المتأخرة ما يشير إلى المسألة ، بله ان ينسبها الى اهل الكوفة ، فشرح الالفية كابن عقيل وابن هشام والاشموني لا يذكرونها ، اما الرضي (٣) فينقلها عن ابي البركات ، وكذلك يفعل شارح اللباب (٤) .

وقبل هذا الجيل نجد الزجاجي يسوق المسألة بلا نسبة وينسبها الاحتجاج بالبيتين اللذين قدمها ابو البركات ، لانها شاذان لا يؤخذ بها

(١) معاني القرآن ٢/١٢٧ - ١٢٨

(٢) امالي المرتضى ١/٩١ وما بعدها .

(٣) شرح الكافية ٢/٢١٣

(٤) شرح الفصل : الهامش ٦/٩٣

ولا يعمل عليها (١) وتقل السيوطي عن ابن السراج مثل هذا الكلام ولكنه بلا نسبة ايضاً (٢) .

يصعب الجزم في هذه المسألة ، فالرأي كما يبدو قديم قبل ابن السراج والزجاجي وربما كان لاحد البصريين أمثال بشار الفاقط ، وربما كان ايضاً لاحد الكوفيين كالرؤاسي او الهراء ، بل ربما كان للكسائي ، كل ما في الامر اننا عاجزون عن تقديم رأي فيه جزم وبقين ، ولكن الا يمكن ان يكون في كلام ابي البركات وهم وسوء فهم لكلام الفراء ؟ .

اما الاحتجاج بقول الشاعرين فقد احتج بها كثيرون ، ولكن ساقه معظمهم لغير الوجه الذي ساقه من اجله ابو البركات ، وقد ذكر منهم البغدادي في الخزانة : الفراء وابن الاعرابي وغلان ثعلب وابن السكيت وابن جني ، الى جانب المتأخرين امثال الرضي وابن عيش وهشام اللخمي وابن هشام (٣) .



بعد عرض هذه المسائل يتبين لنا ان معظمها كان للفراء وغيره من الكوفيين اقوال فيها تعارض ما بنقله عنهم صاحب الانصاف وغيره من المتأخرين ، ولكن هذا بسير ، ويمكن فيه الجزم برأي ما ، الا اننا وجدنا في كثير من المسائل كلاما لبعض الكوفيين ، ولاسيما الفراء ما يوهم ان الانباري او غيره من النقلة ، لم يقفوا على حقيقة مرماه ، او خاتهم الذاكرة ، كالمسائل التي اختلفوا فيها حول : إلا ، ونموبش ، وغيرها

(١) انظر الجمل ١١٥ - ١١٦

(٢) انظر الاقتراح ٢٩

(٣) انظر الخزانة (بولاق) ٤٨١/٣ وما بعدها .

فلا يبعد ان يكون كلام الفراء او ثعلب ، وكثيراً ما يكون كلامها غامضاً ،
هو السبب في الوهم الذي وقع فيه هؤلاء ، او واحد منهم ، ثم نقله
عنه الآخرون بلا تحقيق ، كما بينا في موضع سابق .

والا هم من ذلك هو أن كتاب الانصاف لا يقدم صورة صحيحة عن
الخلافا بين المذهبين فكثير من مسائله يلتقي فيها الكوفيون والبصريون ،
أو عثم الاختلاف فيها ، فلا تصلح ان تكون خلافاً بين الكوفيين والبصريين
أو يحوم حولها شك فلا نملك ان ننكرها ، ولا ان نشتها .

الباب الثالث

خَصَائِصُ الْمَذْهَبَيْنِ
وَشَخْصِيَّةُ أَبِي الْبَرَكَاتِ فِي الْإِنْصَافِ

خصائص المذهبين في الإنصاف

١ - خصائص المذهب البصري

تمهيد :

في اذهان الباحثين اليوم افكار كثيرة عن المذهب البصري ، فهو الذي يعنى بالقياس وتحكيم اصول المنطق ، ويستفيد من معطيات الفقه ، ولذلك جاء نحوه مقلدا بالفلسفة والمعارية .

وهذه الافكار صحيحة اذا اعملنا امرين اثنين : اولها عامل الزمان ، وثانيها الفروق الفردية بين النحاة ، فلا شك ان المذهب البصري في كتاب سيويه غيره في كتب الفارسي وابن جني ، وهو في (امالي ابن الشجري) يختلف عما هو عليه في (انصاف) ابي البركات ، و (مسائل) ابي البقاء المكبري .

والحق ان مزج النحو بالمنطق يختلف باختلاف المرحلة الزمنية ، كما يختلف باختلاف النحوي ، ففي ايام ابي عمرو ، كان الاعراب لا يزالون على فصاحتهم ولذلك كانت الرواية المنقولة او (السماع) اهم من القياس والملة ، وفي ايام الخليل وسيويه لم ينب السماع ولم يضعف ، ولكن

تضخمت العملة . وأزهر القياس ، فجرى هذا وذاك في كتاب سيديويه الذي يمثل تلك المرحلة الزمنية ، وفي أيام الفارسي وابن جني لم يبق للسماح شأن يؤدي الى استنتاج نتائج جديدة ، ولهذا اقتنع جيلها بما وضع اسلافه بين يديه من نقول عن العرب ، فراح يعلل هنا ظاهرة ، وبقيس هناك أخرى ومضى بفلسف الاحتياج نفسه ، وبشترط له شروطاً معقدة ، لا تقف عند « فصيح ، او غير فصيح ، كما هو الشأن عند الشيوخ ، ثم لم يعد بين ظهرائه من يمد به علم جديد ، واذا لاح له فحسبه ان يسمع منه ما تمارف عليه من تقاليد اللغة والتراكيب ، كالذي حدث للمبرد مع عمارة ابن عقيل (١) ، وابن جني مع الشجري (٢) .

ولم يظهر الجيل الوارث لهؤلاء ، أعني جيل ابن الشجري وابي البركات ، حتى نجمدت الشواهد ، وتحجرت القاعدات النحوية . وتسوقلت الملل والاقيسة ، ووقف الاجتهاد - أوكاد - الا مازاه من شذرات في الانصاف والامالي الشجرية ، وهي في قلبها وندرتها لا تقف لظاهرة النقل عن الاسلاف ، وعبادة الميراث العلمي القديم .

وهنا ظاهرة تلفت النظر ، فالجيل البصري الاول يغلب عنده السماع على القاعدة ، على حين يتساويان في نحو الجيل الثاني الذي يمثل الخليل وسيديويه ، أما الجيل الثالث ، جيل المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني ، فالعلة والقياس هما السائدان ، ثم تفقد الشواهد قيمتها عند المتأخرين بمدهم ، وتظل القاعدة النحوية هي القانون الذي لا يمس ، وتوجه كل الاعتراضات التي ترد عليه من نقول صحيحة ، وشواهد قاطعة .

(١) انظر الخصائص : ١/١٢٥

(٢) نفسه : ١/٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٣٣٨ ، ٣٧١ . و ٢/٩ ، ٢٦ ، ٥٥

٣٠٧ . و ٣/٣٨٠

وعلى هذا يكون المذهب البصري أيام عيسى بن عمر والخليل...
وسيبويه والاختلاف غير المذهب البصري أيام المبرد والفارسي وابن
جني وغيرهم ، وغير المذهب البصري في كتب ابن الشجري وأبي البركات
والمكبري .

وإني لأزعم في كثير من الاطعشان أن كتاب : الانصاف ، لا يقدم
إينا صورة صحيحة عن المذهبين ، لأن حجج الفريقين فيه ليست خالصة ،
فقد تدخل أبو البركات - كما رأينا - مضيئاً إليها ، ومولداً عليها .

والصورة التي ينقلها الانصاف عن البصريين ليست صورة موحدة
الاجزاء ، ولا هي منسجمة الألوان ، فحيناً تراهم فلاسفة لغة كالفارسي
وابن جني ، بحسب الملابس الذهبية التي تحمى الانباري في المسألة المعروضة ،
إلا أنهم في معظم المسائل يظهرون بظهر النحوي المعباري الذي يستفيد من
أصول المنطق والفقه .

١ - خضوع اللغة عندهم لمقاييس العقل :

والحق أن البصريين في مواضع كثيرة من الانصاف ينظرون إلى
اللغة على أنها « عقل منطوق » كما يلاحظ المستشرق فايل ، لأنها مثال
الحكمة والعدالة والانسجام^(١) وتفسير ذلك أن الظواهر النحوية لا تختلف
عن ظواهر الحياة المادية ، فهي مثلها تخضع لأحكام العقل وموازينته ،
ولهذا تراهم يقولون مثل هذه العبارة : « وليس في إبدال الواو خروج عن
الحكمة . »^(٢) أو يقولون : « إذ لو قلنا أنه يقع حيث لا يقع العامل

(١) انظر مقدمة الانصاف النسخة الألمانية ص ٧

(٢) المسألة ١١٨ ص ٤٣٨

لقدّمنا التابع على المتبوع ، ومثال ذلك ان يجلس الفلام حيث لا يجلس السيد ، فتجمل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة. (١)

ونلتقي بهذه الظاهرة العقلية عند البصريين في مسائل كثيرة ، فانا نجد يوازنون بين العامل الفعوي والعامل الحسي كالنار والماء والسيف (٢) أو بينه وبين السيف في حالتيه : حين يقطع وحين ينبو (٣) ، وأنا نجد ينظرون الى ظواهر النحو نظرتهم الى ظواهر الحياة التي تصدق فيها مقاييس المنطق ، ففي ردم على نحاة الكوفة ان الاسماء الستة معربة من مكانين يسوقون هذا الدليل : « اما قلنا انه معرب من مكان واحد لان الاعراب انما دخل الكلام في الاصل لمعنى ، وهو الفصل وازالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض ، من الفاعلية والمفعولية ، الى غير ذلك وهذا المعنى يحصل باعراب واحد ، فلا حاجة الى ان يجمعوا بين اعرابين ، لان أحد الاعرابين يقوم مقام الآخر ، فلا حاجة الى ان يجمع بينهما في كلمة واحدة . » (٤)

واللغة في نظرم تنفر من الاضداد مثلما تنفر منها ظواهر الحياة العقلية ولهذا لم يميزوا أن يجمعوا الاسم الذي آخره تاء التأنيث بالواو والنون ، لان « في الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا : انه يجوز ان يجمع بالواو والنون لأدب ذلك الى ان يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان ، » (٥)

(١) المسألة ٩ ص ٤٧

(٢) المسألة ٥ ص ٣١

(٣) المسألة ٧٤ ص ٢٨٩

(٤) المسألة ٢ ص ١٣

(٥) المسألة ٤ ص ٢٧

وتؤثر العوامل المشتركة في العمل بحسب قربها من الممول ، ولهذا جعلوا العمل في التنازع لثاني الفعيلين لقربه من الممول ، ومنعوا الاو من العمل بعده عنه (١) ودفعهم هذا الى أن يمنعوا عمل علملين في معمول واحد . ()

ويأخذ هذا الخضوع لاحكام العقل وموازينه شكلا آخر في نحو البصريين ، كما يصوره أبو البركات في انصافه ، وهو استخدام الاحكام المنطقية وتطبيقها على تفسير الظواهر النحوية ، فهم يرون أن إضافة ما لا تأثير له الى ماله تأثير في العمل ينبغي أن يكون لا تأثير له - ، ولهذا ردوا على خصومهم رأيهم في ان الفعل والفاعل يعملان معاً في المفعول به ، يقولون : « انما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لانا اجمنا على أن الفعل له تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل لانه اسم ، والاصل في الاسماء الا تعمل ، وهو باق على اصله في الاسمية فوجب ألا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة ما لا تأثير له في العمل الى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له . » (٣)

ويخيل اليهم ان اللغة وضعت في جو من الوعي العقلي ، والذهن الذي يختار ويفضل ، فيستعمل أداة لمعنى ، ثم يستغني عن غيرها من الادوات ، كما هو الشأن في الحياة التي يلاحظها العقل ، ويخضعها لاساليبه وطرائقه ، ومن هنا نشأت فكرة (الاستغناء) عندهم ، وسنجد مثلها عند نحاة الكوفة ايضاً ، فقد استغني بـ (بل) عن (لكن) في المطف

(١) المسألة ١٣ ص ٥٩

(٢) المسألة ٢٣ ص ١٠٩

(٣) المسألة ١١ ص ٥٤

بعد الموجب ، دلالة لا حاجة الى تكثير الحروف الموجبة لفظ وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الاحوال اذا كان في معناه ، الا ترى انهم استغنوا بـ (ك) عن : حناك ، وبـ (ك) عن : كك ، وكذلك استغنوا عن : ودع ، بـ (ترك) لانه في معناه ، وكذلك استغنوا به عن : ونر .. (١)

تلك هي الظواهر العقلية العامة في نحو البصريين ، كما يبدو لنا في الانصاف ولكنك لا تستطيع ان تجزم بانها من اقوالهم حقاً ، ويغلب على الظن أن يكون الانباري ، الذي جمع بين النحو والفقه قد ولد هذه الأدلة على مذاهب القوم ، كما رأينا في فصل سابق ، وكما سنرى في فصل قادم .

فمثل هذه الآراء نادرة جداً في كتاب سيبويه ، واذا جاءت فلها لا تكون بهذا الثوب الفقهي المنطقي كقوله : واذا قلت : زيدٌ لقيت أخاه ، فهو كذلك ، وان شئت نصبت ، لانه اذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به ، والدليل على ذلك أن الرجل يقول : أهنتَ زيداً باهانتك أخاه ، واكرمته باكرامك أخاه ، وهذا النحو في الكلام كثير يقول الرجل : إنما اعطيت زيداً . وإنما يريد : لمكان زيداً اعطيت فلاناً (٢)

إنها بذرة مستنمو في الاتجاه البصري الذي يظهر في نحو أبي علي الفارسي ، وابن جني ، وفي النحاة الذين اقتفوا آثارهما كابن الشجري وأبي البركات الانباري .

(١) المسألة ٦٨ ص ٢٥٧ - ٢٥٨

(٢) الكتاب ٤٣/١

٢ - وجوه الاستدلال عند البصريين :

كتب ابو البركات كتاين صغيرين في أصول النحو وفلسفته ، هما الاغراب في جدل الاعراب ، ولمع الادلة في أصول النحو (١) ، وعرض فيها لوجوه الاستدلال الكثيرة من سبر وتقسيم ، واستدلال بالاولى ، وللقياس وفروعه ، والملة ، وأستصحاب الحال ، والقول بالموجب ، وقد طبق هذه الاصول المنطقية الفقهية مرة على المذهب البصري ، وحيناً على المذهب الكوفي ، وأسأعرض هذه الاصول ، كما وردت على السنة البصريين .

آ - السبر والتقسيم :

وهذا على ضربين : «أحدهما أن يذكر الاقسام التي يجوز ان يتعلق الحكم بها ، فيطلبها جميعاً . والثاني ان يذكر الاقسام التي يجوز ان يتعلق الحكم بها فيطلبها الا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصح قوله» (٢) وقد استعملوا الضرب الاول منه في رد مذهب الكوفيين في جواز دخول نون التوكيد على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ، فقالوا : «فلو ادخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخلُ : إما ان تحذف الألف، او تكسر النون ، أو تقرأ ساكنة ، بطل ان تحذف الألف لانه يحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، وبطل أن تكسر النون لانه لا يعلم هل هي نون اعراب أو نون توكيد ، وبطل ان تقرأ ساكنة لانه يؤدي الى ان يجمع بين ساكنين مظهرين في الادراج وذلك لا يجوز ، لانه انما يكون في كلامهم اذا كان الثاني منهما مدغماً نحو : دابة وضالة وتمود الثوب ، ومديق ،

(١) حققها في دمشق الاستاذ سعيد الافغاني

(٢) لمع الأدلة ١٢٧ - ١٢٨

واسيم ، وما اشبه ذلك ، فبطل ادخال هذه النون في فعل الاثنين . (١)
وكذلك كلامهم على فعل جماعة النسوة.

وكذلك فعلوا في خلافهم مع الكوفيين في زيادة حرف في الرباعي ،
وحرفين في الخماسي ، فقالوا : « لا يخلو الزائد في جعفر من ان يكون
الراء أو الفاء أو المين أو الجيم ، فان كان الزائد هو الراء فيجب ان
يكون وزنه : فَعَلَّز ، لأن الزائد يوزن بلفظه وان كان الزائد الفاء
فوجب ان يكون وزن : فَعَلَّو ، وزنه : فَعَلَّو ، وان كان الزائد المين فوجب ان
يكون وزنه : فَعَلَّو ، وان كان الزائد الجيم فوجب ان يكون وزنه :
جَعَمَل ، وكذلك يلتزمون في وزن مفرجل ، واذا كان لا يقول به احد
دل على ان حروفه كلها أصلية » (٢).

وكما استعملوا الضرب الاول منه في المثليين السابقين استعملوا الضرب
الثاني في غير موضع ، وذلك حين ذهبوا الى ان : حاشى حرف جر ،
وفهب الكوفيون الى انها فعل ، فقالوا : « فلا يخلو اما ان يكون هو
هو العامل للجر ، أو عامل مقدر . بطل ان يكون عامل مقدر ، لأن
عامل الجر لا يعمل مع الحذف فوجب ان يكون هو العامل على ما بينا (٣) » .
وكذلك عاذوا به في تأييد مذهبهم بأن المنادى المفرد العلم مبني على الضم ،
وذلك لأنه : « لا يخلو اما ان يُبنى على الفتح أو الكسر أو الضم ، بطل
ان يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، وبطل ان يبنى على
الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف الى النفس ، واذا بطل ان يبنى على الفتح
وان يبنى على الكسر تعين ان يبنى على الضم (٤) » .

(١) المسألة ٩٤ ص ٣٤٦

(٢) المسألة ١١٤ ص ٤٢١

(٣) المسألة ٣٧ ص ١٦٢

(٤) المسألة ٤٥ ص ١٨٢ - ١٨٣

وهذه الامثلة تكفي للدلالة على اصطناع البصريين هذا الدليل (١) ، ولكن الذي يذهب اليه الظن أن ذلك من اصطناع أبي البركات ، ويرجحه أمران : أولهما أن بعض هذه الأدلة التي ساقها على طريقه السبر والتقسيم اخذها من مصدر بصري ، إلا أنها لم تكن معروضة فيه كما عرضت في الانصاف ، فقد جاء في كتاب سيوبه عن دخول فون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة . « وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيداً ، واضربتان زيداً ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الالف ساكن إلا أن يدغم . » (٢) ، وليس في كلام السيرافي هذا السبر والتقسيم ، كما يحمله الهامش المطبوع ، أما الدليل الثاني على ذلك فهو أن ما جاء في الرد من كلامه على البصريين أنفسهم يحمل هذا الطابع الاستدلالي (٣) ، كما اصطنعه في الرد على الكوفيين (٤) ، وفي تعليل ظاهرة عامة (٥) .

ب - الاستدلال بالأولى :

وقد اصطنعوا هذا الأسلوب أيضاً ، وهو « أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل ، وزيادة . » (٦) ، وردوا به على الكوفيين منهم تقديم خبر المبتدأ عليه ، وسافوا كلاماً طويلاً بينوا فيه رأيهم في الجواز ثم قالوا : « وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر

(١) انظر أيضاً : المسألة ٢٥ ص ١١٨ والمسألة ٦٦ ص ٢٥٣ والمسألة ٨٠ ص ٣٠٨

(٢) الكتاب ١٥٧/٢

(٣) انظر المسألة ٢ ص ١٤ والمسألة ٣ ص ٢١

(٤) المسألة ٤٩ ص ١٩٨

(٥) المسألة ٣ ص ٢٥

(٥) لمع الأدلة ١٣١

الابتداء على الابتداء فلأن يجوز تقديم خبر الابتداء عليه اولى ، لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ، وهذا لا اشكال فيه ، (١) ، وردوا به على الكوفيين ايضاً في تجويزهم نداء ما فيه (ال) فقالوا بعد كلام طويل : « واذا لم يحجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العملية فلأن لا يجوز بالجمع بين تعريف النداء وتعريف الالف واللام اولى ، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العملية ليس بعلامة لفظية ، وتعريف الالف واللام بعلامة لفظية ، كما ان تعريف النداء بعلامة لفظية واذا لم يحجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العملية ، واحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية ، فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الالف واللام ، وكلاهما بعلامة لفظية ، كان ذلك من طريق الاولى ، (٢).

وقد اصطنعوه في مواضع كثيرة اخرى (٣) ، وهو لا يخرج على ما ذكرناه في السبر والتقسيم ، فلسنا قادرين على تخلص كلام البصريين من كلام ابي البركات .

ج - القياس :

وكررت اقيسة المذهبين في الانصاف ، وان كان حظ نحاة البصرة منها يفوق حظ خصومهم ، ولذلك سأورد أمثلة قليلة لأن المهم في هذا الفصل ان تنكشف لنا الاصول التي اتبعها البصريون في مناظرتهم لخصومهم .
قاس البصريون زيادة اللام في (لعل) على اللام في : زيدل ، وعبدل، وأولالك وما أشبه ذلك، ولانا نقول في معناه زيد، وعبد، وأولالك،

(١) المسألة ٩ ص ٤٧

(٢) المسألة ٤٦ ص ١٨٨ - ١٨٩

(٣) انظر المسألة ٧٢ ص ٢٨١ والمسألة ٧٧ ص ٢٩٦ والمسألة ١١٨ ص ٤٣٧

وعلى الهمزة في : النشدان وهو الكابوس د لانا نقول في معناه :
 النيدلان ، من غير همز ، وعلى النون في : عرتن ، د لانا نقول في
 معناه : عرتن ، بغير النون الاولى . ، (١) وردوا بالقياس قول الكوفيين
 بأن كما تنصب المضارع ، د لأن الكاف في (كما) كاف تشبيه ادخلت
 عليها (ما) وجعلا بمنزلة حرف واحد ، كما ادخلت : ما ، على : رب ،
 وجعلا بمنزلة حرف واحد . ويلها الفعل كرما ، وكما انهم لا ينصبون
 الفعل بعد ربما ، فكذلك ها هنا . ، (٢)

وقاسوا الشرط على الاستفهام ، ومنعوا تقديم معموله عليه ، لأن
 الشرط بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فكما لا يجوز
 أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ، فكذلك الشرط ، ألا ترى انه لا
 يجوز ان يقال : زيدا أضربت ، فكذلك لا يجوز ان يقال : زيدا إن
 تضرب أضرب . ، (٣)

والذي يتميز به قياس البصريين - كما في الانصاف - هو الصحة
 والدقة على حين نرى قياس الكوفيين في معظم المسائل تنقصه الدقة
 والاحكام ، كما يتميز بشيء آخر ، هو أنه يحيط بظواهر العلاقات اللغوية
 التي تنجم عنها مسائل النحو وقواعده ، احاطة شاملة : حتى يتاح له ان
 يربط بين الاشياء والنظائر ، ويميز الفروق بينها ، ولكننا لا نستطيع ان
 نطمئن الى ذلك ، فلا يبركات كثير من اقيسة الكوفيين المفتعلة .

د - العلة :

وغالباً ما نجد المذهب البصري يزاوج بين العلة والقياس ، وما القياس

(١) المسألة ٢٦ ص ١٢٣

(٢) المسألة ٨١ ص ٣١١

(٣) المسألة ٨٧ ص ٣٢٨ - ٣٢٩

في الحقيقة الا تعليل لوجه ما، وربطه بوجه آخر يحمل ما يحمل من الظواهر، وكما ان القياس عند البصريين والكوفيين كثير في الانصاف، وتكفي امثلة قليلة لفهم هذا المنهج في اسلوب البصريين، كذلك العلة.

لقد رد البصريون على خصومهم مذهبهم في جواز تأكيد النكرة، وقدموا علتين لذلك. الاولى ان النكرة شائعة وغير ثابتة، وتأكيدها لا يعرف لا فائدة فيه (١)، والثانية ان النكرة شائعة والتوكيد تخصيص وتعيين، فمما متنافران متضادان (٢)، وكذلك عللوا ببناء اسم (لا) النافية للجنس بعلّة مركبة، فقالوا: «انما قلنا انه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك: لا رجل في الدار. لا من رجل في الدار. لانها جواب من قال: هل من رجل في الدار، فلما حذفت (من) من اللفظ، وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبنى، وانما بنيت على حركة لتمكنها قبل البناء، وبنيت على الفتح لأنه اخف الحركات» (٣).

وتعليلهم رفع المضارع لا يقل امعانا في المياريّة اللغوية، فهم يقولون «انه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى احواله، فلما وقع في أقوى احواله وجب ان يعطى أقوى الاعراب، واقواء الرفع، فلماذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم» (٤).

وتخف العلة عندهم أحياناً، فتستقري طبيعة اللغة، وتراقب الظواهر النحوية ثم تناقشها مناقشة عقلية، ولكنها لا تبلغ الملل الثواني والثلاث،

(١) ذكرها الزجاجي في: الجمل ٣٣-٣٤

(٢) المسألة ٦٣ ص ٢٤١

(٣) المسألة ٥٣ ص ٢٠٤

(٣) المسألة ٧٤ ص ٢٨٩

كما بلغت في رفع المضارع ، وبناء اسم (لا) . من ذلك انهم يعمون
ان تقع جملة الفعل الماضي حالاً إذا لم تقرر بـ : قد ، وعللوا ذلك من
وجهين : الاول ان « الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي ألا يقوم
مقامه ، والوجه الثاني : انما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح ان
يقال فيه : الآن ، أو : الساعة ، نحو : مررت بزيد يضرب ، ونظرت
الى عمرو يكتب ، لأنه يحسن ان تقتن به الآن أو الساعة ، وهذا
لا يصلح في الماضي ، فينبغي ألا يكون حالاً ، ولهذا لم يجوز أن يقال :
ما زال زيد قام ، وليس زيد قام ، لأن (ما زال وليس) يطلبان الحال ،
وقام ، فعل ماض ، فلو جاز ان يقع حالا لوجب ان يكون هذا جائزاً ،
فلما لم يجوز دل على ان الفعل الماضي لا يجوز ان يقع حالاً ، (١)

لقد زاوجوا هنا بين العملة والقياس ، فلم يكتفوا بان يربطوا بين
دلالاتي الحال والفعل الماضي ، وما فيها من تباعد ، بل مضوا ايضاً يقيسون
ذلك على الفعلين الناقصين ما زال ، وليس ، ثم خرجوا بالنتيجة التي
يريدون (٢) .

ومن الحق هنا ان نبين ان ظاهرتي القياس والعملة في الانصاف
غالباً ما تكون منقولة من كتب البصريين أو مستقراة من مذهبهم ، وتدخل
أبي البركات جد يسير ، لان الجبل الذي مثله أبو علي الفارسي وابن جني
كان قد وطد أركان العملة ، ورمخ اعمدة القياس ، وبذل فيها حجم - وداً
أفاد منه المتأخرون من اصحاب المسائل الخلافية .

هـ - استصحاب الحال :

وهذا استدلال تقع عليه كثيراً في نحو البصريين الذي يحمله

(٣) المسألة ٣٢ ص ١٤٥

(٤) انظر ايضاً المسألة ٧١ ص ٢٧٢

الانصاف ، وهو كما يحده أبو البركات ، ابقاء ، حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل . ، (١) ولكنه دليل ضعيف ، بل من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل . ، (٢)

وقد لجأ اليه البصريون غير مرة في الرد على خصومهم ، من ذلك قولهم في منع أن تقع (إن) الشرطية في معنى (إذ) الظرفية : د اجمنا على أن الأصل في (إن) أن تكون شرطاً ، والأصل في (إذ) أن تكون ظرفاً ، والأصل في الحرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل . فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتباً باقامة الدليل ، ولا دليل لهم على ما ذهبوا اليه . ، (٣)

وقالوا في منعهم أن تأتي الفاظ الإشارة أسماء موصولة : د انما قلنا ان الأصل في (هذا) وما اشبهه أن يكون دالا على الإشارة ، و (الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها ، فينبغي ألا يحمل عليها ، وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة ، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقي مرتباً باقامة الدليل ، ولا دليل لهم على ما ادعوا . ، (٤)

ولا نحتاج هنا الى استعراض أمثلة كثيرة ، فهي مبثوثة في الانصاف (٥) ، غير ان الذي يبين من هذه الأوجه التي ذكرت او لم اذكر

(١) الاغراب في جدل الاعراب ٤٦

(٢) لم الأدلة ١٤٢ والاقتراح ٨٧

(٣) المسألة ٨٨ ص ٣٣٢

(٤) المسألة ١٠٣ ص ٣٨٥

(٥) انظر المسائل : ١٤ ، ٤٠ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ١١٣ ، ١١٥

أن أبا البركات هو صاحب التأويل فيها ، وهو الذى ساقها هذا السياق وأفاد فيها من معطيات أصول الفقه والمنطق .

٣ - اعتماد الأصل:

ليست هذه الظاهرة جديدة ولا مغايرة لما تقدم ، فهي وجه من وجوه الاستدلال الا انني آثرت افرادها في فقرة خاصة لكثرة تشعبها وتفرعها في الانصاف .

آ - بين الفرع والاصل :

يرى البصريون أن هناك اصلاً يختص بعمل ، أو ينفرد بظاهرة ما، وقد يشبهه شيء آخر فيحمل عليه ، ويعمل عمله ، ويأخذ سمته ، ولكن الفروع تنحط أبداً عن مرتبة الاصول ، وهذا واضح في قول ابن السراج: « وما شبه بالشيء فلا يصرف تصريفه ولا يقوى قوته . » (١) ، ونتج عن هذا أن ما يتصل بالأصل أقوى مما يتصل بالفرع ، ولهذا كله منعوا ان يتقدم معمول اسم الفعل عليه ، لان اسماء الافعال وفرع على الفعل في العمل ، لانها عملت عمله لقياسها مقامه ، فينبغي ألا تصرف تصرفه ، فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وصار هذا كما تقول في الحال : إذا كان العامل فيها غير فعل فانه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك ها هنا ، اذ لو قلنا انه يتصرف عملها ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها ، لأدى ذلك الى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز ، لان الفروع ابدأ تنحط عن درجات الأصول . (٢)

(١) أصول النحو . نوحه ٣٨

(٢) المسألة ٢٧ ص ١٢٧

وكذلك منعوا ان تنصب (أن) المصدرية محذوفة من غير بدل ،
لأنها ، انما عملت النصب لأنها اشبهت (أن) المشددة ، واذا كان الأصل
لا ينصب مع الحذف فالفرع المشبه اولى الا ينصب مع الحذف ، لأنه
يؤدي أن يكون الفرع أقوى من الاصل ، وذلك لا يجوز ، (١)

وواضح في هذا الذي قدمته أن التمسك بالفرع والأصل تمتزج فيه
العلة ، ويعمل فيه القياس ، فهو إذن ضرب من وجوه الاستدلال ، بل
ضرب من وجوه العلة خاصة وهو لا يختلف عما تقدم من تحكيم المنطق
الذي يجافي روح اللغة ، ويخرج بالدارس عن السبيل المستقيمة ، ويعمده
عن ملاحظة الظواهر الكلامية ملاحظة دقيقة ، لأنه يجعله خاضعاً لموازن
سابقة تشمل دقة ملاحظته . وتسيره في طريق ضيقة مرسومة قبل الدرس ،
وفي المسألة الأخيرة تظهر هذه الروح ظهوراً بيئاً ، فأية ملاحظة دقيقة
قادت الى ان (أن) المصدرية عملت النصب في الفعل المضارع لأنها
اشبهت (ان) الثقيلة ، اليس في هذا تحكيم غير معقول في البحث اللغوي؟

ب - اعتماد خصائص الاصل :

وهذه الفقرة تشبه استصحاب الحال ، ولكن السياق الذي وردت
فيه خرج بها عن اصطلاح ذلك الدليل الفقهي ، فالبصريون يعتمدون على
أصل نحوي ، وهو أن الأسماء لا تعمل ما بقيت على اسميتها ، ولذلك يرون
أن العامل في المفعول به انما هو الفعل دون الفاعل ، قالوا : ولانا اجمعنا
على أن الفعل له تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل ،
لأنه اسم ، والأصل في الأسماء الا تعمل ، وهو باق على أصله في

(١) المسألة ٧٧ ص ٢٩٦

الاسمية ، فوجب ألا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة ما لا تأثير له في العمل الى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له . (١)

وأجازوا صرف (أفعل) التفضيل في الضرورة لانه اسم ، والاصل « في الاسماء كلها الصرف ، وانما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الاصل فاذا اضطر الشاعر ردها الى الاصل ، ولم يعتبر تلك الاسباب المارضة التي دخلت عليها ، (٢)

وأنكروا على الكوفيين قولهم بأن الاسم المجرور بعد واو : رب ، انما جر بالواو نفسها ، وذهبوا الى أن عامل الجر هو : رب ، مقدرة بعد الواو ، لان الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ، لان الحرف انما يعمل إذا كان مختصاً ، وحرف العطف غير مختص ، فوجب ألا يكون عاملاً ، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامـل (رب) مقدرة . (٣)

وأنكروا كذلك على الكوفيين رأيهم في جواز منع الاسم المصروف من الصرف في ضرورة الشعر ، لأن الاصل في الاسماء الصرف ، فلو انا اجزنا ترك ما لا ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الاصل الى غير اصله (٤) . وذهبوا هذا المذهب في منع مد المقصور في ضرورة الشعر ، فقالوا : « لا يجوز مد المقصور ، لان المقصور هو الاصل والذي يدل على ان المقصور هو الاصل أن الألف تكون فيه اصلية وزائدة ، والألف لا

(١) المسألة ١١ ص ٥٤

(٢) المسألة ٦٩ ص ٢٥٩

(٣) المسألة ٥٥ ص ٢٠٩

(٤) المسألة ٧٠ ص ٢٦٨ وهامش كتاب سيبويه ١٠/١ .

تكون في المدود الا زائدة ، والذي يدل على ذلك ايضاً انه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود ، لوجب أن يلحق بالمقصود دون الممدود فدل على انه الأصل ، واذا ثبت ان المقصور هو الأصل ، فلو اجزنا مد المقصور لأدى ذلك الى ان زده الى غير أصل وذلك لا يجوز ، (١)

وهكذا نجد البصريين يحكمون الأصل في المناظرة ، ويخصصون عمل الاسم وعمل الحرف ، ويكملون ذلك اصلاً بمتمدونه ويحتكون اليه ، ثم لا يجيزون أن ترد الاشياء إلى غير اصل، كما هو الشأن في جواز صرف أفعل التفضيل ومنع المقصور .

ج - مراعاة النظير :

وهي ضرب من اعتماد الأصل ، كما انها ضرب من اء-تماد المنقول عن العرب فالأصل هنا واسع كبير هو كلام العرب كله ، وانتحائهم في القول انتحاء مبيتاً ، فقد ذهب الكوفيون الى أن (ايمن) جمع يمين ، فأنكر ذلك البصريون لهيئته في كلام العرب : م الله ، ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه لا حرفاً واحداً ، اذ لا نظير له في فدل على انه ليس بجمع . ، (٢) وأنكروا ايضاً أن يلتقي ساكنان على غير الصورة المعهودة ولانه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظير له في كلامهم وذلك لا يجوز ، فاذا ثبت هذا فلسنا مضطرين الى ادخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب ، وتخرج بها عن منهاج كلامهم . ، (٣)

وأنكروا كذلك أن تكون الياء والكاف والهاء في : إيلي ، وإياك

(١) المسألة ١٠٩ ص ٤٠٣ وانظر : أصول ابن السراج ١٢٤ والخصائص ١٤٧/١

(٢) المسألة ٥٩ ص ٢٢٣

(٣) المسألة ٩٤ ص ٣٤٧

واياه ، واياها هي الضمير دوت (ايا) لان الضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ، لأنه لا نظير له في كلامهم ، فوجب أن تكون (ايا) هي الضمير ، لان لها نظيراً في كلامهم ، والمصير الى ما له نظير أولى من المصير الى ما ليس له نظير ، (١)

وأنكروا ان تكون (إن) في قوله تعالى : « وان كادوا يستفزونك من الارض . » نافية بمعنى : ما ، وذهبوا الى انها مخففة من الثقيلة ، لأنهم وجدوا لها نظيراً في كلام العرب ، وكذلك ذهبوا الى أن اللام بعدها لام التوكيد لوجود النظير لها ايضاً ، فأما كون اللام بمعنى (الا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم ، والمصير الى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير الى ما ليس له نظير . ، (٢)

وليس ضرورياً ان تعرض المواضع الاخرى التي أفادوا فيها من هذا الاستدلال (٣) ولكن الشيء الذي ينبغي ذكره هو ان البصريين استطاعوا - في كتاب الانصاف - ان يجمعوا عناصر الاستدلال كلها ، وان يتسلحوا بها في مناظرة خصومهم الكوفيين .

٤ - ملامح كوفية :

ولكن هذه الصورة لا تبقى هي السائدة في الخطوط الفرعية ، ففي بعض المسائل نجد البصريين يتخذون سمت أهل الكوفة ، ونجد هؤلاء ينحون نحواً بصرياً ، في طرائق الاستدلال المتشعبة ، الا ان هذه الملامح ليست كثيرة ، وتكاد تنحصر في اعتماد النقل :

(١) المسألة ٩٨ ص ٣٦٧

(٢) المسألة ٩٠ ص ٣٣٦ - ٣٣٧

(٣) انظر المسائل : ٢ ، ٩٢ ، ٩٧

آ - الاحتجاج بالقراءات والحديث :

بين الكوفيين والبصريين خلاف في الاحتجاج بالقراءات ، كما يرى بعض المعاصرين فالبصريون يشكرون الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، على حين يميزه الكوفيون ، ولا أريد ان اتأقش هذا الرأي ، لأتني سأعود اليه في الشطر الثاني من هذا الفصل .

ومها يكن من أمر فان البصريين يحتجون بقراءة نافع وابن كثير : وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم . بتخفيف (ان) واعمها ، والحق ان القراءة ليست شاذة الا أن الامر هنا يحمل ظاهرة تلفت الانتباه ، فالسياق الذي وردت فيه إنما يعيد الى الأذهان تلك المسائل التي وقف منها الكوفيون موقف الناقل الراوي ، المتمد بالرواية والنص لا يناقشه ولا ينظر فيه ، قال البصريون : « الدليل على صحة الاعمال قوله تعالى : « وان كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم . في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهي قراءة نافع وابن كثير . » (١) فالاعتماد على النقل وحده سمة كوفية تطالعنا في كتاب الانصاف ، ولكن هنا تنعكس الصورة ، فيظهر الكوفيون أهل علة وقياس ، ويظهر البصريون أهل رواية ونص .

وفي موضع آخر نجد نحاة البصرة يحتجون بقراءة صريحة الشذوذ ، وهي قراءة علي كرم الله وجهه : « ونادوا يا مال ليقض علينا ربك . » فهي تخالف رسم المصحف . (٢)

وكذلك نجد البصريين يحتجون بالحديث ولا يعرف هذا من شيوخم ، وحين يعرضونه في القليل النادر - كما عند سيوبه - يعرضونه للاستثناس

(١) المسألة ٢٤ ص ١١٢ وانظر القرطبي ١٠٤/٩ وما بعدها

(٢) انظر المسألة ٥٠ ص ٢٠٠ والقرطبي ١١٦/١٦

به ، ولكننا نجدهم في كتاب الانصاف لا يقدمونه بصورة الاستثناس ،
وانما بصورة المخنّج المعتد بنقله ، ففي مسألة التناوع تأتي الشواهد القرآنية ،
ثم الحديث ، ثم الشعر ، يقولون : «أما النقل فقد جاء كثيراً ، قال الله
تعالى : آتوني أفرغ عليه قطراً ، فأعمل الفعل الثاني وهو : أفرغ ، ولو
أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه . وقال تعالى : هائم اقرأوا كتابيه ،
فأعمل الثاني وهو اقرأوا . ولو أعمل الأول لقال : اقرأوه ، وجاء في
الحديث : ونخلع ونترك من يفجرك فأعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لظهر
الضمير بُدْءاً ، وقال الشاعر : .» (١)

ولكنه في موضع آخر يأتي على الصورة البصرية المعهودة ، وهي
صورة الاستثناس به ، يقولون : «انما حذفوا علامة التأنيث من طالق ،
ونحوه ، لانهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا : شي طالق ، أو انسان طالق ،
كما قالوا : رجل ربعة ، فأثثوا والوصوف مذكر ، على معنى : نفس ربعة ،
وكما جاء في الحديث : مذ دَجَّتْ الاسلام ، لان الاسلام بمعنى الملة ،» (٢)

ب - احتجاج كوفي آخر :

وكذلك نجد البصريين يحتجون بشعر له روايتان كما يفعل نحاة
الكوفة فهم يعتمدون الرواية التي توافق مذهبهم ، ويقولون إنما هي المشهورة
ويؤولون الرواية الاخرى على طريقتهم البصرية في تأويل الشواهد ،
من ذلك انهم يحتجون بقول الشاعر :

وسدر مُمِرَّق النحر كأن ثدييه حُمُفان

ويقول الآخر:

كأن ورديبه رشاماً خلب

(١) المسألة ١٣ ص ٥٨

(٢) المسألة ١١١ ص ٤٠٩

ثم قالوا : « ولا يجوز أن يقال إن الانشاد في البيتين كأن ثدياه ، وكأن
وربدها ، بالرفع لانا نقول : بل الرواية المشهورة : كأن ثدييه ، وكأن
وربديه ، بالنصب ، وإن صح ما رويعوه فيكون الرفع على حذف الضمير
مع التخفيف . » (١)

فالبصريون هنا كالكوفيين في بداية الاحتجاج ، ولكنهم يعودون في
النهاية الى منهجهم المعروف في تأويل الشواهد ، ومن المهم ان نذكر ان
الشاهد الاول ورد في سيويه بالرفع : كأن ثدياه حَقَّتَان ، ولكنه أشار
الى رواية النصب . (٢) مما يدل دلالة جازمة أن الرواية المشهورة هي رواية
الرفع لا رواية النصب ، وهذا مخالف لما يقوله البصريون في الانصاف ،
ويشير أيضاً الى انهم يحتجون بالرواية غير المشهورة والى تدليس ابي البركات
الذي سنتحدث عنه في الفصل القادم .

وأحياناً نجد نخاة البصرة يبحثون عن شاهد فلا يجدون غير مثل
عربي واحد يقدمونه فيكتفون به ، وفي ذلك اعتماد على القليل النادر ،
من كلام العرب ، وقد عيب هذا على الكوفيين ، جاء في الانصاف :
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه يجوز تقديم الحاصل على
العامل فيها اذا كان العامل فعلاً ، نحو : راكباً جازيد ، للنقل والقياس ،
وأما النقل فقولهم في المثل : شتى تؤوب الحلبة . فتى حال مقدمة على
الفعل العامل في الاسم الظاهر ، فدل على جوازه . » (٣)

وكما كان الكوفيون يعتمدون على رواية شيخهم الكسائي وتلميذه

(١) المسألة ٢٤ ص ١١٣

(٢) الكتاب ٢٨٣/١

(٣) المسألة ٣١ ص ١٤٣ وانظر المثل في جمهرة امثال العرب ٥٤١/١

الفراء ورواية شيوخهم البصريين كالأبي عمرو والخليل ، وسبويه ، نرى البصريين يعتمدون على رواية الكسائي ففي كلامهم على نصب المضارع بأن مضمرة بمد لام التعامل ، يقولون : « وقد حكى هشام بن معاوية عن الكسائي أنه حكى عن العرب : لا بد من يتبعها ، أي : لا بد من أن يتبعها ، فحذف (أن) فكذلك هاهنا . » (١)

وعلى الرغم من أن البصريين لا يميزون مثل هذا القول لما فيه من ضعف ، ولبعده ، عن القياس فإننا نراهم في الانصاف يحتجون به ، ويقيسون عليه ظاهرة مطردة ، كثيرة الدوران في كلام العرب .

جـ - مواقف كوفية :

وفي معظم المسائل الخلافية نجد أهل الكوفة في مناظرتهم على النقل والقياس وكذلك نجد نحاة البصرة يفعلون ، والشيء الذي استطيع أن اقرره هنا ، هو أن البصريين والكوفيين معاً حين يميزون شيئاً يعتمدون على النقل والقياس ، وحين ينفون شيئاً ، يعتمدون على القياس والملة ووجوه الاستدلال الأخرى ، ويتأولون الشواهد المنقولة ، ومعظم ما نراه في الانصاف من مسائل يقف فيه الكوفيون موقف المحيز ، ويقف فيه البصريون موقف المنكر ، ولهذا كثر اعتماد الكوفيين على النقل واعتماد خصومهم على الاستدلال ، بأنواعه .

ومن المواقف البصرية التي جاءت في الانصاف متشابهة مع مواقف نحاة الكوفة ما قالوه في جواز تقديم الخبر ، على الابتداء ، وهو : « إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم . » (١) ومضوا

(١) المسألة ٧٩ ص ٣٠٥

(٢) المسألة ٩ ص ٤٦

يسوقون الامثلة والاشعار دون ان يلجأوا في المسألة الى قياس او علة ،
الا ما اوحى به اليهم قول الشماخ :

كلا يومى طوالة وصل أروى ظنون ، آن مطبرح الظنون

على حين نجد الكوفيين في المسألة نفسها يعوزون بالعلة ولا يسوقون
نقلا ولا رواية .

وفي (لعل) يقول البصريون : د انما قلنا انها زائدة لانا وجدناهم
يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية عن اللام ، ويكثر من سرد الشواهد
الشعرية ، وختموها بقولهم : د فلما وجدناهم يستعملونها عارية عن اللام في
معنى اثباتها دلنا ذلك على انها زائدة . د (١) ، ولكنهم هنا لجأوا الى
القياس بعد النقل - كما يفعل الكوفيون في معظم المسائل - فقاموا بزيادتها
على : لامات : عبدل ، وزيدل ، واوالالك ، وهمزة النثلاثان ، ونون
عرتن . اما خصومهم الكوفيون فليس لهم في هذه المسألة الا العلة ،
وتحكيم الاصل على غرار البصريين .

والظاهرة نفسها في الكلام على (سوى) ولكنهم لا يقرنون العلة
او القياس الى النقل ، وتبقى الرواية هي العلة التي يقدمونها بين يدي رأيهم
كما يفعل الكوفيون في غيرها من المسائل . (٢)

وقد اصطنع البصريون هذا الاسلوب في مسائل كثيرة من مسائل
الانصاف ... فلجأوا الى العبارة التي لجأ اليها الكوفيون ، وهي قولهم
- او قول ابي البركات - والدليل على ان الاختيار اعمال الفعل الثاني ،

(١) المسألة ٢٦ ص ١٢٢ - ١٢٣

(٢) المسألة ٣٩ ص ١٦٨

النقل والقياس . ، (١) والحق أن البصريين ينحون هذا المنحى في منهجهم ، وأن الكوفيين يمللون ويقيسون ويرفضون النقل أحياناً ، فقد أجاز ابن السراج : ضرباني وضربت الزيد ، ثم قال : د فأضمرت قبل الذكر ، لأن الفعل لابد له من فاعل ، ولولا أن هذا مسموع من العرب لم يجرء (٢) ومعنى هذا أنه يميز القياس عليه ، لأن كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، كما يقول شيوخ البصريين ، أما الكوفيون فرفضوا التركيب ، كما يصرح ابن السراج في الموضوع نفسه ، وحثهم أن الاضمار لا يكون قبل الذكر ، ومعنى هذا أنهم ينكرون السماع ولا يقيسون عليه ، وبهذا يستحيل البصريون إلى سماعيين ، ويستحيل الكوفيون إلى معياريين أحياناً .

وحين نضيف هذه الصورة الواقعية عن المذهب البصري ، إلى تدخل أبي البركات وتوليده الحجج ، نجد أنفسنا أمام صورة بصرية د ارضيتها ، منقولة من كتب البصريين على اختلافهم نزعاتهم وحفظهم من الثقافة الفقهية المنطقية ، والوانها الخارجية خططها ريشة أبي البركات .

٥ - التناقض في المذهب البصري :

وكثيراً ما نجد في الانصاف حججاً يتعارض عليها البصريون والكوفيون ففي الكلام على : السين وسوف ، قال البصريون : د اننا قلنا ذلك لأن الاصل في كل حرف يدل على معنى إلا يدخله الحذف ، وإن يكون أصلاً في نفسه د (٣) وفي الكلام على (لعل) وزيادة لامها يقول الكوفيون :

(١) المسألة ١٣ ص ٥٨ وانظر المسائل ٢٤ ، ٣١ ، ٤٤

(٢) اصول النحو . لوحة ١١

(٣) المسألة ٩٢ ص ٣٤١

و انما قلنا ان اللام اصلية لان (لعل) حرف وحروف الحرف كلها
اصلية . ، (١) ، واستدلوا على اسمية (رب) بأنها يدخلها الحذف (٢)
وبهذا يلتقون بالحجة البصرية التقاء تاماً .

ولكن البصريين يناقضون انفسهم مثلما يتناقض الكوفيون مع انفسهم
أيضاً ، ففي هذه المسائل الثلاث تضعيـع الصوى النظرية امام المذهبيين ، فاذا
اهل البصرة يحكمون بزيادة اللام في : لعل ، وحرفية : رب ، على الرغم
من ان الاولى ليست اصلاً في نفسها وان الثانية يدخلها الحذف ، بل انهم
ليتناقضون في التناقض حين يقيسون الحذف في (رب) على الحذف في
سوف ، وهو ما ينكرونه ويدعون فيه ان السين أصل بنفسها وليست
مقطعة من : سوف .

ومثل هذا التناقض نجده في نصب المضارع بعد : حتى وكى ، فقد
وضعوا قاعدة تقول : د الحرف لا يمل الا اذا كان مختصاً وطبقوا هذه
القاعدة في : حتى ، ونقضوا بها رأي الكوفيين ، ولكنهم سرعان ما نقضوا
هذه القاعدة من أساسها عندما جاؤوا الى : كي ، بل لقد استدلوا بقول
الكوفيين الذي نقضوه هناك . د (٣) كما فعلوا في المسائل الثلاث السابقة .

واحتجوا على زيادة اللام في (لعل) بأنها لو كانت اصلية لخرجها
ذلك من شبه الفعل وهذا هو الاحتجاج الذي قدمه الكوفيون على ابطال
عمل (ان) المخففة غير ان البصريين لم يقبلوه وتأولوه بما لا يرضي
ولا يقنع (٤) .

(١) المسألة ٢٦ ص ١٢٢

(٢) المسألة ١٢١ ص ٤٤٩

(٣) مدرسة البصرة ٢١١

(٤) نفسه ٢١٢

وقد جمع الدكتور عبدالرحمن السيد هذه الملاحظات في كتابه :
مدرسة البصرة وشغل ثنائي صفحات سأكتفي بالإشارة إليها إشارة موجزة .

قال البصريون أن التعري من العوامل قد يكون عاملاً ، لأن
العوامل في هذه الصناعة ليست حسية وإنما هي أمارات ودلالات ،
فالآمارة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، قالوا هذا ليدلوا على
صحة مذهبهم بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، ولكنهم رفضوا كلام الكوفيين
في أن المضارع مرفوع لتعريبه من العوامل .^(١)

وطبقوا فكرتهم في انحطاط الفرع عن الأصل في عمل (ان)
ولم يروها صالحة في تقديم معمول اسم الفعل عليه ^(٢) ، وكذلك صدقوا
مذهبهم في أن الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع في (ان) الشرطية
ولم يصدقوه في (ان) المصدرية ^(٣) ، وهذه الظاهرة لا يذهب بمسئها أبو
البركات وحده ، فاحياناً نلاحظ مثل هذا التناقض في كتبهم الأصلية فهم
مثلاً يذهبون إلى أن التاء الأولى من المضارع (تلون) لا يجوز حذفها
لأنها ذات معنى ^(٤) ، وعلى هذا الأساس لم يحجز البرد أن تكون لام الجر
في (لاء ابوك) هي المحذوفة لأنها جاءت لمعنى ^(٥) ولكننا نجدهم يتناقضون
مع أنفسهم إذا نظرنا إليهم على أنهم يشكلون مذهباً بصرياً واحداً ، ولم
نضع في حسابنا الفروق الفردية ، فالخليل وسيبويه يميزان حذف واو

(١) المسألتان ٥ و ٤٧

(٢) المسألتان ٢٢ و ٧٧

(٣) المسألتان ٨٥ و ٧٧ ومدرسة البصرة ٢٠٧ - ٢١٥

(٤) المسألة ٩٣ ص ٣٤٣

(٥) شرح السيرافي على سيبويه ٢/٢١٦ عن كتاب الرماني النحوي ١٥٤

(مفعول) في : مبيع ومقول^(١) على الرغم من انهاجاءت لمعنى اسم المفعول،
ويحيز سيبويه حذف حرف الجر في : لاه ابوك ، ويؤيده السيرافي^(٢)

هذا هو المذهب البصري كما يظهره الانصاف ، وقد بينت اننا لا
نستطيع ان نبعد عن هذه السمات شخصية ابي البركات فقد تدخل ببقائه
الفقيهية والمنطقية في كثير من المواضع : فأخذ الباب من كتب المذهب ،
وتوسع فيها وأخضعها لاصول الفقه خاصة ، مما جعل هذه السمات وزعة
بين عطاء نحاة البصرة ، وعطاء أبي البركات .

٢ - خائص المذهب الكوفي في الانصاف

إذا كانت سمات المذهب البصري في كتاب الانصاف مضطربة فإن
سمات المذهب الكوفي فيه أكثر اضطرابا ، لان ابا البركات لم يكن على
علم واسع ينحو الكوفيين كما ذكرت في بحث مصادره، ولكنني هنا سأضع
الصورة التي عرف بها القديما هذا المذهب ، والصورة التي عرفه بها
المعاصرون ، بجانب ما نجده من خصائصه في كتاب الانصاف ، ليتضح
لنا تأثير الكتاب في النحاة .

١ - المذهب الكوفي عند القدماء :

وهنا لا بد من اشارة الى أن الآراء التي نقلت إلينا عن المذهب
الكوفي انما كانت آراء بصرية ، وبعض اصحابها عرفوا بالتمصب للبصرة
والبصريين ، وأم ما لاحظوه في منهاجهم هو التساهل في السماع ،
وعدم تقييده بضوابط الفصاحة ، والدقة ، والكثرة .

(١) الخصاص ٤٧٧/٢

(٢) شرح السيرافي ٢١٦/٢

وربما كان من اوائل هذه الاشارات ما نقل عن ابي عثمان المازني،
فقد سأل أبو جعفر عن تأنيث : السكين ، فقال : السكين مذكر ، ولا
يؤنثه فصيح ، فأنشده ما أنشده الفراء في مجلس له :

فميت في السنام غداة قر بسكين موثقة النصاب

« فقال : لمن هذا ؟ ومن صاحبه ؟ وما أراه أخرج الا من السكـم ،
واين صاحب هذا عن ابي ذؤيب حيث يقول :

فذلك سكين على الحلقي حاذق ، (١)

ولكن المازني هنا يبالغ في الحدة ، فلم يكن الفراء متهما حتى يخرج
شواهد من السكـم ، وكأني بابي عثمان تأخذ المصيبة العلمـية لنفسه ،
فيخيل اليه ان جعفر يخطئه ، ويصحح قول الفراء . ولذلك كان جوابه
مشحوناً بماطفة الدفاع عن النفس .

وقرب من ذلك ما رواه التوزي حين قال : « خرجت من بغداد
وحضرت حلقة الفراء ، فرأيت يمحكي عن الاعراب ويحتشد بشواهد ما
كان اصحابنا يحفلون ببعضها » (٢) ومثل ذلك ما يقوله الرياشي مفاخراً
الكوفيين ببقاء اصحابه الاعراب في البوادي : « انما أخذوا اللغة عن حرشة
الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة
الكواميخ والشواريز . » (٣)

ومن الطبيعي أن يكون لابي حاتم السجستاني أقوال في الكوفيين

(١) مجالس العلماء ١٢٩

(٢) مراتب النحويين ٤٨

(٣) الفهرست ٩٢

تصدر عن هذه التهمة ، وألحق ان العصبية تنفج في أقواله ، يقول :
« ولا التفت الى رواية الكسائي والاحمر والاموي والفراء ونجوم ، واعوذ
بالله من شرم . » (١) ، ويقول في الكسائي « وعلمه مختلط بلا حجب ولا
علم ، الا حكايات عن الاعراب مطروحة ، لان كان يلقنهم ما يريد » (٢)

وهذه النقول لا تحتاج الى مناقشة ، لما فيها من روح متعصبة
تجاني الروح العلمية ، ولا تستند الى دراسة صحيحة ، فمما جاء عن
السجستاني ، أو قاله الرياشي ، أو نقله أبو الطيب اللغوي ، وهؤلاء الثلاثة
معروفون بالعصبية الزائدة لنحاة البصرة ، وعلى نحاة الكوفة ، ولذلك لا
يؤخذ بأقوالهم .

وفي المصور المتأخرة أخذ النحاة يعتمدون كلام القدماء من نحاة
الكوفة ، ولهذا جاءت آراؤهم صدى لآراء البصريين المتمصبين ، يقول
الأندلسي في شرح الفصل « الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز
شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، وبوبوا عليه بخلاف البصريين . » (٣) ،
وجاء في اقتراح السيوطي ان الكسائي « خدم أبا عمرو بن العلاء نحواً
من سبع عشرة سنة ، ولكنه لاختلاطه بأعراب الأئمة فسد علمه ، ولذلك
احتاج الى قراءة سيويه على الأخفش ، وهو مع ذلك إمام الكوفيين ،
وما ظفك برجل غلامه الفراء » (٤) وجاء أيضاً : « اتفقوا على ان البصريين
أصح قياساً ، لأنهم لا يلتفتون الى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ،
والكوفيون أوسع رواية » (٥) ، وذلك هو الشيء الذي هيأ للسيوطي ان

(١) مراتب النحويين ٩٠

(٢) نفسه ٧٤

(٣) الاقتراح ٨٤

(٤) نفسه ٨٥

(٥) نفسه ٨٤

يرى في غير موضع أن الكوفيين اذا سمعوا لفظاً في كلام نادر جملوه
باباً . (١)

وتقل قيمة هذه النقول العلمية حين نستأنس بآراء بصريين معتدلين،
لم تعمهم العصبية ولم تذهب بمقولهم ، فقد كان ابن جني يوثق الكسائي
ويشهد له بالعقل والنزاهة والثقة (٢) ويقول عنه : « وكان هذا الرجل
كثيراً في السداد والثقة عند اصحابنا . » (٣)

أما أبو علي الفارسي فقد كان يثق برواية الكسائي « ويجمعه قرين
سيبويه في النقل عن العرب ، والاعتداد بما نقل . » (٤) ، ورآه الفراء
مرة كالبكي فسأله : ما يبكيك ؟ قال : هذا الملك يحبني بن خالد يوجه
الي فيحضرنني ، فيسألني عن الشيء ، فاذا ابطأت في الجواب لحقني منه
عتب ، وان بادرت لم آمن الزل ، قال : قلت ممتحناً : يا أبا الحسن من
يمترض عليك ، قل ما شئت ، فأنت الكسائي ، فأخذ بلسانه وقال :
قطعه الله اذا ان قلت ما لا اعلم . » (٥)

ومن دلائل الثقة فيه انه كان يتراجع عن الخطأ ، ويمترف لمناظره
بالصواب فقد نقلوا عنه انه روى قول الشاعر :

أعيس منها لا من الكئيب

(١) مع الهوامع ٤٥/١ (السعادة)

(٢) الخصائص ٣١١/٣

(٣) نفسه ٨٩/٢

(٤) أبو علي الفارسي ٤٢٥

(٥) انباء الرواة ٢٦٦/٢

« فبلغت روايته أبا عبيدة فقال : ابلغوه عني أن الرواية :

أعيس منها لا من الكتيب

فذكر له ذلك ، فقال : اصاب الشيخ أبو عبيدة ، واخطأت أنا . » (١)

وعرف القراء بهذه الثقة وشهد له بها أبو عبيدة ، وهو بصري معروف (٢) وتحدث عنها أصحاب الطبقات (٣) ، ودلت عليها أقواله المبثوثة في كتبه ، ومعظمها يحوم حول القرآن الكريم وقراءاته ، وإعراب كلماته ، توضيح مشكلاته .

والمهم بعد هذا كله أن الكوفيين لم يكونوا يخرجون شواهدهم من السك ، ولم يكونوا يلقنون الأعراب ما يريدون ، وسنرى فيما يأتي أن لهم مواقف تشبه مواقف أهل البصرة من حيث العناية بالرواية ، والوقوف عند الشاذ والشائع ، ولكن البصريين الذين عرفوا بالتمصب هم الذين أشاعوا عنهم هذه الصفة ، دون أن يكون لها من الحقيقة إلا بذور قليلة ، ليست بهذا التضخم .

٢ - المذهب الكوفي عند المعاصرين :

وجاء المعاصرون ، وهم لا يحملون في أنفسهم عصبية مذهبية ، ولذلك كانت بحوثهم إلى الموضوعية أقرب ، غير أن فريقاً منهم لم يتح له أن يرجع إلى كتب نحاة الكوفة ، فاعتمد القول السابقة واطلق أحكامه إطلاقاً عاماً

(١) القنيه على حدود التصحيح ١٤٣ - ١٤٤

(٢) انظر الزهر ١ / ١٣٢

(٣) انظر تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩

من ذلك ما نجده عند المرحوم احمد امين فقد اعتمد آراء السيوطي ،
ونقلها من بغية الوعاة ، واعتمد نصاً صغيراً أخذه من كتاب ابي البركات ،
ثم اطلق حكمه على الكوفيين ، وهو انهم لم يسلكوا مسلك البصريين في
التحري والدقة ، وجعل القاعدة النحوية المطردة فوق الشاذ المنقول ، بل :
« رأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ، ويميزوا للناس ان يستعملوا
استعمالهم ، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة . » (١)

وكان المستشرق الالماني جوتولد فايل ، قد نشر كتاب الانصاف ،
وقدم له مقدمة طويلة درس فيها المذهبين على ضوء الانصاف ومسائله ،
فتبين له أن القياس عند نحاة الكوفة يأتي في المنزلة الثانية ، فهم لا يلجأون
اليه الا اذا كانت الرواية المنقولة في حاية من ابدائه . (٢)

ورأى المستشرق دي بور أن نحاة البصرة أهل منطق لانهم جعلوا
للقياس شأنًا كبيراً في الاحكام على حين ترخص نحاة الكوفة في أمور
كثيرة ، تشذ عن القياس ، (٣)

وكذلك نجد الامر عند الاستاذ سعيد الافغاني فهو يرى ان الكوفيين
لم تكن لهم اصول ينون عليها غير ما اخذوه عن اساتذتهم البصريين ،
ولم يحسنوه ، ثم جعلوا من اللامنجج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم ،
فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ ، وأخذوا عمن فسدت لفته من الاعراب
وأهل الحضر ، (٤) وكذلك الامر عند الاستاذ محمد طنطاوي ، فالكوفيون

(١) ضحى الاسلام ٢/٢٩٥ وما بعدها .

(٢) المقدمة الالمانية ٢٩

(٣) تاريخ الفلسفة في الاسلام ٣٨

(٤) في اصول النحو ١٩٦

احترموا ما ورد مسموعاً عن العرب وكفى ، والتيسير للناس ان يستعملوا استعمالهم على مقتضى ما اثر عنهم ، فلا ضير على القائل متى حاكى أي استعمال كان ، وما القواعد الا وليدة اللغة ، فهي ذات سلطان عليها دون العكس ، هذا مع الترخيص بالقياس على مقتضى الرأي اذا فقد الشاهد . (١)

والباحثون الذين يقولون بهذا المذهب كثيرون (٢) ، وهو مذهب لا يسلم من النقد لان الكوفيين لم يكونوا بهذه المنزلة ولا على هذه الصورة من التسليم المطلق للسمع فهم يجمعون بين الطريقة الوصفية والطريقة التعليلية المعيارية ، كما سنرى بعد قليل .

وتلقانا في بعض كتب الباحثين المعاصرين صورة تناقض ما وجدناه عند من عرضنا لهم ، فالدكتور شوقي ضيف يجد الكوفيين كالبصريين أفادوا من الدراسات الفلسفية والمنطقية ، كما أفادوا من الجو المليء الذي عبق اريحه في علمي الفقه والكلام . وكان النحوي الكوفي عنده كالبصري «يجرب ملكاته الذهنية ، ويستنبط عللا جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان ، وحشي من عمق الدلالة .» (٣) . ولهذا رأى الدكتور شوقي ضيف ان ما «يتردد في بعض الكتابات من أن البصرة كانت تخطيء العرب ، بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم ، حتى لربما بنت على الشاهد الواحد ، قاعدة غير صحيحة .» (٤) وحين عاد الى كتاب الانصاف

(١) نشأة النحو ١٢٩

(٢) انظر القواعد النحوية ٧٥ وتاريخ علوم اللغة العربية ١٢٧ ومناهج تجديد

٨١ والمدخل الى دراسة النحو العربي ٦٦

(٣) مقدمة كتاب الابضاح .

(٤) المدارس النحوية ٢١٨

وجد فيه « عتاداً غزيراً من الحجج المنطقية العقلية التي ادلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين ، مما ينقض الزعم السالف نقضاً . » (١)

وللدكتور ابراهيم السامرائي مثل هذا الموقف فقد تحدث عن الكوفيين ومنهجهم في غير موضع من بحوثه ، وقد نفى ما يذهب اليه بعض الباحثين من ان الكوفيين اصحاب طريقة وصفية وبين ان هذه الزاعم لا تصدق اذا نحن التمسناها في كتب نخبة الكوفة ، فلهؤلاء « اقيسة وتعليلات ، كما كان للبصريين اقيسة وتعليلات ، والمتبع للموضوعات النحوية يجد فيها من آرائهم ما يقف منه وقفه غريبة منكرأ له ، كما ينكر الكثير من المسائل البصرية . » ويجد في آراء الكوفيين من « الضعف والافعال نظير ما يجد عند البصريين (٢) وحكم المسألتين السادسة والتاسعة من كتاب الانصاف فوجد أن البصريين فيها أيسر طريقاً ، وأقرب مأخذاً من الكوفيين في هذه المسألة الجانبية . » (٣)

تلك صورة مقابلة للصورة السابقة ، ولا يستطيع الباحث ان يطمئن اليها ايضاً ، وذلك لسببين : الأول أن الكوفيين مهما عللوا وقاسوا لا تبلغ علمهم ما بلغته علة نخبة البصرة ، ولا سيما بعد جيل الفراء والخليل وسيبويه . والثاني ان الباحثين كليهما : الدكتور ضيف والدكتور السامرائي يجملان الانصاف وما فيه مصدراً يصلح الحكم به على المذهب الكوفي ، مع اننا رأينا أبا البركات يفعل ويدلس ، ويسوق الحجج التي لا يعرفها نخبة الكوفة .

(١) نفسه ١٦٥

(٢) النحو العربي ٣٨

(٣) نفسه ٤٨

٣ - أثر كتاب الانصاف في هذا :

وربما كان الانصاف مسؤولاً عن كثير من معالم هذه الصورة ، فقد ضلل الباحثين في الماضي ، وضلل بعضهم في الحاضر ، ولم يهتد هؤلاء ولا أولئك الى أن أبا البركات جعله ضرباً من الرياضة الذهنية ، ولم يتمسك بما قاله الكوفيون والبصريون بل انه لم يكن على علم كاف بنحو أهل الكوفة .

آ - الانصاف والقضاء :

لقد أحصيت نقولاً للبغدادى نقلها من كتاب الانصاف فوجدتها تُربى على المشرى (١) ، وفي بعضها وهم عن المذهب الكوفي ، فقد أخذ عنه ان الكوفيين يذهبون الى ان الفعل الماضي يقع حالا بلا : قد (٢) ، وقد بينت زيف هذه النسبة من قبل ، وظن البغدادى ان ما قدمه ابو البركات من شواهد على السنة الكوفيين هي حقاً مما قالوه واحتجوا به (٣) ، وان تخريجات الشواهد التي نسبها اليهم موجودة في كتبهم (٤) .

ونقل قبله السيوطي في كتابه الاشياء والمظاهر نقولاً كثيرة ، وأول ما نقله على انه خلاف حقاً بين الكوفيين والبصريين ، وقد وثق السيوطي

(١) انظر الخزانة (بولاق) ١/٧٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٨ ، ٣٧٧ و

٢/٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٣٨٥ و ٣/٥٨٥ ، ٦٢٦ ، و ٤/٥١ ، ١٠١

١٠٦ ، ٣٠٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٣٦٨ ، ٣٩٠ ، ٤١٤

(٢) نفسه ١/٥٥٢

(٣) نفسه ١/٧٢

(٤) نفسه ٢/٥٣

بما جاء فيه من أدلة وحجج على السنة اهل الكوفة (١) ، ولا يهمنا هنا ان يكون في بعض هذه النقول كثير من الاراء التي لا يعرفها الكوفيون وانما الذي اريده من ذلك هو ان القدماء جعلوا كتاب الانصاف مرجعاً لهم في نقل النحو الكوفي ، على الرغم من ضعف ابي البركات وجهله احياناً بنحو الكوفيين ، واذا رجعنا الى الورا قليلاً رأينا ابن يعيش مولماً بنقل كلام الانباري من الانصاف ، وغالباً ما يأخذه بالفاظه ، فأكثر ما جاء في شرح المفصل فيما يتعلق بالخلاف بين المذهبين منقول بنصه من الانصاف دون عزو ، بل ان ابن يعيش احياناً يهمل ما اهمله ابو البركات في نقل آراء الكوفيين ، فللكسائي رأي في المرفوع بعد (لولا) يخالف ما جاء في الانصاف ، وهو كونه فاعلاً لفعل محذوف (٢) ، فلم يذكره ابن يعيش (٣) لان الانباري لم يذكره ، وهذا يدل على شدة ولوع ابن يعيش بكلام ابي البركات ، وليس هذا غريباً ، فقد رحل اليه من حلب الى بغداد ، ولكن المنية سبقته اليه فماد الى بلده واكب على آثاره .

ومما يذكر من اوهام القدماء التي وقعوا فيها من جراء اخذهم عن الانصاف بلا تحقيق ان الرضي - على علمه الجم - ساق شاهداً على السنة الكوفيين ، وهو قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كره نفس اذا ما خفت من امره تبالا (٤)

والبيت ليس من شواهد الكوفة (٥) ولكنه شاهد بصري (٦)

(١) انظر الاشياء والنظائر ١/ ١٨٠ و ٤/ ٦٠

(٢) التسهيل ٤٧ وشرح الكافية ١/ ١٠٤

(٣) انظر شرح المفصل ١/ ٨٣ وما بعدها

(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٦٨ والمسألة ٧٢

(٥) انظر معاني القرآن ١/ ٤٦٩ ومجالس ثعلب ٤٥٦ وشرح السبع الطوال ٣٨

واعراب ثلاثين سورة ٢٣٢

(٦) انظر كتاب سيويه ١/ ٤٠٨

سأقه ابو البركات في حجج نحاة الكوفة ، وفي الوهم نفسه وقع ابو البقاء
المكبري في كتابه : مسائل خلافة في النحو ^(١) ، فقد جعل البيت من
ادلة الكوفيين ، ولعله نقله من الانصاف .

والبيت مثبت في أمالي ابن الشجري وشرح لامية الرب للزحشري ^(٢)
دون أن يُنسب إلى الكوفيين ، وأول من نسب إليه —م على الأرجح ابو
البركات ، وبهذا يذهب بوزر هذا الوهم الذي وقع فيه النحاة .

وذكر ابن القماح ان الكوفيين يرون حذف الواو من : بعد ،
ويزن ، للفرق بين اللازم والمتعدي ^(٣) ، وقد بينت من قبل ان ذلك
لا يصلح ان يكون مسألة خلافة لان نحاة الكوفة لا يقولون بذلك ،
والرأي للكسائي وحده ، ولم يأخذ به خلفاؤه من بعده ، وإذا كان الرأي
الفردى كهذا يصلح مسألة خلافة فلماذا لم يجعل رأي الكسائي في : نعم
وبئس ، هو رأي الكوفيين جميعاً ؟ .

وقد نقل الاشموني ان الكوفيين يجعلون الجملة الماضية حالا ، وان
لم تسبقها (قد) ^(٤) ، وهو في هذا يقع فيما وقع فيه البغدادي بعده ،
لان الكلام الذي قاله الكوفيون في هذه المسألة لا يختلف عن كلام
البصريين ، كما بينت ذلك من قبل .

وليس من الضروري ان يأتي النقل من الانصاف مباشرة فقد ينقل

(١) المسألة ١٥ ص ١٢٦

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١ وأعجب المعجب ١٢

(٣) انظر الاشباه والمنظائر ٢٧٥/٣ والمسألة ١١٢

(٤) شرح الاشموني بحاشية الصبان ١٩١/٢

التأخرون عن تقديم عليهم ، ويكون المنقول عنه آخذاً عن أبي البركات بلا عزو ، كالذي زاه في الاشياء والنظائر ، فالسيوطي ينقل كلاماً في عامل المبتدأ والخبر عن ابن يعيش ، وهو كلام أبي البركات بنصه (١) ، وهكذا تصير آراء أبي البركات في الانصاف مجهولة النسبة عند التأخرين ، ينقلونها بعضهم عن بعض ، وهم يظنون انها صادقة النسبة الى نحاة الكوفة على ما فيها من وهم وزيف .

ب - الانصاف والمعاصرون :

ووقع كذلك المعاصرون في اوهام من هذا القبيل ، ولكل عذره في هذا ، فغالباً ما تأتي بحوثهم في الخلاف ثانوية ، فالدكتور شلي (٢) ، يذكر ان الكوفيين يميزون قراءة حمزة : تساءلون به والارحام ، بكسر الارحام ، عطفاً على الضمير المخفوض قبله ، وقد رأينا من قبل ان رأي الفراء في القراءة لا يقل عن رأي سيويه ، فكلاهما يرى المطف ضرورة شمعية (٣) ١

وفي موضع آخر يعتمد كتاب الانصاف ويقرأ ما جاء فيه عن موقف المذهين من قراءة ابن عامر : قتل اولادهم شركائهم . فيتبين له : ان الكوفيين يعتمدون بالقراءات ويننون قواعدهم عليها (٤) مع ان الكوفيين يرفضون هذه القراءة ، حتى ان الفراء ليقول عنها : «يقوله نحويو اهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية - » ويقول ثعلب عن الفصل بـين

(١) انظر الاشياء والنظائر ٢٤٣/١ وشرح الفصل ٤٨/٢ والمسألة ٥

(٢) ابو علي الفارسي ١٧٠

(٣) معاني القرآن ٢٥٢/١ و ٨٦/٢ والكتاب ٣٩١/١

(٤) ابو علي الفارسي ٤٤٤ - ٤٤٥

المتضايين : « لا يجوز الا في الشعر . » (١) ومعنى هذا لا تجوز قراءة ابن عامر عنده لان الضرورة لا تجوز في قراءات القرآن .

وقد تحدث الدكتور السيد (٢) عن موقف البصريين من الفراء ، واستعان بنص لابن جرير الطبري في قراءة حمزة . والارحام ، والنص مأخوذ من كلام الفراء مع تصرف جد يسير ، رأيت كيف يصحح كلام بعض الكوفيين دليلا على موقف البصريين المتشدد من القراءات .

واعتماد الدكتور السيد على الانصاف في حديثه كثير ، ولا شك انه هو الذي جعل فكرته عن البصريين والكوفيين مسبقة ، مما فوت عليه ساحة التحقيق في كلام الكوفيين والبصريين ، ولهذا صدق ان نحاة الكوفة يقولون بجواز وقوع الفعل الماضي حالا (٣) ، ولا دليل له الا ما نقله من الانصاف ، والاشموني ، وقد وضحت غير مرة ان هذا وهم تناقله الاشموني والبغدادي عن الانصاف ، وأن رأي الكوفيين ورأي البصريين في هذا سواء .

وقد مر بنا ان الدكتور شوقي ضيف والدكتور ابراهيم السامرائي كانا يعتمدان نقولا من الانصاف ، ويحكمان بها على المذهب الكوفي او البصري ، وهذا مزلق وقع فيه كثير من الباحثين المعاصرين .

٤ - المذهب الكوفي بين الوصفية والتعليلية :

أ - ضياع التراث الكوفي :

والمنهج العلمي لا يقوى على دفع الشك في الأحكام السابقة عن

(١) معاني القرآن ١/٣٦٨ ومجالس ثعلب ١٢٦

(٢) مدرسة البصرة ٢٣٠

(٣) نفسه ١٩١

المذهب الكوفي لأن المصادر التي يمكن ان تقدم الحقيقة عنه غير وافرة :
ولا كاملة ، فلم يصل إلينا من كتب نخبة الكوفة الا القليل ، وان كان
بعضه ثميناً جداً ، ككتاب الفراء : معاني القرآن .

ومن الكتب الضائعة المهمة ما تركه الكسائي ، فلا نعرف المكتبات
العربية ما يذكر له في النحو ، والقسماء ينسبون إليه كتاباً اسمه :
المختصر (١) ، يبدو انه كان ذا قيمة تذكر في النحو الكوفي ، لاهتمام
النحاة به ، ولا سيما نخبة الأندلس ، بعد ان ادخله جودى بن عثمان العسبي
بلادم (٢) .

وضاع كتاب الحدود للفراء ، وهو كتاب نحوي خالص ، اودعه
خلاصة نحوه ونحو استاذه ، وتفرغ له سنين بامر الخليفة المأمون ، والزم له
الامناء والمنفقين (٣) ، وجمع فيه كثيراً من ابواب النحو التي دار الخلاف
حولها بين المذهبين . (٤)

ويذكر الرواة تلميذاً للفراء اسمه سلمة بن عاصم ، وينعتونه بالنحوي،
ويذكرون له كتباً في النحو ، منها السلوك ، ومعاني القرآن (٥) ويقولون
انه كان ابرز تلامذة الفراء في هذا العلم ، ومع هذا لم يصل إلينا من
كتبه شيء ، كما لم يصل إلينا من آراء ثعلب النحوية غير ما اودعه اماليه
وما نقله عنه المتأخرون ، وكذلك الشأن في أبي بكر بن الانباري ، فقد
ذكروا له كتاباً اسمه : شرح الكافي ، في نحو الف ورقة ، الى جانب

(١) انظر الفهرست ١٠٤

(٢) طبقات الزبيدي ٢٧٨

(٣) تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩ - ١٥٠

(٤) انظر ابوابه في الفهرست ١٠٦

(٥) معجم الادباء ١١ / ٢٤٣

كتب أخرى لم تصل إلينا. (١)

أضف إلى ذلك أن ما طبع أو عرف من كتب الكوفة لم يكن معروفاً عند الجيل السابق من المعاصرين ، ومن هنا كانت أحكامهم غير مبنية على أصول علمية ، وخيل إليهم أن ما قاله القدماء كاف في معرفة السمات النحوية لمذهب أهل الكوفة.

ب - اعتماد الكوفيين السماع :

والسمة التي تحدث عنها المعاصرون ، وجمالوها سمة المذهب الوحيدة ليست خفية في منهج نخبة الكوفة ، فقد تأثر الكسائي — منهج مدرسة الفراء (٢) ، تلك المدرسة التي تعتمد الرواية المفقولة ، ولا تحاول أن تقف منها شاكة ، ولهذا لم يتأثر نحوه بالفلسفة الكلامية ، ولم ينقل عنه أنه اتصل بآراء المتكلمين ، أو وقف على شيء من الثقافة الأجنبية (٣) ولهذا ترى نحوه ينبع من دنيا السماع ، والاعتماد على أقوال العرب ، فموقفه مع الفراء حين تصدى له مخاصماً لم يكن يعتمد العلة والقياس ، مثلما اعتمد المبرد في موقفه مع الزجاج ، وإنما رد مسائل الرؤاسي بما سمعه من العرب حين خرج إلى البادية (٤) ، وأنكر أن تكون : يشس ، بمعنى : علم ، في قوله تعالى : أقلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً ، لأنه لم يسمع أحداً من العرب يقول : يشس بمعنى علم (٥) ، وموقفه من سيبويه في المناظرة المعروفة لم يكن له فيها سند سوى ما نقله أعرابه

(١) انظر نزهة الالباء ٢٦٥

(٢) مدرسة الكوفة ١١٢ ط ٢

(٣) نفسه ١١٣

(٤) انظر الفهرست ١٠٢

(٥) شرح القصائد السبع الطوال ٥٦٧

وعلى الرغم من أن الاستعمال الشائع لآذا الفجائية لا يؤيده ، ويدل على أنه اعتمد القليل النادر ، كالجزم بلن ، والنصب بلم ، والجر بلمـ (١) «وكمذهبه في جواز اضافة حيث ، الى المفرد قياساً ، تمسكاً بقول الشاعر ، وقد انشده ابن الاعرابي :

ونظمنهم حيث الحبي بعد ضربهم
بييض المواضي حيث ليّ العماثم ، (٢)

والفراء في السماع يختلف عن استاذه ، وبلتقي به ، فهو مثله يعتمد المسموع الروي من كلام العرب ، وبني عليه ، ولو كان شاهداً مبتوراً ، كموقفه من قول الشاعر :

ولكنني من حبا لكميد

فصحيح أنه لجأ الى الالة في دخول اللام على خبر (لكن) ، إلا أنه يعمل ظاهرة قبل بها لورودها عن العرب (٣) . كما أن سماه لم يحط بالشروط البصرية كاملة ، ولكنه يحيط بكثير منها احياناً ، وبعضها القليل احياناً اخرى ، فكثيراً ما نجده يقول في كتبه : سمعت اعرابياً من ربيعة ، وقال بعض نساء العرب ، وسمعت بعض العرب ، وانشدني بعض العرب ، ومن العرب من يقول ، و... ومثل هذه العبارات كثيرة في كتبه (٤) ، وهي أحياناً لا تحدد قبيلة ، ولا تشير الى فصيح ، وبهذا تكون الرقعة التي ينظر اليها الفراء لاصطياد شواهد واسعة جداً .

(١) معنى اللبيب (الامير) ٨٣/١

(٢) انظر مدرسة الكوفة ١١٥

(٣) معاني القرآن ٤٦٥/١

(٤) انظر : المذكر والمؤنث ٧ ، ٩ ، ومعاني القرآن ٢٩/١ ، ٣٠

وحين جاء ثعلب وابن الأنباري اعتمدا رواية الشيخين ، ولم يكن
لهما رأي يذكر في تطور النحو الكوفي ، وان كانا سبياً في حدة الخلاف
بين المذهبين على ما بينا من قبل .

ج - الكوفيون والطريقة المعيارية :

ولكن هذه الصورة لا تنفرد في سمات المذهب الكوفي ، فليس
السماع هو الشيء الأهم حقاً في نحوه ، فالكوفيون علائهم ، وقيستهم ،
ورئيسهم الكسائي هو صاحب الايات التي مطلعها :

اغما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر يتفهم

ومن قياسه في قول الشاعر :

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبتني رضاها

فهو يرى ان الفعل : رضي ، تعدى ب (على) لانه قياس على ضده
(مسخط) والقياس على الضد لفظة ذهنية جيدة راقى أبا الفتح ابن جني^(١)
وامتازه الفارسي^(٢) .

ومعظم الملل والاقيسة في المذهب الكوفي اغما كانت للفراء ، فمزلته
في نحو الكوفيين منزلة المعلم والموجه ، وعلى الرغم من انه لم يلق الخليل
ابن احمد ، وأن اساتذته الثلاثة : الرؤاسي والكسائي ويونس لم يكونوا
ينشطون للقياس واللغة ، فانه ضرب بسهم وافر في هذا الاتجاه ، ويرجع
ذلك الى منبعين : اولهما اعتزاله أو صلته بالمتزلة وأهل الفلغة الكلامية ،

(١) الخصائص ٣٨٩/٢

(٢) الفارسي ٣٦٩

وثانيهما اطلاعه على كتاب سيبويه ، وما فيه من علل وافية قالمها الخليل خاصة .

والعلة عند الفراء أبرز ما تقف عليه في منهجه ، فالسك يذكر .
وإذا انت كان المراد به رائحته (١) ، وكذلك الحانوت (٢) وشهر جمادى (٣) ،
وإذا رأيت مؤنثاً بغير هاء فعلل ذلك كثيرة ، كالاختلاف في لفظ المذكر
والمؤنث ، مثل : حمار وأتان (٤) والعلة في مجيء خبر عـ على وكاد ،
مضارعاً لا ماضياً لفظ الفعلين وإن كان ماضياً في شكله إلا أنه مستقبل
في معناه ومضمونه (٥) ، وحرف الجر (من) يدخل على جميع حروف
الجر إلا على الباء واللام ، وعلة ذلك أنها : « قلنا ، فلم يتوهموا فيها
الاسماء لأنه ليس من اسماء العرب على حرف . » ولكن (من) دخلت
على الكاف ، وهي حرف واحد كالباء واللام ، إلا أنها لما كانت بمـ-نى
الاسم (مثل) صح دخول (من) عليها . (٦)

ومن تعليقاته الدقيقة تجويزه القول : عندي عشرون درهما جياداً ،
وجياد ورفضه القول : عندي عشرون رجلاً صالحون ، لأن جياداً لفظها
لفظ الجمع ، ولكن وزنها وزن المفرد ، فهي على زنة : كتاب ، ولهذا
أجاز أن تأتي منصوبة صفة للرم وهو مفرد لفظاً ، أما صالحون فلفظها

(١) المذكر المؤنث ٢٧

(٢) نفسه ٢٨

(٣) نفسه ٣٢

(٤) نفسه ٢٢

(٥) معاني القرآن ٢٤/١

(٦) ادب الكاتب ٣٩٣

لفظ الجمع ، وليست على وزن المفرد ، ولذلك لا يجوز أن تكون صفة
لـ (رجل) المفرد في اللفظ . (١)

وهذه الأمثلة كافية للدلالة على أن الفراء لا يقل عن سيبويه
والخليل عناية بالعلمة النحوية ، فهو كما يقول الدكتور الخزومي ، أشبه الفحاة
بالخليل بن أحمد ، دحذا وسمة اطلاع ، واستفادة من الثقات الأجنبية
التي عرفت في البعثات الدراسية . (٢)

على أننا رغم هذا كله ، لا نستطيع أن نضع الفراء في صف
البصريين المتأخرين ، أمثال الفارسي وابن جني والرماني وإبي البركات نفسه
فهو لم يفعل مثلهم ، فيربط بين ظواهر الحياة الحسية وظواهر اللغة ، بل
لا نستطيع أبداً أن نضعه في صف الخليل وسيبويه في كل دراساته ،
فقد اعتمد السماع ، كما بينا ، ووسع دائرة الاحتجاج المسكانية في جزيرة
العرب ، وعلى هذا يكون الفراء جامعاً بين المعيارية والوصفية ، جاءته
الأولى من معطيات الاعتزال والتأثر بكتاب سيبويه ، وجاءته الثانية من
تأثره بأساتذته الكوفيين أمثال الرؤاسي والهرام والكسائي .

ولكننا إذا قرناه إلى هؤلاء وجدناه معيارياً ، وإذا وضعناه بجانب
البصريين المتأخرين وجدناه إلى الوصفية أقرب ، وهو يشبه سيبويه والخليل
في المعيارية أحياناً ولكنه لا يساويها في دراساته كلها .

وتقف العلمة النحوية عند الكوفيين بعد الفراء عند المرحلة التي
بلغتها عنده وبقى ثعلب وأبو بكر بن الأنباري محاكين شيوخها في آرائها

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٣٠٦

(٢) مدرسة الكوفة ١٥١ ط ١

النحوية ، ولكننا نجد حيناً بعض الملل تند عنها تبلغ منزلة فلسفية ، فقد جاء في كتاب الاضداد لابن الانباري قوله : « واختلف النحويون في الاعتلال لنحن » ، لم كانت للاثنيين والجميع بلفظ واحد ؟ قال هشام : ومن قال بقوله : جعل جمع : انا ، وتثنيته ، على خلاف لفظه ، كما قالوا : رجل ، وفي جمعه : قوم ، وقالوا : امرأة ، وفي جمعها : نسوة ، وبمير ، وفي جمعه : إبل ، فلما كان جائزاً ان يخرج الجمع على غير لفظ الواحد الحقوا : نحن ، به .

وقال بعضهم : لم يجعلوا للتثنية لفظاً يخالف لفظ الجمع ، كراهية ان نكثر الفروق ، فألحقوا التثنية بالجمع ، لان التثنية اول الجمع اذ كانت بضم واحد الى واحد كما ان الجمع بضم شيء الى شيء .

وقال ابو العباس : انما سووا بين تثنية (انا) وجمعه ، وفرقوا بين تثنية (انت) وجمعه ، لأن (انا) اسم للمخبر عن نفسه ، والمخبر عن نفسه لا يشاركه في فعله اسم يكون لفظه مثل لفظه ، كما يشارك المخاطب اسم يكون لفظه مثل لفظه ، الا ترى انك تقول لرجلين تخاطبهما : انت قمت ، وانت قمت . فاذا ضمنت (انت) الى (انت) كان : انتما ، ولا يجوز المتكلم اذا اخبر عن نفسه وعن غيره ان يقول : انا قمت ، وأنا قمت ، بل يقول : انا قمت ، وزيد قام ، فلما كان الاسم الذي يضمه المتكلم الى اسمه يخالف لفظه اختلق له في التثنية والجمع اسم على غير بناء الواحد .^(١)

وليس من شك في ان هذه الملل التي نقلت عن الفراء وغيره لا تقل عن الملل البصرية عند الجليل الذي يثله سيبويه والخليل ، لأنها

تستقري روح اللغة ، ولا تجمع الى معيارية تخضع الظواهر النحوية لموازن العقل والمنطق ، اللهم إلا في مواضع جد قليلة نجدها حيناً عند الفراء ، وعند غيره طوراً ، كذلك التي علل بها ثعلب بناء نحن على الضم .

مها يكن من امر ، فان الكوفيين يجمعون بين اء-تماد السماع واصطناع الالة فما هي الصورة التي نجدها لهم في كتاب الانصاف ؟

٥ - صورة المذهب الكوفي في الانصاف :

وحين نرجع الى كتاب الانصاف نجد معالم كثيرة من صورة هذا المذهب تتغير امام اعيننا ، لاننا نجد عندهم كثيراً من الامس العقلية التي استند اليها البصريون في مناظرتهم ، وان كانت اقل اء-دداً من مواقف خصومهم ، بيد أن قوة العدد لا تدل على شيء ، فهي من تدخل ابي البركات ، ويظهر ذلك في أمور :

١ - يوافق البصريين في جل المسائل ، ما عدا مسائل سبباً يقف فيها بجانب الكوفيين ، ولذلك يفلسف الظواهر وينسبها الى البصريين .

٢ - يتخذ البصريون في مسائل كثيرة موقف المنكر للظاهرة النحوية ، وانكار الشيء المنقول يحتاج الى اسلحة ذهنية ، اما اثباته فيكفيه المنقول المسموع ، وقد رأينا ان الكوفيين انفسهم حين ينكرون شيئاً يعتمدون المنطق ، ويعتمد البصريون النقل حين يثبتون الظاهرة .

٣ - لم يكن ابو البركات يأخذ عن كتب الكوفيين ، وكثيراً ما كان يولد حججاً على ألسنتهم ، وقد رأينا من قبل كيف جمـد النقل معتمد في مسائل كثيرة أقاموها في آثارهم على الالة والقياس .

ومع هذا الاحتياط نجد اعتماد الكوفيين الأدلة العقلية اقل من اعتماد البصريين اياها ، فما معالم هذه الصورة ؟

١ - الاستدلال بالتقسيم :

استعمل الكوفيون هذا الاستدلال في ترفع المبتدأ والخبر ، فبعد ان قاسوا الظاهرة على نظيرتها في كلام العرب ، اخذوا يردون على البصريين رأيهم ، وهو ان المبتدأ يرتفع بالابتداء ، فقالوا : « لانا نقول : الابتداء لا يخلو ، اما ان يكون شيئاً من كلام العرب عند اظهاره ، أو غير شيء ، فان كان شيئاً فلا يخلو من ان يكون اسماً او فعلاً او أداة من حروف المعاني ، فان كان اسماً فينبغي ان يكون قبله اسم يرفعه وكذلك ما قبله ، الى ما لا غاية له ، وذلك محال . وان كان فعلاً فينبغي ان يقال : زيد قائماً ، كما يقال : حضر زيد قائماً ، وان كان أداة فالادوات لا ترفع الاسماء على هذا الحد ، وان كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع مع موجود غير معدوم ومتى كان غير هذه الاقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف . » (١)

ولعل ابا البركات استوحى هذه الادلة من المناظرة التي جرت بين الجرمي والفراء والتي نقلها في المسألة نفسها : ثم ساقها على الصورة المنطقية السابقة ، فجعل الكوفيين في هذه الحجة يناقشون ويقسمون ، وبلجأون الى المنطق العقلي ، ويستفيدون من أساليب الفقهاء ، على حين لا يحمل كلام الفراء في المناظرة هذا كله . فقد قال للجرمي « اخبرني عن قولهم : زيد منطلق ؛ بم رفعوا زيدا ؛ فقال له الجرمي : بالابتداء قال له الفراء :

ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل . قال له الفراء : فأظهره ، قال له الجرمي : هذا معنى لا يظهر ، قال له الفراء : فمثله اذن ، قال الجرمي : لا يتمثل . قال الفراء : ما رأيت كاليوم عامـلا لا يظهر ولا يتمثل . ، (١)

وعلى الرغم من الشك الذي يحوم حول تفصيلات المناظرة ، فإن كلام الفراء لا يحمل السمات المنطقية التعليلية التي حملها كلام الانباري على السنة الكوفيين .

٢ - الاستدلال بالاولى :

وقد لجأوا الى هذا الاستدلال اكثر من لجوئهم الى الاستدلال بالتقسيم ؛ وكلامهم في هذا لا يختلف عن كلام خصومهم ، مما يدل على أن نفّس ابي البركات وراء حجج الفريقين ، ففي تجويزهم جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالماً ، يسوقون هذا الدليل : وإذا كانت الهاء في تقدير الاسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون ، والذي يدل على صحة مذهبنا انا اجمعنا على انك لو سميت رجلاً بجمراء ، او حبلى ، لجمعه بالواو والنون ، فقلت : حمراؤن ، وحبلّون ، ولا خلاف أن ما آخره الف التانيث أشد تمكناً في التانيث مما في آخره تاء التانيث ، لان الف التانيث صيغت الكلمة عليها ، ولم تخرج الكلمة من تذكير الى تانيث ، وتاء التانيث ما صيغت الكلمة عليها ، واخرجت الكلمة من التذكير الى التانيث ، ولهذا المعنى قام التانيث بالألف في منع الصرف مقام شيئين بخلاف التانيث بالتاء ، وإذا جاز ان يجمع بالواو والنون ما في

آخره الف التأنيث وهي اوكد من التاء ، فلأن يجوز ذلك فـ بما آخره
التاء كان ذلك من طريق الأولى . (١)

وعلى الرغم من أن أبا البركات - كما يرجح عندي - هو صاحب
هذه الصياغة نجد أنفسنا أمام المذهب الكوفي - كما هو في الانصاف - على
الصورة التي رأيناها للمذهب البصري ، فالكوفيون هنا لا يعتمدون
الاستدلال بالأولى فحسب ، بل يستعينون أيضاً بالعلة ، وبالتنبية إلى الفوارق
الدقيقة بين علامتي التأنيث .

وفي موضع آخر يردون على البصريين مذهبهم في أن (لولا) حرف
جر ، والضمير بعدها موضعه الجر بها ، ويسوقون كلاماً طويلاً يجيء فيه
تعليل دقيق لوجود نون الوقاية ، وهو قولهم : «فلو لم يأتوا بهذه النون
لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل لمكان الياء ، لأن ياء التكلم لا يكون
ما قبلها إلا مكسوراً ، والفعل لا يدخله الكسر ، لأنه إذا لم يدخله
الجر - وهو غير لازم - استثقالاً له ، فلأن لا يدخله الكسر الذي هو
لازم استثقالاً له ، كان ذلك من طريق الأولى .» (٢)

وحين يدافعون عن مذهبهم في أصل حركة همزة الوصل يقولون :
«وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه ، وضموا ما يجب بالقياس كسره ،
الاتباع طلباً للمجانسة فلان يضموا هذه الهمزة أو يكسروها للاتباع ، ولم
يجب له حركة مخصوصة ، كان ذلك من طريق الأولى .» (٣)

وعلى هذا القرار يقدم أبو البركات صورة المذهب الكوفي ، وهي

(١) المسألة ٤ ص ٢٦ - ٢٧

(٢) المسألة ٩٧ ص ٣٦٤

(٣) المسألة ١٠٧ ص ٣٩٤

لا تختلف عن صورة المذهب البصري في كثير من المواضع ، إذ نجد الكوفيين يستعملون الأدلة العقلية التي استمدوها علم النحو من الدراسات الفقهية والمنطقية .

٣ - العلة :

وما أكثر ما نجد في كتاب الانصاف يقفون أمام خصوصهم وليس معهم من السلاح شيء من السماع ، وانما يحملون العلة المنطقية وحدها ، فهناك ما يربو على خمس وثلاثين مسألة ، اعتمدوا فيها العلة دون أن يكون معها شيء من النقل (٣) ، وايست علمهم باقن إمعاناً في المنطق من علل أهل البصرة ، فكثيراً ما تجمع بهم حتى تصل الى منزلة تشعر فيها بالتكلف والشرود ، فقد نسب اليهم الانباري انهم يميزون التعجب من السواد ، والبياض ، ودون سائر الالوان ، لانها أصلا الالوان ، ومنها يتركب سائرهما من الحمرة والصفرة والخضرة والصفرة والشبهة والكهبة الى غير ذلك ، فاذا كانا هما الاصلين الالوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الالوان ، إذ كانا أصليين لها ، ومتقدمين عليها . (٤)

وما اعتقد أن دلة كهذه تصدر عن نحاة الكوفة بل عن معظم نحاة البصرة ، فقد عودنا أبو البركات ان يربط بين ظواهر الحياة المادية ،

(٣) المسائل : ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥

٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ،

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥

١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨

(٤) المسألة ١٦ ص ٨٨

وظواهر النحو واللغة ، وقد نسب بعضها الى البصريين وبعضها الآخر الى الكوفيين ، وصرح بنسبة بعضها الى نفسه أيضاً .

وفي موضع آخر يعللون مذهبهم بان اسم الاشارة اعرف المعارف جميعاً ، لانه « يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف الا بالقلب وحده وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد . » (١) وفي المسألة التي دار الخلاف فيها حول اعراب الضمير المتصل بعد (لولا) نجد كلامهم يتلى بالعلل والتفريعات (٢) ، وكذلك في مسألة (منذ) (٣) .

والحق أن للكوفيين عللاً كثيرة ، كما رأينا عند الفراء وصحبه ، ولكنها لا تبلغ من الجروح والشرود ما بلغته في الصورة التي نقلها اليها كتاب الانصاف ، وبهذا يلتقي عند ابي البركات المذهبان معاً ، وبكفي أن يرى الكوفيون السواد والبياض اصلاً للالوان جميعاً فيجيزوا التعجب منها حتى نحس بالروح المنطقية التي ينسبها اليهم أبو البركات ، واذا كان البصريون يذهبون بالخط الأوفى من مثل هذه العلة ، فان المدد لا قيمة له هنا بجانب النوع .

٤ - القياس :

وقياس الكوفيين - كما يبدو في الانصاف - كثير وافر ، فثمة مسائل كثيرة ، اعتمدوا فيها على القياس وحده (٤) ، ومسائل أكثر جمعوا فيها بين

(١) المسألة ١٠١ ص ٣٧٧

(٢) المسألة ٩٧ ص ٣٦٢

(٣) المسألة ٥٦ ص ٢١١

(٤) المسائل : ٢٢ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٣ ، ٨٩

النقل وبينه ، وهي أكثر من أن تحصى ، فهم بقيسون (لكن) على (بل) في جواز المطف بها في الإيجاب (١). وبقيسون (غير) على (الا) ويحيزون بناءها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (الا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، (٢) ، وبقيسون الجمع بين (ما) و (ان) وهما نافيان ، لتوكيد النفي على الجمع بين (ان) واللام لتوكيد الإثبات (٣) ، وبقيسون (حتى) على واو القسم وواو رب ، فهي تقوم مقام : كي ، أو : أن ، ولهذا يجب أن تعمل النصب كما تجر الواو في القسم الاسماء بعدها لقيامها مقام الباء ، ونجر واو رب الاسماء بعدها لأنها تقوم مقام رب (٤) .

وليس قياسهم - كما يصوره الانصاف - باخف من قياس البصريين فهم يرون القياس على الضد صحيحاً : صحة القياس على النظر ، وقد رأينا الكسائي يذهب إلى هذا في بعض أقواله ، إلا أننا لا ندري أكان أبو البركات واقفاً على رأي الكسائي ، أم لم يكن واقفاً عليه ، وكل ما في الأمر أنه جعلهم يقولون في إعراب فعل الأمر : الدليل على أنه معرب مجزوم أنا اجمعنا على أن فعل النهي مجزوم ، نحو : لا تفعل ، فكذلك فعل الأمر ، لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، فكأن أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر . (٥)

(١) المسألة ٦٨ ص ٢٥٧

(٢) المسألة ٣٨ ص ١٦٤ - ١٦٥

(٣) المسألة ٨٩ ص ٣٣٤

(٤) المسألة ٨٣ ص ٣١٤

(٥) المسألة ٧٢ ص ٢٧٥

واكبر الظن أن هذا التعليل من افتعال أبي البركات ، اما تعليلهم الذي يتفق مع مسلكتهم في التوجيه فهو التعليل الذي صدر به احتجاجهم في بداية المسألة وهو الذي فسر به الرضي مقالتهم بجزم فعل الامر. (١)

وربما أخذ قياسهم شكلا من اشكال التفريع والتعليل ، كما رأينا عند البصريين فهم يشبهون (ما) الحجازية بـ (ليس) من حيث المعنى ، ولذلك ينعمون ان تعمل في الخبر ، لأن الشبه المعنوي ضعيف ، فلم تقو على العمل في الخبر ، لأنها حرف ، و (ليس) فعل ، والحرف اضعف من الفعل (٢) ، واكثر من هذا دلالة كلامهم على (كيف) وسأنتقله على ما فيه من الطول ، لتكون الصورة اكمل : و اما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه يجوز المجازاة بها لانها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ألا ترى ان : كيف ، سؤال عن الحال ، كما ان (ان) سؤال عن المكان ، ومتى : سؤال عن الزمان ، الى غير ذلك من كلمات المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازات ألا ترى ان معنى : كيفا تكن اكن ، في أي حال تكن اكن ، وكما ان معنى : اينما تكن اكن : في أي مكان تكن اكن ، ومعنى : متى تكن اكن : في أي وقت تكن اكن . . . فلما شابهت (كيف) ما يجازى به في الاستفهام ، ومعنى المجازاة ، وجب ان يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة . قالوا : ولا يجوز أن يقال : انما لم يحجز المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها ، لأنك اذا قلت : كيف تكن اكن ، فقد ضمنت له ان يكون على احواله كلها ، وذلك متعذر ، لانا نقول : هذا يلزمكم في تجويزكم ، كيف تكون اكون لان ظاهر هذا يقتضي ما منعهتموه ، فكان ينبغي الا يجوز ، فلما اجزتموه

(١) شرح الكافية ٢/٢٦٨

(٢) المسألة ١٩ ص ٩٧

دل على فساد ما ذهبتم . (١)

هذا النص الخافل بالاقيسة والتفريعات لا تغيب فيه شخصية أبي البركات ، ولكن ليس معنى هذا ان اهل الكوفة لا يقيسون ، بل معناه ان الرجل اضاف الى ما عندهم اشياء لا تحصر .

وزام احياناً يردون على البصريين قياسهم ، كما فعلوا حين انكروا ان تقاس (لولا) على حرف من حروف الجر ، لأنها لا تشبه واحداً منها في المعنى (٢) ، و احياناً اخرى نجد قياسهم اسلم من قياس البصريين ، فقد قاسوا اجتماع (ما) و (إن) وهما نافيان على اجتماع (ان) واللام وهما موجبان ، وانكر البصريون ذلك ، وقالوا : إن ، زائدة بعد (ما) ، لأنها تسقط ولا يختلف المعنى (٣) ، وليس هذا دليلاً على زيادة الحرف ، لأن اللام أيضاً تسقط ولا يختلف المعنى ، وفي الحرفين كليهما معنى التوكيد كما يقول البلاغيون ، فلماذا حكموا بزيادة (ان) اسقوطها ، ولم يحكموا بزيادة اللام .

ونجد في الانصاف احياناً يقيسون ظاهرتين بمضما على بعض قياساً عكسياً كما فعلوا في قياس (ييس) على (كان) فكان متصرفه ، ولهذا يجوز تقديم خبرها عليها . اما ليس ، فغير متصرفه ، ولهذا لم يجوز تقديم خبرها عليها (٤) .

ونجد في الانصاف ظاهرة أخرى ، وان تكن قليلة ، وهي ان

(١) المسألة ٩١ ص ٣٣٧ - ٣٣٨

(٢) المسألة ٩٧ ص ٣٦٣

(٣) المسألة ٨٩ ص ٣٣٣ - ٣٣٤

(٤) المسألة ١٨ ص ٩٣

الكوفيين يلجأون الى تأويل الشاهد حين يصطدم قياسهم به ، على غرار ما هو معروف عند البصريين ، فبعد ان قدموا كلاماً ممتلئاً بالعلل والاقيسة ، في قياس (ما زال) على (كان) ليدلوا على جواز التقديم ، وقف في وجوههم قول الشاعر :

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو زرمي بها بلداً قفرا

إذ ادخل (إلا) بعد (ما تنفك) ، وهذا ينفي صحة قياسهم ايها على (كان) لأنه لا يقال : كان زيد إلا قائماً . فأولوا البيت من اربعة اوجه : ١ الوجه الاول انه يروى : ما تنفك آلاً مناخة والوجه الثاني : انه يروى : ما تنفك إلا مناخة*

بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث انه قد روي بالنصب ، ولكن ليس هو منصوباً لأنه خبر ، (ما تنفك) ، وانما خبرها (على الخسف) فكأنه قال : ما تنفك على الخسف ، أي : تظلم إلا ان تناخ . والوجه الرابع انه جعل : ما تنفك ، كلمة تامة ، لأنك تقول : انفكت يده ، فتوم فيها التام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي . (١)

ولا يهمننا هنا ألا يكون هذا التأويل كله من كلام الكوفيين ، فأبو البركات ساقه على ألسنتهم ، وهذا يدل على ان صورة المذهب الكوفي في الانصاف ليست بعيدة الشبه عن صورة المذهب البصري ، وسواء أصحت اقيستهم أم لم تصح فالذي يجب ان يعرف ان المنهج الذي يتبعونه فيه كثير من أساليب المنطق وطرائقه مثلما في منهج خصومهم ، ولكن

عدد المواضع التي يظهر فيها هذا الاتجاه في نحو الكوفة أقل من المواضع التي يظهر فيها منهج أهل البصرة ، وعلة ذلك ان إيا البركات اصطنع حججاً كثيرة لهؤلاء وحججاً كثيرة لاولئك ، ومن هنا كان حظ البصريين من القياس والعملة والاسلوب المنطقي اكثر من حظ الكوفيين ، لأن الرجل انتصر لنحاة البصرة في اربع عشرة ومئة مسألة ، ولم ينتصر لنحاة الكوفة إلا في مسائل سبع .

٥ - مراعاة الاصول :

وانحاة الكوفة اهتمت بالاصول كنحاة البصرة ، فهم يفصلون مثلهم بين عوامل الاسماء وعوامل الافعال ، ويجدون ان الحرف لا يعمل إلا فيما اختص به ، ولذلك منعوا ان تعمل (ان) المخففة في الاسماء ، لأنها من عوامل الافعال (١) ، ومنعوا أن تعمل (ما) الحجازية النصب في الخبر ، لأنها حرف غير مختص ، مثلها في ذلك مثل حرف الاستفهام ، وحرف العطف (٢) .

ويراعون احكام الاصول ويطبقونها في اقوالهم ومناظراتهم ، فهم يرون ان اللام التي تدخل على المبتدأ والخبر انما هي لام القسم ، وليست لام الابتداء لأنها يجوز ان يليها المفعول الذي يجب له النصب ، وذلك نحو قولهم : لَطْعَامُكَ زَيْدٌ آكَلَ ، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب ان يكون ما بعدها مرفوعاً ، ولما كان يجوز ان يليها المفعول الذي يجب ان يكون منصوباً ، (٣)

(١) المسألة ٢٤ ص ١١٢

(٢) المسألة ١٩ ص ٩٧

(٣) المسألة ٥٨ ص ٢٢٠

وَيَتَمَسَّكُونَ بِأَصْلِ لَفْظٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَيُطَبِّقُونَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ،
وهو : لا يجوز الإظهار قبل الذكر ، ومن هنا ينعنون تقديم الخبر على
المبتدأ مثلاً بضمير المبتدأ قبل ذكره (١) ، كما ينعنون أن يعمل الفعل الثاني
في التفاضل مثلاً بختل أيضاً هذا الأصل النحوي (٢) .

وكما رأينا عند البصريين عناية بالأصل والفرع نرى كذلك عند
الكوفيين ، فهم ينعنون أن تعمل (أن) في الخبر ، لأنها « أشبهت الفعل
فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ، لأن الفرع أبداً
يكون أضعف من الأصل ، فينبغي ألا يعمل في الخبر جرياً على المقياس
في حط الفروع على الأصول ، لانا لو اعلمناه عمله لادى ذلك إلى التسوية
بينها ، وذلك لا يجوز . » (٣)

ويدخل في هذا ما رأيناه عند البصريين من تمسكهم بمراعاة النظم ،
فالكوفيون أيضاً يتمسكون به ، وينكرون رأي البصريين في أن وزن
(سيد وميت) فيعمل ، يقولون : « إنما قلنا أن أصله (فمیل) نحو :
سويد ، وهوبن ، ومويت ، لأن له نظيراً في كلام العرب ، بخلاف :
فيعمل ، فإنه ليس له نظير في كلامهم . » (٤)

ولكن ما مدى تمسك الكوفيين بهذه الأصول ؟

نجد البصريين في الانصاف أكثر تمسكاً بالأصول ، أما أصولهم التي

(١) المسألة ٩ ص ٤٦

(٢) المسألة ١٣ ص ٥٨

(٣) المسألة ٢٢ ص ١٠٤ وانظر المسألة ٥٣ ص ٢٠٤

(٤) المسألة ١١٤ ص ٤٢٣

يختصون بها من نحو نظرتهم الى عامل الصرف والخلاف ، فقد صورها الانصاف غير مرة ، وابدى تمسكهم بها في عدة مسائل ، ولهذا لا اجد مسوعاً لكلام المستغرق قابل واتهامه نجاة الكوفة بأن اصولهم مجموعة من الاحكام لا تطبق على نظام موحد ، وان اداتهم ليست مطردة التأثير ، ولا تعدو ان تكون تفسيرات فردية (١) ، فقد رأينا كيف وقع البصريون في تناقضات غير قليلة ، فهل نحكم عليها بالحكم نفسه ؟

٦ - الكوفيون والاحتجاج :

وفي كتاب الانصاف صورة مشوهة هنا عن المذهب البصري فقد اظهر الانباري الكوفيين في غير مسألة يحتجون بقراءات انكرها غير واحد منهم ، وبشواهد شعرية رفضوها ونسبوها الى الضرورة التي ينبغي لها الا تسري الى القرآن الكريم ، ومن الافضل ان نوزع هذه الفقرة الى شعب صغيرة .

٧ - الكوفيون والقراءات :

ينقل عنهم ابو البركات انهم اجازوا عطف الطاهر على المضمرة المتصل بالجرور وأنهم قالوا : الدليل على انه يجوز ، انه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : واتقوا الله الذي تسألون به والارحام ، بالخلف ، وهي قراءة احد القراء السبعة - وهو حمزة الزيات - وقراءة ابراهيم النخعي ، وقراءة ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والاعمش . (٢)

(١) المقدمة الالمانية ٢٩

(٢) المسألة ٦٥ ص ٢٤٦

والحق ان هذه القراءة . لم يقبلها الكوفيون ، وقد ردها امامهم
الفراء ، ونعتها بالقبح ، لان العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كي
عنه وانما يجوز هذا في الشعر لضيقه . ، (١) وهذا الموقف لا يختلف
عما جاء في كتاب سيويه وهو قوله : « وقد يجوز ان تشرك بين الظاهر
والضمر على الرفع والمجرور اذا اضطر الشاعر » ، (٢) ولا اريد ان
اطبل التعليق على هذه القراءة ، وعلى موقف المذهبين منها ، لاني قد
بينت ذلك من قبل في الحديث عن مصادر الانباري الكوفية ، وليس شيء
أدل على أن الكوفيين - الأوائل منهم على أقل تقدير - لم يسوقوا هذا
الدليل ، هو ما نمت به أبو البركات حمزة بن حبيب ، بـ « أحد القراء
السبعة » ، فالمعروف أن الذي سبَّح القراءات أبو بكر بن مجاهد المتوفى
سنة / ٣٢٤ / للهجرة ، أي في القرن الرابع ، الذي ضم الفارسي وابن
جني وبعض المتأخرين الذين أخذوا بالنحو الكوفي كابن خالويه .

وادعى ايضاً انهم احتجوا بقراءة ابن عامر : « وكذلك زين لكثير
من المشركين قتل اولادهم شركائهم » بنصب : اولادهم ، وجر :
شركائهم (٣) ، وهذه الدعوى باطلة وليس لها اساس كوفي ، ولقد انكرها
الفراء بجزم ، ونسب القول فيها الى نحوي اهل الحجاز ، وقال : « ولم
نجد مثله في العربية . » (٤) وكذلك نجد ثعلباً ينكر الفصل بين المتضامين
بغير شبه الجملة ، ويقول : « لا يجوز الا في الشعر . » (٥) ، وقد انتبه

(١) معاني القرآن ٢٥٢/١ و ٨٦/٢

(٢) الكتاب ٣٩١/١

(٣) المسألة ٦٠ ص ٢٢٦

(٤) معاني القرآن ٣٥٨/١ و ٩٢ ، ٨١

(٥) مجالس ثعلب ١٢٦

البغدادي الى هذا الخطأ الذي وقع فيه ابو البركات وذكر ان الفراء سبق غيره كالزحسري في الطعن على هذه القراءة ، ثم بين ما تورط فيه بعض النحويين الذين نقلوا نسبة تجويز الفصل بين المتضايين الى الكوفيين ، وهم ابن خلف في شرح ابيات الكتاب ، والسمين الحلبي في اعراب القرآن (١) وأضيف الى هؤلاء ابا حيان أيضاً (٢) .

ونسب اليهم انهم احتجوا بقراءة من قرأ : فبذلك فلففروا (٣) ، على حين نجد شيخي الكوفة قد اختلفا في الاحتجاج بهذه الآية ، أما الكسائي فقد عابها لانه وجد نظائرها قليلة في كلام العرب ، ولكن الفراء قبلها وأستأنس بحديث رسول الله لتقويتها ، وهو : لتأخذوا مصافكم (٤) .

ونسب اليهم انهم احتجوا بقراءة هارون والهاء : ثم لنزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتياً . بنصب : ايهم ، والصحيح ان الفراء اثبتها ، وعلل قراءة الرفع أو البناء على الضم (٥) ولكن موقفه منها لا يختلف عن موقف شيخ البصرة سيويه وعن حامل لواء البصريين بعده وهو الاخفش ، فقد ورد في الكتاب انها قراءة جيدة (٦) وقال الاخفش : د وقد نصبها قوم ، وهو القياس . ، (٧) ، ومعنى هذا ان القراءة ليست شاذة عند نحاة البصرة .

(١) الخزانة (بولاقي) ٢٥٢/٢ - ٢٥٤

(٢) ارتشاف الضرب ٢٤٦ . مخطوط حلب

(٣) المسألة ٧٢ ص ٢٧٣

(٤) معاني القرآن ١/٤٦٩ - ٤٧٠

(٥) نفسه ١/٤٦

(٦) الكتاب ١/٣٩٦

(٧) معاني القرآن للاخفش . مخطوطة طهران . مخطوطة الاستاذ راتب ص ٩٠

ونسب اليهم الاحتجاج بقراءات من هذا القبيل في مواضع كثيرة (١)
فهل يصح هذا على نحلة الكوفة عامة !

الحق ان الباحث لا يستطيع أن ينكر هذا على رجل كالكسائي
بدأ حياته العلمية مقرئاً ، ثم تعلم النحو على كبر ، فكان تأثير مدرسة
القراء فيه كبيراً - كما يرى الدكتور الخزومي - ولكنه مع ذلك لا يسلم
جميع القراءات ، ويقول بصحتها ، وقد رأينا ما نقله عنه تلميذه القراء من
انكار قراءة : فلتفرحوا .

أما القراء فكان له موقفان : يحنج أحياناً بالقراءات ، ويبني عليها
أحكامه ، وينكر أحياناً قراءات أخرى ، ويتشدد في انكارها ، وبعد
هذين الشيخين نجد ثعلباً وابن الأنباري - وهما أعظم نحلة الكوفة لمهديهما -
لا يقفان موقفاً اجتهدياً فيما يكتبان ، وحسبها ان يرددا ما قاله الشيخان .

وبهذا تتضح الصورة المشوهة للمذهب الكوفي في كتاب الانصاف ،
من حيث احتجاجه بالقراءات ، فأبو البركات يجعل نحلة الكوفة ابداً في
صفها ، موثقين لها ، ومحتجين بها ، على حين ترى نحلة البصرة غالباً ما
ينسبونها الى الشذوذ ، وينكرون الاحتجاج بها ، إلا ما عرضناه في الفقرة
السابقة . حين رأيناهم يحتجون بقراءتين شاذتين .

ب - الكوفيون وعواهد الشعر :

وفي مواضع كثيرة من الانصاف نجد الكوفيين يحتجون بأبيات
مبتورة نادرة ، كاحتجاجهم على جـواز دخول اللام في خبر (لكن)
بقول الشاعر :

(١) المسائل ٦٥ ، ٦٦ ، ٩٤ ، ١٠٧

ولكنني من حبها لكميد

وقد احتج به الفراء حقاً في كتابه (١) ، واحتجاجهم بقول الشاعر :

وعقبة الاعقاب في الشهر الاصم (٢)

ولست أدري أيهم احتج به ، فلا وجود له في كتبهم المطبوعة .

وهناك مسائل كثيرة رد فيها أبو البركات ما استشهدوا به من أبيات
ناسباً إياها إلى الشذوذ ، على أن كثيراً منها لم يكن مما احتج به أهل
الكوفة ، وإنما هي شواهد بصرية نسب الاحتجاج بها إلى الكوفيين ، وقد
بيئت ذلك في بحث مصادره الكوفية .

وطبقة النحاة المتقدمين ، حتى زمن الفراء ، كانوا يحتجون بأبيات مجهولة
القائل ، وبالأبيات النادرة ، وتعليل ذلك أنهم كانوا يسمعونها من شيوخهم ،
وهؤلاء تلقوها عن أعراب البوادي ، أو عن الأعراب الفصحاء المقيمين
في الحاضرة ، كبني أسد وبني تميم ، المقيمين في الكوفة ، وقد عرف
النحاة أن الشاهد من هذا النوع وإن صدر عن ثقة يعتمد عليه قبل ،
ومن هنا كان سيويه يحتج بأبيات دون عزو ، وقد كان عدد غير قليل
من شواهد مجهولة ، ثم نسبها المتأخرون كابن عمر الجرمي ، وبقي منها
خمسون بيتاً لا يعرف قائله . (٣)

وعلى هذا تكون الطبقتان : البصرية والكوفية سواء في النظرة

(١) المسألة ٢٥ ص ١١٦ ومعاني القرآن ١/٦٥٠

(٢) المسألة ٤ ص ٢٦

(٣) الخزانة (بولاق) ١/٧ وما بعدها .

الى شواهد النحو المجهولة النسبة حين تروى عن شيخ ثقة ، وقد أمدت حلقات الدرس التي كانت تعقد في البصرة هؤلاء واولئك بشواهد متشابهة ، وهذا هو سر التشابه بين شواهد سيويه وشواهد الفراء ، فمنذ أيام أبي عمرو حتى زمن هذين الشيخين كانت حلقات اللغويين والنحاة تستشهد بآيات وثقت صحتها ، وصحة روايتها ، فأضاف إليها كل نحوي ما سمعه من شيخه ، أو ما نقله عن العرب بنفسه .

ونجد أبا البركات يناقض نفسه فيما ينقله عن نحاة الكوفة ، فيسوق على السنهم انهم انكروا الاحتجاج بقول الشاعر :

فلا والله لا يلقى لما بي ولا لي لما بهم أبداً دواء

لانه « من الشاذ الذي لا يرج عليه ، ولا يؤخذ به بالاجماع . » (١)

وسنجد انحاة الكوفة مثل هذا الموقف حين نتحدث عن احتجاجهم بكلام العرب ولكن كيف سوغ أبو البركات لنفسه أن يسوق على السنهم هذا الكلام ، بعد أن اتهمهم في عشرات المسائل بالاحتجاج بالآيات الشاذة ؟ .

ج - الكوفيين والاحتجاج بكلام العرب :

وقد ساق أبو البركات شواهد من كلام العرب على السنة الكوفيين ، كقولهم : حينئذ الآن ، وما اغفله عنك شيئاً (٢) ، وقولهم : عليه رجلا لبي (٣) ، ونقلوا عن سيويه قول العرب : انك وزيد ذاهبان (٤) ،

(١) المسألة ٧٨ ص ٣٠٠

(٢) المسألة ١٠ ص ٥٠

(٣) المسألة ١٨ ص ٩٣

(٤) المسألة ٢٣ ص ١٠٨

واحتجوا بقولهم : كمنذ أخذت في حديثك (١) ، وقولهم : من شب الى دب (٢) .

وجاءت هذه الشواهد كلها بلا تحديد قبيلة أو اعرابي ، واكتفت بالعبارة العامة والعرب . وهذه لا تمثل الطريقة الكوفية تمام التمثيل ، ونستطيع ان نحدد طرائق اربعا ، هي :

١ - النقل عن الشيوخ : وقد يكون منهم شيوخ بصريون، كنقل الفراء عن الرؤاسي عن ابي عمرو بن العلاء (٣) ، وهناك عدة اسانيد كوفية منها : ابن خالويه عن ابي عمر الزاهد ، عن ثعلب ، عن سلمة ، عن الفراء ، عن الكسائي (٤) ، وحيانا يلتوي الطريق فيكون : ابن خالويه عن نبطويه ، عن ثعلب (٥) ، او : ابن خالويه عن ابن مجاهد ، عن محمد ابن هارون ، عن الفراء (٦) .

٢ - النقل عن اعراب معروفين ، كنقل الفراء عن اعرابه ، أمثال ابي ثروان والجراح ، وأبي زياد الكلابي (٧) ، وقد وثقهم ابن النديم، وعدم من الفصحاء (٨) .

(١) المسألة ٢٥ ص ١١٧ والمعاني ١/٤٦٦

(٢) المسألة ٧١ ص ٢٧١

(٣) معاني القرآن ٢/٣٥٦ ، ٣٧١

(٤) اعراب ثلاثين سورة ٧٦

(٥) نفسه ٦٣ ، ٩٥

(٦) نفسه ١٢٨

(٧) انظر : المذكر والمؤث ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ومعاني القرآن ١/٥٦ ومراتب

النحويين ٨٦ - ٨٧

(٨) الفهرست ٧١ - ٧٦

٣ - نسبة النقل الى قبيلة عربية معينة ، كريمة ، وعكس ،
وقيس ، وأسد ، وتميم : وباهلة ، وعقيل (١) .

٤ - صورة رابعة اعتمدها ابو البركات ، ونقلها الينا في انصافه ،
بعد أن أهمل الصور الثلاث الاخرى ، وهي ان الكوفيين يقولون احياناً :
قال بعض نساء العرب (٢) أو سمعت بعض العرب (٣) ، ومن العرب من
يقول كذا (٤) ، كما ذكرنا ذلك من قبل .

وإذا لم يكن من السهل أمام نخبة الكوفة - كما يرى المستشرق
فوك (٥) - ملاقات العرب الرحل في وسط الجزيرة العربية ، وسؤالهم فانهم
كانوا يرحلون الى البوادي رحلات واسعة ، كما هو معروف من رحلة
الكسائي ورحلة الفراء ، الى جانب العرب الذين شهيد بفصاحتهم، وسكنوا
الكوفة نفسها ، وهما قبيلتا أسد وتميم ، وهذا هو الذي دفع رجلاً ليقول
للكسائي حين رآه في حلقة الخليل : تركت أسد الكوفة وتميمها ،
وعندهما الفصاحة ، وجئت الى البصرة . (٦)

وفي غير الانصاف تطالعنا صورة قريبة الشبه من صورة البصريين،
وان كانت لا تشبهها تماماً ، فلم يكن الكوفيون يقبلون كل مسموع ، فهم

(١) انظر : شرح القصائد السبع ٤٥٩ والمذكر والمؤث ١٥ ، ١٨ ، ٢٧ ، ٣٠ ،

٤٣ ، ومعاني القرآن ٦٧/١

(٢) المذكر والمؤث ٧

(٣) معاني القرآن ٢٩/١ ، ٣٠

(٤) نفسه ٢٩/١

(٥) انظر العربية ٦١

(٦) انباء الرواة ٢٥٨/٢

يعرفون أن العربي قد يخطئ ، ويعلمون هذا الخطأ تعليلاً لغوياً صحيحاً ، يقول الفراء : « وربما غلطت العرب في الحرف اذا ضارعه آخر من الهمز ، فيهمزون غير المهموز ، سمعت امرأة من طيء تقول : رثأت زوجي بأبيات ، ويقولون : لبأت بالحج ، وحلأت السوق ، فيغلطون . » (١)

وجاء في رسالة أبي بكر الأنباري التي شرح فيها معاني الكذب ما يلي : « قال أبو عبيد : لم يسمع النصب مع (كذب) في الاغراء الا في هذا الحرف ، قال أبو بكر : وهذا شاذ من القول خارج في النحو عن منهاج القياس ، ملحق بالشواذ التي لا يعول عليها ، ولا يؤخذ بها . » (٢)

تلك صورة لم نرها في الانصاف الا مرة واحدة ، حين ردوا البيت : فلا والله لا يلفى وغالباً ما نراهم يقدمون الشذوذ على الاصول الاساسية والقواعد المطردة (٣) .

د - مسائل اعتمدوا فيها النقل وحده :

هذه المقابلة بين صورة المذهب الكوفي في آثاره المطبوعة ، وصورته في كتاب الانصاف ، تدل على ان أبا البركات لم يكن أميناً في نقل آراء القوم ، ولم يكن مطلعاً على حقيقة نحوم ، واكتفى بما قدمه اليه أهل التحقيق ، من مذهب كل فريق ، دون أن يمين النظر في كتب الفراء وابن الأنباري وثعلب وسامة وغيرهم ، فجاء فهمه لأساليب الكوفيين ناقصاً ،

(١) معاني القرآن ١/٤٥٩؛

(٢) الخزانة (بولاقي) ٣/٩

(٣) المقدمة الالمانية ٣٠

فقد جعلهم في مسائل كثيرة يعتمدون النقل وحده ، فيجعلونه هو العلة الكافية للتدليل على صحة المذهب الذي يذهبون اليه ، ولذلك يرى المستشرق قايل ان الكوفيين يمدون كل تعبير منقول صحيحا ، اذا صحت عندهم الرواية ويصبح في دلالة ذا قوة تعادل قوة القاعدة (١) ، ولا يفيدنا هنا أن ننقل شواهد من الانصاف على هذه الظاهرة وحسبنا ان نشير الى مواضعها منه ، لان نقلها لن يكون - اذا حصل - إلا نقلا ذا رتب ظاهرة واحدة (٢) .

ويتبين من استعراض هذه المسائل انها لا تساوي شيئا بجانب المسائل الأخرى التي اعتمد فيها الكوفيون على العلة ، والقياس ، دون أن يكون بجانبها نقل ، مما يشير الى اضطراب الصورة وتناقضها في الانصاف .

هـ - مسائل اعتمدوا فيها القياس والنقل :

وهناك مسائل غير قليلة زاوجوا فيها بين النقل والقياس ، وغالبا ما يأتي النقل مقدما على صاحبه (٣) ، ولكن جاء القياس سابقا للنقل في احدى المسائل حين قاسوا الصفة والموصوف في الندبة على المضاف والمضاف اليه ، ثم جاء النقل بعد ذلك (٤)

٧ - الكوفيون وفقه اللغة :

عرف أهل الكوفة وتميزوا باللغة والرواية وهذه السمة عندهم تفوق

(١) نفسها ٣٠

(٢) المسائل : ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٨١

(٣) المسائل ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٤٨

(٤) المسألة ٥٦ ص ٢١١ - ٢١٢

نظيرتها عند البصريين ، فنحويهم الكبار أمثال الكسائي والفراء وتعلب وابن الأنباري ، يؤلفون في اللغة أكثر مما يؤلفون في النحو ، أو قريباً منه ، ولهذا تغلب عليهم في الانصاف نزعة الى تحليل الظواهر تدينهم من فقهاء اللغة ، ويظهر هذا عندهم في الأمثلة الآتية :

آ - تركيب الكلمات :

يؤمن الكوفيون بأن الكلمات المفردة ليست كلها مفردة في الأصل، فبعضها كان تركيباً كاملاً ، وسواء أصح رأيهم في بعض الكلمات أم لم يصح، فإن هذا يدل على ميلهم الى تفسير اللغة تفسيراً فقهياً ، يماشي الدراسات اللغوية الحديثة في هذه الأيام .

انهم يرون (منذ) مركبة من (من) و (إذ) لان بعض العرب يلفظونها (منذ) بكسر الميم، وذهب الفراء الى انها تتألف من (من) و (ذو) الطائية ، فلما ركبت حذفت الواو من (ذو) اجتزاء بالضممة عنها . (١)

ويرون (كم) مركبة أيضاً من (ما) والكاف (٢) ، ويرون (الهم) أصله عبارة كاملة وهو : يا الله امنا بخير (٣) .

ب - اثر الاستعمال :

وعند نخبة الكوفة مبدأ لغوي يكثرون من التعليل به ، وهو كثرة الاستعمال ، فهم يرون أن الكلام الذي يجري على السنة العرب ، يحذفون منه بعض الكلمات طلباً للخفة ، وقد عللوا بذلك قولهم : هلم ،

(١) المسألة ٤٠ ص ١٦٩

(٢) المسألة ٤٧ ص ١٩٠

(٣) المسألة نفسها .

وويله ، وايش ، وعم صباحا ، واللهم ، والاصل فيها : هل أم ، وويل
أمه ، وأي شيء ، وانعم صباحا ، ويا الله امنا بخير (١) .

وهناك عبارات وكلمات يسوقون فيها الدليل نفسه ، وهي : لا أدري ،
ولم أبَل ، ولم يك ، وخذ ، وكل ، والسين ، والاصل فيها جميعاً : لا
ادري ، ولم ابال، ولم يكن ، واخذ ، والكل ، وسوف ، فحذفوا في
هذه المواضع وما اشبهها لكثرة الاستعمال . (٢)

وبهذا المبدأ ايضاً جعلوا فعل الامر معرباً لا مبنياً ، لانهم يزعمون
ان (افعل) اصله (لتفعل) ، إلا أنه لما كثر استعمال الامر للمواجه في
كلامهم ، وجرى على السنتهم اكثر من الفاء ، استثقلوا مجيء اللام فيه
مع كثرة الاستعمال ، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف . (٣)

ومن الحق أن نذكر أن كتاب سيبويه حافل بهذه العلة ، أعني ،
كثرة الاستعمال ، وأن كثيراً من الأمثلة التي ساقها أبو البركات ليست
كوفية خالصة ، وإنما هي من أمثلة سيبويه ، وشيوخ نخبة البصرة بده .

ج - البحث في جذور الكلمات :

ولهم في هذا بحوث قليلة جاءت في الانصاف ، كقولهم : ان
الفعل أصل المشتقات (٤) ، وبحثهم في أصل (ذا) و (الذي) وذهابهم الى
انها الذال وحدها وما زيد عليهما تكثير لهما ، لان الألف والياء يحذفان

(١) المسألة ٩٢ ص ٣٤٠

(٢) المسألة ٩٢ ص ٣٤٠

(٣) المسألة ٧٢ ص ٢٧٣

(٤) المسألة ٢٨

في الثمنية^(١) ، وكذلك يرون أن أصل : هـ و هي ، الواو من (هو)
والياء من (هي) لحذفها في الثمنية أيضاً^(٢)

ولا أريد أن استرسل في بحث فقه اللغة عند الكوفيين ، لأن
مدار البحث هنا الخلاف النحوي ، وبكفيينا من فقه اللغة ان نستطلع
جانبا من جوانب المذهب الكوفي كما يبدو في كتاب الانصاف ، على ان
للدكتور مهدي الخزومي بحثا مستفيضا ممتازا في كتابه : مدرسة الكوفة ،
فمن شاء فليجمع اليه هناك^(٣) .

٨ - التناقض في المذهب الكوفي :

ووقع الكوفيون في التناقض كما وقع البصريون أيضاً ، فهم لا
يحيزون تقديم خبر (ايس) عليها ، لانها غير متصرفه ، على حين يحيزون
تقديم معمول اسماء الفعل : عليك ودونك ، وعندك ، وبقيسونها على
معانيها^(٤) ، ويجعلون فعل التمجيد اسما - كما ينقل أبو البركات - لانه
يصغر ، والنصير من خصائص الاسماء ، وقالوا - أو قال أبو البركات
عنهم واهما - ان نعم وبش اسمان لدخول حرف الجر ، ويقولون ، ان
اسم الفاعل فعل دائم ، وفاتهم انه ينون ، والتنوين أيضاً من خصائص
الاسماء^(٥) .

ولا شك أن ما تقوله أبو البركات على تحذيرهم ، وما نسب اليهم

(١) المسألة ٩٥ ص ٣٥٣

(٢) المسألة ٩٦ ص ٣٥٨

(٣) مدرسة الكوفة ١٦٦ - ٢٣٧ ط ٢

(٤) المسألة ٢٧ ص ١٢٦ والمسألة ١٨ ص ٩٣

(٥) مدرسة الكوفة ٢٣٩ والمسألان ١٤ ، ١٥

من آراء لم يعرفوها كان سبباً كبيراً في هذا التناقض ، الذي يبدو في مذهبهم ، فهم كما رأينا من قبل لا يقولون باسمية نعم وبشس ، وفعل التعجب ، ولكن أبا البركات هو الذي نسب اليهم ذلك .

وهم يقولون إن عدم العامل لا يكون عاملاً ، وينكرون على البصريين مذهبهم في أن الابتداء هو العامل في الابتداء ، ثم نراهم يذهبون الى ان الفعل المضارع رفع لتعريفه من عوامل النصب والجزم^(١) ، ويرون اتصال الكلمتين اتصالاً قوياً يؤثر في اعرابهما ، ولذلك يميزون صرف ما لا ينصرف إلا اسم التفضيل ، لاتصال (مين) به ، على حين يميزون العطف على الضمير المخفوض ولا يبالون - كما يبدو في الانصاف دون كتبهم - باتصاله بما قبله .^(٢)

ونسب اليهم جواز الفصل بين المتضايقين بفيرا الطرف والجار والمجرور لضرورة الشعر ، ثم جعلهم محتجبون بقراءة ابن عامر : قتل اولادهم شركائهم^(٣) ، فهل كان نحة الكوفة يميزون الضرورة في قراءة القرآن ؟

الحق ان القسم الاكبر من هذا التناقض لا يرجع الى نحو الكوفيين ، وإنما يرجع الى جهل ابي البركات به ، وقد بينت من قبل موقف الكوفيين من الفصل بين المتضايقين ، وقراءة ابن عامر والمطف على الضمير المجرور ، ونعم وبشس ، وفعل التعجب .

وإذا صحت بعض هذه المفوات في نحو الكوفة فان لها مثيلاً في نحو البصرة .

(١) المسألة ٤٧ والمسألة ٤٧

(٢) المسألتان ٦٥ ، ٦٩ ، وانظر مدرسة البصرة ٢٠٣ - ٢٠٧

(٣) المسألة ٦٠ ص ٢٢٥

الفصل الثاني

شخصية أبي البركات في الإنصاف

١ - معالم شخصيته

على الرغم مما مر بنا من هفوات وقع فيها أبو البركات في مصادره ،
وتقديم صورة غير صحيحة عن حقيقة الخلاف وعن المذهبين ، يبقى له
فضائل كثيرة تذكر له في رسالة لا تختص بدراسته نحويًا لغويًا ، بل تعالج
جزءاً من أعماله القيمة وهو كتابه الإنصاف .

آ - وعيه للنحو العربي وتقاليده :

لقد وعى أبو البركات علم النحو كما أسلمه إليه شيوخه واسلافه ،
وكانت نظرته اللغوية الى ظواهر النحو مستمدة مما احاط به النحاة قبله
هذا العلم من اساليب المنطق وطرائق الفقه ، وستكون احكامنا هنا صادرة
عن المفهوم التقليدي للنحو ، لتكون لنا وقفة اخرى في فصل قادم تختلف
عن هذه الوقفة ، فهناك سنحكم اصول الدراسات الحديثة في تقويم شخصية
الرجل ، وامل اجل ما يتمتع به الرجل - مع هذا الاحتياط - هو تلك
الذهنية النحوية ، فانت تراه في مسائل كثيرة من قضايا الخلاف يعث
بثقافتك النحوية ، يخرج لاهل الكوفة فيرى الحق بجانبهم ، ثم يكر عليهم
بالنقض فتستغرب كيف فاتك تلك اللفظات الدقيقة التي اشار اليها

واستنتجها من كلامه ، وأصدق تعبير تقوله هنا هو ان ابا البركات كالمهندس في علم النحو ، تتجمع أمامه النظريات السالفة فيتعقبها فاحصاً مدققاً ، يسمعه في ذلك عقل واع ذو قدرة على تمييز الفوارق بين الظواهر وتسانده ثقافة نحوية جامعة ، ووقوف دقيق على آراء السلف ، سواء اكان ذلك مما نقله من كتب المتأخرين ام مما نقله من كتب النحاة انفسهم .

وقد ذكرت من قبل ان كثيراً من الحجج والادلة ، الكوفية والبصرية ، انما هي من توليده على المذهبين ، وانما هو صاحب الرأي فيها ، ومثير الاعتراض ، ومقدم الجواب ، وكثيراً ما نجده يعتمد الى التقسيم في العرض ، لتظهر الفوارق الدقيقة بين الظواهر النحوية ، وهذا هو الجانب الشخصي في الجدل ، فلا يكفي ان يمتلئ الذهن بالثقافة النحوية ، بل لا بد من عقل يتمثلها تمثلاً غنياً ، ثم يفرع ، ويقسم ، ويسير ، ويلتمس الفوارق بدقة ، فحين قال الكوفيون : « ان النصب الذي لحق (زيداً) في قولك : ان امامك زيداً فاض من المحل الى الاسم ، وقف ابوالبركات ليقول لهم : ما الذي فاض ؟ اهو عمل الظرف ام عمل العامل ؟ فان كنتم تقولون انه عمل الظرف ، فاعلموا ان هذا قول لا يوافق اصول النحو ، ولا يعتمد على دليل ، وان كنتم تقولون : انه عمل العامل ، فقد صرتم الى ما يقوله اهل البصرة ، وهو ان الظرف لا يعمل ، ويعتداه الى ما بعده عمل العامل الذي قبله (١) .

وفي مواضع كثيرة من الانصاف نجده ينتبه الى فوارق دقيقة من هذا القبيل وغالباً ما يأتي ذلك في رده القياس الكوفي ، فهم مثلاً يقولون بترافع المبتدأ والخبر ولا يجدون حرجاً في جعل الكلمة عاملة ومعمولة في

(١) انظر المسألة ٦

وقت ممأ ، وبقيسون ذلك على قوله تعالى : أياً ما تدعو فله الاسماء
الحسنى . فان (أياً) منصوب بـ (تدعو) و (تدعو) مجزوم بـ (أياً)

غير ان ابا البركات يرد عليهم قياسهم هذا ، لان عمل اسم الشرط
والمضارع بعضها ببعض يختلف ، فلم يعمل من وجه واحد ، ثم ان كل
واحد منها عامل فاستحق ان يعمل « واما هاهنا فلا خلاف ان المبتدأ
والخبر نحو : زيد اخوك ، اسمان باقيان على اصلها ، في الاسمية ، والاصل
في الاسماء الا تعمل ، فبان الفرق بينها . » (١)

وتقوده هذه الذهنية الفطنة الى ان يكشف الجوانب الخفية في
المنظرة ، من ذلك رده على الكوفيين قولهم : أن (إن) لا ترفع الخبر
لأنها حرف ضيف ، ويبقى مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ،
يقول لهم : هذا فاسد ، لان الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما ان
المبتدأ مرفوع به ، فهما يترافعان ، ولا خلاف في ان الترافع قد زال
بدخول هذه الاحرف على المبتدأ . ونصبها اياه . فلو قلنا انه مرفوع بما
كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله لكان ذلك يؤدي الى ان يرتفع الخبر
بغير عامل ، وذلك محال . » (٢)

ويذهب الكسائي الى ان المضارع مرفوع بالزوائد ، فيرد ذلك
الانباري بثلاث حجج تشير الى دقته في مناقشة آراء المناظر ، وهي :

١ - كان يجب الا تدخل عليه عوامل النصب والجزم لان عاملاً
لا يدخل على عامل .

(١) المسألة ٥ ص ٣٢ - ٣٤

(٢) المسألة ٢٣ ص ١٠٦

- ٢ - انتصب المضارع وانجزم بوجود هذه الزوائد .
٣ - الزوائد بعض المضارع ، ومن تمام معناه ، ولا يجوز ان
يعمل بعض الشيء في بعض . (١)

ولا نجد من هذه الادلة ما يذكر في كتب الاخرين ، الا الدليل
الثاني (٢) ، ولهذا يغلب على الظن ان الحجج من مبتكراته .

ورأينا من قبل ان الفراء يذهب الى ان (منذ) مركبة من
(من°) و (ذو) ، الطائية ، فيرده ابو البركات ودأ يتأني مع المفهوم
النحوي القديم ، ومعطياته التي افاد فيها من الدراسات الفقهية ، على الرغم
من انه هنا الى الواقعية اقرب ، لقد ذهب الى ان (ذو) لا تستعملها
الا قبيلة طيء وحدها د ، فكيف استعملت العرب قاطبة (ذو) بمعنى
الذي مع (من°) على زعمكم دون سائر المواضع . ، (٣)

وعرض هذه الامثلة كاف للدلالة على ما يتمتع به الرجل من
خصب ذهني ، وتوقد الفكر ، وجمع الاشياء والنظائر ، وملاحظات الفروق
الدقيقة بينها .

ب - بين التبعية والاصالة :

ولكن هل تقعارض هذه الفطنة النحوية مع ما رأينا من قبل عند
الرجل من اعتماد كامل على آراء السلف ، ونقلها بأفكارها مرة ،
وبنصوصها اخرى ؟

(١) المسألة ٧٤ ص ٢٩٠ - ٢٩١

(٢) شرح اللع . لوحة ٥٩

(٣) المسألة ٥٩ ص ٢١٥

الحق أن من الممكن الجمع بين التبعية والاصالة في النحو ودرسه ، بل ان نحائنا القدماء قد جمعوا بينهما جميعاً ، فالنحوي العظيم هو الذي يجمع في ذهنه نظريات السابقين وآراءهم ، ويعرف كيف يتنخلها ويضم بعضها الى بعض ، ويظهر خطأ بعضها باعتماد صحة بعضها الاخر ، ليتكون في ذهنه بناء نحوي متماسك لا خلل فيه .

ويرجع هذا الى طبيعة النحو العربي ، فهو علم ذو اصول واسس ، ولكنه يعتمد الاجتهاد ضمن هذه الاصول ، ومن هنا كان النحاة جميعاً حين يمرضون علمهم النحوي ، انما يمرضون ما ترسخ من هذا النحو دون تحوير في اسمه ، ولا تبديل فيها ، وحين كانوا يتناظرون لا يجدون ما يقولونه غير ما قاله اسلافهم وشيوخهم ، وحسب النحوي العظيم ان يستنبط علة لم يقلها السابقون ، او يبحث عن قياس لم يهتد اليه من قبله ، ولكن هذه العلل والاقيسة التي كانت مجال الاجتهاد وميدانه ، اصبحت في القرون المتأخرة مرفوفة بعيد فيها النحاة ويبدئون ، ولم يبق امام المتأخرين منهم إلا جمعها والاستفادة منها ، ومقابلة بعضها ببعض ، والحكم عليها بالصحة أو البطلان .

من هذا كله تجد النحويين الذين خلفوا الفارسي والرماني والسيرافي اقرب الى الضمور في شخصيات شيوخهم ، فابن جني نفسه يقتبس بكثرة آراء شيخه الفارسي فلا تكاد نجد عنده فتحاً في باب من ابواب الدراسة الا كان مقتبساً من استاذه ، فما بالك بغيره من النحاة .

التبعية والاصالة إذن صفتان يمتازتان في النحوي ولا سيما بعد القرن الرابع ، لأننا لا نجد بعده نحوي اصيلاً لا تابعاً ، ولكفنا نجد كثيرين من التابعين غير الاصيلين واذا كان الامر كذلك ، فقيم تظهر شخصية أبي البركات ؟

هناك جوانب كثيرة تظهر فيها شخصية الرجل واصالته هي :

١ - تنوع دراساته العلمية والنحوية ، واستفادته منها في مناظراته ومسائله .

٢ - رده على القدماء أمثال الخليل وسيبويه والافخفش من البصريين ، والكسائي والفراء من الكوفيين ، وسنبحت هذا بمد قليل .

٣ - طريقة عرضه للمسائل الخلافية ، وهي طريقة انفرد بها بين النحاة كافة .

٤ - معرفته بأن التقليد والمحاكاة مضيمة للباحث العلمي وذلك ظاهر في قوله : « فان المخذ الى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في اكثر الامر من عوارض الشك والارتياب . » (١)

٥ - موضوعاته الجديدة التي طرقها ، واسلوبه العلمي الذي يميزه من سواء وهو اخضاعه المادة النحوية لأساليب الفقهاء والمناطق ، وبهذا يصدق فيه قول استاذنا الجليل سعيد الافغاني « وان الذي لمس اسماذيته في تنسيقه وعرضه ليميز كلامه من كلام غيره ، على ايسر سبيل مباحاولت ان تنفيه بين عشرات الاساليب في مختلف الاعصار . » (٢)

٦ - وتتميز شخصيته بجانب آخر اتاه من طبيعة عمله ، فهو معلم في النظامية، وشخصية المعلم تحققت عنده في نقاط هي :

آ - سهولة الاسلوب ، ووضوح الفكرة المعروضة .

(١) لمع الأدلة ٨٠

(٢) مقدمة الاغراب واللمع ١٧

ب - استطراد تعليمي كشرح كلمة او استقصاء ظاهرة .

ج - تجميع الآراء المتفرقة في مكان واحد .

وأدلة الفقرتين الاولين لا تجديان ، لأن الاولى منها ظاهرة مكشوفة في اسلوب الانباري ولأن الاستطراد يستدعي شاهداً طويلاً ، لا يعني كثيراً لوضوح الظاهرة ، أما عملية التجميع فتظهر في المسألة الثالثة والعشرين ، وهي تدور حول جواز العطف على محل (إن) واسمها قبل تمام الخبر ، فقد رد على احتجاج الكوفيين بالآية د إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى . من ثلاثة أوجه ، أخذ الاول من كتاب سيبويه ، فقال : د في هذه الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك . وهو كلام سيبويه الآتي : د وأما قوله عز وجل : والصابئون ، فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله : والصابئون . بعدما ما مضى الخبر . (١)

والوجه الثاني مثبت في كقاب لابن قتيبة (٢) ، ولا يدرى يقيناً أخذه منه أم أخذه مما من مصدر آخر ؟ والوجه الثالث أخذه من كلام الكسائي الذي نقله الفراء ورده . (٣)

تلك هي جوانب شخصية ابي البركات واصالته ، كما تظهر في كتاب الانصاف خاصة ، وهي واضحة فيه ، ولذلك ازعم ان ما قاله الدكتور شلي عنه ليس صواباً ، وهو قوله : واختفت شخصية الانباري في ما

(١) الكتاب ٢٩٠/١

(٢) تأويل مشكل القرآن ٣٨

(٣) معاني القرآن ٣١٢/١

يعرض من حديث ولا تكاد شخصيته تظهر كأن يفسد رأياً ، او يفسد استدلالاً . (١) .

ج - مواقفه من اعلام النحو :

وليس صحيحاً ان ابا البركات لم يفسد رأياً ، ولم يفسد استدلالاً ، وسنرى في هذه الفقرة انه وقف من اعلام النحو العربي موقف المناقش فرفض آراء لهم كثيرة ، وعمل مذاهب أخرى ، واقتنع بصحتها ، اقتناع العالم لا اقتناع التلميذ .

لقد ناقش رأي الخليل في ان (إيا) ضم-ير أضيف « لأنه لا يفيد معنى بانفراده ولم يقع معرفة فجاز ان يعرف بالاضافة . » وبين انه باطل « لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة ولم يقع قط فكرة . » (٢) وعارض سيبويه غير مرة ، فقد عرض رأيه ورأي غيره في عامل الخبر ، ثم قال : « والذي اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ ، وذلك لأن الاصل في الاسماء الا تعمل ، واذا ثبت ان الابتداء له تأثير في العمل ، فاضافة مالا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له . » (٣) وقد قاس سيبويه (يا اتي) على (يا الله) ولكن ابا البركات فصل هذا من ذاك ، ولكنه لم يذكر اسم سيبويه . (٤) وقد يرفض روايته للشاهد كما فعل في انكار ان يكون بيت المعجاج بضم الميم في (الرمل) :
كأن نسج العنكبوت الرمل (٥)

(١) أبو علي الفارسي ٦٦٦

(٢) المسألة ٩٨ ص ٣٦٨

(٣) المسألة ٥ ص ٣٢

(٤) المسألة ٤٦ ص ١٨٩ والكتاب ١/٣١٠

(٥) المسألة ٨٤ ص ٣٢٣ والكتاب ١/٢١٧

ويرى سيبويه ان الضمير في (عساك) محله النصب لدخول نون الوقاية في (عساني) وقد ساق ابو البركات هذا الكلام على انه اعتراض على رأي الكوفيين في ان الضمير بعد (لولا) مرفوع بها ، وردّه بأوجه ثلاثة . (١) وله مواقف من سيبويه مثلها في غير الانصاف (٢) .

ورد على الكسائي غير مرة ، منها قوله : د واما ما ذهب اليه الكسائي من أن الخفض باإلى مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد لبعده في التقدير ، وابطال معنى (حتى) (٣) وكذلك رد على الاخفش في مواضع كثيرة ، كقوله فيه : د واما ما ذهب اليه الاخفش من انه ينتصب انتصاب (مع) لأن د (مع) ظرف ، والمفعول معه في نحو : استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطياسة ، ليس بظرف . ولا يجوز أن يجمد منصوباً على الظرف . ، (٤) ، ويرد على أبي عمر الجرمي رأيه في جعل واو المية عاملة النصب في المضارع ، ويرد عليه ايضاً رأيه في أن فاء السبيبة هي العاملة في المضارع . (٥)

وبعد هذا الجدل من الشيوخ نراه يرد آراء للجيل الذي تلاهم ، فقد رد على المبرد رأيه في ان (ايا) اسم مبهم مضاف ، فبين ان المبهم معرفة ، والمعرفة لا تضاف ، لأنه استغنى بتعريفه بنفسه عن تعريف غيره، لأن الكتحل يعني عن الكتحل (٦) ويرد عليه في غير هذا الموضع

(١) المسألة ٩٧ ص ٣٦٣ والكتاب ١/٣٨٨

(٢) انظر : البيان . اللوحة ٨ وامرار العربية ٣٢٩

(٣) المسألة ٨٣ ص ٣١٦

(٤) المسألة ٣٠ ص ١٤١

(٥) المسألة ٧٥ ص ٢٩٣ والمسألة ٧٦ ص ٢٩٥

(٦) المسألة ٩٨ ص ٣٦٨

دون ذكر اسمه ، بل يقول : عليه كثير من البصريين (١)

ورد على الزجاج مذهبه أن المفعول معه منصوب بفعل مقدر ،
تقديره : لابس وبين ان هذا الرأي يحتاج الى تقدير لا ضرورة له ،
ورد رأيه أيضاً في ان الفعل لا يعمل في المفعول معه وبينها الواو ، فقال :
« هذا باطل ، لان الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ،
فان كان يفتقر الى توسط حرف عمل مع وجوده ، وان كان لا يفتقر
الى ذلك عمل مع عدمه » (٢) كما ناقش رأيه في (ايا) ورفضه . (٣)

وفند لابن جني رأياً وان لم يذكر اسمه . فقد علل ابن جني رأياً
ليونس في جوار دخول نون التوكيد على فعل الاثنين ، وجماعة النسوة ،
بان الألف فيها زيادة مد ، فلا ضير من التقاء الساكنين ، واحتج ايضاً
بقراءة نافع : محياي ، وبقولهم : حلقنا البطان . فرد ابو البركات الامرين
كليهما ، إذ تبقى الألف في نظره غير خفيفة كل الخفة وعلل قراءة نافع
بانه نوى فيها الوقف ، فحذف الفتح وانكر القول الآخر ، لانه غير
معروف (٤) .

وله من استاذه ابن الشجري موقف من هذا القليل فقد عرض
للرد على الكوفيين رأيه في (كلا وكلتا) ونسبه الى بعض المتأخرين ثم
رجع عليه رأياً لبعض المتقدمين (١)

(١) المسألة ٥ ص ٣٢ وانظر الاشموني بحاشية الصبان ١/١٩٤

(٢) المسألة ٣٠ ص ١٤١

(٣) المسألة ٩٨ ص ٣٦٨

(٤) المسألة ٩٤ ص ٣٥١ والخصائص ١/٩٢

(٥) المسألة ٦٢ ص ٢٣٩ وامالي ابن الشجري ١/١٨٩

وخطأ البصريين عامة في سبع مسائل رجع فيها رأي الكوفيين ورد عليهم في غيرها أيضاً ، يقول في المسألة الخامسة : « غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف »

ولست أدري بعد هذا كله كيف أعلن الدكتور شلي أن أبا البركات لم يستطع أن يفند رأياً ولا أن يفسد حجة ، ولكن هذا لا يعني أن كل ما ذهب إليه صواب ، فالامر هنا لا يحتاج إلى حكم يفصل بين أبي البركات ومن رد عليهم ، وإنما هو تبيان لشخصية الرجل الذي لم يرض كل شيء ، ولم تغب شخصيته في الرد على شيوخ النحو والمعلمين فيه .

د - آراء نحوية قد يكون انفرد بها :

ويلقانا في الانصاف عدد من الآراء النحوية يغلب على الظن أنها آراؤه وأنه أول قائل بها ، وإذا لم تكن كذلك - على سبيل الاحتياط - فيكفي أنه رجحها وقال بها .

لقد أنكر الجوار ، وحمله على الشواذ ، الذي لا يبرج عليه (١) ، ورأى أن العمل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به (٢) ، وقد ذكرنا ذلك في رده على الزجاج ، وبرى أن حرف الشرط عامل في الجواب بواسطة الشرط ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والخطب (٣) ،

(١) المسألة ٨٤ ص ٣٢٣

(٢) المسألة ٣٠ ص ١٤١

(٣) المسألة ٨٤ ص ٣٢٠

ومما يدل على ان هذا الرأي له قوله في غير الانصاف «والصحيح عندي أن يكون العامل حرف الشرط بتوسط فعل الشرط» ، (١)

٢ - شخصيته في الرد على المذهبين

١ - هل الرد له :

مزج أبو البركات كلامه بكلام غيره في مسائل الانصاف كلها ، وقد رأينا من قبل انه تدخل في سرد الأدلة التي قدمها المذهبان ، وكذلك الشأن في الرد ، ولعل الصورة العامة فيه هي عملية التجميع التي تحدثت عنها في شخصيته التعليمية ، ولا شك انه اعتمد حجج نحاة البصرة وأدلتهم اكثر مما اعتمد المصادر الكوفية .

إلا اننا نجد في غير مسألة يوجز في عرض أدلة البصريين ، ويحيل الى الرد (٢) مما يوم الدارس بانه لم يقل شيئاً ، وإنما نقل كلام البصريين في رده على نحاة الكوفة .

يبد أن الصورة لا تكتمل ولا تسلم له بهذه السهولة، فأبو البركات رد على نحاة البصرة في مسائل سبع ، وخالف آراء الخليل وسيبويه والأخفش ، والمبرد وابن الشجري ودعم مخالفته لهؤلاء برّد يشبه ما رد به على الكوفيين والبصريين عامة ، ولهذا يكون الرد له : كسرد الحجج والأدلة التي قدمها أبو البركات على السنة المذهبين ، فاعتمد فيه اقوال الاسلاف ، وأضاف اشياء ، ثم بوب النقول ، ومنحها من ثقافته المنطقية

(١) اسرار العربية ٣٤٠

(٢) انظر المسائل : ٣٨ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٨

والفقهية روحاً مفعمة بالجدل ، واكسبها أسلوب المناظرة الذي يقوم عليه كتابه كله .

ب - الجدل الفقهي المنطقي في الرد :

لم يخف أبو البركات تأثيره بأسلوب الفقهاء ونسج مسأله على طريقته بل اعترف في المقدمة بأنه أقام كتابه « على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب . »

والحق أن الأنباري عني الذهن بالثقافة المنطقية التي عني بها الفقهاء وكان أقدر من غيره على الاستفادة منها في دراسة النحو واخضاع ظواهره لأساليبها وطرائقها فانت تراه في مواضع كثيرة تتدفق عليه الحالات الاعرابية المشابهة لمسأله سواء أكان يحتاج للبصريين أم للكوفيين فيوازن بينها موازنة دقيقة ، يسمعه فيها القياس وتمضده العلة خذ مثلاً موقف الكوفيين من رفع الاسم بعد (لولا) - وهو رأي الفراء ومن تبعه من تلامذته - فما عرضه في بداية المسألة المباشرة حتى تواردت عليه الاشباه والنظائر من الشواهد المنقولة والعبارات المأثورة ، ف (لا) في (لولا) عوض عن الفعل ولهذا لا تجتمع معه في مكان ، لان العوض لا يجتمع مع العوض ، وهذا يشبه تعويض الفعل بـ (ما) في قول العرب . « أما انت منطلقاً انطلقت معك . » وتعويض احدى ياء النسبة بالالف في قولهم : يمانى ، وتعويض فعل الشرط بـ (ما) في قولهم : إما لا فافعل هذا . والدليل على أن (ما) هنا عوض عن الفعل انها تجوز امالتها ، كما يميل العرب : بلى ، ويا ، في النداء ، وكذلك حذف العرب افعالا في عبارات كثيرة كقولهم : حينئذ الان ، وتقديره : واسمع الان . وقالوا ما أغفله عنك شيئاً . وتقديره انظر شيئاً .

وبعد هذا الاسمعراض للاشبهاء والنظائر وقف ليقول : «والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال اكثر من أن يحصى ، فدل على أن الفعل محذوف هاهنا بعد (لولا) وانه اكتفى بـ (لولا) على ما بينا» (١) ولا يحط من منزلة الرجل أن يستعين بغيره في مثل هذا الكلام ، فقد جمع النحو القديم ، ولا سيما النحو البصري عامة ، وكتاب سيبويه خاصة.

والى جانب هذه الظاهرة نجد عنده أسلوباً جديلاً رأيناه عند نحاة البصرة ، وعند الكوفيين في بعض الاحيان ، وهو اخضاع اللغة للعقل وموازينته ، فهو يكثر من اعتماد هذا المنطق الجدلي «إضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له» وهو يستعمله في رده على البصريين (٢) استعماله اياه في الرد على الكوفيين ، كما نجده يربط في مواضع كثيرة جداً بين النحو والحياة مما يجعلنا نجزم بانه هو صاحب الرأيين المشابهين اللذين وردا في نحو البصريين ، وقد أثرت اليهما في موضعيهما ، فهو يجد انه اذا كان لأحد الشبهين ميزة على شبيهه ، اعطي تصرفاً زائداً على سواء ، ولهذا تنقص (امل) عن اخواتها لانها ليست على أوزان الافعال ، ولهذا لا تدخلها نون الوقاية الا قليلاً (٣) . وتنقص (كم) الخبرية في تصرفها عن العدد ، نحو : ثلاثين ، ولهذا جاز الفصل بينها وبين مميزها ، ولم يجز الفصل بين ثلاثين ومميزها (٤) .

أما قياس ظواهر النحو قياساً مباشراً على ظواهر الحياة الحسية فكثيرة جداً ، فهو يربط بين الزمان والفعل والاضافة وبين حركات

(١) المسألة ١٠ ص ٤٩ - ٥٠

(٢) المسألة ٨٤ ص ٣٢٠

(٣) المسألة ٢٦ ص ١٢٥

(٤) المسألة ٤١ ص ١٧٤

الفلك (١) ، ويرى ان دلالة الفعل على ما يدل عليه المصدر تشبه دلالة الآنية على الفضة (٢) ، وان تركيب (ان) و (لا) في الاستثناء يشبه تركيب الادوية (٣) ، الى آخر هذه الاحكام والاقيسة .

وقد نسب فايل هذه الظاهرة الى نحاة البصرة (٤) ، وهو في ذلك واهم ، والدليل على ذلك من ثلاثة اوجه : اولها انه استدل على ذلك ببعضها وهي من اقيسة نحاة الكوفة كتجويزهم صياغة (أفعل) من السواد والبياس لانها اصل الألوان (٥) . . وثانيها ان ابا البركات صرح في بعض المواضع انه هو صاحبها (٦) . والدليل الثالث اننا نراه في غير الانصاف يعوذ بهذا الاسلوب كقوله في اعراب القرآن : « واكثر ما يجيء ، (فُعَالِي) في جمع (فَعْلَان) نحو : سكران ، وسكاري ، وكسلان وكسالي ، وانما شبه اسير بسكران ، وكسلان ، لانه لما كان الاسير محبوساً عن التصرف في الامور ، شبه السكران والكسلان لانها كالحبوسين عن التصرف ، لاستيلاء السكر والكسل عليها . » (٧) .

ونجد عنده السبر والتقسيم في غير مسألة ، وقد رد به على نحاة بصريين ، كالرد على من ذهب منهم الى ان الواو والالف والياء في الاسماء

(١) المسألة ١٥ ص ٨١

(٢) المسألة ٢٨ ص ١٣٢

(٣) المسألة ٣٤ ص ١٥٤

(٤) المقدمة الالمانية ٧

(٥) المسألة ١٦ ص ٨٨

(٦) المسألة ٥ ص ٣٢ والمسألة ٨٤ ص ٣٢٠

(٧) البيان في غريب اعراب القرآن . لوحة ٢٢

الستة دلائل اعراب ، لا حروف اعراب (١) ، والرد على الاخفش والمازني
والمراد في ان الالف والواو والياء في المثني والجمع دلائل اعراب (٢) ،
ولجأ اليه في تحليل عدم وجود حرف اعراب في الافعال الخمسة (٣) ،
وبصطنع هذا الاسلوب في رده على الكوفيين كما فعل في مسألة هدم جواز
ترخيم الاسم الثلاثي (٤) .

وقد يأخذ الرأي من مصدر ما ، ثم يسوقه سياقاً منطقياً على طريقة
الاستدلال بالتقسيم ، فقد اخذ من كتاب مسيويه منع جواز دخول نون
التوكيد على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ، وقدمه بصورة من هذا
النوع (٥) ، وهو في غير الانصاف بصطنع هذا الاسلوب كقوله في الآية:
كن فيكون . لا يخلو قوله (كن) اما ان يكون امراً لموجود او
معدوم فان كان موجوداً ، فالوجود لا يؤمر بـ (كن) ، وان كان
معدوماً ، فالمعدوم لا يخاطب ... (٦)

واستعان أيضاً بالاستدلال بالاولى في كثير من المسائل التي رد بها
على النحاة سواء اكانوا كوفيين ام بصريين ، وليس اصطناعه لهذا
الاستدلال بأقل من اصطناعه للسبب والتقسيم (٧) ، وهو فيه لا يختلف عما
رأينا عند نحاة المذهبين مما يدل على انه هو صاحبه في الانصاف كله .

(١) المسألة ٢ ص ١٤ - ١٥

(٢) المسألة ٣ ص ٢١

(٣) المسألة ٣ ص ٢٥

(٤) المسألة ٤٩ ص ١٩٨

(٥) المسألة ٩٤ ص ٣٤٦ والكتاب ١٥٧/٢

(٦) البيان . لوحة ٢٦

(٧) المسائل : ٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٧٤ ، ٩٦

اما الالة فتأتي احيانا من منطق الالة كرده على البصريين وتعليقه
سبب حذف اللام وعدم حذف العين من (لعل) ، فاذا حذفت العين
تجتمع ثلاث لامات ، وهذا ثقيل على اللسان (١) ، وقد يبعد قليلا عن
روح الالة كتعليقه بجيء خبر (كاد) فعلا مضارعاً لا اسم فاعل ، لانها
موضوعة للتقريب من الحال ، واسم الفاعل ليس دلالاته على الحال بأولى
من دلالاته على الماضي ، ولذلك دعدلوا عنه الى : يفعل ، لانه ادل على
مقتضى (كاد) ، ورفعوه مراعاة الاصل ، (٢) ومثلها تعليقه لجواز نداء
لفظ الجلالة بـ (يا) ، وعدم جواز غيره (٣) ، ولكنه في كثير من
الاحيان يخرج على روح الالة وطبيعة العربية على غرار ما عرف عن بعض
البصريين من جيل الفارسي والرماني وابن جني ، فهو يرد على الكوفيين
مذهبهم في ان التعري هو رافع المضارع بقوله : هذا فاسد ، وذلك لانه
يؤدي الى ان يكون الرفع بمد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين
ان الرفع قبل النصب والجزم وذلك لان الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة
المفعول ، وكما ان الفاعل قبل المفعول ، فكذلك ينبغي ان يكون الرفع
قبل النصب ، واذا كان الرفع قبل النصب ، فلأن يكون قبل الجزم كان
ذلك من طريق الاولى ، (٤)

وللقيام في رده منزلة كمنزلة الالة ، وقد رأينا من قبل كيف
تتدفق عليه الاشياء والنظائر ، وكيف يوازن بينها موازنة دقيقة ، ولهذا
لم يكن يرضى في بعض الاحيان قياس الكوفيين ، كما فعل في الرد عليهم

(١) المسألة ٢٦ ص ١٢٤

(٢) المسألة ٧٤ ص ٢٩١

(٣) المسألة ٤٦ ص ١٨٩

(٤) المسألة ٧٤ ص ٢٩٠

حين قاسوا ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط على : يد ، ودم ، فأنكر عليهم ذلك ، وبين لهم ان حذف الياء والواو هنا لا يستثقل الحركات عليها لانها تستثقل على حرف العلة ، اما في الترخيم فانما وضع الحذف فيه على خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ، ولم يوجد ها هنا . (١)

وقد قاس كثيراً من الظواهر النحوية بعضها على بعض كقياسه زيادة الالف والواو والياء في الاسماء الستة ، بزيادة تاء التأنيث في مثل : قائمة ، وجملها الحرف الآخر من الكلمة حشوا . (٢) ، وقياس تغير المثني والجمع وعدم دلالة هذا التغير على الاعراب بتغيير الضائر المتصلة والمنفصلة ، وعدم دلالة ذلك على الاعراب ايضاً (٣) ، وقياسه الترخيم على النسب في : فميلة - (٤)

وفي الرد نجد عنده استدلالاً لانجده في نحو البصريين والكوفيين ، كما يظهر في الانصاف ، وهو : القول بالموجب ، وهو نوع من تقاض القياس ، وقد عرفه بقوله : وهو ان يسلم المستدل ما اخذه موجباً للحكم من العلة مع استبقاء القياس ، ومتى توجه كان المستدل منقطعاً . (٥) ، وقد اصطنعه في الرد على البصريين مذهبهم بأن (لولا) لا تعمل لانها غير مختصة ، وقدموا على ذلك شاهداً قول الشاعر :

لا در دركِ اني قد رميتهم لولا حُدِدتْ ، ولا عُدِرتْ لحدودِ

(١) المسألة ٤٩ ص ١٩٩

(٢) المسألة ٢٢ ص ١٨

(٣) المسألة ٣ ص ٢٣

(٤) المسألة ٤٨ ص ١٩٤ - ٢٩٥

(٥) الاغراب في جدل الاعراب ٥٦ - ٥٧

فلما دخلت على الفعل استدلوا على انها غير مختصة ، فقال لهم :
« نسلم ان الحرف لا يعمل الا اذا كان مختصاً ، ولا نسلم ان (لولا)
غير مختص ، ، ثم اول الشاهد وانكر ان تكون لولا ، فيه ، دخلت على
الفعل (١) .

ورد به على الفراء قوله في ان المنادى العلم مبني على الضم وليس
بفاعل ولا مفعول ، لان « المفرد بمنزلة المضاف ، بدليل امتناع دخول
الالف واللام عليه ، ، فقال : « لا نسلم ان امتناع دخول الالف واللام
عليه لما ذكرت ، وانما امتنع دخول الالف واللام عليه لان الاشارة اليه
والاقبال عليه اغنت عن دخول الالف واللام عليه . » (٢)

والمواضع التي اصطنع فيها هذا الاستدلال كثيرة ، لاضرورة لبردها
كلها (٣) ، ولكن هناك على كل حال ظاهرة تلفت النظر ، وهي انه لم
يستعمله على السنة البصريين والكوفيين خلال الانصاف كله ، وانما استعمله في
الرد عليهم جميعاً ، فجاء مرة في الرد على البصريين ، واخرى في الرد
على الكوفيين .

اما تمسكه بالاصل فقد رأينا له شبيهاً عند نخبة المذهبين ، من
ذلك ان الحذف من الاصل له عنده مقياس ، وهو جواز استعمال الاصل ،
فعم صباحاً ، يجوز فيه ان تقول : انعم صباحاً . وويله ، نصير : ويل
امه ، ولكن ما يذهب اليه نخبة الكوفة من ان (انسان) اصله :

(١) المسألة ١٠ ص ٥١

(٢) المسألة ٤٥ ص ١٨٥

(٣) المسائل ٥٩ ، ٦٩ ، ٨٥ ، ٨٩

إنسيان ، وحذف منه تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، ليس صحيحاً لأن الأصل غير مستعمل (١) .

ويرد على الكوفيين أيضاً مذهبهم أن (إن) لا تعمل في الخبر فليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء المنصب إلا ويعمل الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، (٢) ويرد على أبي عمر الجرمي رأيه في أن فاء السببية هي العاملة في المضارع المنصب لأن حرف المطف يتنوع من الدخول عليها ، لأن الحرف إنما يتنوع دخوله على حرف مثله إذا كانا بمعنى واحد . ، (٣)

وهو يرى كثيراً أن تركيب حرفين في حرف واحد يذهب بخصوصيتها الفردية (٤) كما تمسك بأصل معروف وهو أن التغير يؤنس بالتغير (٥) ، وكثيراً ما نراه يستعمله في تصحيح أصول الكوفيين (٦) .

ومرأعاً ، النظر عنده من جملة الأصول التي يتمسك بها ، فحذف الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغي أن يجمع بينهما بالحذف لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ، (٧) ، وزيادة أربعة أحرف في (الذي) لا نظير له في كلامهم أيضاً (٨) .

(١) المسألة ١١٧ ص ٤٣٤

(٢) المسألة ٢٣ ص ١٠٧

(٣) المسألة ٧٦ ص ٢٩٥

(٤) المسألة ١٠ ص ٥٢ والمسألة ٥٦ ص ٢١٥

(٥) المسألة ٤٨ ص ١٩٤

(٦) المسألة ٥٣ ص ٢٠٥ - ٢٠٦

(٧) المسألة ٩٢ ص ٣٤١ - ٣٤٢

(٨) المسألة ٩٥ ص ٣٥٧

وبراعي في أصوله الفرع والأصل في رده على البصريين (١) ،
وعلى الكوفيين (٢) وفي غير موضع من الكتاب (٣) ، وهكذا يتبين لنا
أن الأصول المنطقية للنحو كانت بين يدي أبي البركات سهلة التناول ،
فقد استعمل كل ما رأيناه عند البصريين والكوفيين ، وزاد عليهم اصطلاح
القول بالموجب

٣ - طريقته في الرد

اتبع أبو البركات طريقة واحدة في العرض ، فهو يعرض رأي
الكوفيين ، ثم رأي البصريين ، ثم يتبع ذلك بحجج نحاة الكوفة ، فحجج
أهل البصرة ، ثم يرد على هؤلاء أو أولئك .

وقد تفرد الرجل بهذه الطريقة ، كما يثبت ذلك من قبل ، فما
قيمتها الجدلية وما دلالتها على شخصية أبي البركات ؟

أعتقد أنها هي المسؤولة عن توليد الحجج على المذهبين فهي تستلزم
لكل مسألة أدلة وحججاً لنحاة الكوفة وأخرى لنحاة البصرة ، كما
تقتضي رداً على طرف منهما ، وقد أراد أبو البركات أن يستقصي الحجج
لكل منهما ، فاذا شحت عليه مصادره تخيل ما يمكن أن يكون حجة
فقدمه على لسان المحتج .

أما قيمتها الجدلية فهي أحسن طريقة للمناظرة ، حتى كأن الطرفين

(١) المسألة ٢٩ ص ١٣٨

(٢) المسألة ٨٥ ص ٣٢٤

(٣) انظر المسألة ١٥ ص ٨٢ والمسألة ٩٤ ص ٣٤٩

اجتمع بعضها الى بعض ، واخذوا يدليان بما لديهما من آراء ، ثم يشتد
الجدل ، ويستخدم الزعماء ، ال أن يقوم بينهما حكم عادل ، أو يتظاهروا
بالعدل والانصاف ، فيرجح رأياً على رأي ، وبين فساد الاقيسة والعلل
للفريق المغلوب ، وفي كثير من الاحيان يضيف الى هذا تبيان فساد علل
واقيسة لأفراد من الفريق المنتصر ، وبهذا يضيف أبو البركات على نفسه
صفة (القاضي) بين ذؤابات النحو العربي ، وحسبك بقاض يحكم بين
الخليل بن احمد ، وسيبويه ، والفراء ، والكسائي ، واضرابهم ، ويفند لهم
آراء كثيرة ، ويفسد لهم عللاً واقيسة .

٤ - موقف أبي البركات من الاحتجاج

وقد كان يورد على السنة المذهبية شواهد يحتج بها ، إلا انه لم
يكن يرضى عنها كلها ، إذ وقف من جمهرة كبيرة منها موقف النكر لها،
غير المتمد بها . واطلق كثيراً من الاحكام تكشف لنا عن مذهبه في
الاحتجاج ، من ذلك :

١ - يقدم أبو البركات النقل الصحيح على القياس الصحيح ، ولهذا
يرد على الكوفيين رأيهم بأن (ما) الحجازية لا تعمل في الخبر ، لانها
حرف غير مختص ، فيقول : « كان هذا هو القياس إلا أنه وجد بينها
وبين (ليس) مشابة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لغة القرآن . قال
نعمالي : ما هذا بشراً . وقال تعالى : ما هن أمهاتهم ، (١)

٢ - كثرة المنقول تخرج الكلام من حكم الشذوذ : ولهذا أيد

(١) المسألة ١٩ ص ٩٨

الكوفيين في جواز منع صرف ما ينصرف ، وقد سوغ هذا الموقف لنفسه فقال : «والذي اذهب اليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس .» (١)

٣ - يوافق على أن الكلام مقدم في الاحتجاج على الشعر ، لانه يخلو من الضرائر ، ولذلك يتحصل به القانون دون الشعر . (٢)

٤ - لا يثق بما ينقل دوماً ، فـ«و يرى ان «العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز في القياس عليه» (٣) ، وقد دفعه هذا الى أمرين : أولهما انه كان يورد الرواية الصحيحة في زعمه ، وصحتها عنده موافقتها للقاعدة ، وهو يوردها في كثير من الجزم والتقريب (٤) ، وثانيهما شكه الدائم بما يرويه الكوفيون ، كانكاره روايتهم من : سوف وسو ، وسف مع ان الكسائي رواها ، ونقلها عنه الفراء (٥) ، وكلاهما ثقة (٦) .

ولكن هذه النقاط الاربع لا تغني في فهم مذهب أبي البركات في النقل ، بل تعضدها فقرات أخرى ، وهي :

-
- (١) المسألة ٧٠ ص ٢٦٤ و ٢٦٨
 - (٢) المسألة ٧٠ ص ٢٧٠
 - (٣) المسألة ٧٤ ص ٢٩٨
 - (٤) انظر المسألة ١٢٠ ص ٤٤٧
 - (٥) اعراب ثلاثين سورة ١١٨ والخزانة ٣/ ١٩٥
 - (٦) انظر المسألة ٩٢ ص ٣٤١

أ - الضرورة الشعرية :

وببدو من رد أبي البركات أنه يفرق بين الضرورة والشذوذ ، فالضرورة عنده كما هي عند سيبويه وسائر البصريين خروج على الكثير الشائع ، وعلى قياس الكلام الغالب ، غير أنها تُرعى فيها أصلُ يلجأ إليه في لغة الشعر ، ومعظمها - كما يقول أبو البقاء - يُرجع فيها إلى أصل قد رجع عليه أصل آخر . فالشاعر يحاول ذلك الأصل المتروك عند الضرورة .^(١) وهذا واضح في قول أبي البركات وعندنا أنه يجوز أن تخرج (اي سوى) في ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة (غير) في حال الضرورة ، لأنها في معنى (غير) وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهاً .^(٢) ، والعبارة الأخيرة هي عبارة سيبويه نفسها^(٣) ، وقد شرح ابن جـ في كلام سيبويه فقال : « ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له وجهاً . فإذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس مُحال ، فهم لذلك مع الفسحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه ، واحتجى بأن يناهذوه ، فيتعللوا به . ولا يهملوه . »^(٤) ، وبلتقي المبرد وسيبويه في فهم الضرورة ، فهو يقرر « أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها »^(٥)

(١) الباب في علل البناء والاعراب ص ٣٤٨ مخطوط في دار الكتب المصرية الرقم ١٩١٩ نحو ، وهو منقول من خط الزبيدي برقم ٤٣٢ نحو .

(٢) المسألة ٣٩ ص ١٦٨

(٣) انظر الكتاب ١/١٣

(٤) الخصال ص ٣٩٥/٢

(٥) المقنضب ١/١٤٤

ولا أريد أن استعرض كل ما قيل في تعريف الضرورة ، فهي تختلف في نظر أبي البركات وسائر البصريين عن الشذوذ ، فهي في منزلة لا تخلو من القبول ، لأنها لغة الشعر ولا تجوز إلا به ، ولكن لا يجوز القياس عليها في الكلام ، ولهذا رد كثيراً من احتجاج الكوفيين بقياسهم عليها. (١)

ب - الشذوذ :

وهو غير الضرورة لأنه لا يرجع فيه إلى أصل ، ولا ينحصر في لغة الشعر ، وهو القليل النادر الذي يشذ عن الأصول ، وكثيراً ما نراه ينكر على نحاة الكوفة شواهدهم لأنها قليلة شاذة (٢) .

ويدخل في الشذوذ عنده تلك العبارات المخطئة التي نقلت عن العرب ، وخالفت قياس النحويين وقواعدهم ، وهذا واضح في قوله : « كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف ، وإنما يوجد ذلك في الفاظ يسيرة نقلت عنهم ، على خلاف الأصل والقياس ، فيجب الاختصار على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرها ، إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً » (٣)

ويدخل فيها أيضاً ما نقل عن بعض الفصحاء ، فقد حكى نقلة اللغة عن رؤية « أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ، يقول : خير عافاك الله . أي بخير » (٤) ، ولكن أبا البركات وإن صحت عنده الرواية

(١) انظر المسألة ٨٠ ص ٣٠٩ والمسألة ٩٨ ص ٣٦٩

(٢) انظر المسائل : ٨١ ، ٨٠ ، ١١٠ ، ٩٥ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٤٣ ، ٢٥ ، ٥٦

(٣) المسألة ١١٠ ص ٢٠٦ - ٤٠٧

(٤) المسألة ٧٢ ص ٢٧٦

يرفض القياس ، فيقول : « وأما ما روه عن رؤية من قوله : خير .
فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يعرج عليه . » (١)

وقد روى الكوفيون أن (منذ) تأتي (منذ) بكسر الميم أحياناً ،
فإنكرها وقال : « هذه لفظة شاذة نادرة ، لا يعرج عليها . » (٢)

وهو ينكر أن يقاس على الشاذ ، لأننا « لو طردنا القياس في كل
ما جاء شاذاً مخالفاً للاصول والقياس وجعلناه أصلاً ، لكان ذلك يؤدي إلى
أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً ، وذلك يفسد
الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز . » (٣) ، وهو في هذا متأثر بابن السراج
وغيره من نخبة البصرة ، يقول ابن السراج : « وهؤلاء الذين أجازوا إلغاء
القياس (٤) ، إنما يجوز أن يكونوا سمعوا كلمة شذت فقاموا عليها كما حكى
سيبويه : ما جاءت حاجتك . أي صارت على جهة الشذوذ ، فالشاذ محكى
ويخبر بما قصد فيه ، ولا يقاس عليه . » (٥) ولهذا نزاه في غير الانصاف
ينكر لغة من قال : اللذون ، في الرفع ، واللذين ، في الجر والنصب ،
أقلتها وشذوذها . (٦) ، ونزاه يطلق هذا الحكم في بعض كتبه : « والشواذ
لا تورد نقضاً على القواعد المطردة » (٧)

(١) المسألة ٧٢ ص ٢٨٥

(٢) المسألة ٥٦ ص ٢١٤ - ٢١٥

(٣) المسألة ٦٣ ص ٢٤٢

(٤) في العبارة : الذي لم يقم فضربته زيد

(٥) أصول النحو - لوحة ٣٧

(٦) البيان في غريب أعراب القرآن - لوحة ٤

(٧) لمع الأدلة ١٠٧

ج - شواهد مرفوضة :

وأبو البركات أكثر من البصريين تشدداً في قبول الشواهد ، وقد أورد كثيراً من أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل في كتابه : الاغراب في جدل الاعراب . وطبق كثيراً منها في الانصاف ، منها ان البيت المجهول قائله لا يحتاج به ، فقد رد على الكوفيين احتجاجهم بقول الشاعر :

كف من عنائه وشيقوته بنت ثماني عشرة من حجتيه

لانه « لا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به . » (١)

وأنكر على الكوفيين احتجاجات كثيرة لهذه الحجة كقوله في بعض المسائل : « الايات الى آخرها ، فلا حجة فيها ، لانها لا تعرف ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، » (٢) .

وعلى الرغم من انه يجعل أنشاد الفصح للشعر شاهداً نراه يرفض بعض الشواهد وقد أنشدها الفصحاء ، فهو يقول : « والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو احد من تؤخذ عنه اللغة انه أنشد :

إذا ما أتيت بني مالكِ فسلم على أبهم افضلُ

برفع : أبهم ، فدل على انها لغة منقولة صحيحة لاوجه لانكارها . » (٣) ولكنه على الرغم من هذا التصريح بنكر كثيراً من رواية الكوفيين التي نقلها شيخايم عن اعراب فصحاء كأبي ثروان، والجراح ، والكلابي .

(١) المسألة ٤٢ ص ١٧٦

(٢) المسألة ١٠٩ ص ٤٠٤

(٣) المسألة ١٠٢

ونراه غير مرة لا يحافظ على هذا الرأي الذي ذهب اليه ، فقد رأيناه قبل قليل ينكر ما نقله الرواة عن رؤية من قوله : خير ، عافاك الله ، ورؤية من الفصحاء الذين يعتمد بهم البصريون والكوفيون ، ثم لبس في كلامه ضرورة حتى يرفض ، وهذا يدل على أن الاصل المستقرى من كلام العرب هو الذي يوجه أبا البركات في كثير من المواقف .

واختلاف الرواية عند أبي البركات مما يطمئن في الاحتجاج ، فقد احتج الكوفيون بيت طرفة :

الا ايها الزاجري أحضر الوغى

بنصب احضر ، فأنكر الاحتجاج به ، وقار: الرواية « عندنا بالرفع ، وهي الرواية الصحيحة » (١) ورد احتجاجهم بقول الشاعر :

كم بجودٍ مقرفٍ نال الملا

وقال « الرواية الصحيحة : مقرف ، بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر » (٢)

وما من شك في أن أبا البركات قد تأثر المبرد الذي أشاع هذا المبدأ في الاحتجاج ، وتلقفه عنه المتأخرون أمثال السيوطي ، صاحب « الاقتراح » ، وهو مبدأ لبس من الدقة في شيء ، فقد تختلف رواية البيت وتكون المرويات كلها صحيحة ، كأن يحملها الفصحاء ، وتتغير على السنتهم روايتها عامدين أو غافلين .

ثم ان أبا البركات لا يعمل لنا هنا صحة الرواية التي يذهب اليها لأنها وافقت أصول البصريين ؟ إذا كان هذا هو المبدأ فلا قرار عليه ،

(١) المسألة ٧٧

(٢) المسألة ٤١ ص ١٧٣

لأننا كثيراً ما نجد شواهد صحيحة تخالف أصولهم، وقد اعترف أبو البركات نفسه بذلك غير مرة ، كما فعل في تأييد الكوفيين في جواز منع صرف ما ينصرف .

ويبدو لي أن أبا البركات لم يفد في هذا من دراسته كتاب سيبويه فقد جاء فيه كثير من الشواهد على روايات كثير ذـ صرح سيبويه نفسه بتعددتها ، ولم يرفض واحدة منها لأنها لم توافق أصوله ، فهو لا يعتمد على البيت الشمرى إلا لأنه سمعه من فصيح ينشده . أو لأنه سمعه من شيخ ثقة يرويه عن أنشده من الأعراب الفصحاء ، وبطالعنا هذا غير مرة في الكتاب ، من ذلك روايته بيتاً لعمر بن شأس وهو قوله :

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشنما

فبعد أن رواه ذكر أنه سمع بعض العرب ينصب (اشنما) ويرفع (يوماً) و (ذا) (١) ، وكذلك روى بيت الفرزدق بالرفع :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تيمناً بجوف الشام أم متساكر

ثم قال : وهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينصب (السكران) ، ويرفع الآخر على قطع وابتداء . ، (٢)

فسيبويه إذن يعتمد على الفصحاء في رواية البيت ، ولا يهمه كيف أنشده الشاعر نفسه ، وأمل أبا البركات قد تأثر أبا العباس المبرد في تعامله على صاحب الكتاب ، ولم ينفذ إلى فهم سيبويه في استقراء كلام العرب . وفحول النحاة يعرفون هذا ويدركون أن صاحب الكتاب لم يكن

(١) الكتاب ١ / ٢٢

(٢) نفسه ١ / ٢٣

يثبت من الشواهد إلا ما سمعه من الاعراب ، أو ما نقله عما سمعه
شيوخه منهم ، يقول ابن جني في الرد على البرد حول بيت امرئ القيس :
فاليوم أشرب غير مستحقب

إثماً من الله ولا واغيل

« وأما اعتراض أبي العباس على الكتاب ، قائماً هو على العرب ، لا على
صاحب الكتاب ، لانه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره .
وقول أبي العباس : إنما الرواية : فاليوم فاشرب . فكأنه قال لسيبويه :
كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيتهم عنهم وإذا بلغ الامر هذا من
السرف فقد سقطت كلفة القول معه . وكذلك إنكاره عليه أيضاً قول الشاعر :

وقد بدأ هنتك من المثرر

فقال : إنما الرواية :

وقد بدا ذاك من المثرر

وما اطيب العرسَ لولا النفقة .(١)

والحق ان البرد لا يجهل صنيع سيبويه ، ولكنه التحامل وزوة
الشباب ، وإلا فهاذا يصنع مثلاً فيما روي في الكتاب عن بيت الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالد فدعاء قد حابت علي عشاري

وقد سمعه يونس من الفرزدق ، وسمعه آخرون من الاعراب الفصحاء ، وهم
يشدونّه نصباً ، وجراً ، ورفماً (٢)

(١) المختص ١ / ١١٠ - ١١١

(٢) الكتاب ١ / ٢٥٣ ، و ٢٩٣ ، واظر الخزانة ٣ / ١٢٦

ولم يتبع هذا الاصل سيويه والبصريون فحسب ، بل كان النحويون المتقدمون جميعاً يتبعونه ، فمعظم الشواهد لم تسمع من الشعراء أصحابها ، بل سمعت من الرواة البداة ، وهذا طبيعي جداً . فمن أين للنحاة أن يسمعوها امرأ القيس وعيد بن الأبرص ، بل أنى لهم أن يسمعوها حسناً وابن أبي ربيعة ، ولهذا لم يكن لهم بد من اعتماد روايته الفصحاء لهذا الشعر ، فاذا تعددت الرواية فلاختلاف الرواة - وكلهم فصيح - ولا مُمَوَّل بمعدَّد فقط على الرواية التي سمعت من الشاعر .

د - تأويل الشاهد :

وحين نصح عنده الرواية ، ولا يملك رد الاحتجاج بالاساليب المتقدمة يلجأ الى تأويل الشاهد ، وهو يصرح بمثل هذا بقوله عن آيات انكرها على الكوفيين ، لانها مجهولة القائل : « ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا اليه . » (١) وهو في الحقيقة لا يعدم وجها يحتمل عليه الشاهد ، فقد اول احتجاج الكوفيين - على زعمه - بالآية : وارجلكم الى الكمين . وانكر قولهم بالجوار ، فرأى ان (ارجلكم) معطوفة على : رؤوسكم ، الا ان المراد بالمسح الفسل ، واحتج لهذا المذهب بكلام نقله عن أبي زيد الانصاري ، وبقولهم : تمسحت للصلاة ، واستعان بما قاله غيره ، وهو ان (ارجلكم) معطوفة على الرؤوس في الظاهر ، لافي المعنى ، كما في قول الشاعر :

وزجَّجن الحواجب والميونا

وامثاله من الآيات (٢) . ذلك كله لينكر قاعدة الجوار ، مع ان

(١) المسألة ١٠٩ ص ٤٠٤

(٢) المسألة ٨٤ ص ٣٢١ - ٣٢٢

القول بها في الآية لا يؤيد قول نحاة الكوفة فيما يذهبون اليه في المسألة ، ولم يستفد ابو البركات من كلام للخليل وسيويه (١) ، ولا من كلام السيرافي وابن جني (٢) .

ونأويله للشواهد اكثر من ان يحصى في هذه الرسالة ، فلا تكاد تمر مسألة من المسائل التي ينكر فيها شاهداً لاهل الكوفة الا كان له مثل هذا الموقف (٣) وليس هذا غريباً عن المنهج الذي اتبعه نحاة البصرة قبله .

هـ - تشدده في الشاهد :

والحق ان ابا البركات اكثر تشدداً من البصريين في قبول الشواهد ، كما مر بنا ، فقد انكر رواية الكوفيين في : سوف ، وسو ، وسف . وقال عنها : « رواية تفرد بها بمض الكوفيين فلا يكون فيها حجة . » (٤) قال هذا مع ان ابن جني استند اليها ، وجعلها مسلماً بها . (٥)

كما انكر احتجاجاً للكوفيين ايده ان جني قبله ، وهو قراءة نافع : مَحْيَايَ (٦) وغالباً ما نجده في تشدده يلجأ الى المقاييس التي عرضتها من قبل ، ويصبها على شواهد الخصم جميعاً ، ولا سيما اهل الكوفة ، ففي

(١) انظر الكتاب ٢١٧/١

(٢) انظر هامش الكتاب ٢١٧/١ والخصائص ١٩١/١ ، ١٩٤

(٣) انظر المسائل : ٥٧ ، ٦٥ ، ٥٤ ، ١٣ ، ٢٣ ، ٨٠ ، ١٠٣ ، ٧٧ ، ٨٤

(٤) المسألة ٩٢ ص ٤٣١

(٥) الخصائص ٢/٤٤٠

(٦) المسألة ٩٤ ص ٣٥١ والخصائص ٩٢/١

المسألة الثالثة والستين التي تدور حول جواز تأكيد النكرة ، نجد يستعمل هذه الأساليب الثلاثة :

١ - لمضها رواية توافق القياس : كقول الشاعر :

يا ليت عدة حول كله رجب

والرواية الصحيحة :

يا ليت عدة حولي كله رجب

٢ - لمضها تأويل : كقول الشاعر :

يوماً جديداً كله مطرداً

ف (كله) تأكيد لما في جديد .

٣ - بمضها مجهول القائل : وهو قول الشاعر :

قد صرت البكرة يوماً أجماً

وقد نقل البغدادي كلامه ثم قال : « وهو مبني على الطعن في

روايتهم ، وهذا لا يجوز لأنهم ثقات . » (١)

و - موقفه من القراءات :

انكر القدماء على النحاة رفضهم الاحتجاج ببعض القراءات ، وذكروا انها كلها متواترة ، وذات سند عن الرسول ، وطريقها طريق النقل ، ومع التسليم بهذا لا نرى النحاة بميدين عن الصواب ، فيرفضهم ، فالرسول (ص) اباح للمسلمين ان يقرأوا بأحرف سبعة تسميها عليهم ، ولا يرفض العقل ان تتفاوت هذه الاحرف بالفصاحة والبيان ، فلنفرض

(١) الخزانة (بولاق) ٣٥٨/٢

ان عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور في قراءة حمزة : والارحام ،
منقولة عن الرسول ، اوليست هي في كلام العرب قليلة ؟ الا
تبدي النصوص المنقولة في القرآن وغيره ان العطف هذا لا يتم الا باعادة
الجار ؟ .

صحيح ان انكار المبرد لها بهذه الحماسة التي ترويهـ ما كتب الثقات
لا معنى له غير ان الموقف الذي وقفه النحاة من كوفيين وبصريين لا يخلو
من صحة ، فهم قد منعوا اقياس عليها ، لانها قليلة ، ولان العرب عامة
لم يسلكوا هذه السبيل في كلامهم ، فاذا كنا نؤاخذ النحاة لأنهم انكروا
ان تكون لغة صحيحة ، ولأنهم زعموا ان حمزة اخطأ وجانب الصواب في
النقل ، وفي هذا الموقف لا يختلف الفراء الكوفي عن سيبويه والفارسي
وابن جني .

ويؤيد هذا ما ذكره ابن جني من ان العربي الفصيح قد يتكلم
بلغة دون غيرها في الفصاحة ، وقد نقل عن الفارسي عن ابي بكر عن
ابي العباس المبرد ان عمارة بن عقيل كان يقرأ : ولا الليل سابق النهار .
« فقال له : ما أردت ؟ فقال : أردت : سابق النهار . قال : فهلا قلته :
قال : لو قلته لكان اوزن أي اقوى وامكن في النفس (١) .

ولكن أبا البركات لم يكن متميزاً من سواء في موقفه من القراءات
فهو ينكر بعضها انكاراً تاماً ، وينسبها الى الشذوذ ، ويمنع الاحتجاج
بها ، كقراءة يزيد بن القعقاع : للملائكة اسجدوا ، مع انها لغة ازد
شنوءة ، كما يصرح أبو حيان (٢) ، وقراءة بعضهم : لا تعبدوا الا الله ،

(١) الخصائص ١٢٥/١

(٢) انظر المسألة ١٠٨ ص ٣٩٩ والمحتسب ٧١/١ والبحر المحيط ١٥٢/١

وهي قراءة الكسائي (١) .

وكان يمتدح أبو البركات ان الكتب الذين كتبوا القرآن اخطأوا في
بعض المواضع ونقل ما روي عن عائشة ، و انها سئلت عن هذا الموضع
فقلت : هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن بعض ولد عثمان بن عفان
انه سئل عنه فقال : ان الكاتب لما كتب : وما أنزل من قبلك ، قال :
وما اكتب ، فقل له : اكتب المقيمين الصلاة . يعني ان الممل اعمر قوله :
اكتب في : المقيمين ... فكتبها على لفظ الممل . ، (٢)

٥ - تحكيمة الواقع اللغوي

وعلى الرغم من كل هذا التشدد من الشواهد ، وذلك الاصطناع
لاساليب الفقهاء ، نجد ابا البركات في بعض الاحيان يقف موقفاً واقعياً ،
اذا تذكرنا مواقفه المعيارية السابقة ، وتذكرنا المنهج المعيارى الذي درج عليه
النحاة من اهل البصرة خاصة ، فهو احياناً لا يميل الى التكلف في البحث
عملاً وراء الظاهرة ، او العبارة ، وكثيراً ما نراه يقول : وما لا يفتقر
الى تقدير اولى مما يفتقر الى تقدير . ، (٣)

ولذلك لا يقبل ما يقوله الكوفيون في بعض المسائل من تركيب
بعض الادوات مثل (منذ ، وكم ، والا ،) ويذهب الى ان ذلك مجرد
دعوى لا تستند الى دليل (٤) ، وكأنى به يميل الى الاخذ بظاهر العبارة
واللغة ، فهذه الادوات ليس في لفظها ما يدل على انها مركبة ، ثم لم ينقل

(١) انظر المسألة ٧٧ ص ٢٩٧

(٢) انظر المسألة ٦٥ ص ٢٥٠

(٣) المسألة ٣٠ ص ١٤١

(٤) انظر المسألتين ٤٠ ، ٥٦

عن العرب ما يشير الى ذلك . قد يكون الكوفيون على صواب ، وقد تكون المسألة ظاهرة من ظواهر بنية الكلمات في العربية ، وربما اختزات هذه الكلمات وتمحجرت في شكلها الحالي ، ولكن هذه المزاعم لاتخرج عن حدود الظن ما دامت تفتقر الى دليل حسي .

ونرى هذه الواقعية عنده في رده على نحاة الكوفة مذهبهم في تأويل الاعراب في اسم (لا) النافية للجنس ، فهم يرون ان الاصل فيها : لا اجد رجلا في الدار ، فلما حذف الفعل واكتفي بلا ، حذف التنوين . وهذا بعد في المذهب والتعليل ، رفضه ابو البركات وقال عنه : « هذا مجرد دعوى يفتقر الى دليل » (١)

وبلقانا هذا المنهج في غير الانصاف ، فهو يرد على الكوفيين رأيهم في نصب (ملة) من قوله تعالى : بل ملة ابراهيم ، وهو قولهم : فكون اهل ملة ابراهيم ، بقوله « لانك تفتقر في هذا الوجه الى اضممار بعد اضممار ، اضممار الفعل وضممار المضاف ، والاضمار على هذا الحد من المتناولات البعيدة ، فلا يصار اليها ما وجد عنها مندوحة » (٢) وهو يرى في موضع آخر ان « المصير الى ما يؤدي الى تغيير واحد اولى من المصير الى ما يؤدي الى تغييرين . » (٣)

على ان هذا التحكيم للواقع اللغوي ما كان له ان يخذعنا ، فأبو البركات غارق في المعيارية الى اذنيه ، حتى ان بعض المنطلقات التي يقول بها هنا لا تخلو من تحكيم العقل ، وموازينه الدقيقة ، فيما نحسبه ميلا الى

(١) المسألة ٥٣ ص ٢٠٤

(٢) البيان في غريب اعراب القرآن . لوحة ٢٧

(٣) نفسه : لوحة ٦

الواقعية الوصفية ، فما يؤدي الى تغيير واحد قد يكون ابعـد في منطق التعبير اللغوي مما يؤدي الى تغييرين ، لان الامر ليس بالتغيير ، ولا بالتقدير ، وانما بفهم الحقيقة اللغوية التي تثوي وراء العبارة .

ولكن المهم في هذا ان ابا البركات في منطق علم النحو القديم يعد في هذه الاراء غير معيارى ، ولا بمن في التقدير ، وان كان في غيرها يفوق من سبقه من النحاة في اصول المعيارية ، وتحكيم اساليب الفقه والمنطق ، في تحليل الظواهر النحوية .

٦ - غزارة الشواهد

وقد ذكرت من قبل ان ابا البركات ينحو نحواً تعليمياً في انصافه ، فهو يجمع ما قيل قبله ، ويحاول ان يستقصي الاراء كلها في المسألة ، وقد تمثلت هذه الطريقة في الشواهد التي يستدل بها على الظاهرة ، فأكثر الكتب النحوية تذكر شاهداً واحداً على حذف الباء بعد الفعل : كفى ، وهــو قول مسحيم عبد بني الحسحاس :

عميرة ودع ان تجهزت غازياً كفى الشيب والاسلام للمرء ناهياً
ولكن ابا البركات يذكر ثلاثة (١) .

والمسائل التي انصبت عليه الشواهد فيها انصباباً ، كثيرة (٢) ، فهو لا يذكر ظاهرة الا رأته اورد عليها الشواهد الشعرية والقرآنية ، ومأثور كلام العرب . وقد تبدو في بعض المواضع مصطنعة متكلفة لا داعي لها (٣) .

(١) المسألة ١٩ ص ٩٩ - ١٠٠

(٢) انظر المسائل : ٨ ، ٤٣ ، ١٠٦ ، ١١٠

(٣) انظر المسألة ٧٢ ص ٢٧٨

تلك هي طريقة الأنباري في الرد : نخط واحد في عرض الخلاف لا يتغير ، وموقف متشدد من السماع يلح على كثرة القيود ، وأحياناً يميل الى تحكيم الواقع اللغوي بمفهوم الدرس النحوي القديم .

٧ - تمحله وتناقضه

آ - سوء فهم :

وقع ابو البركات في زلتين اذعَم انه لم يفهم فيها كلام الكوفيين ، الاولى ان: هؤلاء يقيسون اجتماع (ما) و (إن) النافيتين ، على اجتماع (إن) واللام ، المؤكدين فيرد عليهم هذا المذهب بقوله : « لو كانت الامر كما زعمتم لوجب ان يصير الكلام ايجاباً لان النفي اذا دخل على النفي صار ايجاباً ، لان نفي النفي ايجاب » (١) ، وفي هذا الرد سوء لفهم الكلام الذي قاله نحاة الكوفة ، فهم لا يريدون غير تأكيد النفي على غرار ما فهم النحاة من قول جميل :

لألا أبوح بحبّ بثنة انها أخذت عليّ موثقاً وعهوداً

ولم يقل هو ولا غيره ان جميلاً هنا اراد الاثبات .

والثانية: ان الكوفيين يذهبون الى ان الاسم المرفوع بعد (ان) الشرطية مرفوع بما عاد عليه من الفعل (٢) ، ومعنى هذا ان العامل فيه ليس الفعل المذكور وانما هو العائد ، اي ان العامل معنوي لا لفظي ، كما يصرح بذلك الفراء ، وكما ينقل عنه ابو البركات نفسه ، في مناظرته للجرمي (٣) ، فكيف يبيع لنفسه اذن ان يرد عليهم بقوله : « اما قولهم :

(١) المسألة ٨٩ ص ٣٣٥

(٢) المسألة ٨٥ ص ٣٢٣ وشرح اللع ٨٧

(٣) المسألة ٥ ص ٣٥

اننا جوزنا تقديم المرفوع مع (إن) خاصة لقوتها ، لانها الاصل في باب
الجزاء دون غيرها من الاسماء والظروف التي يجازى بها ، قلنا : نسلم ان
(ان) هي الاصل في باب الجزاء ، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم
الاسم المرفوع بالفعل عليه لانه يؤدي الى ان يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ،
وذلك لا يجوز . (١)

ان الكوفيين يميزون تقديم الفاعل على فعله حقاً ، ولكنهم هنا
لا يذهبون هذا المذهب ، باعتراف ابي البركات الذي نقل عنهم ، حين
اثبت مناظرة الفراء والجرمي .

ب - نقص المصادر الكوفية :

نبين لنا من قبل ان ابا البركات لم يكن على اطلاع كاف على آثار
نحاة الكوفة ، وانه اكتفى بنقل آرائهم عن البصريين ، ولذلك وقع في
هفوات ذكرتها سابقاً ، فنسب اليهم آراء ثم رد عليها ، ولهذا جاء رده
مفعماً بالتمحّل في مواضع كثيرة ، من ذلك رده على الكوفيين رأيهم في
جواز العطف على الضمير المرفوع بلا تأكيد ، ورد الشاهدين بأنها ضرورة
شمريّة ، وفيها شذوذ ، ولكنه لم يذكر دليل الكوفة القرآني : « ائذا
كنا تراباً وآبائنا » وهو يحمل الظاهرة التي يحملها الشاهدان المرفوضان (٢)
ولكنه لا يعرفه .

ورد على الكوفيين رأيهم في جواز اظهار (أن) بعد : كي ،
وحق . ورد استشهادهم بالبيت :

(١) المسألة ٨٥ ص ٣٢٤

(٢) المسألة ٦٦ ص ٢٥٣ ومعاني القرآن ١/٣٠٤

أردت لكما ان تطيرَ بغيرِ بتي فتتركها شناً يبداء بلقع

والبيت الآخر :

قد يكسبُ المالَ الهيدانُ الجافي بغير لا عصفٍ ولا اضطرافٍ

وقال : و اما البيت الذي انشده فلا حجة لهم فيه من ثلاثة اوجه :
احدها ان هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة ، (١)

وقد اهل بيتا رواه من انشاد ابي ثروان ابو زكريا الفراء ، وهو

قول الشاعر :

أردت لكما ان ترى لي عثرة ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل (٢)

وبكفي ان يكون من انشاد ابي ثروان الفصيح - كما يرى ابن النديم - حتى
تصح المسألة على اصول ابي البركات نفسه ، ولو لم يعرف قائله .

اما البيت الثاني الذي اثبتته ابو البركات فهو لرؤبة ، وهو من الذين
يحتج النحاة بكلامهم ، فهو افصح من معد بن عدنان ، كما يرى يونس
البصري ، وهذا يسقط رد الانباري .

وهذه الظاهرة حين تجمع الى اللفوات التي وقع فيها في نسبة
الآراء الى الكوفيين تجعلنا نجد نقص المصادر الكوفية من عيوب الرجل الكبيرة .

ج - تبني الاصول البصرية :

وكثيراً ما نجد يحاسب الكوفيين في مسائل كثيرة مستنداً في ذلك
الى اصل بصري ويتمهم بالخروج عليه ، وهذا غير صحيح من نحوي بنصب

(١) المسألة ٨٠ ص ٣٠٩

(٢) الخزانة (بولاق) ٥٨٦/٣

نفسه حكماً عدلاً بين الفريقين لأن الأصل الذي يستند إليه ليس إلا من تقرير نحاة البصرة ولا يُلزَم به الكوفيون (١).

وهو يسوق الآراء البصرية بشكل تقريرى مجزوم به ، على غرار ما فعل في رد رأي الكوفيين في ان (ايا) ليس عماداً ، حين قال : « وصار هذا كالتاء في (انت) فانها في اللفظ مثل التاء ، في (قمت) وان كانت التاء في (انت) حرفاً ، والتاء في (قمت) اسماً ، وكما لا يجوز ان يقال : ان التاء في : انت ، اسم ، لانها مثل التاء في (قمت) فكذلك ها هنا ، وكما ان الاسم المضمَر في (انت) أن ، وحدها، والتاء مجرد الخطاب ، وليس عماداً للتاء، فكذلك (ايا) هي الاسم المضمَر وحدها، وليست عماداً للكاف والهاء والياء ، (٢)

ومثل هذا يُقنع لو كان الكوفيون يؤمنون بأن التاء في (انت) للخطاب ، وان ، هي الضمير ، ولصح القياس ، ولكن الكوفيون يقولون: ان التاء هي الضمير ، وأن ، عماد (٣) وبهذا لا يلزمهم هذا القياس ، ولا ينبغي ان يستعمل معهم بهذا التقرير .

وإذا اعترض هنا بأن النحاة مضطربون في نقل رأي الكوفيين (٤) ، فلا يشفع هذا لصاحب الانصاف لان جوهر الفكرة ظل هو هو لم يتبدل .

ونجد هذه الظاهرة عنده حين برد على الكوفيين مذهبهم في ان

(١) انظر مقدمة فايل الألمانية ٣٠

(٢) المسألة ٩٨ ص ٣٧٠

(٣) شرح اللمع . لوحة ٦

(٤) انظر شرح التمهيد ١/١٢٢

لام كي ، هي الناصبة ، لأنها قامت مقام (كي) ، فنفي ان تكون (كي) ناصبة مطلقاً ، فهي مرة حرف جر ومرة ناصبة ، وحين تكون حرف جر تنصب (أن) الفعل بعدها ، وهذا أصل من اصول البصريين ولا يجوز ان يلزم به الكوفيون (١)

والكوفيون لا يرون مانعاً من عمل عاملين في معمول واحد ، فالمفعول به عندهم أو عند بعضهم على الأصح ، يعمل فيه الفعل والفاعل معاً ، ومع ذلك نجد أبا البركات يرد عليهم رأيهم في عمل الظرف والجار والمجرور في الاسم بعدها ، بأن هذا يؤدي الى أن يكون الاسم منصوباً ، من وجهين في قولك : إن في الدار زيداً (٢) .

ويذهب الكوفيون الى ان المفعول لا يعمل فيه الفعل وحده ، ولو كان ذلك صحيحاً لما أجاز ان يفصل بينهما بالفاعل ، فأجاب أبو البركات على هذا : «فانا أجمعنا على انه يجوز ان يقال : ان في الدار لزيداً ، وان عندك لعمراً ، فنصب الاسم بـ (إن) وان لم تله ، فكذلك هاهنا» (٣)

والكوفيون لا يرون ذلك ، فزيدا عندهم انتصب بعاملين : ان ، وفي الدار (٤) .

د - اخطاء في العلة والقياس :

ونجده في مواضع غير قليلة ينقض علل الكوفيين وقيستهم ، وفي

(١) المسألة ٧٩ ص ٣٠٥

(٢) المسألة ٦ ص ٣٨

(٣) المسألة ١١ ص ٥٥

(٤) المسألة ٦ ص ٣٨

نقضه ما لا يقنع ، ففي معرض رده على نحاة الكوفة أن الألف والواو والياء اعراب كالحركات لتغيرها في الكلام تغيراً الحركات ، ذهب الى ان التغير سببه هنا إزالة اللبس ، فلو قلت : وضرب زيداً العمران ، لوقم الالتباس ، وليس هذا بمنزلة المقصور ، يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد لانه ليس من شروط وصف المقصور أن يكون مقصوراً ، وكذلك التوكيد بخلاف المثنى والمجموع ، لانه من شرط وصف المثنى أن يكون مثنى ، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعاً ، وكذلك التوكيد ، فبان الفرق بينهما . (١)

وفي هذا الرد ثغرتان : اولاهما أن التغير لازالة اللبس يؤيد مذهب الكوفة لان الاعراب في أصله لازالة اللبس ، والثانية أن قوله : المثنى والجمع يوصفان بمثنى وجمع فلا يزيل الوصف اللبس ، خطأ ، لان جمع المذكر يوصف أحياناً بجمع التكسير ، كقولك : الزيدون الأفاضل ، فالوصف يزيل اللبس (٢) .

وفي موضع آخر يرد الأنباري على نحاة الكوفة رأيهم أن لام كي تنصب المضارع بنفسها لانها قامت مقام (كي) أو لانها اشبهت (إن) الشرطية ، ولام (كي) . في رده يقول : «فهل رفعوا ؟ قولهم : ان الرفع يبطل مذهب الشرط ، قلنا : فكان ينبغي الا ينصب ايضاً لان النصب ايضاً يبطل مذهب الشرط ، (٣)

وما دام أبو البركات يلجأ الى المنطق ويعوز بالعقل الفلسفي يحكمه

(١) المسألة ٣ ص ٢٢ - ٢٣

(٢) انظر هامش الانصاف ص ٢٣

(٣) المسألة ٧٩ ص ٣٠٦

في جدله فاني سأنتقل من هذا المنطلق للوقوف على ما يقع فيه أحياناً من هفوات :

والحق أن اعتراضه على نحاة الكوفة هنا في غير محله ، لانهم يشدون الفرق بين عمل لام كي ، وإن الشرطية - على حد زعمه في نسبته القول اليهم - فما دام النصب يحقق هذا الفرق فلا داعي لان يطلب منهم عمل الرفع لهذا الفرق ، فحسب واضع اللغة - كما يقول القدماء - أن يجافي الجزم بلام كي ، حتى لا تتشابه بـ (إن) الشرطية ويبحث عن حركة أخرى تكون إمارة فرق ، ولا أهمية - بحسب زعمهم - ان تكون حركة نصب أو رفع .

ولو انهم رفعوا بها لقال لهم : فهلا نصبوا ، وبهذا نخلص الى ان السؤال هنا لا معنى له ، وأن الاعتراض مجرد تمحل لا يقوم على مرتكز عقلي ولا يستند الى دليل .

وأورد الكوفيون - والرأي للفراء - أن الاسم في الضمير المنفصل هو الهاء وحدها والواو والياء زائدتان لتكثير الاسم ، والدليل على ذلك انهما تحذفان في التثنية . ولم ترض أبا البركات هذه العلة ، فبين لهم ان هذه الصيغة من التثنية مرتجلة ، وليست هي التثنية التي في : زيد ، وزيدان (١) .

وهذا الاعتراض لا يفسر حذف الميم ، فالتثنية سواء أكانت مرتجلة أم قياسية ، لا تعطي تعليلاً مقنعاً لحذف الميم فيها ، وبقائهما في المفرد وكأنه أحس بهذا فراح يقدم حججاً أخرى أكثر صحة في تعليل هذه

(١) المسألة ٩٦ ص ٣٥٨ - ٣٥٩

الظاهرة ، والمأخذ الذي يؤتي منه أبو البركات هنا هو انه لم يكن به حاجة الى ذكر علة لا تخدم رأيه الذي يذهب اليه ، ما دام يملك أدلة أخرى .

وفي رده على الكوفيين في دخول نون التوكيد على فعل الاثنين وجماعة النسوة ، نراه يقرر في البداية بلا دليل أن نون التوكيد الخفيفة غير الثقيلة ، ثم يذكر أن الخفيفة تتغير بالوقف ، ويوقف عليها بالآلف ، ويقيسها على نون (لكن) و (أن) اللتين لم تتغيرا في الوقف . (١)

وفي هذا الدليل علة وقياس ، وكلاهما فيه نظر . أما ان نون التوكيد الخفيفة تتغير في الوقف فلا ينبغي ان تكون غير الثقيلة ، لان ذلك يرجع الى طبيعة الاصوات اللغوية عند العرب ، وأما القياس على (ان) و (لكن) الخفيفتين فغير صحيح أيضاً لسببين : الاول ان نون (ان) و (لكن) لا يوقف عليهما بالآلف لتعذر ذلك في الاول ، وكسر الكاف في الثانية ، على حين يسهل الفتح قبل نون التوكيد الوقف على الف ، والثاني انها سهل الوقف عليها بالآلف لانها حرف واحد ، أما هذان فأكثر من حرف ، فاذا الغيت النون ، وصارت الفاء ، لم يبق من الكلمة الا حرف واحد ، في (ان) وتغيرت صورة اللفظة في (لكن) .

هـ - اخطاء في توجيه شاهد :

ووقع أبو البركات في الخطأ في توجيه شاهد من الشعر ، وهو قول الشاعر :

حتى اذا اسلكوهم في قتائده شلاً كما تطرد الجمالة الشردا

(١) المسألة ٩٤ ص ٣٤٧ - ٣٤٨

قال أبو البركات : « ولم يأت بالجواب ، لان هذا البيت آخر القصيدة ،
والتقدير فيه حتى اذا اسلكوكم في قنائة سلوا شلاً ، فحذف للعلم به
توخياً للإيجاز والاختصار على ما بينا » (١)

وقد انتبه البغدادي الى هذا الوم في توجيه أبي البركات للبيت ،
فقال : هذا المذهب غير سديد ، لان الشل ، أي الطرد ، إنما كان قبل
اسلاكهم في قنائة (٢) ولا يغفر لأبي البركات انه أخذ البيت والتوجيه من
أُمالي استاذہ ابن الشجري (٣) .

ز - وقوعه فيما يلزم فيه غيره .

كنا رأينا من قبل أن الانباري ينكر على اصحاب المذهب اعتمادهم
على مذهب خصومهم ، والرد عليهم من المنطلق نفسه ، ولكنه يقع في الزلة
نفسها ، فقد اعتمد على رأي للاخفش في زيادة (من) في الإيجاب ،
ليرد على الكوفيين رأيهم في جعلهم (من) لابتداء الغاية في الزمان ، وهو
ينكر ذلك في كتابه أسرار العربية (٤)

ويقيس كون (كي) جارة مرة ، وناصبة أخرى ، على قول الكوفيين
بان (حتى) ناصبة للفعل وجارة للاسم ، وعلى قولهم بان (الا) ناصبة ،
وعاطفة ، وهو لا يقول بهذا ، ويرده على الكوفيين (٥)

(١) المسألة ٦٤ ص ٢٤٥

(٢) الخزائنة (بولاق) ١٧٠/٣

(٣) انظر الامالي الشجرية ٣٥٨/١

(٤) المسألة ٥٤ ص ٢٠٨ واسرار العربية ٢٦٠

(٥) المسألة ٧٨ ص ٣٠٢

واعتمد على مذهب كوفي لا يقول به ، وهو قول الكوفيين ان
السين مقتطعة من سوف ، ايرد عليهم فكرتهم بان حاشي فمـل ماض ،
والدليل على ذلك حذف الفها (١) وله غير موقف من هذا النوع (٢)

ح - زلات أخرى :

وزاه في موضع يرى أبا عمرو بن العلاء سيد اقراء ، ويرد على
الكوفيين رأيهم محتجاً بروايته على حين زاه يرفض روايته لبيت زهير :

لن الديار بقنة الحجرِ اقوين من حجج ومن دهر

واستند الى رواية أبي عبيدة : مذ حجج ومذ دهر (٣) ولعله لا يعرف
راويها .

وزاه يقع في التناقض فيما يورده في الانصاف وفيما يقوله في غيره ،
فهو يحتج على الكوفيين بجواز حذف (رب) وبقاء عملها ، مع انه يرد
الفكرة في كتاب الاغراب ، ويجعلها خطأ (٤) .

ورد على الاخفش في جعله الاسم المرفوع بمـد (ان) الشرطية
مبتدأ ، رداً يعتمد العلة المنطقية ، ويرتكز الى الاصول ، ولكنه لم يقدم
الأدلة السماعية التي تؤيد الاخفش ، والتي عرض واحداً منها ابن جني (٥)
وهو قول ضيفم الأسدي :

(١) المسألة ٣٧ ص ١٦٤

(٢) المسائل : ٨٣ ، ص ٣١٦ و ١٢٠ ص ٤٤٧ و ٢٨ ص ١٣٤

(٣) المسألة ٥٤ ص ٢٠٨ وديوان زهير ٨٦

(٤) المسألة ٥٥ ص ٢٠٩ والاغراب ٤٧ - ٤٨

(٥) الخصاص ١٠٤/١ وانظر مغني اللبيب (الامير) ٢١٣/١

إذا هو لم يخفني في ابن عمي وان لم ألقه الرجل الظلوم
فقد زعم ابن جني ان (هو) ضمير شأن ، وأنه مبتدأ وأن الفعل (لم
يخفني) غير مفسر لفعل محذوف بعد (إذا) ، ولابن جني موقف آخر في
إعراب الحماسة ، يوافق فيه الأخفش . (١)

ويؤيده كذلك بيت الفرزدق :

إذا باهلي تحته حظلية له ولد منها فذاك المذرع

فهذا البيت لم يحوِ فعلاً مفسراً لفعل محذوف . وهناك بيت آخر فيه دلالة
على مذهب أبي الحسن وهو قول بعض بني قعس :

فها اعدوني لمثلي تفاقدوا إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب (٢)

أفلم يكن من الضروري أن يقف أبو البركات على هذه الشواهد ،
وهو الذي عرف بالاستقصاء ، ولا يكتبني بتقرير رده على الأخفش
تقريراً نظرياً .

(١) الخزانة (بولاق) ١ / ٤٤٩

(٢) انظر المنهل من علوم العربية (هامش) ١٤٨ - ١٤٩

الفصل الثالث

المِيعَارِيَّةُ فِي نَحْوِ أَبِي الْبَرَكَاتِ وَنَحْوِ الْمَذْهَبَيْنِ

تحدثنا في الفصول السابقة عن الخلاف ووجوهه بين المذهبين ، وعن شخصية أبي البركات وأثرها في توليد الحجج والأدلة ، ورأبنا من الضروري ان ننهي البحث بهذا الفصل ، لنرى رأي الدراسات اللغوية الحديثة في الخلاف ، ولنحكمها في تقويم الآراء الكوفية والبصرية ، وفي شخصية الانباري النحوية .

١ - المعيارية في النحو العربي حتى نهاية القرن الثاني :

وأوثر ان أوضح ما أعنيه بمصطلح «المعيارية» ، لثلا يحصل الالتباس ، فهي تعني هنا مجموع العمليات الذهنية التي تستخدم في استنباط الاصول ، وترسيخ القواعد ، كالقياس ، والعلة ، وأنواع الاستدلال التي مرت بنا في صفحات سابقة .

ولا يتاح لنا أن نستجلي هذه الظاهرة إلا اذا الممنا المامة موجزة بتاريخ المعيارية واعتماد النحاة عليها بصريين وكوفيين ، وهنا تقف أمامنا نظرية العامل ، فما حظها من المعيارية ؟

لقد شغلت نظرية العامل مساحة كبيرة جداً في مسائل الخلاف ، بل في تاريخ النحو العربي كله ، وقد كان للنحاة الاوائل عذرهم في

اصطفاها ، لان المنطلق الذي انطلق منه النحو الى الحياة كان يرتكز على صيانة الالسة من اللحن ، ومن هنا كان لا بد من اعتماد صوى لفظية تمين المتحدث على معرفة مواضع الرفع والنصب والجر والجزم وعلى هذا كانت النظرة الى العامل في بدايتها اقرب الى الوصفية ، لانها تعتمد على الملاحظة ، والاستقراء ، فالاسماء مثلاً تنصب بعد احرف ، وتجرب بعد احرف أخرى ، وترفع أو تنصب بعد الافعال ، وهكذا تمتثل الملاحظات بعد الاستقراء الى (قانون) لغوي معتمد .

غير أن الأمر لم يستقر عند هذا الحد ، بل اخذتطور على الايام ، ويزداد تعقيداً ، ذلك أن اللغة لا تخضع في الواقع لأساليب المنطق المستقيمة ، ولا تتوافق ظواهرها توافقاً مطرداً ، فهناك اسماء مرفوعة وليس امامها أداة من أدوات الرفع ، كالمبتدأ ، وثمة اسماء منصوبة وقبلها غير أداة يمكن أن ينظر اليها على انها الناصبة ، كالمستثنى والمفعول معه ، والنحاة لم يقفوا امامها وقفة وصفية ، لان الملاحظات السابقة التي اطردت معهم دفعهم الى البحث عما سموه عاملاً في هذه الاسماء المشككة ، ومن هذا المنطلق ظهر العامل المعنوي ، كالباء عند البصريين ، والصرف والخلاف عند الكوفيين ، ووقع النحاة في مناهات الفقه وعلم الكلام والمنطق في بابي الاشتغال والتنازع ، وانغمسوا في التقديرات البعيدة ، وشطت بهم السبل عن روح اللغة .

وما من شك في أن ظاهرة الاعراب في العربية ، وصعوبة إتقانه على غير العرب ، هو الذي أدى الى اختراع نظرية العامل ، ويطلب على الظن أن النحاة قبل الخليل بن أحمد كانوا يعبرون عنها تمبيراً آخر ، وكانوا يرصدون تبدلات الاسماء الاعرابية رسداً وصفاً بعيداً عن التعقيد ، إلا ان الجيل الذي مثله الخليل ، ثم تلامذته من كوفيين وبصريين أدخل

نظرية العامل في مناهات المياريّة ، فاختلّفوا واشتد الخلاف وتركوا من جاء بعدم باب الخلاف مفتوحاً . وهكذا أصبح على ، الرغم من بدايتها البسيطة ، معرضاً للتناقض في دراسة النحو العربي ، إلى جانب إقارنتها زواجع الخلاف بين المذهبين حيناً ، وبين النجاة عامة حيناً آخر ، وقد تجلّى هذا التناقض في عامل البدء بالبصريون يذهبون إلى أنه الابتداء ، وهو عامل معنوي لا يظهر ، ولا يمثّل ، ولا يصوّر ، والكوفيون يرونه الخبر ، فهما مترافعان ، وبهذا يكسرون القاعدة التي قالوا بها مع خصومهم ، وهي أن الاسم لا يعمل .

ويظهر التناقض أيضاً ، كما أظهره أبو البركات ، في مذهب الكوفيين من أن (إنّ) لا تعمل في الخبر ، فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، فهو إذن مرفوع بالابتداء . لأنها بترافعان ، وقد زال الترافع بدخول الحرف المشبهة بالأفعال على البدء ، أليس في هذا ما يربك النحو ؟ وييدي الخلل في نظرية العامل كلها .

ويرافق نظرية العامل في النظرة المياريّة فكرة القياس ، وهو لا يختلف عنها في البداية الفطرية الساذجة ، ثم يأخذ بأساليب الفقهاء والمناطق رويداً رويداً ، حتى تكتمل له الأصول وتستوي له الأسس . غير أنه في هذه الحقبة لم يجمع تلك الجملحات التي نعرفها عند المتأخرين أمثال الفارسي والرماني وابن جني ، بل ظد محافظاً على روح اللغة في آراء الخليل وسيبويه والفراء والكسائي والاعفش على السواء .

ولكن الأمر يختلف في العلة اختلافاً يسيراً ، فالخليل وتلميذه سيبويه ينشطان للغة أكثر مما ينشط لها الكسائي ، ويقف الفراء وسطاً بين الفريقين ، ذلك أن الخليل متأثر بالروح العلمية الفقهية ، التي سادت

الحياة الفكرية في البصرة ، على حين نجد الكسائي يتأثر مدرسة القراء التي يؤثر السماع ، كما يرى الدكتور الخرومي ، أما القراء فيجمع بين المنهجين ، فهو يملد كالخليل ، ويعتمد السماع كالكسائي ، وبهذا يكون ممثلاً لمذهب البصريين معياريين ، ويكون الكسائي - شيخ المذهب الكوفي - وصفاً ، ويكون القراء ، مرسخاً الاصول الكوفية ، جامعاً في العلم بين المعيارية والوصفية ، وهو الى المعيارية اقرب .

٢ - المعيارية في القرون المتأخرة :

ولكن أبا البركات لم يتأثر هؤلاء انحاءاً الاربعة ، وإنما تأثر خلفاءهم ، ولا سيما ما تركه الفارسي وابن جني وابن الشجري ، ولهذا جاء نحوه منغمساً في المعيارية الى اذنيه فما هي المسارب التي تأثرها ؟

مهما يقل في علم الخليل وسيبويه والقراء فانها تبقى في معظم المواضع قريبة من روح اللغة ، ولم تكن الدراسات الفقهية قد اعطتهم مصطلحاتها ، وان اعطتهم شيئاً من اساليبها ، وحين ظهر المبرد تطاول على آراء سيبويه ، وخالفه مخالقات كثيرة وجاءت معظم هذه المخالقات من اساليب المعيارية ، فقد انكر عليه جواز ترخيم النكرة المنتهية بتاء مربوطة ، ورد احتجاجه بقول الراجز :

جارتني لا تستنكري عذيري

بأنه أراد : يا أيتها الجارية : فكأنه على هذا رخم المعرفة (١) ، وأمعن من هذا مخالفته له في اعراب المثني والجمع ، قال : د فرعم - أي سيبويه -

(١) شرح المعلقات للنحاس . مخطوط المكتبة العثمانية بحلب (أ - ص ٢٢٠) .

ان الالف والياء في الاثنين ، والواو والياء في الجمع ، حروف الاعراب ، وهذا محال ، لانها لو كانت حروف الاعراب كان الاعراب لازماً لها ، وهو غيرهما ، نحو دال (زيد) ، لما كانت حروف الاعراب هي وما أشبهها ، كان ما يعتورها من الضم والكسر والفتح هو الاعراب وليست الالف في التثنية وما ذكرنا معها اعراباً ، لان الاعراب حركة في حرف اعراب ، ولكنها دلائل على الاعراب . (١) ، وخالفه أيضاً في علة رفع المبتدأ في حال تأخره ، كما خالفه أيضاً في نصب : لامرجباً (٢) .

لقد كان المبرد مولماً بالعلم والاقيسة حقاً ، وكانت المعيارية طاغية على آرائه النحوية ، وبها كان يناظر خصمه ثعلباً في مجالس العلم ، وقصور الامراء ، وهي - كما يقول الدكتور مازن - « السلاج الذي شهره على الزجاج ، والشبكة التي صده بها من حلقة استاذة ثعلب . » (٣) ، مهتماً بكن حفظ الرواية المنقولة من الصحة .

وظهر تلميذه ابن السراج ، والف كتابه: اصول النحو ، وهو كتاب جيد التصنيف حسن التفسيق ، لثم شتات الابواب التي تبعثت في كتب اسلافه .

ولكنه شغل عن النحو حيناً من الدهر بدراسة المنطق والموسيقا(٤) فخيّل للمقارئين من المشتغلين بهذا العلم أنه أفاد في درسه النحو مما أخذه من علم المنطق ، فذكروا أنه انتزع كتابه « من أبواب كتاب سيبويه ،

(١) الانتصار . مخطوط الآثار ببغداد . الورقة ٤

(٢) النحو العربي ٦٨

(٣) نفسه ٦٧

(٤) إنباء الرواة ٣/١٤٨ - ١٤٩

وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين ، فأعجب بهذا اللفظ الفيلسوفون
وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيويه على
ما قسمه ورتبه (١) .

وليس من اليسير الحكم على ابن السراج ومنهجه في درس النحو ،
فكتاب « الأصول » غير كامل بين أيدينا ، ونسخته المخطوطة التي تملكها
المكتبة العربية لا تفي بحاجة الباحث لما فيها من فساد واضطراب . إلا أن
المادة الباقية منه تشير بوضوح إلى أن الكتاب لا يخرج عن أن يكون
تبويباً وتصنيفاً للآراء النحوية المتناثرة في مواضع متفرقة من كتاب سيويه ،
وكتاب المبرد (المقتضب) ، أما المياري في علمها واقيستها فلا تزيد عما
قدمه استاذ المبرد ، بل أنه في مواضع كثيرة يستعين بلامظ سيويه ، وعلمه
واقيسته ، ويعموز بشواهد وأمثلة .

ومعنى هذا أن ابن السراج لم يكن متأثراً بأساليب الفقهاء المناطقة
تأثراً بالغاً كالذي نجده عند تلميذه الرمانى وأبي علي الفارسي .

أما الرمانى فقد اصطنع مذهباً نحوياً غريباً إذا قرن إلى مذهب
الأقدماء ، لما فيه من أساليب المناطقة واستغراق في المياري والتجريد ، وأما
الفارسي فقد جمع بالمعيارية جمجمة بالغة ، فاصطنع العلة

والقياس اصطناعاً لا مثيل له في كتب أسلافه ، ولكن تلميذه ابن جني
سبقه في الاستفادة من مصطلحات المنطق والفقه وعلوم الحديث ، واخضاع
الظواهر النحوية اخضاعاً بالغاً لهذه المصطلحات وحدودها .

لقد كان الفارسي ميالاً إلى القياس ، وكان أحب إليه أن يخطيء في

خمين مسألة في اللغة ولا يخطيء في مسألة واحدة من القياس (١) ، وقد
وقد « انتزع من علل النحو ثلث ما وقع منها لسائر النحويين . » (٢)

ولكن ابن جني يخطو خطوة أخرى في المعيارية ، فيخضع ظواهر
اللغة - كما قلنا - لمصطلحات الدراسات المنطقية والفقهية ، ومصطلحات علوم
الحديث ، فإذا هو آخر من يحمل لواء المعيارية قبل أبي البركات ، ففي
كتاب الخصائص نجد تصريحاً واضحاً في أنه أول من عمل « اصول النحو
على مذهب اصول الكلام والفقه ، » (٣) وان كتابه هذا « يتسام ذوو
النظر من المتكلمين والفقهاء والنحاة والكتاب والمتأديين التأمل فيه ،
والبحث عن مستودعه . » (٤) وإلى جانب هذه التصريحات نجد في أبواب
الكتاب وبحوثه كثيراً من المصطلحات المنطقية الفقهية ، كما نجد فيه موازنات
واعية بين العلة النحوية والعلة الفقهية ، ودنوها من العلة المنطقية وبعدها
عنها ، مثلاً نجد حديثاً واعياً عن جزئيات العلة ، كتمارضها ، وتخصيصها
وقصورها ، والمور فيها ، و

ونجد في منهجه النحوي ما وجدناه عند أبي البركات من ضروب
الاستدلال ، كالعلة والقياس ومراعاة النظم ، واستصحاب الحال ،
والاستدلال بالتقسيم ، وبالأولى (٥)

ولا يكتفي بهذا بل يعمد إلى مصطلح الحديث ، فيتكلم « على العربي
الذي رد عنه ما هو مخالف لما عليه الجمهور ، كما يتكلم المحدثون على

(١) الخصائص ٨٨/٢

(٢) نفسه ٢٠٨/١

(٣) الخصائص ٢/١

(٤) نفسه ٦٧/١

(٥) انظر : ابن جني النحوي ١٤٧ - ١٦٤

الشخص الذي يرد عنه الحديث مخالفاً لأحاديث أخرى موثوق بها ، أو الثقة الذي خالف من هو أوثق منه ، أو ما يسمى عندهم : الحديث الشاذ ، ويعقد بابا في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره ، وهو يشبهه عند الحديثين (الحديث الغريب) ، وهو الذي يأتي عن ثقة لا يأتي عن غيره ويعقد بابا في صدق النقلة وثقة الرواة والحلّة ، كما يفصل المحدثون في الشرح والتعديل . ، (١)

وهو من أوائل النحاة الذين ربطوا بين ظواهر الحياة المادية ، وظواهر النحو وعنه أخذها أبو البركات فأكثر منها ، وهو أسلوب الفقهاء والمناطق ، ففي بعض المواضع يتحدث عن العلة ، ويذكر أن أهل النظر ينكرون أن تكون العلة معلولة ، إلا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يليه ، إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاءه جملته على هذه القضية (٢) ويقول في موضع آخر ، وقد عقد بابا في أن الحكم للطارىء : « اعلم أن التصادم في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام ، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارىء ، فزال الأول ، وذلك كـ (لام التعريف) إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه ، كرجل ، والرجل ، وغلّام ، والغلام ، وذلك أن اللام لتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير ، فلما ترادفا على الكلمة تضادا فكان الحكم لطارئها ، وهو اللام ، وهذا جار مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد ، كالأسود يطرأ عليه البياض ، والساكن يطرأ عليه الحركة ، فالحكم للثاني منها ، ولولا أن الحكم للطارىء لما تضاد في الدنيا عرضان . ، (٣)

(١) نفسه ١٤٦

(٢) الخصائص ١/١٠٢

(٣) الخصائص ٣/٦٢

٣ - المعيارية في نحو أبي البركات :

وبهذا يكون ابن جني صاحب المعيارية التي تسلمها أبو البركات، وقد رأينا منهجه في الانصاف سابقا، فلا حاجة بنا الى اعادة ذلك هنا، ولكن الرجلين يختلفان، على شدة التصان أبي البركات بأسلوب سلفه، فابن جني يتميز بفزارة شواهد وامتثته، حتى انك لتمعجب بذكائه وقوارد خواطره، وتنسى المنطلق الذي دفعه الى اثبات الامثلة والشواهد، ثم لا يلبث ان يردك اليه في مثل آخر، اما أبو البركات في كتابيه: لمع الادلة، والاغراب في جدل الاعراب، فشواهد قليلة جداً، وكثيراً ما يكتفي بمثال واحد على كل مصطلح، فجاء كتابه منطقاً وتريفات اكثر منها نحواً وتأصيلاً.

واذا لم نستطع ان نأتي بمثل من آثار ابن جني اطول نفسه، وكثرة شواهد وتحليلاته، فان آثار أبي البركات تدني نفسها للمثل، لما فيها من ايجاز يكاد يكون الى صياغة القوانين الفقهية والمنطقية اقرب، يقول في الفصل الاول من كتاب الاغراب، الذي عقده للسؤال في المناظرة: «اعلم ان السؤال هو طلب الجواب بأداته في الكلام، وهو مبني على اربعة اصول، احدها سائل، والثاني مسؤول، والثالث مسؤول منه، والرابع مسؤول عنه، ولا بد لكل اصل من هذه الاصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده، ويفسد عند عدمه.» (١)، وينتقل بعد هذا الاجمال الى الفصول التالية ليمقد فصلاً عن السائل، وفصلاً عن وصف المسؤول به، واخر عن وصف المسؤول منه، واخر عن وصف المسؤول عنه، ويسوق افكاره في اسلوب الى الجفاف اقرب، على الرغم من وضوحه.

(١) الاغراب في جدل الاعراب ٣٦ - ٣٧

ويحمل كلام ابي البركات كثيراً من الجزم والتقير والاحاطة بالظاهرة
 المبحوثة ، كأن يقول : « وادلة صناعة الاعراب ثلاثة : نقل وقياس
 واستصحاب حال . » (١) او يقول : « اعلم ان الاعتراض على الاستدلال
 بالنقل يكون في شيئين : الاسناد والمتن ، (٢) ويحمل كلامه ايضاً تقسيات
 الفقهاء والمناطق وعلماء الحديث ، كقوله في الفصل الثامن من كتابه الاغراب :
 « اعلم ان الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين : الاسناد والمتن ،
 فأما الاعتراض على الاسناد فمن وجهين : احدهما ان تطالبه باثبات الاسناد
 والثاني ان يطعن في اسناده بأن يكون الراوي غير موثق بروايته ، والجواب
 ان يبين له طريقاً آخر . واما الاعتراض على المتن فمن خمسة اوجه ... » (٣)
 وعلى هذا الفرار يحيل الدراسة النحوية الى دراسة منمسة في اسلوب الفقه
 والمنطق ، وما تحتويه من تحديدات وتفرعات ، وشمول ، وتقدير ، يمتزج
 ذلك كله بفلسفة العلة والقياس ، مما يجعل معياريته خالصة فائقة عن روح
 اللغة التي ترفض الخضوع للقاء مدة المحددة ، ولا تدرس بأسلوب المنطقة
 التعليلي ، لان « التعليل من اساسه شيء غريب في المادة اللغوية النحوية ،
 وهو يتناقض كل التناقض والمنهج الجديد المبني على الوصف . » (٤)

وزاه في كتابه لمع الادلة متأثراً متأثراً بالنفاً بمصطلحات الحديث ،
 واساليب علمائه ، ففي حديثه عن النقل وشروطه ، يحده بقوله : « النقل
 هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة
 الى حد الكثرة . » (٥) ، ويقسمه في فصل آخر الى تواتر وآحاد ، ثم

(١) نفسه ٤٥

(٢) نفسه ٤٦

(٣) نفسه ٤٦ - ٤٧

(٤) الفعل : ازمنته وابنيته ١٢

(٥) لمع الادلة ٨١

يتحدث عن شروط النواتر ، وشروط الآحاد ، ويعقد فصلاً لنقل اهل
 الاهواء ، وفصلاً آخر لقبول المرسل والمجهول ، ويحدهما بقوله : « اعلم ان
 المرسل هو الذي انقطع سنده ، نحو ان يروي ابن دريد عن ابي زيد ،
 والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله ، نحو ان يقول ابو بكر بن الانباري :
 حدثني رجل عن ابن الاعرابي . » (١) وهو خلال حديثه يعبّ عباً من معطيات
 علم الحديث ، واساليب رجاله فيذكر المدل ، والارسال ، وما اصطلح عليه
 المحدثون ، كقوله : « وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول ، لان
 العدالة شرط في قبول النقل ، والجهل بالناقل ، وانقطاع سند الناقل يوجب
 الجهل بالعدالة ، فان من لا يذكر اسمه ولم يعرف ، لم تعرف عدالته ، فلا يقبل
 نقله ، وذهب بعضهم الى قبول المرسل والمجهول ، لان الارسال صدر ممن
 لو اسند لقبول ولم يهتم في اسناده ، فكذلك في ارساله . » (٢) .

وبصرح - او بكاد - باقتباسه من المحدثين ، وذلك حين يعقد
 فصلاً عن قبول نقل اهل الاهواء ، يقول : « والذي يدل على قبول
 نقلهم ، ان الامة اجمعت على قبول صحيح مسلم والبخاري ، وقد روى
 فيها عن قتادة ، وكان قدريا ، وعن عمران بن حطان وكان خارجياً ، وعن
 عبد الرزاق وكان رافضياً ، وفي المدول عن قبول نقلهم خرق الاجماع . » (٣) .
 وقد امتلأت أسطر الكتابين بمصطلحات الحديث والفقه ، والمنطق ،
 مما يدل دلالة واضحة على أن أبا العركات متأثر ابن جني تأثراً كبيراً في
 هذا الصنيع ، مع اختلاف عرضنا له في الموازنة الموجزة قبل قليل ،
 ويدل ايضاً على أن المعيارية عند الرجل لم تكن عرضاً يلوذ به حيناً بعد

(١) نفسه ٩٠

(٢) نفسه ٩٠ - ٩١

(٣) نفسه ٨٨

حين ، وإنما كانت أسلوباً لا بفارق ، وخطة تتبع في تحليل الظواهر وعرض الأفكار .

ونعتقد أن أبا البركات - وهو بصري الهوى - لم يتناول المسائل الخلافية كما وقعت ، ولكنه أحاطها بكثير من نحوه المعياري، وأضفى عليها أسلوبه الفقهي والمنطقي ودلس بين الحجج والأدلة ، فإق على السنة نحاة البصرة أدلة قالوها بغير الطريقة التي عرضها بها ، ووضع لنحاة الكوفة أدلة لم يعرفوها ، لأنها لا تنسجم مع مذهبهم ، ولا يصدق واقع أقوالهم أنها تصدر عنهم .

وعلى هذه الصورة تأتي مسائل الخلاف في كتاب (الانصاف) بعيدة عن حقيقة الخلاف ، كما قلنا من قبل ، لتدخل أبي البركات، ولا نفهم نحوه بطريقة معيارية بعيدة عن الدرس اللغوي الصحيح .

٤ - المعيارية في نحو المذهبين:

وإذا تركنا أبا البركات ، لاحظنا صورة المذهبين ، بمد هذا العرض ، واضحة جداً، فالبصريون أكثر تمسكاً بأساليب المعيارية، والكوفيون أقل تمسكاً بها منهم ، وإن كان لهذا استثناءات قليلة ، وقد بدأ لنا أن أساطين التعليل والقياس والاستدلال ، إنما كانوا من متأخري البصريين ، أمثال المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والرماني ، على حين تنقطع المعيارية الكوفية بمد الفراء ، ولم يتابعها نحوي آخر ، لقد قالوا حقاً بنظرية العامل ، وذهبوا إلى أن هناك عوامل لفظية ، وأخرى معنوية وأخضعوا حقاً نحوهم للقياس والعلة والاستدلال ، ولكنهم إلى ذلك لم يبالغوا مبلغ من عددنا من متأخري البصريين الذين عاصروا كوفيين أمثال ثعلب وابن الأنباري وابن

خالويه ، ممن عاشوا على زاد الفراء والكسائي ، وكانوا لغويين اكثر مما كانوا نحاة ، ولذلك لم تكن لهم معيارية تذكر بجانب معيارية نظرائهم من نحاة البصرة .

اقد تميزت اساليب البصريين القدماء لمهد الخليل وسيبويه بأنها تأثرت اساليب الفقه والمنطق ، كما تميزت آراء الكسائي النحوية بتأثرها مدرسة القراء ، ووقف الفراء بين بين وهذا شيء سبق ان قلناه ، على ان البصريين المتأخرين تابعوا طريق اسلافهم فامنعوا بالعلمة والقياس ، وانقطع الكوفيون فاهتموا بالسماع ، وقبلوه ، وان كانوا لم يجافوا المعيارية ، ولم يبعدوا عنها وعن منهاجها .

وعلى هذا يكون المذهب الكوفي اسلم طريقة بمقياس علم اللغة الحديث ، ولكنه مع ذلك تحاذل امام النحو البصري ، لان الحياة الفكرية في العصر العباسي والمصور المتأخرة كانت تخضع للمنطق الصوري ، لان اساليب الفقهاء كانت تغطي مساحتها في كل مكان ، ولهذا بدا النحو البصري اوفر حظاً عند الناس ، واكثر قبولا في اذهانهم لانه يجمع تلك الاساليب الفكرية ، ويقدم النحو في ثوب الدراسات الطاغية ، اعني دراسات الفقه والمنطق .

ومع ذلك انغمس المذهبان في مسائل كثيرة فوقفا منها موقفاً معيارياً ، بعيداً عن المنهاج اللغوي الصحيح ، كالمسألة التي بحثنا فيها اصل الاشتقاق ، فالفريقان كلاهما « يتشبثان في الاحتجاج لرأيهما بما لا صلة له بهذه الدراسة » وبعبارة « عن جهل بالمنهج اللغوي الذي يجب ان يصدر عنه كل درس لغوي . » (١) ومن الصعب قبول رأي اي الفريقين ، فأكثر حجج اهل

البصرة «تناول معنى المصدر ودلالته ، والقليل منها يتناول لفظه ، وهي حين تتناول معناه ودلالته تبدو معقولة مقبولة ، وحين تتناول لفظه تبدو ضعيفة واهنة . » ثم ان «اتخاذ اسم (المصدر) دليلاً على اصله لدى البصريين ، انما هو من قبيل الحجاج الدائري . . . اذ لم يسم المصدر مصدراً لديهم الا نتيجة اعتقادهم بأصله ، ومن العبث ان يتخذ من نتيجة شيء سبباً للشيء نفسه . » (١) ، وعلى الرغم من ان نظرية نحاة الكوفة اقرب الى الواقع الا انها لا تفسر الظواهر الاشتقاقية كلها ، كما أن سبب الاحتجاج التي سلكها الفريقان لا يمكن أن تؤدي الى نتيجة لغوية لها صلة بتاريخ الكلمات اللغوية (٢) ، والذي تظهره العربية في هذه السبيل أن الاشتقاق ليس له أصل واحد معين ، فحيناً يكون من اسم الذات ، ويكون الانتقال فيه من الحسي الى المعنوي ، ومن الحقيقة الى المجاز ، فاعضاء الجسم الانساني - كما يرى الدكتور ابراهيم السامرائي - «كانت مادة اصيلة لكثير من الالفاظ ، كما ان عالم الحيوان قد أمد العربية بالكثير من هذه المواد الاشتقاقية (٣) وحيناً آخر يكون الاشتقاق من غير المصدر ، إذ يكون من الفعل ، كقائمه من قام (٤) ، بل ان المصدر نفسه يشتق احياناً من الجواهر ، كالنبات من النبات ، والاستحجار من الحجر ، وان كثيراً من الافعال - كما يقول ابن جني - مشتق من الحروف ، كسوفت من سوف ، ولوليت من لولا ، (٥) ولم يكن نحاة البصرة محافظين على هذا

(١) الاشتقاق ٦٠

(٢) انظر : الفعل ازمته وابنيته ٥٢ والاشتقاق ٦٥

(٣) الفعل ازمته وأبنيته ٥٢ - ٥٣

(٤) هذا رأي ابن جني ، والسيرافي . انظر الخصائص ٣٤/٢ ، وشرح الكافية

١٨٤/٢ (استنبول)

(٥) الخصائص ٣٤/٢

الأصل من أصولهم ، فقد رأينا ابن جني يخرج عليه ، وكذلك يفعل ابن دريد غير مرة ، فيذهب إلى أن الاسم مشتق من الفعل (١) وإذا كانوا هم أنفسهم غير أوفياء له ، أفلا يكون أصلاً غير راسخ الأسس ؟

وتأتينا المسائل الخلافية التي قادت فيها المعيارية المذهبية إلى اتخاذ موقف بعيد عن روح اللغة ، وهي تلك التي اختلفوا فيها حول العامل ، فإذا تركنا الأدلة التي عكرها الانباري بتدخله ، فأننا لا نستطيع أن نشك في صحة نسبة جوهر الرأي إلى أصحابه من كوفيين وبصريين ، فلا شك أن نخاة البصرية يذهبون إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن نخاة الكوفة يرونه مرفوعاً بالخبر ، وإن ثاني الفاعلين هو العامل في المفعول به عند البصريين ، وأولها هو العامل عند الكوفيين ، واختلفوا في ناصب المستثنى ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والاسم المشغول عنه ، وفي رافع الاسم بعد الظرف ، وبعد لولا وضلت بهم السبل ، وتمسكوا بحجج ليست من اللغة في شيء ، ولا تخدم البحث اللغوي في قليل أو كثير . لقد سيطرت فكرة العامل على أذهان النخاة من المذهبيين ، فعالجوا « قضية الفعل كما لو كان عاملاً حقيقة ، وكما لو كان بمنزلة العلة حقيقة ، فليس للأفعل عندهم إلا فاعل واحد ، ولا للفاعل أكثر من فعل واحد . » (٢).

صحيح أن آراء المذهبيين تختلف قرباً وبعداً عن المعيارية ، إلا أن الطرفين لم تكن نظرتهم موافقة لأساليب الدراسات اللغوية الحديثة ، التي تنفي فكرة العامل وترى فيه خطأً بين معطيات الفلسفة ومعطيات اللغة ، على ما بينهما من فوارق في الجوهر ، وتباين في الروح .

(١) انظر الاشتقاق ٥٢٣ والجمهرة ٣/٣٧١ وما بعدها .

(٢) في النحو العربي ١٦٢

ولكن مسائل كثيرة تظهر استغراق البصريين في المعيارية ، واعتدال الكوفيين فيها ، فقد أنكر الأول أن تؤكد النكرة بغير إظهارها ، وأجاز الآخرون توكيدها معتمدين على بعض الشواهد المنقولة (١) ، أما البصريون فقد دعموا إنكارهم للظاهرة بعلة منطقية ذهنية ، فذهبوا إلى أن النكرة « شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، فينبغي ألا تفتقر إلى تأكيد ، لأن تأكيد ما لا يعرف ، لا فائدة فيه . » (٢) ، ولأن المؤكدات معارف فلا تتبع النكرات توكيداً لها (٣)

وظاهر جداً في هذه المسألة استغراق البصريين في المنهج التعليمي ، ووقوف الكوفيين موقفاً معتدلاً ، وقبولهم نقلاً صحيحاً ، وارتكازهم عليه لتقريره والقياس عليه . ولم يكن بالبصريين حاجة إلى ذلك التأويل البعيد الذي أولوا فيه شواهد الكوفيين ، ولا إلى أن يدعوا أن (كله) في قول الشاعر:

يوماً جديداً كله مطرداً

توكيد لما في (جديداً) من ضمير مستكن ، ولا أن يدعوا أن الرواية الصحيحة لهذا البيت

يا ليت عدة حول كله رجب

يا ليت عدة حولي كله رجب

هي :

أليس في هذا تمحل ، وخروج عن طريقة الاستقراء ، والملاحظة الموضوعية التي يجب أن يأخذ بها نفسه دارس اللغة ؟

(١) المسألة ٦٣

(٢) المسألة ٦٣ ص ٢٤١

(٣) الجمل للزجاجي ٣٣ - ٣٤

وقد يرفض الكوفيون ظاهرة ، ولكن علمتهم في رفضها غير جامعة
فالفرأ. ينكر عطف الظاهر على الضمير المجرور - وهذا خلاف ما ينسبه
أبو البركات الى الكوفيين - ويميل انكاره لها تعليلاً لغوياً مبنياً على
الاستقراء والملاحظة ، بقول : « لان العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض »
وقد كي عنه ، وقد قال الشاعر :

تملّق في ظلّ السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوطنقانيف
وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه ، (١)

ولكن البصريين يحملون علمتهم في انكار العطف غارقاً في المعيارية
فيذهبون الى ان « الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فاذا عطفت على
الضمير المجرور ، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل عنه
ولهذا لا يكون إلا متصلاً ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب ، فكأنك قد
عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز. » (٢)
وقد يكون هذا من معيارية أبي البركات ، ، ولكنه على كل حال متأثر بهم
وبستوحي سبلهم في البحث والدرس .

ويذهب الكوفيون مذاهب لغوية تقرب - أو تكاد - من مذاهب
المعاصرين من ذلك آراؤهم في تركيب بعض الكلمات ، ف (منذ) عند
الفراء مركبة من من ، الجارة وذو الطائية ، وكم ، مركبة من كاف
التشبيه وما ، ثم حذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وإلا مركبة من : ان
ولا (٣) . وهذا منطلق مقبول ، وان لم يعتمد على حقائق يمكن التسليم

(١) معاني القرآن ٢٥٢/١ - ٢٥٣ و ٢/٨٦

(٢) الايضاف المسألة ٦٥ ص ٢٤٨

(٣) المسائر : ٥٦ ، ٤٠ ، ٣٤

بها في هذه الكلمات ، وليس المهم أن يصدق الرأي ، بل المهم أن يقبل المنهج.

والبصريين مثل هذا المذهب ، فانخليل بن احمد يرى ان « (لن) »
الها : لا ، ان ، ولكتم حذفوا اكثرته في كلامهم ، كما قالوا : وبله
يريدون : وي لاه ، كما قالوا : يومئذ . ، (١) ، وهذا الرأي لا يختلف في
جوهره عن رأي الفراء في تركيب ، منذ ، وكم ، والا ، اذ ليس من
السهل قبوله على الرغم من سلامة المنطلق في الدراسة وذلك لأمريين :

١ - ليست كل العرب تخفف الهمزة .

٢ - قياسه على (وبله) غير دقيق ، ويرده ان العرب لا يستعملون
في (لن) لا ، ان ، كما يستعملون : وي لأمه ، موضع ، وبله . كما ان
معنى (لا ان) يختلف عن معنى (لن) من حيث استغراق النفي في
المستقبل ، على حين لا يختلف معنى : وبله ، عن معنى : وي لأمه .

قد يكون الخليل لم يرد ما حملناه ، فربما كان غرضه من ذلك
تخفيف الهمزة فقط فهي قد خففت في (وبله) كما خففت في : لا ان .
وعلى هذا لا يكون اعتراضنا صحيحاً لانه لا يقصد الى ما فهمناه من
قوله ، ولكن يبقى الامر في حدود الظن ، كما بقي في كلام الفراء
السابق .

ثم تأتي المصطلحات النحوية التي استعملها المذهبان لتمطينا دليلاً
جديداً على إيمان البصريين في المعيارية ، واعتدال الكوفيين فيها ، فقد
استعمل الاولون مصطلح (مضارع) مشيراً الى فعل الحال والاستقبال .

(١) كتاب سيبويه ٤٠٧/١

وهذه التسمية تعرب ، عن انصرافهم عن « حقيقة الفعل » ، ووظيفته اللغوية الصحيحة في بناء الجملة ، وهو الخصوصية الزمانية . ، ومن أجل هذا كان الكوفيون أشد اتصالا بالعلم اللغوي من خصومهم البصريين في تقسيم الفقر . فقد قسموا الفعل باعتبار دلالاته الزمانية الى ماض ، ومستقبل ودائم . ، (١)

وقسم البصريون المفعولات الى مقيد ومطلق ، وهذا التقسيم « ينم على التأثير الكلامي في دراسة البصريين ، فالإطلاق والتقييد من اصطلاحات المتكلمين ، أما الكوفيون « فليس عندهم إلا مفعول غير مقيد ، والبواقي شبهات بالمفعول . » (٢)

وكذلك يستعمل البصريون « النفي » ، أما الكوفيون فيطلقون عليه مصطلح (الجحد) والاور « مقتبس من الفاظ المتكلمين ، وكلامهم في الثبوت والثبات ، والنفي والمنفي . » (٣) ويستعمل البصريون الظرف ، أما الكوفيون فيقولون : المحل « ومجافة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح فلم تعرف العربية كلمة الظرف بهذا المعنى لأن الظرف فيها هو الوعاء . واعتبار مدلولات هذه الالفاظ أوعية الموجودات غني بالتأثر الفلسفي . » (٤)

وهناك مصطلحات كثيرة اعتمدها نحاة البصرة من الجو الدراسي المنطقي حولهم ولم يستعملها نحاة الكوفة ، لانهم جافوا الفلسفة ، وهي

(١) الفعل ازمنته وأبنيته ١٨ - ١٩

(٢) مدرسة الكوفة ٩ ط ٣

(٣) نفسه ٣٠٩

(٤) نفسه ٣٠٩ - ٣١٠

كثيرة جداً ، وبكفينا ما قدمناه منها دليلاً على هذا . (١)

وهناك شيء آخر غير المصطلحات ، هو الاعتماد على المنقول ، وبهنا هنا أن نقف عندما فعله نحاة الكوفة أحياناً من اعتماد الشاهد الواحد ، أو لغة القبيلة الواحدة ، وعند تشدد البصريين في اعتماد الشاهد ، فالوصفية يجب أن تعتمد على مادة لغوية صحيحة ، كما يجب أن يكون استقرارها قائماً على أصول غير مهزوزة ، ومن هنا أستبق المقدمات لأقول : إن البصريين والكوفيين جميعاً لم يكونوا على منهج مقبول سواء في ما تشددوا به ، وفي ما قبلوه ، لأن استقرارهم كان ناقصاً ، ولأن الشواهد التي اعتمدوها لم تكن ممثلة للغة العرب ، ولأن تصنيفهم للمجتمع اللغوي لم يتم إلا على أساس المكان دون أساس الزمان

وقد قادم هذا المنهج الى الاختلاف في مسائل كثيرة ، كالمسألة الزبورية ، التي أطال فيها النحاة الاقدمون ، وقصروا ، مع أنها لا تزيد على موقف غير متكامل من السماع ، أو اعتماد المادة اللغوية المستقرة ، فالكسائي يحتج بالأعراب ، وقد بينا من قبل أنهم فصحاء ، وليسوا بمن يرفض البصريون الاحتجاج بهم ، وسيبويه يحتج بالقرآن الكريم ، فمما موقف الطريقة الوصفية هنا ؟ بل ما موقف اللغوي المعاصر من هذه المشكلة ؟

إن سيبويه - كما يبدو - لم يسمع لغة النصب بعد (إذا) الفجائية ومعنى هذا أن لغات القبائل العربية كلها لم تكن هي المادة اللغوية التي بين يديه ، ومن هنا لم يكن استقراره كاملاً ، واعتماده على القرآن الكريم غير كاف ، لاستنباط حكم لغوي صارم يصل اليه الدارس من خلال

(١) انظر فيها كتاب : مدرسة الكوفة ٣٠٣ وما بعدها .

الاستعمال اللغوي في أفواه الاعراب المتناثرين في اطراف الجزيرة ، ونجودها لان القرآن لم يجمع العربية المستعملة من اطرافها ، وان كانت اللغة التي جمعها افصح اللغات ، ومن يدري ؟ لعل سيويه لو سمع اللغة قبل المناظرة لكان له موقف لا يختلف عن موقف الكسائي .

ولا يهم أن يكون أبو زيد قد نقل رواية النصب ، أو اثبتها في كتابه (١) ، فربما لم يسمع سيويه منه هذه الرواية ، وربما كانت نواتره ، قد ظهرت بعد وفاة النحوي الكبير .

هذا ما يمكن ان يقال في موقف سيويه ، أما الكسائي فلم يكن اسلم منهجاً من صاحبه ، لاننا لم نعرف من موقفه في المناظرة مدى شيوع هذه اللغة في كلام العرب ، اراها لغة قبيلة ؟ أم هي لغة طرف من أطراف الجزيرة ؟ أم هي لغة قديمة أخذت تفرض على السنة الاعراب ؟ ما أظن أن الكسائي كان يعرف ذلك ، أو إنه مر بخاطره .

موقف مشابه وقف فيه المبرد موقف سيويه ، ووقف فيه ثعلب موقف الكسائي ، ولكن نعومة سيويه أضرت به ، على حين نفعت المبرد جراته وخشونته ، فقد اجتمعا في مجلس ابن طاهر ، ودارت بينهما مسألة احتج فيها المبرد بالقرآن ، واحتج فيها ثعلب بما نقله الفراء عن اعرابية ، فقال المبرد كلمته المشهورة : لا يترك كتاب الله ، وإجماع العرب ، لقول اعرابية رعناء (٢) ، وفي هذه الكلمة من المغالطة ما فيها ، فأية علاقة بين الرعونة والفصاحة ؟ وسواء أكان العرب مجمعين - كما يدعي - أم غير مجمعين فالاعرابية وقبيلتها كلها تؤيد ثعلباً ، والاستهانة بها بعد عن الاستقراء وعن الدراسة الموضوعية في اللغة .

(١) انظر الفوائد : ٢٢٧

(٢) مجالس العلماء ١٢١

ويتهم الكوفيون بأنهم يمتدنون الشاهد الواحد ، وبينون عليه قواعدهم ، وهنا يعترضنا امران :

١ - ما أدرانا انه ليس في العربية الا شاهد واحد على الظاهرة التي ذكروها .

٢ - النحاة لم يذكروا سواء ، ولكن هذا ليس دليلا ، فرعا كانوا لا يعرفون غيره او لم يسمعوا نظيره ، وربما كان لغة قبيلة او اكثر .

على اي حال لا نستطيع ان نعد موقف الكوفيين سليما في القبول ، ولا ان نجعل موقف البصريين مقبولا في الرفض ، لان استنتاج القاعدة يجب ان يخضع لاستقراء طويل ، فالتحدث قد يشذ ، وللشعر ضارته ، وقد يخرج العربي على اللغة الفصيحة ، كما ذكر ابو البركات وابن جني .

ولم يكن نحاة الكوفة يجهلون تصنيف المادة اللغوية التي يستقرونها ، فقد كان انقراء يعرف ان القرآن « اعرب واقوى في الحجة من الشعر »^(١) ، الا انه لم يكن يصد عن اللهجات الاخرى فهو والكوفيون اكثر تقبلا للمسموع من كلام العرب ، وفي هذا انطلاق غير دقيق في عملية الاستقراء ، اما البصريون فقد صنفوا القبائل ولكنهم لم يستطيعوا ان يجعلوا تصنيفهم دقيقا ايضا ، ولم يستطيعوا كذلك ان يحيطوا بكل ما قيل من كلام العرب .

ان المنطلق السليم لعملية الاستقراء التي كان يجب ان تقم في تاريخ النحو العربي القديم ، هي ان تصنف المادة اللغوية تصنيفا زمانيا ومكانيا ، ونجمع كلها على انها لغة العرب ، ويشار الى القديم منها والجديد ، والى ما يشكل لغة النجود والوهاد ، وما يستخدم في الحواضر والمدن ، ثم يشار

الى هذه الالهامات خلال استنتاج القوانين والقواعد ، فلا تطرح لهجة قبيلة ، ولا يستغنى عن لغة فصيح ، مهما قل حظها من الشيوع والانتشار .

وبهذه الطريقة يستطيع النحوي ان يحكم حكماً سليماً بمد جمع المادة بين يديه ، فلا يختلف مع غيره ولا يجافى رواية له ، ويكون النحاة جميعاً ملين المأمة متساوية بما نقل اليهم عن العرب .

ولكن النحاة لم يفعلوا ذلك ، لانهم كانوا يستعجبون قواعدهم وهم في مرحلة الجمع وهذا يفسر لنا كثيراً من المواقف ، فلقد عدل الكسائي عن آراء الرؤاسي النحوية لانه سمع من العرب غير ما اخذه عنه ، اقله يكن من الضروري ان تجمع لغات القبائل جميعاً ، ثم تدرس دراسة وصفية ، ثم توضع القواعد ؟.

غير ان نحويينا لم يفعلوا ذلك ، ففي الوقت الذي كان ينصب فيه ابو عمرو حلقاته اللغوية ، ويجمع المادة من اعراب البادية ، ولغة الشعراء الجاهليين ، وكان يؤلف فيه ابو زيد نوادره ، وينشط فيه الاصمعي الى جمع الغريب ، كان عيسى بن عمر ، والخليل ويونس وسيبويه ، يستنبطون الملل والاقيسة ، ويتحدثون عن العامل والمعمول .

ومعنى هذا انهم كانوا يعملون قبل ان يحيطوا بكلام العرب قاطبة ، ولهذا وقع سيبويه امام الكسائي في المسألة الزنبورية ، كما بينا .

ونخلص من هذا كله الى ان المذهبين النحويين ، كانا يصدران عن العقلية اللغوية القديمة ، وكانا متأثرين بالثقافات المنطقية آنذاك ، ولكنها اختلفا في مدى هذا التأثير اذ كان البصريون اعمن استغراقاً في هذه الثقافات ،

ولهذا طفت المعيارية على دراساتهم النحوية ، وكان الكوفيون اقل تعمقاً في الثقافة المنطقية ، واكثر مجافاة للفلسفة فتخلصت دراساتهم من اوشاب فلسفية كثيرة ، شابت النحو البصري ، غير انهم الى هذا لم يكونوا قادرين على التخلص تماماً من اساليب المعيارية .

الخاتمة ونتائج البحث

١ - خلاصة البحث :

تقوم هذه الدراسة على تمهيد وثلاثة ابواب ، تناوأت فيها ظاهرة من تاريخ نحونا العربي ، وهي كتاب كمال الدين ، ابي البركات الانباري ، المسمى بالانصاف ، الذي يدرس في غير جامعة عربية ، وتعتمد مسائله الخلافية على أنها مما اختلف فيه نحاة الكوفة والبصرة ، وكان للدراسة هذه هدف واحد ، هو : هل كانت مسائل الخلاف التي جمعها ابو البركات صحيحة ؟ وهل اختلف فيها المذهبان حقاً ؟ وما دلالة ما جاء في الانصاف على المذهبين ؟

وكان لا بد لكشف هذا الهدف من التعرض لبداية الخلاف ، وظهور المعصية بين البصريين والكوفيين ، فرأيت ان اتبع الخطوات الآتية :

١ - في التمهيد عرست بايجاز لنشأة النحو وتطوره حتى :- بداية الخلاف ، فوقفت عند ظهور النحو ، واسبابه ، وصلته بالاسلام ، ووقفت ايضاً عند واضعه الاول ، وهو ابو الاسود الدؤلي ، معرضاً عن الخلاف في ذلك ، لانه يمد الدراسة عن هدفها الرسوم ، ثم تحدثت عن خلفاء ابي الاسود ، كعبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي ، وابي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، ثم وقفت عند يونس بن حبيب ، وعند ما جد علي يد الخليل بن احمد من الالحاح على اصطناع العلة والقياس ، ونحري الدقة في الرواية المنقولة ، وانسكاب هذا كله في كتاب سيبويه ، الذي اعتمد آراء الخليل دون ان يهمل آراء يونس ، وعيسى بن عمر وابن ابي اسحاق الحضرمي . وقد كانت غايتي من هذا التمهيد ان اتبع البذور التي اثمرت خلافاً فيما يمد بين نحاة المذهبين ، كالطبيعة الاجتهادية التي قام عليها النحو العربي منذ بداياته الاولى ، وقد ظهر ذلك بظهور الحضرمي الذي كان أول من " بعج القياس

في النحو ، كما يقول القدماء ، وبظهور عيسى صاحب الكتاين المشهورين :
الاكمال والجامع . ولما ظهر الخليل ويونس اخذت أسباب الخلاف تمتد
أصولاً راسخة في مستقبل النحو العربي ، لان القياس والعلة ، والالحاح
على فكرة العامل وغير ذلك من أصول المعيارية في الدراسة أخذت تزهر ،
وتمد جذوعها في كل ظاهرة ، لغوية ، وفي كل نظرة الى تحليل جملة أو
تركيب ، او قول منقول .

٢ - أما الباب الاول فقد وزعته في ثلاثة فصول ، تساوت في
اولها بداية الخلاف بين المذهبين ، فبينت ان الجدل الكوفي الاول : جيل
الرؤاسي ، والهراء ، أخذ النحو عن البصريين الاوائل ، وعاد الى الكوفة
ليقوم بتدريس هذا العلم الجديد ، وكان ذلك سبباً في وقوف النحو الكوفي
عند المرحلة التي يمثلها عيسى بن عمر ، والحضرمي ، ولم تلامسه الخطوات
التي خطاها الخليل ، ولما ظهر الكسائي والهراء أخذوا عن الرؤاسي ثم
اتصلا بالبصريين : الخليل ويونس ، أما الكسائي فاتصل بهما ، وأما الهراء
فاقتصرت صلته على يونس ، وعندها اجتمع لهذين العلمين الكوفيين نحو
الكوفة ، ونحو البصرة ، فارتفع النحو الكوفي على ايديهما ، وصار قادراً
على الوقوف نداءً لنحو البصرة ، وفي هذه المرحلة بدأت بوادر الخلاف ،
وتمثلت في مناظرة سيبويه والكسائي ، ولكي حاولت ان أضع المناظرة في
ملابساتها الزمانية ، فهي لا تدل على عصبية مذهبية ، بل على عصبية
« شخصية » فهناك كثير من المناظرات التي جرت بين البصريين انفسهم ،
كمناظرة الاصمعي لسيبويه ، ومناظرة الاصمعي أيضاً لليزدي ، وللجرمي ،
ثم خلصت من هذا الى ان الكسائي لم تعرف له عصبية مذهبية في وجه
نحاة البصرة ، فقد كان يأخذ عنهم ويتردد على حلقة يونس بعد ان سطع
نجمه في بغداد ، واصبح عالها الذي لا ينزع ، وما مناظرته لسيبويه الا

دفاع عن منزلته ، وحرص على الجاه العلمي ، واحتفاظ بالنافع التي ينالها
في قصور الخليفة ووزيره البرمكي .

أما الفراء فاتهموه بالمصيبة على سيويه ، واتهم بعض المعاصرين
سيويه أيضاً بالمصيبة على الكوفيين ، فنفت هذا كله ، ودعمته بالأدلة
التاريخية ، والحجج المنطقية وانتقلت الى الأخفش الذي تلمس عنده عصبية
«للسيخ» لا المذهب ، فقد جاء بغداد ليثار لاستناده سيويه ، لا للمذهب
أهل البصرة ، وقد بينت أن المذهب الكوفي على عهد الكسائي لم يكن
مستقلاً عن المذهب البصري ، ولم تتضح مقوماته لمن يعاصره من النحاة
ولهذا لا مبرر للقول : إن الخلاف آنذاك كان مذهبياً ، ولما جاء الفراء
التقى بكثير من البصريين منهجاً ، وآراء .

ثم تحدثت عن وضوح الخلاف بين المذهبيين ، وتطوره حتى القرن
الخامس ، فبينت أن المتأخرين جعلوا كتاب سيويه ممثلاً للنحو البصري ،
وجعلوا ما جاء في كتب الكسائي والفراء ممثلاً للنحو الكوفي ، ولا سيما
كتابا الفراء : معاني القرآن ، والحدود . وذكرت أن ثعلباً من أوائل
النحاة الذين أخذوا يقرنون آراء الكوفيين الى آراء البصريين ، على حين
كان معاصره المبرد قلما يرجع على هذا ، وإذا ذكر شيئاً من هذا القبيل
فانه يدع النسبة غامضة دون تحديد اللهم إلا في مواضع قليلة من كتابيه
الكامل والمقتضب . ولما جاء ابن السراج والزجاج وأبو بكر بن الانباري
والحامض ، أكثروا من المفاضلة بين المذهبيين مضيفين نحو ثعلب الى نحو
الكوفة ، ونحو المبرد الى نحو البصرة ، وفي العصر الذي ظهر فيه السيرافي
والرمانى والفارسي وابن جني كثر الالتجاء على ذكر المفاضلة بين المذهبيين
واتخذ ذلك شكل الجدال ، واصطناع أساليب الفقه . وعلم الكلام ، ثم جاء

المتأخرون عنهم أمثال ابن الشجري ومكي القيرواني وأبي البركات الانباري،
وأبي البقاء المكي ، فنقلوا عنهم الخلاف ، وأضافوا ما قالوه الى نحو أحد
المذهبيين ، ثم انتقلت الى اصحاب الطبقات لأئين وضوح المذهبين عندهم ،
وانتقلت ايضاً الى الحديث عن تفاوت العصبية عند النحاة ، ذاكرأ ذلك
عند المازني ، والسجستاني ، والبرد ، وثلث ، وابن الانباري وابن
درستويه ، والفارسي وابن جني ، ثم تحدثت عن كتب الخلاف التي ظهرت
في هذه الحقبة ، مما يشير الى وضوح الخلاف وضوحاً جيداً في أذهان
الناس .

ووقفت عند اسباب الخلاف ، فارجعتها الى طبيعة اللغة العربية ، كما
وقف عليها النحاة ، وما كانت تعانيه من تطور سريع في اصواتها ،
وتراكيبها ، والى طبيعة الدراسة النحوية التي لم تكن تكتفي بالمنهج الوصفي ،
بل تعتمد الى الطريقة التعليقية ، مما أدى الى خلاف كبير في التعامل
والمعمول ، وهناك سبب ثالث هو المنافسة بين العلماء وبين البلدين .

وفي الفصل الثاني من هذا الباب تحدثت عن أبي البركات ،
مهتماً بما له علاقة ببحث الخلاف النحوي ، ولذلك لم أطل الحديث عن
حياته ، بل اطلته عن نسبه العائلي وصلته بالنحو والبصري ، وبرجالة
التأخرين ولا سيما الفارسي ، ووقفت عند مذهبه في النحو ، فنفيت ان
يكون بغدادياً كما يقول بعض المعاصرين ، لان الشك في وجود مذهب
بغدادى يحول بيننا وبين نسبة الرجل اليه ، فأبو البركات بصري ، ويظهر
هذا في المنهج الذي يتبعه ، والاراء التي يتبناها ، ثم وقفت عند العوامل
المؤثرة في بحثه للخلاف النحوي ، فبينت انه بصري الهوى على الرغم من
ادعائه الانصاف في حكومته بين المذهبين ، أما بحثه الخلاف فعوامله كثيرة
تركز في معطيات الدراسات النحوية التي سبقته ، ولا سيما دراسات

البصريين ، كتاب مسيويه ، وشرحه للسيرافي ، ودراسات ابي علي
الفارسي ، ثم استاذ ابن الشجري ، والعامل الثاني الدراسات الفقهية وما
فيها من اساليب الجدل ، واسباب المنطق .

وفي الفصل الثالث تكلمت على كتاب الانصاف ، وصنفت مسائله ،
فهناك مسائل نجم فيها الخلاف عن الاعراب والبناء ، ونجم في اخرى عن
تصنيف بعض الكلمات ، وفي فئة ثالثة نجم عن تركيب الجملة العربية ، وفي
رابعة عن الاستعمال الخاص النادر ، وفي غيرها عن النظرة النحوية
الفلسفية الى ظواهر اللغة ، وهناك مسائل صرفية واخرى لغوية ، وبعد
هذا التصنيف بينت أن أبا البركات لم يستنفد المسائل الخلافية كلها ،
فهناك عشرات المسائل التي اهملها واستوعبتها كتب النحو قبله وبعده .

ثم قمت بموازنة بين كتاب الانصاف وكتب الخلاف الاخرى ،
فوازننت بينه وبين كتاب أبي البقاء المكي : (مسائل خلافة في النحو)
وبينه وبين كتاب : زهرة العين في اختلاف المذهبين ، لشارح ديوان المتني ،
ثم بينه وبين أمالي ابن الشجري ، وكتب أبي علي الفارسي والزعاجي .

٣ - وتحدثت في باب خاص عن حقيقة الخلاف وما في كتاب
الانصاف من زيف وتعميه فأفردت الفصل الاول لمصادر أبي البركات ،
فتحدثت في البداية عن مصادره البصرية وبينت ما أخذه من كتاب مسيويه
وما أخذه من أمالي ابن الشجري ، وكتب الفارسي وابن جني ومكي
القيرواني ، وبصريين آخرين ، ثم تكلمت على مصادره الكوفية ، فرجعت
انه قرأ معاني القرآن للفرأ ، لقوله الكوفية عنه ، ثم بينت اضطراب
مصادره الكوفية ، وجهله أحياناً بآراء الكوفيين ، ثم تحدثت عن موقفه

من المصادر وإهماله ذكر المصدر ، وتكلمت على طريقته في الأخذ ، فهو يأخذ النص بلفظه حيناً ، وبمعناه طوراً ، ويلجأ الى الجمع والتلفيق في بعض المرات ، وختمت هذا الفصل بنقد أبي البركات ، فهو يجهل ببعض المصادر البصرية ، ويتصرف أحياناً بالنقل نصرفاً مغللاً ، وربما اخطأ في النقل ، أو نقل بلا تحقيق .

وفي الفصل الثاني من هذا الباب تحدثت عن الانصاف ، وحقيقة الخلاف وبينت فيه ان الكتاب لا يعطي صورة صحيحة عن الخلاف ، فتكلمت على ما نسبته الى رجال المذهبين من آراء غير صحيحة ، وعلى عدم استقصائه في نسبة الرأي الى المذهب ، وعلى اعتماده الرأي الجزئي ، واعتماده المتأخرين من رجال المذهبين ، كالفارسي وابن خالويه .

وافردت طرفاً من هذا الفصل للحديث عن حجج الكوفيين التي اوردها على السنتهم ، فبينت انه كان يولد الحجج على المذهبين كليهما ، وأنه كان يعتمد مذاهب بصرية ويجعلها أدلة كوفية ، وأنه كان يجهل آراء الكوفيين في المسائل التي يمرضها ، وأنه كثيراً ما يجمع بين الاخذ من المصادر والتوليد على المذهب .

وكان ثالث فصول هذا الباب عن مسائل ليست من الخلاف في شيء ، فثمة مسائل نسبها الى الكوفيين وهم لا يختلفون فيها عن نحاة البصرة ، كمسألة : نعم وبئس ، والتعجب من السواد والبياض ، والفصل بين المتضايين ، والمطف على الضمير الجور وغيرها ، وعند مسائل أخرى لا تصلح أن تكون خلافة لكثرة الخلاف فيها بين أصحاب المذهب الواحد على غرار ما تذكر الكتب من خلاف البصريين أنفسهم في الضمير : إيا

وما تذكره من آرائهم المتضاربة في (أي) الموصولة . ووقفت عند مسائل خلافية يشك فيها ، لان شيوخ الكوفيين متفقون فيها مع نحاة البصرة ، فلا يدري من منهم قال بها، كالمسألة التي أقامها حول مشكلة الجوار وعمله.

٤ - وآخر هذه الابواب تناول خصائص المذهبين كما تظهر في الانصاف، وتحدث عن شخصية أبي البركات ووقف من نحوه ونحو المذهبين موقف الناقد المعاصر ، فجعلت الفصل الاول منه لخصائص المذهبين ، وبينت فيه أن ثمة اضطرابا وتداخلا فيها ، فبينما ترى المذهب البصري بمعنى إخضاع اللغة وظواهرها للعقل والمنطق ، تراه في مواضع أخرى بمعنى بالرواية ولا يلجأ الى التعليل ، وكذلك الامر في صورة المذهب الكوفي ، فالكوفيون في الانصاف غير الكوفيين في آثارهم ، لانهم فيه اصحاب منطق واستدلال ، وجدل ، ويظهرون في كثير من المواضع كالبصريين في إخضاع ظواهر اللغة للعقل وأساليب الفقه ، وهذا يشير الى أن أبا البركات دلس ولم يقدم الخلاف كما هو .

وفي الفصل الثاني تحدثت عن شخصية أبي البركات كما تبدو في الانصاف ، متلمساً معالم شخصيته النحوية ، والجدلية ، مبيناً خلال ذلك موقفه من الاحتجاج ، وفهمه للضرورة الشرعية ، وشذوذ الاستعمال ، وما وقع في الانصاف من تمحل وخطأ .

أما الفصل الثالث من هذا الباب فلم يكن إلا موقفاً نقدياً من نحو المذهبين ، وما فيه من معيارية ، ونحو أبي البركات الذي غرق الى أذنيه في الطريقة الجدلية التي تأثر فيها أساليب الفقهاء وعلماء الكلام ، ولهذا ظهر في نحوه كل ما ظهر عند ابن جني والفارسي من طرائق الجدل، واستعمال مصطلحات علوم الحديث ، والفقه ، والمنطق .

تلك هي خلاصة البحث كله ، وأراني قد بلغت الهدف الذي أردته من بداية الرسالة ، فظهرت ان المسائل الخلافية في كتاب الانصاف ليست صحيحة كلها ، ولا يمكن ان يطمأن اليها على انها وقعت حقاً بين نحاة المذهبين ، وأن ما جاء في الانصاف لا يعطي صورة صحيحة عن خصائص المذهبين ، ولذلك لا تعتمد تقوله في دراسة اي منها .

أ - نتائج البحث :

وقد كانت النتائج التي خرج بها هذا البحث غير قليلة ، ومن الافضل ان نعددها في نهاية المطاف بشكل موجز :

١ - ان زمن الخلاف المذهبي لم يكن ايام الخليل والرؤاسي كما ذهب اليه المرحوم احمد امين ، ولا ايام الكسائي وسيبويه ، فنسأطرتها لا تدل على خلاف مذهبي ، ولا عصبية لاتجاه معين في الدرس النحوي ، وانما تدل على تمسك بالجاه العلمي ، والمنزلة عند ذوي السلطان في نفس الكسائي ، وطمع في الدنيا عند سيبويه ، وعلى لهذا تكون بداية الخلاف المذهبي ايام المبرد وثلعب ، وتلامذتهما .

٢ - تختلف السمات المذهبية وتتطور مع الزمن ، فالذهب البصري ايام الفارسي وابن جني يختلف عما كان عليه ايام سيبويه والخليل ، ويرجع هذا الى سببين : سبب حضاري ، وسبب فردي أما الاول فقد تمثل بمعطيات الحضارة الفكرية التي نشط فيها المنطق الارسطي ايام هذين الرجلين اكثر مما كان عليه من نشاط ايام النحاة الاوائل ، ويتمثل الثاني فيما تميز به الرجلان من ميل الى تعمق الظاهرة النحوية ، وتحكيم الاساليب الجدلية في تحليلها وبحثها .

وكذلك الامر فيما يتعلق بالنحو الكوفي ، فالذهب في كتب الكسائي وآرائه يختلف عن المذهب الذي يبدو في كتب الفراء ، فهناك تراه ميالاً الى السماع وتحكيمه وهنا تراه يجمع بين العلة والقياس ، ولا ينسى ما يعطيه السماع من مواد يمكن ان نكون منطلقاً لاحكام لغوية جديدة . وكذلك الشأن في اختلاف المذهب الكوفي في نحو ابن الانباري ، واستاناده ثعلب .

٣ - كتاب الانصاف لا يصلح لدراسة المذهبين وتحديد سماتها ، لما فيه من تداخل نجم عن تدليس ابي البركات ، وجهله بالمصادر الكوفية وما فيها من مواقف لا تختلف عن مواقف نخاعة البصرة في كثير من المسائل التي عرضها على انها خلاف بين المذهبين .

٤ - كثير من مسائل الخلاف ليست خلافية ، وانما هي من جهل النقلة ، أو سوء فهمهم الآراء الكوفية ، ولم يكن عمل ابي البركات فيها إلا جمعاً لها وتلفيقاً لما نقله من اوهام من سماح : أهل التحقيق .

٥ - أدلة الكوفيين في الانصاف من عمل ابي البركات ، لا من عمل بصريين متأخرين كما رأى فايل ، ولا من عمل اوائل البغداديين كما يرى الدكتور شوقي ضيف .

٦ - لهذا كله أرى ألا يدرس المذهبان من كتب النقلة ، ولا من كتب الخلاف ، ويجب ان تنزع خصائصها من كتب النخاعة المذهبين انفسهم ، وان تعتمد الدراسة في المنزلة الاولى على اسلوب الموازنة بين الطرفين ، واعتقد ان احكاماً جديدة ستظهر نتيجة هذا ، وان احكاماً قديمة ستبدو متسرعة سطحية .

وأرجو بمد هذا كله أن اكون قد وفيت الموضوع حقه عليّ ، في الصبر الذي طلب ، والجلد الذي احتاج ، والتقيب الذي فرض .
واقة ولي التوفيق .

المصادر والمراجع

١ - المخطوطات :

- ١ - ارتشاف الضرب : ابو حيان - مخطوط الاحمدية رقم ٨٩٩
- ٢ - اعراب القرآن : ابو جعفر النحاس - مصورة من مكتبة الفاتح رقم ٨٨
- ٣ - اصول النحو : ابوبكر بن السراج - مصورة من معهد المخطوطات العربية ١٢٨ ق
- ٤ - الانتصار : ابن ولاد - مخطوط المتحف العراقي بغداد رقم ١٣٥٢
- ٥ - البيان في غريب اعراب القرآن: ابو البركات الانباري - مصورة من معهد المخطوطات العربية . رقم ٦٨
- ٦ - حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد : مخطوط الظاهرية
- ٧ - الدر المصون في علم الكتاب المكنون : السمين الحلبي - مخطوط الاحمدية - حلب رقم ١١٠
- ٨ - شرح التسهيل : ابو حيان - مخطوط الاحمدية - حلب . رقم ٨٩٣
- ٩ - شرح اللمع : ابن الدهان - مصورة (فوتستات) في دائرة اللغة العربية (قسم الماجستير) بغداد
- ١٠ - شرح المملقات : ابو جعفر النحاس - مخطوط العثمانية . حلب رقم ٨٥٨

١١ - شرح لامية العرب : ابو البقاء البكري - مخطوط دار الكتب
رقم ٤٠٧٩ ادب

١٢ - شرح التسهيل : ابن التنسي - مخطوط الاحمدية، حلب رقم ٨٩١

١٣ - معاني القرآن : سعيد بن مسعدة الاخفش - مخطوط طهران
(نسخة عنها بخط الاستاذ راتب النفاخ)

١٤ - مشكل اعراب القرآن: مكي بن طالب القيرواني - مخطوط الاحمدية
حلب رقم ٧٨

١٥ - المقرب : ابن عصفور - مصورة المجمع العلمي في
بغداد . فوتستات . رقم ٤٥٩-م

١٦ - الوافي بالوفيات : صلاح الدين الصفدي - (مصورة) في
المجمع اللغوي في دمشق رقم ٩٤

١٧ - الوقف والابتداء . ابو بكر بن الانباري - مصورة (فوتستات)
في المجمع العلمي ببغداد . رقم ١٥٣

٢ - المطبوعات :

١ - ابن جني النحوي : الدكتور فاضل السامرائي، بغداد - دار النذير
١٣٨٩ - ١٩٦٩

٢ - ابو حيان النحوي : الدكتورة خديجة الحديثي بغداد - مكتبة
النهضة ١٣٨٥ - ١٩٦٦

٣ اخبار النحويين البصريين: ابو سعيد السيرافي - تحقيق الخفاجي والزيني
القاهرة ١٣٧٤ - ١٩٥٥

٤ - ابو علي الفارسي : الدكتور عبدالفتاح شلي القاهرة ١٣٧٧ -
١٩٥٨

- ٥- الاتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي القاهرة . مصطفى البوابي الحلبي ١٣٧٠ - ١٩٥١
- ٥ - ادب الكاتب : ابن قتيبة - تحقيق محي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٣٨٢ - ١٩٦٣
- ٧ - اسرار العربية : ابو البركات الانباري - تحقيق بهجة البيطار دمشق ١٣٧٧ - ١٩٥٧
- ٨ - الاشباه والنظائر : جلال الدين السيوطي - حيدر آباد ١٣٥٩ و ١٣٦١
- ٩ - الاشتقاق : الدكتور فؤاد حنا زي - بيروت
- ١٠ - الاضداد : ابو بكر بن الانباري - تحقيق ابو الفضل، الكويت ١٩٦٠
- ١١ - اعجب المعجب في : شرح لامية العرب جار الله الزمخشري، القسطنطينية. الجواب ١٣٠٠
- ١٢ - اعراب ثلاثين سورة من القرآن : ابن خالويه - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب
- ١٣ - الاعلام : خير الدين الزركلي - الطبعة الثانية
- ١٤ - الاغاني : ابو الفرج الاصفهاني - طبعة دار الكتب المصرية
- ١٥ - الاغراب في جدل الاعراب : ابو البركات الانباري - تحقيق سعيد الافغاني دمشق ١٣٧٧ - ١٩٥٧

١٦- الاقتراح في اصول النحو : جلال الدين السيوطي - حيدر آباد الدكن

١٣٥٩

١٧ - امالي ابن الشجري: هبة الله ابن الشجري - حيدر اباد الدكن

١٣٤٩

١٨ - امالي الزجاجي : الزجاجي - تحقيق عبدالسلام هارون ١٣٨٢

١٩ - امالي المرتضى : تحقيق ابو الفضل، بيروت ١٣٨٧ - ١٩٦٧

٢٠- املاء ما من به الرحمن : ابو البقاء العكبري - تحقيق ابراهيم عطوة

عوض- القاهرة ١٣٨٠ - ١٩٦١

٢١ - انباه الرواة : جمال الدين القفطي - تحقيق ابو الفضل

القاهرة ١٣٧٤ - ١٩٥٥

٢٢- الانصاف في مسائل الخلاف ابو البركات الانباري - تحقيق محي الدين

القاهرة الطبعة الثالثة ١٣٧٤ - ١٩٥٥

٢٣ - الايضاح في علل النحو للزجاجي: تحقيق الدكتور مازن

المبارك القاهرة ١٣٧٨-

١٩٥٩

٢٤ - ايضاح المكنون في ذيل كشف الظنون : اسماعيل الباباني

استنبول ١٣٦٤

٢٥ - البحر المحبط : ابو حيان الاندلسي - نشر الرياض . مكتبة

النصر الحديثة ، بلا تاريخ

٢٦ - البداية والنهاية : اسماعيل بن عمر بن كثير، القاهرة ١٣٥١ -

١٩٣٢

٢٧ - بنية الوعاة : جلال الدين السيوطي - تحقيق ابو الفضل،

القاهرة ١٣٨٤ - ١٩٦٤

- ٢٨ - البيان والتبيين : غمرو بن بحر الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٣٦٧ - ١٩٤٨
- ٢٩ - تأويل مشكل القرآن: عبدالله بن قتيبة - تحقيق السيد احمد صقر، الحلبي ١٣٧٣ - ١٩٥٤
- ٣٠ - تاريخ آداب العرب : مصطفى صادق الرافعي ج ١ - ١٩٢٠
- ٣١ - تاريخ الادب العربي: كارل بروكلمان - ترجمة الدكتور عبدالحليم نجار
- ٣٢ - تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والاعلام : محمد بن احمد الذهبي، مصر
- ٣٣ - تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي - نسخة مصورة مصر ١٩٣١
- ٣٤ - تاريخ علوم اللغة العربية : طه الراوي - بغداد ١٣٦٩ - ١٩٤٩
- ٣٥ - تاريخ اللغات السامية : اسرائيل ولفنسون، مصر : ١٣٤٨ - ١٩٢٩
- ٣٦ - تاريخ الفلسفة في الاسلام : دي بور - ترجمة ابو ريدة - مصر ١٣٦٨
- ٣٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات القاهرة : ١٣٨٨ - ١٩٦٨
- ٣٨ - تفسير ارجوزة ابي نواس : ابن جني - تحقيق بهجة الاثري مطبوعات المجمع بدمشق : ١٣٨٦ - ١٩٦٦
- ٣٩ - التمام في تفسير اشعار هذيل: ابن جني - تحقيق : مطلوب ، الحديثي ، القيسي - بغداد : ١٣٨١ - ١٩٦٢
- ٤٠ - التنبيه على حدوث التصحيف: حمزة بن حسن الاصمعياني - تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين. بغداد ١٣٨٧ - ١٩٦٨
- ٤١ - تهذيب اللغة (المقدمة) : محمد بن احمد الازهري، تحقيق هارن - القاهرة : ١٣٨٤ - ١٩٦٤

- ٤٢ - الجامع لاحكام القرآن : محمد ابن احمد القرطبي - نسخة مصورة
عن طبعه دار الكتب ١٣٨٧ - ١٩٦٧
- ٤٣ - الجمهرة : ابن دريد - حيدر اباد الدكن ١٣٤٤-١٣٤٥
- ٤٤ - جمهرة امثال العرب : ابو هلال العسكري - تحقيق : ابو الفضل
وقطامش - مصر : ١٣٨٤ - ١٩٦٤
- ٤٥ - الجمل : للزجاجي - تحقيق ابي شنب - الجزائر : ١٩٢٦
- ٤٦ - حاشية عبادة على : شذور الذهب مصر ١٣٣٥
- ٤٧ - الحجة في علل القراءات : ابو علي الفارسي - تحقيق ناصف النجار
وشلي - ج ١ - ١٣٨٥ - ١٩٦٥
- ٤٨ - الحياة الادبية في البصرة : الدكتور احمد كمال زكي
دمشق ١٣٨١ - ١٩٦١
- ٤٩ - حياة الشعر في الكوفة : الدكتور يوسف خليل
القاهرة ١٣٨٨ - ١٩٦٨
- ٥٠ - خزائن الادب : عبد القادر البغدادي - تحقيق هارون
القاهرة بين : ١٣٨٧ و ١٣٨٨ . ١٩٦٧ -
١٩٦٨ وطبعة بولاق - نسخة مصورة
- ٥١ الخصاص : ابن جني - تحقيق محمد علي النجار
مصر ١٣٧٤ - ١٩٥٥
- ٥٢ - الخليل بن احمد : الدكتور مهدي الخرومي - بغداد ١٩٦٠
- ٥٣ - دائرة المعارف الاسلامية : المترجمة - بحث ابرولكمان . المجلد الثالث
ص ٤
- ٥٤ - دورة الفواص في أوهام الخواص : ابو القاسم الحريري - الطبعة
الاوربية - نسخة مصورة .

٥٥ - ديوان زهير . شرح ثعلب - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
٥٦ - رسالة الغفران : ابو العلاء الميري - تحقيق الدكتورة بنت
الشاطيء . القاهرة بلا تاريخ .

٥٧ - رسالة الملائكة : ابو العلاء-تحقيق سليم الجندي، بيروت بلا تاريخ
٥٨ - الرماني النحوي على ضوء شرحه كتاب سيبويه - الدكتور مازن
المبارك . دمشق ١٣٨٣ - ١٩٦٣

٥٩ - الزجاجي من خلال كتابه الايضاح . الدكتور مازن المبارك، دمشق:
١٣٧٩ - ١٩٦٠

٦٠ - شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون - ابن نباتة. طبعة قديمة
٦١ - سر صناعة الاعراب : ابن جني ج ١ تحقيق السقا واخوانه
القاهرة : ١٣٧٤ - ١٩٥٤

٦٢ - سيبيويه إمام النحاة علي النجدي الناصف - القاهرة ١٩٥٣
٦٣ - شذرات الذهب : عبد الحي بن العماد الحنبلي - مصر : ١٣٥٠
٦٤ - شرح ابن عقيل بحاشية الخضري - مصر : ١٣٠٥
٦٥ - شرح الفية ابن مالك (البهجة المرضية) جلال الدين السيوطي، مصر
بلا تاريخ

٦٦ - شرح الالفية : عبدالله بن عقيل - تحقيق محي الدين عبد الحميد
القاهرة : ١٣٨٦ - ١٩٦٧

٦٧ - شرح الاشموني بحاشية الصبان - القاهرة - عيسى بابي الحلبي
٦٨ - شرح ديوان المتنبي : منسوب لابي البقاء العكبري - ضبط السقا
والايباري وشلي. مصر : ١٣٦٧ - ١٩٥٦

٦٩ - شرح القصائد السبع الطوال : ابو بكر بن الانباري - تحقيق هارون
القاهرة ١٩٦٣

- ٧٠ - شرح الكافية : الرضي - دار السعادة ١٣١٠
- ٧١ - شرح ما يقع فيه التصحيف : ابو الحسن العسكري - مصر :
- ١٣٨٣ - ١٩٦٣
- ٧٢ - شرح ابن يعيش على الفصل : القاهرة . بلا تاريخ
- ٧٣ - شرح المقامات الحريية : الشريشي - مصر : ١٣٧٢ - ١٩٥٢
- ٧٤ - الصاحبي في فقه اللغة : احمد بن فارس - القاهرة ١٣٢٨ - ١٩١٠
- ٧٥ - ضحى الاسلام : احمد امين - ١٣٧١ - ١٩٥٢
- ٧٦ - طبقات الشافعية الكبرى : عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي -
مصر بلا تاريخ
- ٧٧ - طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحي - تحقيق : محمود
شاكر ، القاهرة ، بلا تاريخ
- ٧٨ - طبقات النحويين واللغويين : محمد بن الحسن الزبيدي - تحقيق ابو
الفضل ، القاهرة ١٣٧٣ - ١٩٥٤
- ٧٩ - العربية : يوهان فوك - ترجمة الدكتور عبد الحليم
النجار، مصر ١٣٧٠ - ١٩٥١
- ٨٠ - العين : الخليل بن احمد - ج ١ تحقيق الدكتور
عبدالله الدرويش، بغداد ١٣٨٦ - ١٩٦٧
- ٨١ - الفاضل : محمد بن يزيد المبرد - القاهرة ١٣٧٥ - ١٩٥٦
- ٨٢ - الفراء : الدكتور احمد مكي الانصاري - القاهرة
- ٨٣ - الفعل : ازمنته وابنيته : الدكتور ابراهيم السامرائي - بغداد
١٣٨٦ - ١٩٦٦
- ٨٤ - الفلاكة والمفلوكون : احمد بن علي الدلجي - النجف ١٣٨٥
- ٨٥ - الفهرست : ابن النديم - مصر. بلا تاريخ
- ٨٦ - في اصول النحو : سعيد الافطاني - دمشق ١٣٧٦ - ١٩٥٧

٨٧ - في النحو العربي : الدكتور مهدي الخزومي - بيروت ١٩٦٤

٨٨ - القرآن واثره في الدراسات النحوية : عبد العال منالم مكرم، مصر

١٣٨٤ - ١٩٦٥

٨٩ - القواعد النحوية : عبد الحميد حسن - ط ٢ ١٩٥٢

٩٠ - الكامل لابن الاثير : القاهرة ١٣٤٩

٩١ - الكامل ابو العباس المبرد : تحقيق زكي مبارك ومحمود شاكر، القاهرة

١٣٥٦ - ١٩٣٩

٩٢ - الكتاب : سيبويه - نسخة مصورة عن طبعة بولاق

٩٣ - كتاب الروضتين في اخبار الدواتين - عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي

مصر ١٢٨٧

٩٤ - الكشف : جاز الله الزنجشيري - مصر ١٣٨٥ - ١٩٦٦

٩٥ - لسان العرب : ابن منظور - طبعة دار صادر، بيروت

٩٦ - اللغة والنحو : الدكتور حسن عون - الاسكندرية ١٩٥٢

٩٧ - لمع الادلة : ابو البركات الانباري - تحقيق سميد

الافغاني، دمشق ١٣٧٧ - ١٩٥٧

٩٨ - المبهج : ابن جني - دمشق ١٣٤٨

٩٩ - مجاز القرآن : ابو عبيدة - تحقيق الدكتور محمد فؤاد

سزكين، مصر : ١٣٧٤ - ١٩٥٤

١٠٠ - مجالس ثعلب : احمد بن يحيى - تحقيق هارون، مصر

الطبعة الثانية

١٠١ - مجالس العلماء : عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي - تحقيق

هارون، الكويت ١٩٦٥

١٠٢ - مجمع البيان في تفسير القرآن : الطبرسي - بيروت ١٣٧٧ - ١٩٥٧

١٠٣ - محاضرات في اللغة : الدكتور عبدالرحمن ايوب - بغداد ١٩٦٦

١٠٤- المحتسب : ابن جني - تحقيق ناصف ونجار وشلبي

ج ١ القاهرة ١٣٨٦

١٠٥- المختصر في تاريخ البشر : ابو الفداء - مصر ١٣٢٥

١٠٦- المختص : ابن سيده - مصر بولاق ١٣١٦

١٠٧- المدارس النحوية : الدكتور شوقي ضيف - مصر ١٩٦٨

١٠٨- المدخل الى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية -

عبد المجيد طابدين مصر ١٩٥١

١٠٩- مدرسة البصرة النحوية : الدكتور عبدالرحمن السيد-القاهرة ١٩٦٨

١١٠- مدرسة الكوفة : الدكتور مهدي الخزومي - ط ٢

١٣٧٧ - ١٩٥٨

١١١- المذكر والمؤنث : الفراء - تحقيق مصطفى الزرقا، حلب ١٣٤٥

١١٢- مرآة الجنان:عبدالله بن اسعد اليافي : حيدر اباد - ١٣٣٧

١١٣- مراتب النحويين : عبدالواحد بن علي اللغوي - تحقيق ابو

الفضل ابراهيم، القاهرة ١٣٧٥ - ١٩٥٥

١١٤- الزهر : جلال الدين السيوطي - تحقيق جاد المولى

والبجاوي، وابي الفضل - مصر بلا تاريخ

١١٥- مسائل خلافة في النحو : ابو البقاء المكبري - تحقيق محمد خير

الحلواني- حلب بلا تاريخ

١١٦- معاني القرآن : يحيى بن زياد الفراء - القاهرة ج ١

١٣٧٤-١٩٥٥ والجزء الثاني: تراثنا، بلا تاريخ

١١٧- معجم الادباء : ياقوت الحموي - دار المأمون بلا تاريخ

١١٨- معجم البلدان : ياقوت الحموي - بيروت دار صادر

١١٩- معجم ما استعجم : ابو عبيد البكري - تحقيق مصطفى السقا

القاهرة ١٩٤٥

- ١٢٠- المعجمية العربية على ضوء الثنائية : ا ، س ، مرمرجي. القدس ١٩٣٧
- ١٢١- مغني اللبيب :
- شرح الامير . القاهرة ١٣٧٢
- شرح الدسوقي مصر ١٣٥٨
- طبعة دمشق ١٣٨٤ - ١٩٦٤
- ١٢٢- مفتاح العلوم : السكاكي ، القاهرة ١٣١٨
- ١٢٣- الفصل . الزخشرى - طبعة اوربا بلا تاريخ
- ١٢٤- المقتضب : محمد بن يزيد المبرد - تحقيق عبدالخالق عضيمة، بين : ١٣٨٥ و ١٣٨٨
- ١٢٥- مقدمة كتاب الانصاف : المستشرق فايل - النسخة الالمانية .
- ١٢٦- منازل الحروف : الرماني - تحقيق مصطفى جواد ومسكوني بغداد ١٣٨٨ - ١٩٦٩
- ١٢٧- مناهج تجديد : امين الخولي - مصر ١٩٦١
- ١٢٨- المنتظم في تاريخ الملوك والامم: عبدالرحمن بن علي بن الجوزي ط ١ حيدر اباد ١٣٥٨ (نسخة مصورة)
- ١٢٩- المنصف : ابن جني - تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله امين . القاهرة : ١٣١٣ - ١٩٥٤
- ١٣٠- النجوم الزاهرة : يوسف بن تغري بردي - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب
- ١٣١- النحو العربي : الدكتور ابراهيم السامرائي - بيروت ١٩٦٨
- ١٣٢- النحو العربي : الدكتور مازن المبارك - دمشق ١٣٨٥ - ١٩٦٥
- ١٣٣- زهرة الالباء في طبقات الادباء ابو البركات الانباري - تحقيق ابو الفضل، القاهرة ١٣٧٥ - ١٩٥٥ والطبعة القديمة بولاق ١٢٩٤

- ١٣٤- نشأة النحو : محمد طنطاوي - ط ٢ مصر :
- ١٣٨٩ - ١٩٠٩
- ١٣٥- فكت الهميان : صلاح الدين الصفدي - تحقيق احمد زكي
القاهرة ١٣٢٨ - ١٩١١
- ١٣٦- نهج البلاغة : شرح ابي حديد - بيروت ١٩٦٣
- ١٣٧- نوادر اللغة : ابو زيد الانصاري - بيروت ط ٢
١٣٨٧ - ١٩٦٧
- ١٣٨- هدية العارفين : اسماعيل البغدادي - استانبول ١٩٥١
- ١٣٩- همع الوامع : جلال الدين السيوطي - مطبعة السعادة ١٣٢٧
- ١٤٠- وفيات الاعيان : ابن خلكان - تحقيق عبد الحميد - مصر :
- ١٣٦٧ - ١٩٤٨
- ١٤١- يونس بن حبيب : الدكتور حسين نصار - سلسلة اعلام
العرب . مارس ١٩٦٨

٣ - المجلات :

- ١ - مجلة مجمع اللغة العربية ١٣٨/٨ القاهرة
بحث للمرحوم الاستاذ ابراهيم مصطفى، بعنوان : في اصول النحو .
- ٢ - مجلة المجمع اللغوي بدمشق . المجلد ٣١ ص ٦٣٢
بحث للدكتور اسعد طلس .
- ٣ - مجلة كلية الشريعة في بغداد عدد ٢ سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦

المقدمة

٨ - ٣

المقدمة :

الموضوع ، المنهج ، المصادر

٢٤ - ٩

تمهيد :

نشأة النحو وتطوره حتى بداية الخلاف

أسباب ظهور النحو ١١ ، واضع النحو ١٢ ، نلام لغة أبي
الأسود ١٣ ، الحضرمي وأثره في تطور النحو العربي ١٤ ، أبو عمرو
ابن الملاء والسمع ١٧ ، عيسى بن عمر والتأليف في النحو ١٨ ، يونس بن
حبيب والتمهيد اظهر سيبويه ٢٠ ، الخليل ونضج النحو العربي ٢٢ .

الباب الاول

١٣٨ - ٢٥

الخلاف النحوي وكتاب الانصاف

الفصل الاول : بداية الخلاف وتطوره حتى القرن الخامس ٢٧ - ٧٥

- ٢٧ - بداية الخلاف بين المذهبين
- ٤٣ - وضوح الخلاف وتطوره حتى القرن الخامس
- ٦١ - أسباب الخلاف ونتائجها
- ٦١ - العربية كما وصلت الى النجاة
- ٦٩ - طبيعة النحو والدراسة النحوية
- ٧٣ - المنافسة بين العلماء وبين البلدين

الفصل الثاني : أبو البركات

٧٦ - ١٠٤

حياته ، آثاره ، مذهبه

- ٧٦ - حياة أبي البركات
- ٨٠ - أخلاقه وتدينه
- ٨١ - أساتذته وتحصيله العلمي
- ٨٥ - مؤلفاته
- ٨٧ - مذهبه النحوي
- العوامل المؤثرة في بحوثه للخلاف النحوي : ٩٩
- ٩٩ - الدراسات النحوية
- الدراسات الفقهية وتسربها الى النحو ١٠١

الفصل الثالث : كتاب الانصاف

١٠٥-١٣٨

- ١٠٥ - تمهيد
- ١٠٧ - تصنيف المسائل الخلافية :
- ١٠٨ - ما جاء منها في النحو
- ١١٣ - مسائل في الصرف
- ١١٤ - مسائل خلافية في اللغة وفقها
- ١١٧ - هل استنفذ أبو البركات المسائل الخلافية
- ١٢٠ - الانصاف وكتب الخلاف :
- بين الانصاف وكتاب مسائل خلافية للمكبري ١٢١
- ١٢٣ - من حيث المادة
- ١٢٥ - من حيث المنهج
- بين الانصاف وكتاب نزهة العين ١٢٧

- ١٣١ - بينه وبين ابن الشجري
- ١٣٥ - بينه وبين أبي علي الفارسي
- ١٣٧ - بينه وبين الزجاجي

الباب الثامن

١٣٩ - ٢٧٨

الانصاف وحقيقة الخلاف

الفصل الاول مصادر الكتاب ١٤١ - ١٨٢

- ١٤١ - المصادر البصرية :
- ١٤٢ - كتاب مسيويه
- ١٤٥ - امالي ابن الشجري
- ١٤٧ - أبو علي الفارسي وابن جني
- ١٥٢ - مكّي بن أبي طالب القيرواني
- ١٥٤ - بصريون آخرون
- ١٦١ - مصادر الكوفية :
- ١٦٢ - هل قرأ الفراء
- ١٦٦ - اضطراب المصادر الكوفية
- ١٦٩ - أبو البركات ومصادره :
- ١٦٩ - إهماله ذكر المصدر
- ١٧١ - طريقته في الأخذ
- ١٧١ - أخذ النصوص بألفاظها
- ١٧٢ - النقل بالمعنى
- ١٧٤ - الجمع والتلفيق والاستقصاء

- ١٠٦ - نظرة نقدية في مصادر الأنباري :
١٧٦ - الجهل يعمض المصادر البصرية
١٧٨ - التصرف بالنقل
١٧٩ - خطأ في النقل
١٨٠ - عدم التحقيق
الفصل الثاني : آراء أهل المذهبين وحجج الكوفيين ١٨٣ - ٢١٥
١٨٣ - الآراء المنسوبة الى رجال المذهبين :
١٨٣ - النجاة والعزو
١٨٦ - مذاهب منسوبة خطأ الى رجال المذهبين
١٨٨ - انعدام الاستقصاء في نسبة الرأي
١٨٩ - اعتماد الرأي الجزئي
١٩٢ - اعتماد المتأخرين
١٩٦ - اختلافه مع النجاة في عرض الخلاف
١٩٨ - حجج الكوفيين :
١٩٨ - توليد الحجج على المذهبين
٢٠٢ - آراء بصرية يجعلها كوفية
٢٠٧ - الجهل بآرائهم وأدلتهم
٢١١ - الجمع بين الأخذ والتلفيق
الفصل الثالث : مسائل ليست خلافية ٢١٦-٢٧٨
٢١٦ - مسائل لا يقول بها الكوفيون
٢١٦ - اشتقاق لفظ (اسم)
٢٢٦ - زيمم وبش
٢٤٠ - إلا ... في الاستثناء

- ٢٤٤ - الفصل بين المضاف والمضاف اليه
- ٢٥١ - إلا ... بمعنى الواو
- ٢٥٧ - العطف على الضمير المتصل المجرور
- ٢٥٦ - مسائل لا تصلح أن تكون خلافة :
- ٢٦٥ - أو : بمعنى الواو
- ٢٦٦ - إياك وإياه
- ٢٦٧ - أي : الموصولة
- ٢٦٩ - وزن : أشياء
- ٢٧٠ - مسائل يشك فيها :
- ٢٧٠ - العطف على الجوار
- ٢٧١ - نصب بلام كي
- ٢٧٣ - ثالث عشر ثلاثة عشر
- ٢٧٤ - التعجب من السواد والبياض

الباب الثالث

٢٧٩ - ٤٢٥

خصائص المذهبين وشخصية أبي البركات في الانصاف

- ٣٥٣ - ٢٨١ الفصل الاول : خصائص المذهبين في الانصاف
- ٢٨١ - خصائص المذهب البصري :
- ٢٨١ - تمهيد
- ٢٨٣ - خضوع اللغة عندهم لمقاييس العقل
- ٢٨٧ - وجوه الاستدلال عند البصريين :
- ٢٨٧ - السبر والتقسيم

٢٨٩	- الاستدلال بالأولى
٢٩٠	- القياس
٢٩١	- العلة
٢٩٣	- استصحاب الحال
٢٩٥	- اعتماد الأصل :
١٩٥	- بين الفرع والأصل
٢٩٦	- اعتماد خصائص الأصل
٢٩٨	- مراعاة النطير
٢٩٩	- ملامح كوفية :
٣٠٠	- الاحتجاج بالقراءات والحديث
٣٠١	- احتجاج كوفي آخر
٣٠٣	- مواقف كوفية
٣٠٥	- التناقض في المذهب البصري
٣٠٨	- خصائص المذهب الكوفي في الانصاف :
٣٠٨	- المذهب الكوفي عند القدماء
٣١٢	- المذهب الكوفي عند المعاصرين
٣١٦	- أثر كتاب الانصاف في هذا :
٣١٦	- الانصاف والقدماء
٣١٩	- الانصاف والمعاصرون
٣٢٠	- المذهب الكوفي بين الوصفية والتعليلية :
٣٢٠	- ضياع التراث الكوفي
٣٢٢	- اعتماد الكوفيين السماع
٣٢٤	- الكوفيون والطريقة الميارية

٣٢٨ - صورة المذهب الكوفي في الانصاف :

٣٢٩ - الاستدلال بالتقسيم

٣٣٠ - الاستدلال بالأولى

٣٣٢ - الملة

٣٣٣ - القياس

٣٣٨ - مراعاة الأصول

- الكوفيون والاحتجاج :

٣٤٠ - الكوفيون والقراءات

٣٤٣ - الكوفيون وشواهد الشعر

٣٤٥ - الكوفيون والاحتجاج بكلام العرب

٣٤٨ - مسائل اعتمدوا فيها النقل وحده

٣٤٩ - مسائل اعتمدوا فيها القياس والنقل

٣٤٩ - الكوفيون وفقه اللغة :

٣٥٠ - تركيب الكلمات

٣٥٠ - أثر الاستعمال

٣٥١ - البحث في جذور الكلمات

٣٥٢ - التناقض في المذهب الكوفي

٤١٠ الفصل الثاني : شخصية أبي البركات في الانصاف :

٣٥٤ - معالم شخصيته :

٣٦٤ - وعيه للنحو العربي وتقاليده

٣٥٧ - بين التسمية والاصالة

٣٦١ - موقفه من أعلام النحو

٣٦٤ - آراء قد يكون انفرد بها

- ٣٦٥ - شخصيته في الرد على المذهبين:
- ٣٦٥ - هل الرد له
- ٣٦٦ - الجدل الفقهي المنطقي في الرد :
- ٣٧٤ - طريقته في الرد
- ٣٧٥ - موقف أبي البركات من الاحتجاج:
- تمهيد
- ٣٧٧ - الضرورة الشعرية
- ٣٧٨ - الشذوذ
- ٣٨٠ - شواهد مرفوضة
- ٣٨٤ - تأويل الشاهد
- ٣٨٥ - تشده في الشاهد
- ٣٨٦ - موقفه من القراءات
- ٣٨٨ - تحكيمية الواقع اللغوي
- ٣٩٠ - غزارة الشواهد
- ٣٩١ - تمحله وتناقضه :
- ٣٩١ - سوء فهم
- ٣٩٢ - نقص المصادر الكوفية
- ٣٩٣ - تبني الأصول البصرية
- ٣٩٥ - أخطاء في العلة والقياس
- ٣٩٨ - أخطاء في توجيه شاهد
- ٣٩٩ - وقوعه فيما يلزم فيه غيره
- ٤٠٠ - زلات أخرى

الفصل الثالث : الميارية في نحو أبي البركات ونحو المذهبين ٤٠٢-٤٢٥

- ٣ ٢ - المعيارية في النحو العربي حتى القرن الثاني
- ٤٠٥ - المعيارية في القرون المتأخرة
- ٤١٠ - المعيارية في نحو أبي البركات
- ٤١٣ - المعيارية في نحو المذهبين

الخاتمة ونتائج البحث

٢٧ - ٤٣٧

- ٤٢٩ ١ - خلاصة البحث
- ٤٣٦ ٢ - نتائج البحث

المصادر والمراجع

٤٣٨ - ٤٤٩

شكر واعتذار

لا بد لي من أن أتقدم بالشكر الطيب إلى زميلي الأستاذ محمود فاخوري ، لاشرافه على طبع هذا الكتاب ، ولما بذله من جهد لاخرجه .

كما أشكر للأستاذ العالم أحمد راتب النفاخ ، سخاءه البالغ في تقديم ما يملك من مخطوطات ومطبوعات ، ووضعها بين يدي ، أيام كنت أعد هذه الرسالة .

وإني لأعتذر عما وقع في الكتاب من زلات مطبعية ، وأرجو أن يصحح القارئ ما ذكرناه منها قبل قراءة الكتاب .

المؤلف

٩٧٤ / ٧ / ٥ ل

تصويب بعض الأخطاء المطبعية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤	١	لأسائل	المسائل
٤	١٨	لمعياري	المعياري
٥	١٧	وَهَمَّ	وَعَمَّ
٧	١	السك	الشك
٧	١٠	منطقاً	منطقاً
٧	٢١	فيها	فيها
١٢	٨	المهجنة	المهجنة
١٣	١٤	منتورة	منتورة
١٥	١٤	اطراد	اطراد
١٥	١٤	بوجه	بوجه
١٥	١٥	دراسته	دراسة
١٧	١٥	كما	كم
١٧	١٦	السحوب	المسحوب
١٧	٢٢	(تحذف الحاشية رقم ٥)
١٩	٩	وميسون	وميمون
١٩	١١	مافيها	مافيها
٢٣	٢	ما كان الأصممي	ما كان بين الأصممي
٢٨	٦	بينها	بينها
٤٥	١٦	المتعمدي واللازم	بين المتعمدي واللازم
٤٧	٧	حين لم يكن	على حين لم يكن
٥١	٨	ومن تولدت	ومن هنا تولدت ..
٥٣	٩	وربما الكسائي	وربما للكسائي

حذف الواو	حلم الواو	٣	٥٥
وقائلاً يقول	وقائلاً يقول	١٢	٥٧
جنهرة	جهره	١	٥٨
والصخر	والصخر	٧	٥٨
الحقبتين	الحقبتين	٦	٦٥
نزل	نزل	٧	٧٢
فلت	فلت	٩	٧٢
تنقل اليها الحاشية المثبتة في ص ٨٧ وتمطى رقم (٥)			٨٦
وأجاز البغداديون	وأجاز البغداديين	٩	٩٣
الجامد ضميراً	الجامد خبراً	٧	١١٠
أم اسماً	أو اسماً	٢	١١١
مافيه آل	مافيه آل	١٢	١١١
الى المفرد	إلى المفرد /	٦	١١٩
الانصاف وكتاب	الانصاف وبين كتاب	١٠	١٢٧
يمع	يمع أحياناً	١٧	١٣٣
الموصولة	الموصلة	٥	١٤٣
الكلام المنقول	كلام المنقول	١١	١٤٣
ومما أخذ عنه	(١) أخذ عنه	١٢	١٥٥
الايضاح الزجاجي	الايضاح	١	١٥٩
من الجبل	من الحبل	١٢	١٦٠
ليم أسلمتني	ليم أسلمتني	١٣	١٦٣
معاني القرآن	المعاني القرآن	١٣	١٦٥
وزهر تهادي	وزهر نهادي	٦	١٦٧
ابن الشجري	أبي الشجري	١٢	١٧٠

يسط القول ويشرح	بسيط القول يشرح	٨	١٧٢
زيادة اللام في	زيادة في	١٤	١٧٥
لثلا	فثلاً	٢٠	١٧٨
على ما قبله	على لا قبله	٩	١٨٠
على علاته	على علاقة	١٥	١٨١
الفصل الثاني	الباب الثاني	١	١٨٣
هذا المثال	هذا المثل	١٧	١٨٧
ويونس يذهب	ويونس يذهب	٤	١٩٠
الاختلاف	أي ختلاف	٨	١٩٣
ولم لاك	وولاك	١٤	١٩٣
فلا تستطل	فلا تستظل	٦	١٩٥
في الرأي	في الرأس	٥	١٩٨
لم يقل	ولم يقل	١٣	١٩٨
لتعليل	لتقليل	٤	٢٠٣
منحولة	منحولة	٣	٢٠٥
إن عبدالله وزيد	عبدالله وزيد	٢٠	٢٠٨
لا يستحب	لا يستحب	١	٢٠٩
قال في شرح	قال شرح	١٤-١٣	٢١٠
من السيمة	من السيمة	١٤	٢٢٢
وعندها	وعندما	٩	٢٣٨
إفاضة	إضافة	١٠	٢٤٠
تشبيهه	تشبيه	١٠	٢٤٢
الفصل	الفصل	٨	٢٤٩
عن ثلاثة	ثلاثة	١٤	٢٥٠

انه لينكره	انه لينكر	٦	٢٥٢
عن ابن هشام	عن أبي هشام	٣	٢٦٤
فلاختلاف بينهم أكبر مما هو بينهم	فلاختلاف بينهم	١٠	٢٦٦
اسم ميم	اسم ميم	٢	٢٦٧
أخرى قول دلالة	أخرى قل	١٢	٢٦٩
في الوهم	في الوهم	٢	٢٧٨
الاحتجاج	الاحتجاج	٥	٢٨٢
فحينئذ تراهم نقلة كالكوفيين،	فحينئذ تراهم فلاسفة	١٠	٢٨٣
ومرة تراهم فلاسفة			
يريد : لمكان زيد	يريد لمكان زيدا	١٧	٢٨٦
إلا حرفا	لا إحرفا	١٤	٢٩٨
الكوفة يعتمدون في	الكوفة في	١	٣٠٣
على اختلاف	على اختلافهم	١٣	٣٠٥
اليعنون	اليعنون	٨	٣٠٦
أن أبا جعفر	أن جعفر	١٠	٣٠٩
الكوفيون	الكوفيين	١٥	٣٤٥
نجد منهم طرائق	نجد طرائقهم	٥	٣٤٦
تمذهبهم	تمذهبهم	١٧	٣٥٢
عدم جواز	هدم جواز	٤	٣٦٩
بتغيير الضائر	بتغيير الضائر	٩	٣٧١
ومراعاة	ومراعاة،	١٢	٣٧٣
له في كلامهم	له كلامهم	١٥	٣٧٣
وخالة	وخالد	١٦	٣٨٣
وعبيد بن الأبرص . بل	وعبيد بن الأبرص ، بل	٤	٣٨٤
رواية	روايته	٥	٣٨٤

عما وراء	عملاً وراء	١٣	٣٨٨
جاز	أجاز	١١	٣٩٥
وعلى هذا	وعلى لهذا	١٣	٤٣٦
المكبري	المكبري	١	٤٣٩
حنا ترزي	حنا زي	٩	٤٤٠
درة الفواص	دورة الفواص	٢٢	٤٤٣